ISSN 2307-1583



العدد 44 - أيّار/ مايو 2020
Issue 44 - May 2020

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations
دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

صاحب الامتياز

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee

The General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية

المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسات

صندوق بريد: 10277

منطقة 70 شارع الطرفة، الدوحة، قطر

هاتف 00974 4035 6888

Arab Center For Research & Policy Studies

PO Box: 10277

Al Tarfa Street, Doha, Qatar

Phon: 00974 4035 6888

أو على البريد الإلكتروني للمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

صورة الغلاف

أحمد ماجد محمود (العراق)

مصور عراقي محترف، ولد في مدينة الموصل، ويعمل مع منظمات إغاثية في المدينة نفسها. أُخذت الصورة في منطقة حمام المنقوشة، في المدينة القديمة في الموصل، سنة 2017، وتبرز جمال المدينة، والطراز العمراني التي تتميز به.

سياسات عربية

SIYASAT ARABIYA

العدد 44 - أيّار/ مايو 2020
Issue 44 - May 2020

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies




العدد 44 - أيّار / مايو 2020
Issue 44 - May 2020


سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA



Documentation 127 | التوثيق

Book Reviews 153 | مراجعات وعروض كتب



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

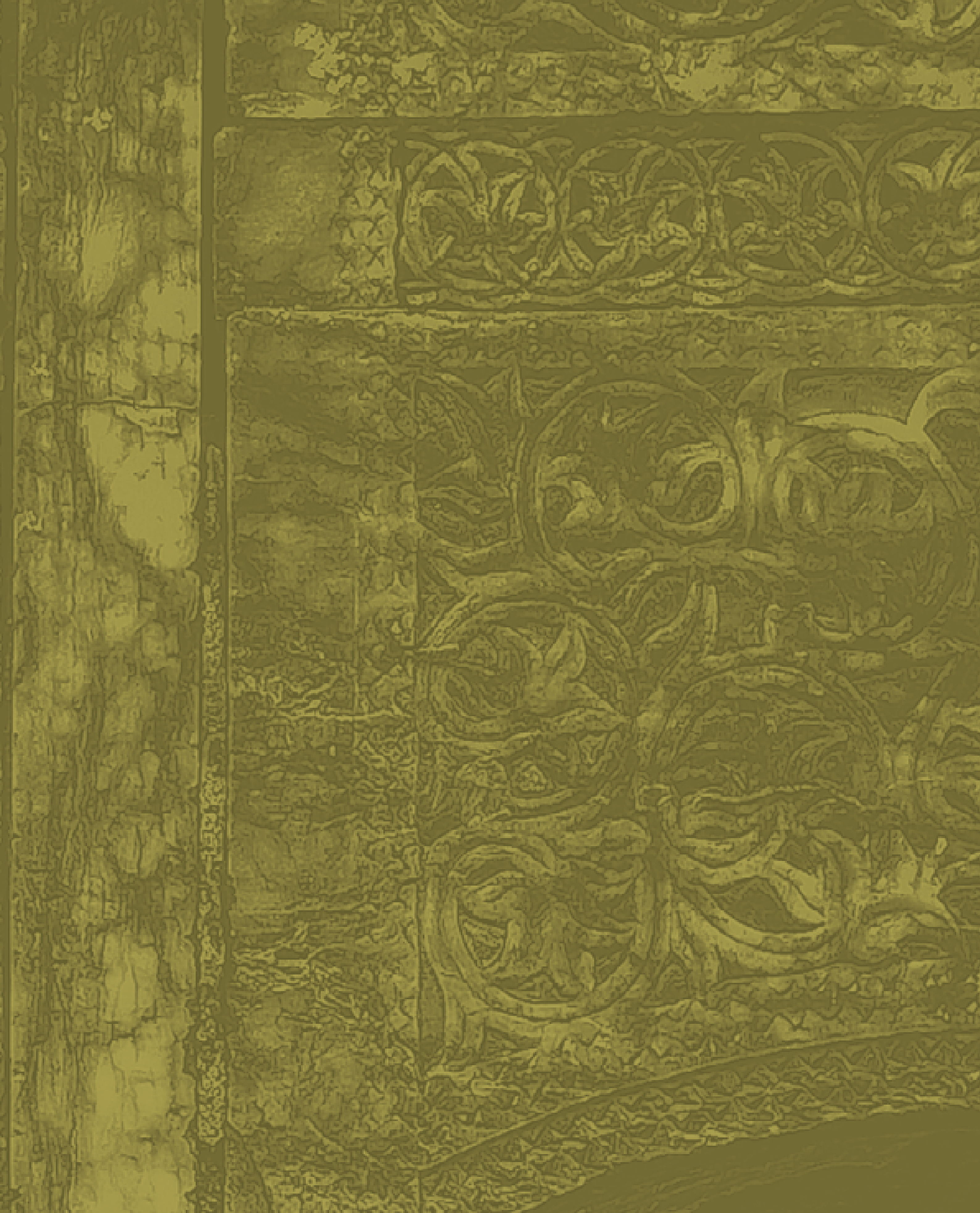
The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.



دراسات

Articles



عمر عاشور | Omar Ashour*

من الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحوّل التنظيمات المسلحة إلى النشاط السلمي؟ ولماذا؟

From Militias to Political Parties: How and Why Do Armed Organizations Take Up Non-Violent Activism?

تتناول هذه الدراسة التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي، مع التركيز على التعريفات العلمية المستعملة، والمتغيرات السببية، والمسارات الديناميكية، وتداعياتها على الدول. كما تهتم بوضع تحولات العمل السياسي من المسلح إلى السلمي ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، وبناء السلم، والعلاقات المدنية–العسكرية، ومكافحة التطرّف العنيف، ومكافحة "الإرهاب". ويستند هذا البحث إلى دراسة ست وعشرين حالة تحوّل وقعت في عشرين بلدًا، وهي تمثّل عينة مختارة بعناية لظاهرة عالمية. وتطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة: كيف تحدث عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ ولماذا تحدث؟ ما الشروط الضرورية لإطلاق عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ وما شروط استدامتها؟ وما المسارات المختلفة للنأي عن العمل المسلح؟ أيحدث التحوّل بعد تحقيق انتصار عسكري، أم في إثر هزيمة عسكرية، أم أثناء إحراز تعادلٍ في نزاع مسلّح بين جماعات متمرّدة وسلطات قائمة؟

كلمات مفتاحية: التنظيمات المسلحة، الأحزاب السياسية، الانتقال الديمقراطي، العلاقات المدنية–العسكرية.

This study focuses on transitions from armed to unarmed political action, focusing on the academic definitions in use, causal variables, dynamic processes, and their implications for states. This paper frames the shifts to unarmed political activism within the trajectory of democratic transition, peacebuilding, civil-military relations, combating violent extremism, and combating "terrorism". The research is based on a study of twenty-six cases of transformation in twenty countries and represents a carefully selected sample from a wider global phenomenon. This study raises several questions: How and why do collective transformations from armed to unarmed activism happen and what are the conditions for initiating and sustaining these processes? What are the different trajectories of moving away from armed action? Does the transformation happen after a military victory, a military defeat, or a draw in an armed conflict between an insurgent group and an incumbent authority?

Keywords: Armed Organizations, Political Parties, Democratic Transition, Civil-Military Relations.

* أستاذ الدراسات الأمنية النقدية، معهد الدوحة للدراسات العليا، ومدير وحدة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Associate Professor Critical Security Studies, Doha Institute for Graduate Studies, and Director of the Strategic Studies Unit, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

تُعدّ التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي ظاهرةً عالمية لم توفَ حقّها من الدراسة والبحث في العالم العربي ومناطق أخرى أيضًا[1]. يقدّم هذا البحث نظرةً تحليلية عامة عن هذه الظاهرة، وتعريفًا لمصطلحاتها العلمية ومتغيراتها السببية ومساراتها الدينامية وملخصًا لحالات تجريبية مختارة وتداعياتها على السياسات وبعض التوصيات. وتتعلّق هذه التداعيات والتوصيات أيضًا بعمليات الانتقال الديمقراطي وبناء السلم والعلاقات المدنية-العسكرية ومكافحة التطرّف العنيف والحيلولة دون حدوثه ومكافحة الإرهاب[2]. ومن المفيد التنويه بأن إطار البحث يستند إلى مُخرجات الندوة الأولى لوحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان "من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"[3]. ويعتبر المؤتمر الأول من نوعه في العالم العربي، حيث تناول دراسات نوعية عن تحوّل تنظيمات مسلّحة إلى أحزاب سياسية أو حركات اجتماعية سلمية. وتنتمي هذه التنظيمات المتحولة إلى القارات الأربع وتشمل العالم العربي وغرب أوروبا وجنوبها وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية والكاريبي. وناقش خبراء أكاديميون ومسؤولون حكوميون سابقون وقادة منظمات عمليات التحوّل في الجزائر وسورية والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وأفغانستان والأرجنتين والأوروغواي والبرازيل وتشيلي وكوبا وكولومبيا ونيكاراغوا، وبلدان أخرى. وشملت هذه الحالات تنظيمات تتبنّى عقائد دينية أو يسارية أو عرقية-قومية أو وطنية.

يعتمد هذا البحث على دراسة ست وعشرين حالة تحوّلٍ وقعت في عشرين بلدًا، تُمثّل عيّنة مختارة بعناية لظاهرة عالمية[4]. وأظهرت دراسة إحصائية أنّ من بين 268 مجموعة مسلحة محدّدة في قاعدة بيانات MIPT مارست نشاطها في الفترة 1968-2006، مُنيت 20 مجموعة فحسب بالهزيمة بوسائل عسكرية بحتة (7 في المئة)[5]، في حين التحقت 114 مجموعة (43 في المئة) بالعمل السياسي السلمي-الدستوري، إما بصفتها أحزابًا سياسية أو حركات اجتماعية سلمية داخل المجتمع المدني الأوسع. وأسفرت أعمال الشرطة والاستخبارات وردّات الفعل الشعبية والضربات العسكرية عن تفكيك 107 تنظيمات مسلحة مذكورة في قاعدة البيانات (40 في المئة)، أغلبيتها تنظيمات صغيرة (أقل من 200 مسلح)[6]. أما المجموعات الأكبر (ولا سيما التي تتجاوز ألف عضو مسلح)، فاعتمدت المسار الأكثر شيوعًا، أي عملية التحوّل إلى النشاط السياسي أو الاجتماعي السلمي[7]. وخلصت دراسات مبنيّة على قواعد بيانات أصغر إلى نتائج مماثلة. فمن أصل 133 جماعة مسلّحة حاربت ضد أنظمة شتى في الفترة 1990-2009، تحوّل 8.54 في المئة منها إلى أحزاب سياسية في نحو 50 بلدًا في مختلف أنحاء العالم[8]. إلاّ أن قواعد البيانات المتوافرة في الأدبيات في حاجة إلى تنقيحٍ وتحديث شاملَين، كما سنبيّن في خلاصة هذا البحث.

كيف تحدث عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ ولماذا تحدث؟ ما الشروط الضرورية لإطلاق عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ وما شروط استدامتها؟ وما المسارات المختلفة للنأي عن العمل المسلح؟ وهل يحدث التحوّل بعد تحقيق انتصار عسكري، أم في أثر هزيمة عسكرية، أو لدى إحراز تعادلٍ في نزاع مسلّح بين جماعات متمرّدة وسلطات قائمة؟ هذه الأسئلة الرئيسة التي يشتبك معها هذا البحث لتفسير عمليات التحوّل من النشاط المسلّح إلى النشاط السلمي.

تتكوّن الدراسة من أربعة مباحث، يعرض الأول، بإيجاز، لإطار نظري لعمليات التحوّل ويحدّد المصطلحات والمنهجيات ذات الصلة. ويتناول الثاني بعض أبرز دراسات حالات التحوّل الجماعي من العمل السياسي المسلّح إلى العمل السياسي السلمي؛ بينما يعرض المبحثان التاليان بعض الملاحظات العلمية التي قد تفيد البرامج البحثية المستقبلية، إضافةً إلى التداعيات على السياسات والتوصيات.

---

1 عزمي بشارة، "كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في ندوة 'من السلاح إلى السلام: أربع ملاحظات في موضوع التحوّل من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي'"، قدمها في ندوة "من السلاح إلى السلام: التحوّلات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 3–4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، شوهد في 2018/12/20، في: https://bit.ly/2SbrpPx

2 The United Nations, General Assembly, "Plan of Action for Preventing Violent Extremism: Report of the Secretary-General," 24/12/2015, accessed on 24/12/2015, at: https://bit.ly/1n0F1wu

3 عقدت الندوة في الدوحة، 3-4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. ينظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد في 2019/12/20، في: https://bit.ly/2SbrpPx

4 تتسم هذه العينة بطبيعة عالمية عابرة الأقاليم والقارات، إلّا أنها لا تشمل القارات كلها. فمثلًا لا تتضمّن عمليات التحوّل التي شهدتها أميركا الشمالية وأستراليا، مثل حالات التحول الفصائلية والفردية لتنظيم الفهود السوداء في الولايات المتحدة الأميركية (ولا سيما فرع التنظيم في ولاية إيلينوي)، وكذلك جبهة تحرير كيبيك في كندا.

5 بوسائل عسكرية حصرًا. ينظر مثلًا:
Seth G. Jones & Martin C. Libicki, *How Terrorist Groups End: Lessons for Countering al Qa'ida* (Santa Monica: RAND Publications, 2008), p. 19.

6 Ibid., pp. 141-185.

7 Omar Ashour, *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements* (London; New York: Routledge, 2009), pp. 12-18.

8 Carrie Manning & Ian Smith, "Political Party Formation by Former Armed Opposition Groups after Civil War," *Democratization*, vol. 23, no. 6 (2016), p. 973.

إطار نظري

عمليات التحول الجماعية من العمل المسلح إلى النشاط السلمي هي عمليات تغيير نسبي، يمكن أن تراجع، من خلالها، جماعةٌ مسلحةٌ أفكارَها وسردياتها وخطابها وسلوكها و/ أو هيكلها التنظيمي لتبتعد بها عن العمل المسلح، نحو النشاط السياسي و/ أو الاجتماعي السلمي. وتسمي الدراسات الأمنية هذه الظاهرة أحيانًا عمليات "نبذ الراديكالية" De-radicalisation. وهي عمليات ينبذ فيها تنظيمٌ مسلّح تكتيكاته العنيفة بغية تحقيق أهداف سياسية، ترافقُها أيضًا عمليةَ انتقالٍ نحو التدرّج في قبول تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية إصلاحية في سياق تعددي. لكن لم يُجمع الباحثون الأكاديميون قط على مصطلح دقيق واحد لتلك العمليات، كما اختلف المجتمع الأمني بشأن تعريف "نبذ الراديكالية" وأبعادها[9]؛ فمن جهة، يذهب بعض الباحثين في الأدبيات إلى ضرورة ارتكاز هذا المفهوم على تغيير المواقف تجاه العنف السياسي ووتيرة التغيير السياسي-الاجتماعي (من جذرية/ سريعة/ ثورية إلى تدرجية/ بطيئة/ إصلاحية)، بدلًا من التركيز على الليبرالية-الدستورية والقبول المطلق لـ "الآخر"[10]. وذلك يعني أن الجماعات ستنبذ العنف السياسي وتقبل بالإصلاح المؤسسي البطيء والتدرجي في سياق وضع راهن يقبل الإصلاح النسبي ويخضع له، لكن ستبقى متمسّكة بأفكار رجعية أو غير ليبرالية. ويرى باحثون آخرون أن الأفراد والجماعات الذين نبذوا العنف يجب أن يؤيدوا الليبرالية-الدستورية، ويجب أن يكون ذلك المعيارَ الحقيقي في عمليات "نبذ العنف والراديكالية".

تنجم عن تأييد أي من هذين التعريفين تكاليف وتداعيات سياسية؛ إذ إن التعريف الأول (التحول نحو السياسات السلمية عمليًا مع التمسك بوجهات نظر غير ليبرالية أيديولوجيًا وخطابيًا)، قد يُنذر بتقويض التماسك الاجتماعي، ولا سيما في مجتمعات متعددة الثقافات والأعراق والأديان؛ في حين يمكن إساءة استخدام التعريف الثاني بغية رفض تحوّل بعض المجموعات من العمل المسلّح إلى العمل السلمي، لأن هذه المجموعات "أخفقت في نبذ التطرّف والراديكالية"، وبناء عليه، ممارسة الإقصاء السياسي والقانوني تجاهها لأنها لم تغدُ بعد كيانات ديمقراطية ليبرالية، حتى لو كانت البلدان التي تنشط فيها محكومة بدكتاتوريات وحشية. ووجد المؤلف في أعمال سابقة مستندة إلى تجارب العالم العربي[11] أنّ من المفيد التمييز بين "نبذ الراديكالية" و"الاعتدال"؛ إذ يصف المصطلح الأخير أيضًا عملية تغيير نسبي معنية أساسًا بالمواقف من الديمقراطية-الليبرالية (لا العنف السياسي) ومرتكزة عليها. ومع ذلك، كما أكدت الباحثة الأميركية جيليان شويدلر[12]، لا يوجد إجماع بين الباحثين على تعريف مصطلح "الاعتدال"[13].

> عمليات التحول الجماعية من العمل المسلح إلى النشاط السلمي هي عمليات تغيير نسبي، يمكن أن تراجع، من خلالها، جماعةٌ مسلحةٌ أفكارَها وسردياتها وخطابها وسلوكها و/ أو هيكلها التنظيمي لتبتعد بها عن العمل المسلح، نحو النشاط السياسي و/ أو الاجتماعي السلمي

قد يحدث أحيانًا في الأنظمة الاستبدادية، الخلط بين التحوّل إلى النشاط المعارض السلمي والتدجين وشراء الولاء، فلا يُعد "نابذًا للتطرف" أو "معتدلًا" إلّا الجماعات والأفراد الذين يؤيدون نظام الحكم بقوة ويُظهرون الولاء للزعيم، سواء أكان رئيسًا سلطويًا أم ملكًا رجعيًا. فإذا غيّرت جماعة ما الوسائل التي تعتمدها لتحقيق التغيير من الوسائل المسلحة إلى الوسائل السلمية، لكنها بقيت في صفوف المعارضة، فإنها لا تزال "راديكالية" أو "متطرفة" بالنسبة إلى هذا النوع من الأنظمة.

تحدُث عمليات التحول من العمل المسلح إلى العمل السلمي في ثلاثة أبعاد: أيديولوجي، وسلوكي، وتنظيمي. وهي بذلك تُقسم ثلاثة أنواع رئيسة. فعندما تتضمن عملية التحوّل الأبعاد الثلاثة تصبح عملية "شاملة"[14]. وتُسمى عملية تحول "براغماتية" إذا تضمّنت البعدين السلوكي والتنظيمي فحسب (من دون البعد

9 Jillian Schwedler, "Can Islamists Become Moderates? Rethinking the Inclusion-Moderation Hypothesis," *World Politics*, vol. 63, no. 2 (2011), pp. 347-376.

10 Thomas Hegghammer, "The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements by Omar Ashour," *Perspective in Politics*, vol. 9, no. 2 (June 2012), pp. 472-474.

11 Ashour, *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements.*

12 Jillian Schwedler, "Why Academics Cannot Get Beyond Moderates and Radicals," *the Washington Post*, 12/2/2015.

13 Ibid.; Schwedler, "Can Islamists Become Moderates?.

14 أي تشمل الأبعاد الأيديولوجية والسلوكية والتنظيمية، ومن أبرز أمثلتها حالة الجماعة الإسلامية المصرية.

الفكري/ العقائدي/ الأيديولوجي)، بمعنى أن التنظيم يتخلّى عن العمل المسلح سلوكيًا، ويفكك هياكل أجنحته المسلحة وأطر القيادة والسيطرة ويسلّم سلاحَه تنظيميًا، لكنه لا يدين العمل المسلح في أدبياته الفكرية، وربما يمجّده ويفخر به في خطبه وخطاباته[15]. واصطلح على تسميتها عملية تحوّل "موضوعية" أو "فصائلية" إذا تضمّنت البعدين الفكري والسلوكي (من دون البعد التنظيمي)؛ أي تتخلّى فصائل من التنظيم (لا التنظيم كله) عن العمل المسلح وتنبذه وتتوقف عن شرعنته فكريًا، لكن ترفض أجنحة أخرى من التنظيم نفسه ذلك وتتمسك بالعمل المسلح[16]. وبطبيعة الحال، تحدث هذه التحوّلات على مستوى التنظيمات أو الفصائل والأجنحة داخل التنظيم الواحد (كلها تحوّلات جماعية)، أو على مستوى الأفراد (تحولات فردية).

> تحدُث عمليات التحول من العمل المسلح إلى العمل السلمي في ثلاثة أبعاد: أيديولوجي، وسلوكي، وتنظيمي

يجب توافر أربعة متغيرات رئيسة لازمة لإطلاق عمليات التحوّل الجماعي ونجاحها: القيادة الكاريزمية وضغط المسار المسلح والتفاعلات مع الذات والآخر والمحفّزات المختارة؛ إذ يؤدي، عادة، مزيج القيادة الكاريزمية للتنظيم وحدوث حالة جمود مؤلم[17] في الصراع المسلح، وحالة تواصل مع "الآخر" الذي يتبنّى طرائق مغايرة في التفكير ونقاشات وتفاعلات بين صفوف التنظيم نفسه، إضافة إلى تقديم الدولة أو أطراف إقليمية ودولية محفزات تختارها[18] ضمن سياق يهدف إلى خفض التصعيد، إلى بدء عمليات التحول نحو السلمية بنجاح.

يوجد نمط للتفاعل المتبادل بين هذه العوامل/ المتغيرات على المستويين المتوسّط والجزئي[19]، حيث غالبًا ما يؤثر الجمود العسكري المؤلم والتفاعل مع أطرافٍ تتبنّى طرائق مغايرة في التفكير، في أفكار قادة التنظيم المسلّح وسلوكهم، على نحو يدفعهم على الأرجح إلى إطلاق ثلاث عمليات داخلية: إجراء حسابات استراتيجية قائمة على تحليل الأرباح والخسائر والاستفادة من التعلم السياسي الذي اكتسبوه في أثناء التواصل مع آخرين يعتمدون طرائق مغايرةً في التفكير وتعديل النظرة الأيديولوجية إلى العالم نتيجةً لأزمات حادة وإحباطات وتغيرات كبرى تطرأ على البيئتين السياسية والعسكرية. وعقب هذه العمليات، تباشر قيادة التنظيم المسلّح عملية تحوّل مدفوعة بحوافز تختارها السلطات المحلية أو القوى الدولية، إضافة إلى التفاعلات الداخلية بين طبقات التنظيم المختلفة (القيادة العليا والقيادة الوسطى والأفراد). وغالبًا ما تتواصل أيضًا الجماعات التي خضعت لعملية التحوّل السلمي مع جماعات مسلّحة أخرى وتؤثر فيها أحيانًا في بيئة خاضعة للسيطرة والضغوط (السجون أو المنافي أو المعاقل الوعرة). وتحدُث عمليات مشابهة بالمتغيرات الأربعة نفسها (قيادة كاريزمية مبدعة/ غير تقليدية وضغط المسار المسلح والتفاعلات مع الذات والآخر والمحفزات المختارة) داخل المؤسسات المسلّحة للدولة، سواء أكانت أمنية أم عسكرية.

أخيرًا، تُعدّ المتغيرات على المستوى الكلي (على صعيد الدولة أو بين الدول) حاسمةً في الحفاظ على ديمومة عمليات التحول؛ إذ تختلف ديمومة عمليات التحول نحو السلمية عن إطلاق هذه العمليات وبدئها بنجاح. وتحسم الديمومة أربعة متغيرات أخرى: مستوى الدمقرطة ومستوى إصلاحات القطاع الأمني وتوازنات العلاقات المدنية-العسكرية ومستوى عمليات العدالة الانتقالية ومستويات الدعم الإقليمي والدولي لعمليات التحول.

ينبغي لنا الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات النقدية، منهجيًا ونظريًا، لدراسة عمليات التحول، نظرًا إلى أهميتها[20]. تشير الملاحظة الأولى إلى كيفية تأثُّر برامج البحث المتعلّقة بدراسة عمليات التحوّل من العمل المسلح إلى السلمي، بخطاب "الحرب على الإرهاب" وتعريف الإرهاب وفقًا لهوية الجناة[21] لا الضحايا[22]، وبتعامل وسائل الإعلام ومراكز السياسات مع ذلك كله لاحقًا. وحال ذلك السياق دون طرح الأسئلة البحثية المهمة وحوّل موضوع التحوّل من السلاح إلى السلام

15 من أبرز الأمثلة على الحالات "البراغماتية"، حالتا الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت (المملكة المتحدة)، والمؤتمر الوطني الأفريقي وجناحه العسكري "رمح الأمة" (جنوب أفريقيا).

16 لعل أبرز عمليات التحول الفصائلي، وربما أطولها، حالة تنظيم أرض الباسك والحرية (إيتا) في إسبانيا؛ إذ بدأت التحولات الفصائلية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، في أثر بدء عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا، ولم تتوقف حتى تحوّل التنظيم كليًا في عام 2017، ومثال آخر هو حالة تنظيم الجهاد المصري.

17 William Zartman, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

18 تبدأ المحفّزات بتحسين الأوضاع في السجون والمعتقلات، وقد تنتهي بالمشاركة في الحكم أو الفوز بالسلطة (بوسائل دستورية سلمية)، وتشمل ما بينهما.

19 نقصد بالمستوى الجزئي، متغيرات على مستوى الأفراد. ونقصد بالمستوى المتوسط، متغيرات على مستوى التنظيمات.

20 بشارة، "كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في ندوة 'من السلاح إلى السلام'".

21 باعتبارهم تنظيمات دون الدولة تمارس العنف.

22 باعتبارهم مدنيين أبرياء.

إلى خدمة أجندات سياسية لا علمية[23]. أما الملاحظة الثانية فبشأن أثر انحياز الباحثين والباحثات (الإيجابي) إلى السلام وطرائق تعزيزه في استنتاجاتهم ونتائجهم، فعرَّضهم ذلك إلى الجدل التليولوجي Teleological أو حتى التوتولوجي Tautological[24]. أما الملاحظة الثالثة، فتتعلّق بالحاجة إلى تصنيفات علمية دقيقة للأشكال المختلفة من النشاطات المسلحة والسلمية، نظرًا إلى التصنيفات غير الدقيقة في كثير من الدراسات الأمنية التقليدية وأدبيات العلوم السياسية. والملاحظة الرابعة والأخيرة هي أن البيئات السياسية الوحشية ربما تتسبّب في عملية تحوّل معاكسة: أي من النشاط السلمي إلى النشاط المسلح. وأثبت بعض التجارب في العالم العربي في الأعوام الأخيرة أن الاستبداد قد لا يترك أيّ مجال للإصلاح السياسي وعمليات الانتقال السلمي. وإذا اقترن ذلك بسياسة تهميش اجتماعي وإهانات جسدية ونفسية لشرائح واسعة من السكان، يؤسس الاستبداد حتمًا بذلك لبيئة مواتية للعمل المسلح والعنف السياسي النظامي وغير النظامي[25].

بعد تجريبي: خلاصة 26 دراسة حالة

عُقد في آذار/ مارس 2010 مؤتمر رسمي في العاصمة الليبية طرابلس بحضور أكاديميين وصحافيين غربيين ومسؤولين حكوميين دوليين. وشهد المؤتمر إطلاق سراح قادة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في عملية "مصالحة" بقيادة سيف الإسلام القذافي الذي كان يُعَدّ وريثًا لدكتاتور ليبيا، معمّر القذافي. وكان "نبذ الراديكالية" مكوّنًا أساسيًا للعملية؛ إذ لم تكتفِ الجماعة المقاتلة بالتخلّي عن العمل المسلح ضد نظام القذافي ودحض فاعليته فحسب، بل وضعت أيضًا 416 صفحة من الحجج الفقهية والأيديولوجية والتاريخية والسياسية التي تدحض الأشكال المختلفة من العمل المسلّح غير النظامي، من بينها تكتيكات الإرهاب المحلّي والدولي. وكانت تلك الوثيقة مفيدة حينئذٍ، واشتهرت بصفتها سرديةً مضادةً لخطاب الجماعات المتطرفة العنيفة وأفكارها، ولا سيما تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة[26].

في آب/ أغسطس 2011، وفي خضم ثورة مسلحة، شنّ الأمير السابق للجماعة المقاتلة، عبد الحكيم بلحاج، هجومًا على مجمع باب العزيزية، مقر العقيد القذافي[27]. وكان ذلك هجومًا مضادًا على قوات النظام أكثر من كونه "نكثًا للصفقة"، أو تخليًا تامًا عن عملية التحوّل، حيث لم تُتِح البيئة السياسية السائدة بين شباط/ فبراير وآب/ أغسطس 2011 أيّ مجالٍ لنبذ العمل المسلح أو المصالحة. ولم تُستحدَث في ليبيا بين آذار/ مارس 2010[28] وشباط/ فبراير 2011[29] آليات مؤسسية لتسوية الصراعات من دون عنف؛ إذ لم يُسمع عن أي إصلاحات في قطاع الأمن، أو مراجعة لإجراءات العمل المؤسسي الأمني Standard Operating Procedures, SOPs في أوقات الأزمات السياسية، ولم يُعرف عن أي عملية عدالة انتقالية ذات صدقية. وبعبارة أخرى، لم يحْظ التحوّل من العمل المسلح إلى السلمي إلّا بفرصة ضئيلة أو شبه معدومة للاستمرار، على الرغم من الاستثمارات الكبرى المكرّسة لبدئه والشروع فيه.

لم يقتصر هذا السيناريو على ليبيا فحسب؛ إذ يدرك ضباط الوحدة الحربية 134 ومجنّدوها وموظفوها - وهي الوحدة الأميركية المسؤولة عن سجون العراق وقت الاحتلال، بما فيها سجن بوكا (الذي اعتقل فيه أبو بكر البغدادي)، ذلك جيدًا[30]. ووضعت الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العراقية برنامجًا لـ "إعادة التأهيل"، يضم عناصر من برامج "نبذ الراديكالية" في السجون العراقية في عام 2007. وكان لهذا البرنامج بعضُ النتائج الأولية[31]؛ إذ أُطلق بحلول عام 2008 سراح أكثر من 10 آلاف معتقل، في وقت شرعت البلاد في عملية لخفض التصعيد المسلح. وبحلول أواخر عام 2010، تبدّد ما تحقق تقريبًا، وبدلًا من التحوّل نحو نشاطات سياسية سلمية وأقل طائفية ودستورية ومؤسسية، أُسّس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في نيسان/ أبريل 2013 على أنقاض هذا البرنامج وعملية خفض التصعيد في العراق عمومًا.

لكن، كما أوضحت أدبيات علمية ونقاشات مؤتمر "من السلاح إلى السلام"، لا يعني ما سبق أن عمليات التحوّل نحو النشاط السلمي وبرامج "نبذ الراديكالية" في العالم العربي محكومٌ عليها بالفشل. فالإخفاق في العالم العربي ما هو إلّا تذكير بأهمية الإصلاحات على المستوى الكلي (مستوى الدولة) للمحافظة على عمليات التحول كما

23 بشارة، "كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في ندوة 'من السلاح إلى السلام'".

24 المرجع نفسه.

25 المرجع نفسه.

26 Omar Ashour, "Post-Jihadism: Libya and the Global Transformations of Armed Islamist Movements," *Terrorism and Political Violence*, vol. 23, no. 3 (2011), pp. 377-397.

27 Omar Ashour, "Fears over Islamists within Libyan rebel ranks," *BBC News*, 31/8/2011, accessed on 20/12/2018, at: https://bbc.in/2PnATVL

28 الشهر الذي أُعلنت فيه "المصالحة" رسميًا.

29 الشهر الذي اندلعت فيه الثورة الليبية.

30 الجنرال دوغلاس ستون قائد الوحدة الحربية 134، مقابلة شخصية، سنغافورة، 2008/2/24.

31 Babak Dehghanpisheh, "Iraqi Prison Tries to Un-Brainwash Radical Youth,"*Newsweek*, 8/8/2007, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rj0eX6

تبيّنه بوضوح في ما يلي الحالات الأوروبية والأميركية اللاتينية والأفريقية. ففي نهاية المطاف، تُعدّ عمليات التحوّل إلى النشاط السلمي أساسية ضمن سياقات المصالحات الوطنية والتماسك الاجتماعي وعمل مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن البشري واحترام حقوق الإنسان. ولذلك هي جديرة بالاستثمار فيها والنضال من أجل إنجازها.

عندما حدثت تغييرات مؤيدة للديمقراطية على المستوى الكلي، واكتُسبت الحريات السياسية الأساسية فترة وجيزة في أعقاب الانتفاضات العربية في عامَي 2010 و2011، تبنّت مجموعات كبرى كانت مسلحة واستمرت في عمليات التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي. ولم تتحوّل تنظيمات مثل الجماعة الإسلامية المصرية وفصائل وأفراد من تنظيم الجهاد المصري والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة إلى أحزاب سياسية فحسب، بل شاركت أيضًا في صوغ الدستور وفي كثير من التسويات السياسية. وفي عام 2011، أجرت الجماعة الإسلامية على سبيل المثال انتخابات داخلية، وطلبت من أعضائها ملء استمارات تسجيل حزبية وتوكيلات قانونية للحزب الخاص بها، ونظّمت مسيرات ضدّ العنف الطائفي، وأصدرت بيانات مشتركة مع الكنيسة القبطية في أسيوط لتعزيز التعايش السلمي. ومع ذلك، لم يتغير الموقف من الليبرالية-الدستورية كثيرًا؛ فمثلًا، لا تزال الجماعة الإسلامية تُعارض حق أقليات معينة وحق النساء في الترشح لرئاسة الجمهورية. وعلى العموم، لا يزال بعض الأفكار المستلهمة من الوهابية السعودية يؤثر في وجهات نظر أعضاء الجماعة تأثيرًا جزئيًا. وفي الجزائر، ألقت تنظيمات مثل الجيش الإسلامي للإنقاذ وجماعات أصغر سلاحها منذ أواخر تسعينيات القرن المنصرم. لكن على الرغم من إعادة الدمج الاقتصادي-الاجتماعي الانتقائي (الناجح نسبيًا) لبعض قادة هذه الجماعات وأعضائها، لم يُسمح لهذه التنظيمات بالمشاركة في الانتخابات بوصفها أحزابًا سياسية[32]، كما أن أيّ محاولات بحث في سلوك الأجهزة الأمنية وإجراءاتها وسياساتها في أثناء "المأساة الوطنية"[33] و/ أو بحث في عملية العدالة الانتقالية بعد الحرب، تُعاقِب عليها القوانين الجزائرية[34].

في المقابل، تُظهر حالات (أو حتى محاولات) التحول الأوروبية من العمل المسلح إلى النشاط السلمي اختلافات صارخة على صعيد انطلاق عمليات التحوّل واستدامتها، وعلى مستوى النضج المؤسسي ومرونته ودرجات الصلابة والتسامح لدى الجهات الرسمية والمجتمعية ووعي النخب والقادة والقدرة على إعادة الاندماج. وربما حالات الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت في المملكة المتحدة ومنظمة أرض الباسك والحرية (إيتا) في إسبانيا وحزب العمال الكردستاني في تركيا، تكون مفيدة للإطار المقارن؛ ففي المملكة المتحدة، أدّت عوامل المستويين الكلي والمتوسط إلى بدء عملية السلام المبنيّة على اتفاق الجمعة العظيمة في عام 1977 وديمومتها حتى تطورات "البريكست"[35]. وشملت هذه العوامل: القيادة الكاريزمية واستراتيجية الحكومة البريطانية المبتكرة لمكافحة الإرهاب ودعم الاتحاد الأوروبي وتمويله السخي لعملية السلام (الحوافز) ودور المقاتلين السابقين، ولا سيما على المستوى المجتمعي (التفاعلات الداخلية)[36]. أما في إسبانيا، فبيّنت الانشقاقات عن تنظيم إيتا وتحوّل بعض فصائله وأعضائه إلى العمل السلمي منذ السبعينيات حتى عام 2017 الأهمية الحاسمة لعوامل المستوى المتوسط (خصوصًا القيادة الكاريزمية)، حتى عندما تحدُث تغييرات على المستوى الكلّي (مستوى الدولة/ الدول)، مثل عملية الانتقال الديمقراطي في إسبانيا وسياسة الاتحاد الأوروبي الثابتة في دعم التحوّل نحو النشاط السياسي السلمي؛ إذ تُحدّ عوامل المستوى الكلي (مثل التحول الديمقراطي وإصلاح القطاع الأمني)، بالتأكيد، من خطر وجود تنظيم مسلح قوي للمتمرّدين، يحظى بتأييد محلّي كبير[37]. لكن، لا يضمن ذلك تحوّل منظمة مسلحة كلّيًا نحو النشاط السلمي من دون وجود عوامل المستوى المتوسط (مستوى التنظيم) المذكورة سابقًا[38]. أما في تركيا، فيمثل حزب العمال الكردستاني حالة فريدة – خارجة عن النمط العام للتحولات، حيث أخفق الحزب في التحوّل إلى النشاط السياسي السلمي على الرغم من وجود قيادة كاريزمية لدى كلا الجانبين المتحاربين (عبد الله أوجلان بصفته زعيمًا

32 Omar Ashour, "Islamist De-Radicalization in Algeria: Successes and Failures," *Middle East Journal*, 1/11/2008, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rlZVLd

33 مصطلح ذو دلالة سياسية يستخدمه المسؤولون الجزائريون للإشارة إلى "الحرب الأهلية" الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي.

34 Rachid Tlemçani, "Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation," *Carnegie Papers*, no. 7 (February 2008), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2EffBs2; Human Rights Watch, "Algeria: New Amnesty Law Will Ensure Atrocities Go Unpunished: Muzzles Discussion of Civil Conflict," 28/2/2006, accessed on 5/12/2018, at: https://bit.ly/2KXglTc

35 أي عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأغلبية ضئيلة في عموم المملكة المتحدة (مع رفض الخروج بأغلبية كبرى في إيرلندا الشمالية)، وقد تنتهي تلك الديمومة، أو تتأثر، سلبيًا بسبب "البريكسيت".

36 Gordon Clubb, "A Draw or a Defeat? How the IRA Transitioned from Arms to Peace?" in: Ashour (ed.), *From Bullets to Ballots.*

37 Barbara Walter, "Why Bad Governance Lead to Repeated Civil War," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, no. 7 (2015), pp. 1-31; Anna Gemtansky, "You Can't Win If You Don't Fight," *Journal of Conflict Resolution,* vol. 57 no. 4 (2012), p. 710; Philip Keefer, "Insurgency and Credible commitment in Autocracies and Democracies," *The World Bank Economic Review*, vol. 22, no. 1 (2008), pp. 33–61.

38 Nick Hatcheon, "Transformations after Defeats: ETA and the Basque armed struggle, 1959-2018," in: Ashour (ed.), *From Bullets to Ballots.*

كاريزميًا للمتمردين، في مقابل رجب طيب أردوغان بصفته زعيمًا كاريزميًا للدولة التركية). وعلى الرغم من الفرص المتاحة والحرية النسبية للمشاركة في السياسات الانتخابية والدستورية، فإن التطورات الإقليمية والدعم الخارجي وعدم الثقة المتبادل والمكاسب الاستراتيجية التي يعتقد قادة الحزب العسكريون أنهم سيجنونها من العمل المسلح، تفوق المكاسب المتوقعة كلها التي ستنجم عن عملية التحوّل إلى التنافس في صناديق الاقتراع.

مقارنةً بالمستوى المرتفع للنضج الديمقراطي والكفاءة المهنية للمؤسسات الأمنية في أوروبا الغربية، يُعدّ الترسخ الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وإصلاح قطاع الأمن فيها حديثَي العهد نسبيًا. لذلك، قد تكون الدروس المستقاة من حالات التحوّل الناجحة (والفاشلة) في أمريكا اللاتينية، ملائمة ومفيدة للعالم العربي. وقدّمت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عمليات تحوّل من خلال مسارات مختلفة؛ تشمل عمليات التحوّل التي انطلقت في أثر هزيمة عسكرية، مثل حركة التوباماروز في الأوروغواي، وبصورة عامة التنظيمات اليسارية المسلّحة في تشيلي والأرجنتين والبرازيل. ويتناقض ذلك مع مثال القوات المسلحة الثورية الكولومبية، جيش الشعب (الفارك-إب، اختصارًا)؛ إذ حدثت عملية التحوّل بعد تحقيق ما يشبه التعادل المساوي للجمود المؤلم في الصراع المسلح. ويختلف ذلك أيضًا عن حالة جبهة الساندينيستاز للتحرير الوطني في نيكاراغوا، حيث جرت عملية التحول إلى حزب سياسي بعد تحقيق انتصار عسكري حاسم على قوات نظام السوموزا الدكتاتوري. وفي تلك الحالات كلها، كان المسار المسلح دمويًا ومُكلفًا، ومن ثم كان الضغط للخروج منه عاليًا، بغض النظر عن نتيجته (هزيمة، تعادل/ جمود، نصر). وبيّنت دراسات الحالات والتجارب في أمريكا اللاتينية كيف أن مجموعة مركّبة من المتغيرات المذكورة آنفًا على المستويين المتوسّط والكلي (أي مستوى التنظيمات ومستوى الدولة أو في ما بين الدول)، يمكنها أن تُطلق عمليات تحول للنشاط السلمي وتدعمها، على الرغم من محدودية الموارد والثروة، مقارنة بالعالم العربي.

نجح كثير من عمليات التحول للنشاط السلمي في أفريقيا، على الرغم من محدودية الموارد فيها أيضًا. وأظهرت التطوّرات في إثيوبيا مسار تحول تنظيمات مسلحة سابقة إلى شركاء في ائتلاف حاكم، وهي تطوّرات لا تزال جارية مع جماعات مسلحة أخرى. لكن تبقى عملية التحوّل والانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا أكثر نجاحًا، وكانت تلك العملية قد انطلقت بعد جمود مؤلم في المسار المسلح. وتمكّنت قيادة نيلسون مانديلا الكاريزمية من دفع عملية التحوّل والشروع في مفاوضات سلمية على الرغم من القدرة على استخدام السلاح ووجود مقاومة داخلية، أدّت إلى انشقاقات داخل الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (رمح الأمة)، وحتى إلى "حرب داخلية" خاضها الحزب مع منشقيه ومع حركة زولو إنكاتا الإثنو-قومية. وعلى عكس الحالات العربية (الجماعة الإسلامية في مصر والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا) وبعض حالات أمريكا اللاتينية (حركتي 19 نيسان/ أبريل المعروفة بـ M-19 والفارك-إب في كولومبيا) التي لم تحصل على أغلبية الأصوات في صناديق الاقتراع، نجح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نجاحًا كبيرًا في الانتخابات وتمكّن من الفوز عبر الاقتراع، لا الرصاص.

الأجندة البحثية المستقبلية: ملاحظات علمية

من خلال العرض السابق، نستخلص بعض الملاحظات العلمية التالية:

1. تتمثل الملاحظة الأولى بأنّ الأدبيات العربية تفتقر إلى الدراسات التحليلية الأكاديمية عن التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي، باستثناء عدد محدود من الدراسات الوصفية لحالات واحدة بعينها. وهذا هو الواقع، على الرغم من أن 12 نظامًا عربيًا من أصل 22، إما في حالة حرب أهلية مع مكوّنات وشرائح من مجتمعاتها، وإما في حالة حرب مع جيرانها العرب، أو تعيش المأساتين معًا، على الرغم من أن في المنطقة العربية أعلى معدل في العالم للصراعات الدموية المسلحة[39] وأكبر عدد من ضحايا العنف السياسي بأنواعه كلها؛ من الانقلابات العسكرية إلى قمع الأنظمة الحاكمة، وحتى الإرهاب والتطرّف العنيف[40].

2. تتعلق الملاحظة الثانية بالأدبيات المتوافرة باللغة الإنكليزية، التي تتناول عمليات التحول الجماعية من العمل المسلح إلى العمل السلمي. فنادرًا ما نعثر فيها على البُعد العابر القارات الذي يشمل المقارنة النوعية بين مناطق العالم المختلفة. ويتناول عدد كبير من الأدبيات الإنكليزية موضوعات ذات صلة؛ فمثلًا تطرح الدراسات الأمنية التقليدية أجندة بحثية ذات صلة بمسمى "كيف ينتهي الإرهاب؟"، وفيها يعرض الباحثون

39 منذ عام 1945 أو منذ الاستقلال، انخرطت نسبة 90 في المئة من دول الشرق الأوسط والمغرب العربي في صراع عنيف واحد على الأقل، مقارنة بالنسبة العالمية التي تبلغ 64 في المئة. ينظر على سبيل المثال:

Frank Pfetsch & Christoph Rohloff, *National and International Conflicts, 1945-1995: New Empirical and Theoretical Approaches* (London: Routledge, 2000), p. 77.

40 Scott Gates, Håvard Mokleiv Nygård, Håvard Strand & Henrik Urdal, "Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2014," Conflict Trends, Peace Research Institute Oslo, PRIO (January 2016), p. 4; Kendra Dupuy & Siri Aas Rustand, "Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2016," Conflict Trends, Peace Research Institute Oslo, PRIO (January 2016), p. 4.

لسلسلة من الأسباب المحتملة التي قد تجعل تنظيمًا لجأ في السابق إلى تكتيكات الإرهاب، يتراجع وينبذ العنف السياسي[41]. غير أن هذه الأجندة البحثية وأدبياتها لا تدرس ما يحدث عندما يتخطّى التنظيم النشاط المسلح ويشارك في نشاطات سلمية، ولا تجيب عن الكثير من الأسئلة البحثية المهمة المذكورة سابقًا[42]. ويعاني معظم الدراسات في هذه الأجندة التمحور حول الدولة State-centrism، أو التمحور حول النظام القائم Status-quo-centrism، وبناء عليه، تعوّق الفرضيات التي بُنيت عليها هذه الأجندة إجراء بحوث عميقة تدرس ظاهرة عمليات التحول الجماعي، وهي إشكالية منهجية شائعة في كثير من أدبيات الدراسات الأمنية التقليدية. كما يعاني معظم هذه الأدبيات اعتمادًا شبهَ حصري على المصادر الثانوية.

3. أما الملاحظة الثالثة، فتشمل المقاربات والتعاون المحدودين بين الاختصاصات في هذا المجال البحثي، على الرغم من المساهمات القيِّمة من التخصّصات والفروع المنوّعة، مثل الدراسات الأمنية والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ واللاهوت والدراسات الدينية ودراسات السلام ودراسات النزاع والدراسات الاستراتيجية والدراسات العسكرية ودراسات الإعلام والاتصالات.

4. تتعلق الملاحظة الرابعة بالتعاون المحدود نسبيًا بين الأكاديميين والمسؤولين الرسميين الحكوميين وقادة هذه التحوّلات غير الحكوميين. وأتاحت الندوة التي أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومخرجاتها البحثية، فرصةً جيدة لذلك[43]. وأثبتت هذه الفرصة وأخواتها قيمتها بالنسبة إلى الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين وقادة التحوّلات غير الحكوميين. وهم بصورة عامة، قد أثروا إيجابيًا في البرنامج البحثي.

5. أما الملاحظة الخامسة، فضرورة إجراء مراجعة نقدية للأدبيات المتوافرة بالفعل، مع تنقيح قواعد البيانات وتحديثها، حيث يعود بعض قواعد البيانات المذكورة إلى أكثر من عقد من الزمن، ويحتاج إلى مراجعة بيانات عدة، منها أسماء التنظيمات والتواريخ وبعض التصنيفات وبعض المصطلحات المستخدمة؛ هذا إضافة إلى ضرورة مراجعة الأفكار والفرضيات المتمحورة حول الدولة وتقديم نقد موضوعي للدراسات التي تعزل الأزمات الأمنية عن سياقاتها التاريخية؛ وكلها أمور منهجية مهمة لتطور هذه الأجندة البحثية[44]. ويجب تطبيق النقد نفسه على الاعتماد المفرط على مصادر المعرفة الثانوية أو غير الأصلية. وينبغي للباحثين في هذا المجال البحثي أن يُحجموا عن تناول الموضوع بمنهجية "حل المشكلات السطحية" وقصيرة الأجل التي ميّزت بعض الأدبيات الموجودة.

6. تتعلّق الملاحظة السادسة والأخيرة ببعض الأسئلة البحثية المولّدة فرضيات علمية جديرة بالبحث والتمحيص؛ إذ تمحورت أغلبية الأعمال حول كيفية حدوث هذه التحولات وأسبابها، مع التركيز على دراسة حالة واحدة، أو على مقاربة مقارنة في منطقة جغرافية معيّنة. مع العلم أن التفريق بين بدء التحولات واستدامتها، إضافة إلى شروط استدامتها، يقتضي مزيدًا من الدراسة. كما لم تخضع المسارات المختلفة التي جرى اعتمادها بعد الابتعاد عن العمل المسلح للدراسة بما فيه الكفاية.

تداعيات وتوصيات

استُخدمت عمليات التحول وبرامج "نبذ الراديكالية" بوصفها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن ومكافحة الإرهاب في بلدان عربية عدة؛

41 Audrey Kurth Cronin, "How Al-Qaida Ends: The Decline and Demise of Terrorist Groups," *International Security*, vol. 31, no. 1 (Summer 2006); Audrey Kurth Cronin, "Historical Patterns in Ending Terrorism," in: *Ending Terrorism: Lessons for Defeating al-Qaeda*, *Adelphi Papers*, no. 394 (November 2007); United States Institute of Peace, "How Terrorism Ends," Washington, D.C., *Policy Brief*, 25/5/1999; Martha Crenshaw, "Why Violence Is Rejected or Renounced: A Case Study of Oppositional Terrorism," in: Thomas Gregor (ed.), *A Natural History of Peace* (Nashville, Tenn.: Vanderbilt University Press, 1996); Jones & Libicki; Jeffrey Ian Ross & Ted Robert Gurr, "Why Terrorism Subsides: A Comparative Study of Canada and the United States," *Comparative Politics*, vol. 21, no. 4 (July 1989).

42 مثل "ما شروط بدء التحولات؟"، "وما شروط استدامتها؟"، "وما المسارات المنوعة للعزوف عن العمل المسلح؟"، "وهل يحدث هذا التحول بعد انتصار عسكري، أم هزيمة عسكرية، أم تعادل في نزاع مسلح بين جماعة (جماعات) متمرّدة والسلطات؟".

43 من المشاركين في هذه الندوة الأولى: روني كاسريلز (وزير استخبارات جنوب أفريقيا السابق) وفرانك بيرل (الوزير الكولومبي الذي قاد عملية التفاوض مع الفارك-إب وجيش التحرير الوطني) وأسامة رشدي (المتحدث السابق باسم الجماعة الإسلامية في مصر) وعبد الحكيم بلحاج (القائد السابق للجماعة الإسلامية المقاتلة)، إضافة إلى كثير من الباحثين الأكاديميين المتخصصين في دراسة التحوّلات من العنف إلى اللاعنف.

44 سلّط عزمي بشارة الضوء على قضيتَي "الخروج عن السياق" و"الخروج عن السياق التاريخي" وآثارهما في الدقة التحليلية وفي السياسات: "تنشأ المشاكل عندما يتجاهل تحليل هذه التيارات الفروقات في الظروف التاريخية التي تنشأ فيها الجماعات الإرهابية – سواء أكانت مسلمة أو يهودية أو مسيحية. ينظر: عزمي بشارة، "الإرهاب؟ بموجب هوية الفاعل أم بموجب هوية الضحية؟"، **أوراق بحثية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، كانون الأول/ ديسمبر 2017، ص 18.

فمثلًا، في فترة سابقة أنشأت السعودية[45] والعراق[46] واليمن[47] برامج منظمة داخل السجون تخضع لسيطرة الدولة أو السلطات، يُستهدف فيها تغيير سلوك الأفراد (لا المجموعات) وأفكارهم؛ ويتواصل فيها السجناء مع زعماء دينيين أو روحيين ومع أعضاء في المجتمع المدني. واستُخدمت حوافز مختارة تحت سيطرة الدولة لدعم "نبذ الراديكالية" وتخلّي أفراد بعينهم عن العمل المسلح. وتَستخدم هذه البرامج نماذج منوعة ومستويات عدة من الحوافز الاجتماعية والاقتصادية والعلاج النفسي والإرشاد الديني والروحي والنشاطات الرياضية والفنية. لكن النتائج في العالم العربي كانت هزيلة، إن لم تكن هزلية.

في العراق، أنتجت البيئة تنظيم داعش، وفشل البرنامج في الحدّ من استقطاب التنظيم شريحةً من الشباب ومن توسّعه وخطورته. وفي السعودية، انضم عشرات من خريجي برنامج "المناصحة" السعودي إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (في اليمن) وبات بعضهم قادة بارزين فيه[48]. ولم تكن المشكلة في البرامج في حد ذاتها[49]، إنما في البيئة السياسية-الاجتماعية التي نُفّذت فيها هذه البرامج، بما في هذه البيئة من مستويات عالية من التمييز الطائفي والفساد الاقتصادي والقمع السياسي، واستمرارية ذلك كله من دون إصلاح جدي أو مكافحة فاعلة. وكانت منهجيات قياس معدلات النجاح (والفشل) في هذه البرامج موضع خلاف شديد، حيث لا يوجد إجماع بشأن كيفية قياس النجاح، خصوصًا نجاح عمليات تحوّل الأفراد، إلّا أن قياس نجاح عمليات التحوّل الجماعية (تنظيمات كاملة أو فصائل وأجنحة داخل التنظيم الواحد) أو فشلها، لا يزال أقل صعوبة وتعقيدًا من قياس نجاح البرامج التي تستهدف تحوّلات الأفراد.

كما تبقى استدامة هذه البرامج وعمليات التحوّل عمومًا من دون عملية شاملة للإصلاح الأمني والسياسي، ومن دون منظومة عدالة انتقالية، موضع شك كبير. وبغضّ النظر عن النهج المُتّبع لتفسير عمليات التحول نحو النشاط السياسي السلمي، يُجمع الأكاديميون والخبراء على أن هذه العمليات غاية في الحساسية تجاه السياق السياسي والاجتماعي الذي تجري فيه؛ وبعبارة أخرى، في بيئة سياسية يسودها القمع السلطوي والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وأشكال أخرى من العنف السياسي وعدم الاستقرار والتهميش والظلم الاجتماعي، ستكون النتيجة المرجّحة هي استمرارية العنف السياسي على مستويي التنظيمات والأفراد. ويرجّح أن تفشل محاولات التحوّل وبرامجه، أو تنهار بعد أن تبدأ في المديين القصير والمتوسط.

"
قدّم "الربيع العربي" إلى الباحثين والمتخصّصين دروسًا مهمة عن أثر التغييرات في البيئتين السياسية والاجتماعية في عملية الانتقال إلى العمل السلمي؛ فنجاح تكتيكات المقاومة المدنية في إطاحة نظامين استبداديَين في تونس ومصر، قوّض موقتًا المنطق والأفكار التي تنادي بأن العمل المسلح هو أنجع وسيلة لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي
"

قدّم "الربيع العربي" إلى الباحثين والمتخصّصين دروسًا مهمة عن أثر التغييرات في البيئتين السياسية والاجتماعية في عملية الانتقال إلى العمل السلمي؛ فنجاح تكتيكات المقاومة المدنية في إطاحة نظامين استبداديَين في تونس (2010-2011) ومصر (2011)، قوّض مؤقتًا المنطق والأفكار التي تنادي بأن العمل المسلح هو أنجع وسيلة (وفي بعض الأيديولوجيات، الوسيلة الأكثر شرعية) لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي. ومع ذلك، أفضت التحولات التي طرأت على طبيعة الثورات في ليبيا وسورية منذ عام 2011 وبعده، والتطورات الإقليمية في العراق (في نيسان/ أبريل 2013 وما تلاه)، وفي مصر (تموز/ يوليو 2013 وما بعده)، إلى استنتاجات مختلفة، مفادها أن

45 Christopher Boucek, "Saudi Arabia's 'Soft' Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation and Aftercare," *Carnegie Papers*, no. 97 (September 2008).

46 Jeffrey Azarva, "Is U.S. Detention Policy in Iraq Working?" *Middle East Quarterly*, vol. 16, no. 1 (Winter 2009); Amit R. Paley, "In Iraq, 'A Prison Full of Innocent Men,'" *The Washington Post*, 6/12/2008.

47 Christopher Boucek et al., "Opening Up the Jihadi Debate: Yemen's Committee for Dialogue," in: Tore Bjørgo & John Horgan (eds.), *Leaving Terrorism Behind* (New York: Routledge, 2009).

48 Marisa L. Porges, "The Saudi Deradicalization Experiment, Expert Brief," Council on Foreign Relations, 22/1/2010.

49 كان برنامج "المناصحة" السعودي، على وجه التحديد، يعاني إشكاليات عدة منذ البداية، مقارنةً ببرامج أوروبا وأميركا اللاتينية، وذلك على الرغم من توافر الدعم المالي الهائل. ويعود ذلك جزئيًا إلى الخطاب الديني-السياسي المستخدم والمعتمد على تفسيرات "وهّابية" للنصوص الإسلامية لتأكيد سلطة الملك الدينية والشرعية الدينية المقدسة للعنف السياسي للدولة المملوكة له، وعدم شرعية العنف السياسي الذي يمارسه الآخرون وتفسيرات طائفية قد يُفهم منها دونية مكوّنات مجتمعية وبشر آخرين (ومنهم النساء وغير السنّة وغير المسلمين)؛ مع وجود إشكاليات أخرى في التقويم النفسي وفي انتقاء "المستفيدين" من البرنامج وفي عمليات ما يسمى "الرعاية" (التواصل والرقابة والمراقبة) بعد التخرج في البرنامج.

القوة الناعمة وتكتيكات المقاومة المدنية محدودة الإمكان، ولإحداث تغيير حقيقي، لا بد من استخدام القوة الصلبة. ويرجع في بيئة كهذه نمو التطرّف العنيف والتجنيد الراديكالي والأطر الأيديولوجية الداعمة العمل المسلح واستمرارها وتفشّيها. ومع ذلك، يمكن عرض بعض التداعيات السياسية والتوصيات للأطراف المعنيّة.

1- على المدى القصير (بين عام وثلاثة أعوام)

أ. تأسيس منتدى بحثي يعنى بدراسة عمليات التحوّل إلى النشاط السلمي ونقاشها

يهدف المنتدى إلى جمع دروس عملية مستفادة ودراسات علمية حديثة عن عمليات التحوّل إلى النشاط السلمي على النطاقين الإقليمي والعالمي، يَجمع أكاديميين ومسؤولين حكوميين وقادة عمليات التحوّل، بهدف تبادل الخبرات من وجهات نظر مختلفة. ويُعقد المنتدى سنويًا، ويعمل أيضًا بصفته مركزًا لتناول الأفكار وتبادلها بشأن السيناريوهات المستقبلية والمسارات وبدء عمليات التحول إلى النشاط غير المسلح وإدامتها، مع وضع توقعات سنوية وتداعيات وتوصيات سياسية مستندة إلى وجهات نظر عالمية مقارنة ونقدية.

ب. حماية المكاسب الاستراتيجية والحفاظ عليها

أيّد بعض الجماعات المسلّحة الكبرى في العالم العربي عملية التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي في أثناء فترة "الربيع العربي" القصيرة[50]. ولا ينبغي أن يؤخذ هذا باعتباره أمرًا مُسلّمًا به، بل بصفته مكسبًا استراتيجيًا يمكن أن يُحْدِث تأثيرات متعاقبة في المستويين الوطني والإقليمي[51]. فكما حصل في كولومبيا مع حركة 19 نيسان/ أبريل وتنظيم الفارك-إب وغيرهما من الحالات في أميركا اللاتينية، ينبغي تعزيز الدروس المستقاة من البحوث والممارسة لتشجيع الاستدامة والاستمرارية وتجنّب العودة إلى العنف. ويمكن تنظيم ذلك وترتيبه مؤسسيًا عبر المنتدى المذكور.

50 ينظر مثالَي "الجماعة الإسلامية" و"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" المذكورتين.

51 أي يمكن أن يؤثر تنظيم متحول بنجاح في تنظيم مسلح آخر يكون نموذجًا له ويشجّعه على التخلي عن العنف السياسي. وبشأن حدوث تأثيرات من ذلك النوع في العالم العربي وأميركا اللاتينية، ينظر:
Omar Ashour, "De-Radicalization of Jihad? The Impact of Egyptian Islamist Revisionists on Al-Qaeda," *Perspectives on Terrorism*, vol. 2, no. 5 (2008), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2UkdAiX; Mathew Charles, "Farc Deal Opens Path for Colombia's Other Rebels: 'The Future has to be about War'," *The Guardian*, 7/1/2018, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2CFCGzD; Gordon Clubb & Marina Tapley, "Conceptualising De-radicalisation and Former Combatant Re-integration in Nigeria," *Third World Quarterly* (2018), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2QQkGOb

ج. تعزيز المصالحات الوطنية

يُعد التأييد الشعبي للمصالحة الوطنية والحلول الوسط والتسويات والإدماج ومنع التصعيد، أمورًا حاسمةً في دعم عمليات التحول إلى النشاط السلمي. وعملت السياسة الخارجية القَطرية بالفعل على تعزيز المصالحات الوطنية، خصوصًا في السودان واليمن ولبنان وأفغانستان وبقاع أخرى. وينبغي أن يتواصل ذلك، وربما يتوسع إلى بلدان أخرى، على أن يأخذ في الحسبان أن الدعم الشعبي للمصالحات الوطنية أمرٌ متغير؛ إذ قد يضعف بتأثير الغوغائيين والشعبويين وأمراء الحرب الرسميين منهم وغير الرسميين ووسائل الإعلام الهستيرية والتعليم الرجعي. لكن يمكن، بالتأكيد، تعزيزه جزئيًا بالاستثمار في النخب المسؤولة والواعية والتعليم التقدمي ووسائل الإعلام الحرة وبلورة استراتيجيات للتعامل مع مخرّبي عمليات المصالحة[52].

د. دعم الإصلاحات في وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم

الإعلام الحرّ الذي يُروّج للمصالحات الوطنية والتسويات والإدماج ومنع التصعيد العام، ضروري لدعم عمليات الانتقال إلى النشاط السلمي، على النقيض من وسائل الإعلام الهستيرية التي تعزّز الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والطائفي المتطرّف. وينطبق الأمر نفسه على التعليم؛ إذ تشتد الحاجة إلى تعزيز أهمية السلم الوطني ووضع المصالحة في المقام الأول في عملية التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي. وينبغي أن تشمل العناصر الأساسية للمناهج الإصلاحية تعريف العنف السياسي ووقف تمجيد أشكاله المختلفة (ومنها الانقلابات العسكرية وقمع الدولة والحروب الأهلية والإرهاب على المستويين الحكومي وغير الحكومي)، وتشجيع آليات حل غير عنيفة للصراعات المسلحة واحترام التنوع والتفكير والفكر المختلف، وتأكيد ضروريات الأمن البشري وأهميته في تحقيق الأمن على مستويات الدولة والمنطقة والعالم[53].

52 Stephen John Stedman, "Spoiler Problems in Peace Processes," *International Security*, vol. 22, no. 2 (Autumn 1997), pp. 5-53.

53 United Nations Development Programme, "Threats to Human Security Impede Development in the Arab countries," 21/7/2009, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2ro1Z5h; Simone Young, "Order from Chaos: Why Human Security is National Security for Small Island Developing States," *Brookings*, 12/6/2017, accessed on 23/12/2018, at: https://brook.gs/2UhrVNe

2- على المديين المتوسط والطويل (من خمسة إلى عشرة أعوام)

أ. إصلاح قطاع الأمن متغير أساسي

تبقى احتمالات استدامة التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي ضعيفةً، ما لم تحصل عملية إصلاح شاملة في قطاع الأمن[54]. وينبغي أن يشمل الإصلاح تغييرًا في إجراءات العمل الأمني وفي مناهج التدريب والتعليم ومعايير القيادة والترقية، إضافة إلى الإشراف والمحاسبة من المؤسسات المنتخبة والمؤسسات القضائية، وبصورة جزئية وتعاونية من منظمات المجتمع المدني. وساهمت انتهاكات قطاع الأمن وعدم محاسبة المسؤولين عنها في نشأة التطرّف العنيف واستدامته. وبات ذلك خلاصة تجريبية مؤكدة في الدراسات الأمنية التقليدية منها والنقدية.

ب. موازنة العلاقات المدنية - العسكرية

تُشتَق هذه التوصية مباشرة من توصية إصلاح قطاع الأمن المذكور سابقًا. ويعني إعادة تشكيل العلاقات المدنية العسكرية وموازنتها بطريقة تجعل مؤسسات الدولة المسلحة عرضةً لمراقبة السلطات المنتخبة والقضائية ومساءلتها[55]. فتفوّق المؤسسات المسلحة على المؤسسات المنتخبة والقضائية/ الدستورية شكّل ظرفًا سياسيًا، غدا فيه السلاح أهم من صناديق الاقتراع والقوانين والدساتير وأي مؤسسات غير مسلحة (أو حتى محدودة التسليح) للدولة، وصار السلاح أهم أداة للاستحواذ على السلطة السياسية والاحتفاظ بها. فمقارنة بالسلاح وما ينتج منه من انقلابات بعض العسكر، يُعدّ التصويت والدساتير والحكم الرشيد والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وسائل ثانوية للاستحواذ على السلطة والاحتفاظ بها، ويُهمّش عدد كبير من الدول العربية دورها ويَعدّها كماليات.

ج. إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مكلفة، لكنها تستحق التكلفة

تتعلق التوصية النهائية بأهمية إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، على الرغم من تعقيداتها وتكلفتها العالية. وأسفر تسييس هذه العملية وإخفاقها في ليبيا واليمن في أعقاب الثورتين الليبية واليمنية، عن ظهور كيانات مسلحة عدة (نظامية وغير نظامية)، غير مقيّدة بأي أطر مهنية أو دستورية أو قانونية أو أخلاقية. وسهّلت تلك الظاهرة الموارد واللوجستيات اللازمة لأمراء الحرب والمتطرفين الذين يعتمدون العنف وأصحاب المشروعات الإثنو-قومية والجهوية والانفصالية والطائفية العنيفة. وتُعدّ إجراءات التسريح وإنهاء مظاهر التسلح وإعادة الدمج، جزءًا لا يتجزأ من أي تحوّل نحو النشاط السلمي، وهي مرتبطة بطبيعتها بالإصلاح في قطاع الأمن وبالعلاقات المدنية-العسكرية. فبعد انتهاء أي صراع مسلح بتسوية، سترفض أغلبية التنظيمات المسلحة تسليم سلاحها وتسريح مقاتليها من دون توافر ثقة متبادلة بينها وبين المؤسسات المسلحة الرسمية أو وجود ضمانات منها أو ضمانات إقليمية/ دولية. ويتفاقم هذا المناخ حين يكون لدى المؤسسات المسلحة الرسمية تاريخ من الانتهاكات والاستهزاء بالقوانين والدساتير على نحوٍ جعلها تاريخيًا فوق الرقابة والمحاسبة. وعلى الرغم من هذه المعوّقات، فإن إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج تستحق تلك التكلفة الباهظة، لأن نجاح التحول نحو النشاط السلمي أو فشله، وكذلك نجاح الانتقال الديمقراطي أو فشله، والمصالحات الوطنية، قد يتوقف عليها.

---

54 Youssef Chaitani, Omar Ashour & Vito Intini, "An Overview of the Arab Security Sector Amidst Political Transitions: Reflections on Legacies, Functions and Perceptions," United Nations Economic and Social Commission for West Africa (UN-ESCWA), 2013; Omar Ashour, "Security Sector Reform and the Arab Spring," *SETA*, 11/11/2014, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rm9gTl; Yazīd Ṣāyigh, "Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia," *Carnegie Paper*, March 2015.

55 Azmi Bishara, "The Army and Political Power in the Arab Context: Theoretical Problems," *Studies*, Arab Centre for Research and Policy Studies, 9/4/2017; Omar Ashour, "Collusion to Collision: Islamist-Military Relations in Egypt," *Brookings Papers*, no. 14, March 2015, pp. 1-50, accessed on 23/12/2018, at: https://goo.gl/9gxKxt; Zoltan Barany, *How Armies Respond to Revolutions and Why* (Princeton: Princeton University press, 2016).

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. "الإرهاب؟ بموجب هوية الفاعل أم بموجب هوية الضحية؟". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **أوراق بحثية**. كانون الأول/ ديسمبر 2017.

________. "كلمة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية في ندوة 'من السلاح إلى السلام: أربع ملاحظات في موضوع التحوّل من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي'". قدّمها في ندوة "من السلاح إلى السلام: التحوّلات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 3–4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. في: https://bit.ly/2SbrpPx

الأجنبية

Ashour, Omar. "De-Radicalization of Jihad? The Impact of Egyptian Islamist Revisionists on Al-Qaeda." *Perspectives on Terrorism*. vol. 2, no. 5 (2008). at: https://bit.ly/2UkdAiX

________. *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements*. London; New York: Routledge, 2009.

________. "Post-Jihadism: Libya and the Global Transformations of Armed Islamist Movements." *Terrorism and Political Violence*. vol. 23, no. 3 (2011).

________. "Security Sector Reform and the Arab Spring." *SETA*. 11/11/2014. at: https://bit.ly/2rm9gTl

________. "Collusion to Collision: Islamist-Military Relations in Egypt." *Brookings Papers*. no. 14 (March 2015). at: https://goo.gl/9gxKxt

________ (ed.). *From Bullets to Ballots: Transformations from Armed to Unarmed Activism*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021.

Azarva, Jeffrey. "Is U.S. Detention Policy in Iraq Working?" *Middle East Quarterly*. vol. 16, no. 1 (Winter 2009).

Barany, Zoltan. *How Armies Respond to Revolutions and Why*. Princeton: Princeton University press, 2016.

Bishara, Azmi. "The Army and Political Power in the Arab Context: Theoretical Problems." *Studies*. Arab Centre for Research and Policy Studies. 9/4/2017.

Boucek, Christopher. "Saudi Arabia's 'Soft' Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation and Aftercare." *Carnegie Papers*. no. 97 (September 2008).

Bjørgo, Tore & John Horgan (eds.). *Leaving Terrorism Behind*. New York: Routledge, 2009.

Chaitani, Youssef, Omar Ashour & Vito Intini. "An Overview of the Arab Security Sector amidst Political Transitions: Reflections on Legacies, Functions and Perceptions." United Nations Economic and Social Commission for West Africa (UN-ESCWA). 2013.

Clubb, Gordon & Marina Tapley. "Conceptualising De-radicalisation and Former Combatant Re-integration in Nigeria." *Third World Quarterly* (2018). at: https://bit.ly/2QQkGOb

Cronin, Audrey Kurth. "How Al-Qaida Ends: The Decline and Demise of Terrorist Groups." *International Security*. vol. 31, no. 1 (Summer 2006).

________. "Historical Patterns in Ending Terrorism." in: *Ending Terrorism: Lessons for Defeating al-Qaeda*. *Adelphi Papers*. no. 394 (November 2007).

Dehghanpisheh, Babak. "Iraqi Prison Tries to Un-Brainwash Radical Youth." *Newsweek*. 8/8/2007. at: https://bit.ly/2rj0eX6

Dupuy, Kendra & Siri Aas Rustand. "Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2016." Conflict Trends. Peace Research Institute Oslo. January 2016.

Gates, Scott, et al. "Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2014." Conflict Trends. Peace Research Institute Oslo. January 2016.

Stedman, Stephen John. "Spoiler Problems in Peace Processes." *International Security*. vol. 22, no. 2 (Autumn 1997).

The United Nations, General Assembly. "Plan of Action for Preventing Violent Extremism: Report of the Secretary-General." 24/12/2015. at: https://bit.ly/1n0F1wu

Tlemçani, Rachid. "Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation." *Carnegie Papers*. no. 7 (February 2008). at: https://bit.ly/2EffBs2.

United Nations Development Programme. "Threats to Human Security Impede Development in the Arab Countries." 21/7/2009. at: https://bit.ly/2ro1Z5h

United States Institute of Peace. "How Terrorism Ends." Washington, D.C., *Policy Brief*. 25/5/1999.

Walter, Barbara. "Why Bad Governance Lead to Repeated Civil War." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 59, no. 7 (2015).

Young, Simone. "Order from Chaos: Why human security is national security for Small Island Developing States." *Brookings*. 12/6/2017. at: https://brook.gs/2UhrVNe

Zartman, William. *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa*. Oxford: Oxford University Press, 1989.

Gemtansky, Anna. "You Can't Win If You Don't Fight." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 57 no. 4 (2012).

Gregor, Thomas (ed.). *A Natural History of Peace*. Nashville, Tenn.: Vanderbilt University Press, 1996.

Hegghammer, Thomas. "The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements by Omar Ashour." *Perspective in Politics*. vol. 9, no. 2 (June 2012).

Human Rights Watch. "Algeria: New Amnesty Law Will Ensure Atrocities Go Unpunished: Muzzles Discussion of Civil Conflict." 28/2/2006. at: https://bit.ly/2KXglTc

Jones, Seth G. & Martin C. Libicki. *How Terrorist Groups End: Lessons for Countering al Qa'ida*. Santa Monica: RAND Publications, 2008.

Keefer, Philip. "Insurgency and Credible commitment in Autocracies and Democracies." *The World Bank Economic Review*. vol. 22, no. 1 (2008).

Manning, Carrie & Ian Smith. "Political Party Formation by Former Armed Opposition Groups after Civil War." *Democratization*. vol. 23, no. 6 (2016).

Pfetsch, Frank & Christoph Rohloff. *National and International Conflicts, 1945-1995: New Empirical and Theoretical Approaches*. London: Routledge, 2000.

Porges, Marisa L. "The Saudi Deradicalization Experiment, Expert Brief." Council on Foreign Relations. 22/1/2010.

Ross, Jeffrey Ian & Ted Robert Gurr. "Why Terrorism Subsides: A Comparative Study of Canada and the United States." *Comparative Politics*. vol. 21, no. 4 (July 1989).

Ṣāyigh, Yazīd. "Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia." *Carnegie Paper* (March 2015).

Schwedler, Jillian. "Can Islamists Become Moderates? Rethinking the Inclusion-Moderation Hypothesis." *World Politics*. vol. 63, no. 2 (2011).

عماد قدورة | Emad Y. Kaddorah*

الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند

The Geopolitical Significance of the Gulf in India's Strategy

تشارك الهند بنشاط في إظهار نفوذها خارج نطاقها الجغرافي، ولديها حاليًا سياسة استباقية مبنية على المصالح القومية ومدفوعة باحتياجاتها المتزايدة، ولا سيما الطاقة، والطموح في تحقيق مكانة مرموقة على الصعيد العالمي. وتتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأهمية جيوبولتيكية كبيرة في استراتيجية الهند نظرًا إلى قربها الجغرافي، ووفرة موارد الطاقة فيها، وتوافرها على أصول مالية كبيرة، فضلًا عن أنها مكان يجمع أكبر جالية هندية في المهجر. ومع ذلك، قد يتحدى العديد من المنافسين الإقليميين مصالح الهند في هذه المنطقة. تناقش هذه الدراسة الأهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية لدول مجلس التعاون وموقع الخليج في استراتيجية الهند، وتستكشف العوامل الدافعة للشراكات الاستراتيجية الجديدة بين الطرفين. وتحلل مدى تأثير علاقات الفاعلين الإقليميين الآخرين مع دول الخليج أو الهند في علاقتهما؛ مثل الصين وباكستان وإيران. وتركز أيضًا على سياسة الاحتواء الجديدة بين الهند والصين وتنافسهما الجيوبولتيكي على منطقة الخليج ومواردها الهيدروكربونية وأصولها المالية.

كلمات مفتاحية: الهند، دول الخليج العربية، المحيط الهندي، الصين، الجيوبولتيكس، سياسة الاحتواء الجديدة.

Today, India is actively engaged in projecting its influence beyond its geographic proximity. It has a proactive policy based on national interests and driven by its growing needs, particularly for energy imports, and an ambition to achieve a position of global prominence. The Gulf Cooperation Council (GCC) is of great geopolitical importance to India's strategy because of its geographic proximity, the abundance of energy resources, the great financial assets, and as the place with the largest Indian immigrant community. Nevertheless, many regional contenders may challenge India's interests in the region. This article discusses the geopolitical and economic importance of the GCC states and their current position in India's strategy. It explores the driving forces behind novel strategic partnerships between them. It also analyses how third-party relations with the GCC states or India may affect their relationships, such as China, Pakistan, and Iran. It also focuses on the new containment policy of India and China and their geopolitical contest over the Gulf and the GCC's hydrocarbon and financial assets.

Keywords: India, GCC States, Indian Ocean, China, Geopolitics, New Containment Policy.

* باحث ومدير قسم التحرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Researcher and Head of Editing Department, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

يحظى الخليج العربي بأهمية كبيرة؛ إذ يقع وفق التوصيفات الجيوبولتيكية على أطراف منطقة أوراسيا، وضمن مناطق "الحزام المحيط" التي تعد جزءًا من سياسة الاحتواء التقليدية. ويتميز الخليج بموقعه المحوري على طريق التجارة والممرات البحرية التي تتزايد أهميتها مع الانتقال التدريجي لمركز الثقل الاقتصادي الدولي نحو الشرق.

يعد الخليج حاليًا ركنًا أساسيًا في استراتيجية الهند البحرية في المحيط الهندي؛ إذ إنه جـزءٌ مما تطلق عليه "سلسلة اللؤلؤ" String of Pearls التي ترى أن الصين تسعى إلى تطويقها بها عبر إنشاء مواقع استراتيجية على طول الممرات البحرية التي من شأنها أن تحيّد ميزة الهند الجغرافية في منطقة المحيط الهندي. ويحتل الخليج مكانة "شريان الحياة" في تغذية الاقتصادات الصاعدة للهند والصين بسبب اعتمادهما عليه بنسبة تفوق الثلثين من وارداتهما النفطية، ومن ثمّ يتنافس الطرفان لتحقيق الأفضلية الاستراتيجية فيه وفي المحيط الهندي أيضًا، ويسعى كل منهما لاحتواء تحدي الآخر لمصالحه. وفي هذا السياق، تستفيد الهند من أفضليات عديدة، مثل العلاقة الاستراتيجية بالولايات المتحدة ودعمها الكبير لها، والقرب الجغرافي من الخليج، والعلاقات التاريخية التي تربطها به، والوجود الديموغرافي الهندي المتفوق فيه. وتسعى الصين للتغلب على هذه الأفضليات واحتواء قوة الهند التي يحتمل أن تهيمن على الخليج؛ وذلك عبر تعزيز نفوذها البحري جنوبًا عبر الطريق البحرية الواصلة إلى الخليج، ونفوذها البري شمالًا من خلال طريق الحرير البرية الجديدة التي تصلها بأوروبا.

> "يعد الخليج حاليًا ركنًا أساسـيًا في اسـتراتيجية الهنـد البحرية في المحيط الهنـدي؛ إذ إنه جزءٌ مما تطلق عليه "سلسـلة اللؤلـؤ" التي ترى أن الصين تسـعى إلى تطويقها بها عبر إنشـاء مواقع استراتيجية على طول الممرات البحرية"

من جهة أخرى، تعد علاقات باكستان المتينة مع دول الخليج العربية تحديًا بالنسبة إلى الهند لعقود عديدة. لذلك، تسعى الأخيرة من خلال شراكاتها الاقتصادية الجديدة مع هذه الدول إلى موازنة التأثير التقليدي لباكستان. وبالنسبة إلى إيران ومشاكلها الإقليمية مع دول الخليج العربية، تسعى الهند إلى الاعتماد على مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وإعطاء أولوية لمصالحها القومية المتعلقة بأمن الطاقة وتنويع مصادر النفط والغاز، حيث تعد إيران أحد هذه المصادر المهمة إلى جانب دول الخليج. وفضلًا عن ذلك، تسعى الهند إلى التأكيد على أن العلاقات بأي طرف ليست على حساب الطرف الآخر؛ لأن القضايا السياسية الملحة التي تعطيها الأولوية تقع إجمالًا في مجالها الجغرافي القريب في آسيا.

تناقش هذه الدراسة **أولًا** الأهمية الراهنة للخليج العربي ودوره المتنامي في النظام الاقتصادي الدولي، وتتناول **ثانيًا** مكانة الخليج في استراتيجية الهند وسياستها الخارجية، وتحلل **ثالثًا** مدى تأثير علاقات الفاعلين الإقليميين في تلك الاستراتيجية، مثل الصين وباكستان وإيران. ونظرًا إلى أهمية التنافس الراهن والمستقبلي بين الهند والصين وانعكاساته الإقليمية، فقد جرى التوسع في تحليل توازن القوى بين الدولتين في المحيط الهندي، والتطبيقات الحالية لسياسة "الاحتواء الجديدة" بينهما، والمكانة المركزية للخليج العربي في هذا السياق.

أولًا: الأهمية الجيوبولتيكية للخليج

ينطوي الخليج العربي على أهمية جيوبولتيكية راهنة، من النواحي: الجغرافية الثابتة، والمكانة الاقتصادية المتزايدة في العالم، وفي انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي إلى الشرق. ومع أن التوصيفات التقليدية المعروفة للموقع الجغرافي للخليج لا تزال قائمة (مثل الموقع المتوسط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتقاطع طرق التجارة البحرية)، فإن مكانته الاستراتيجية والاقتصادية تتزايد أهميتها في الوقت الراهن؛ إذ يختزن أكثر من ثلث احتياطات العالم من النفط والغاز، وتملك دوله أصولًا وفوائض مالية ضخمة، وقوة شرائية كبيرة، واستثمارات خارجية واسعة. ولم يعد يحظى بأولوية مصالح الدول الغربية فحسب، بل أصبح عصب الدول ذات الاقتصادات الصاعدة في الشرق كالهند والصين.

1. الأهمية الجغرافية الثابتة

تمثل الجغرافيا المسرح الذي تفاعلت فيه الأمم طوال التاريخ، وهي عاملٌ مهمٌ في السياسة الدولية بوصفها العنصر الدائم والثابت. ولهذا تحدِّد الجغرافيا رؤى قادة دول العالم، وتؤثر في

صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية[1]. ويقع الخليج بحسب التوصيفات الجيوبولتيكية على حدود "منطقة القلب الأوراسية" Eurasian Heartland. كما يتميز بوقوعه على أحد أهم تقاطعات الطرق في التجارة، والثقافة، والدين، والقوة، في العالم. وأصبح واحدًا من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم، وموطنًا لأهم مجموعة من الدول من حيث المكانة الجغرافية، والموارد (لا سيما الطاقة)، والاقتصاد السياسي العالمي والنفوذ الإقليمي[2].

لقد حدد العالم الجغرافي هالفورد ماكيندر Halford Mackinder جغرافيّة ما سماه "أوراسيا" Eurasia، وبلور مفهومه الأكثر شهرة وهو "المنطقة المركزية" أو "قلب الأرض" Heartland، فقال في عام 1919: "تضم قلب الأرض بحر البلطيق ونهر الدانوب السفلي والأوسط الصالح للملاحة، والبحر الأسود، وآسيا الصغرى، وأرمينيا، وإيران والتبت ومنغوليا"، وافترض أن "من يسيطر على قلب الأرض يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم"[3].

لم يذكر ماكيندر الخليج ضمن هذه المنطقة المركزية، لأنه كان يحلل الأفضلية الجغرافية في سياق التنافس الروسي – الأوروبي على السياسة العالمية، فاهتم بالمنطقة الفاصلة بينهما وبضرورة السيطرة عليها لتحقيق الهيمنة. ولكنه، ذكر إيران التي تشرف على الخليج، لأنها الطرف الجنوبي الذي يمكن لروسيا أن تصل من خلاله إلى المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي؛ بمعنى تهديد الهيمنة البريطانية في مركزها الآسيوي في الهند والخليج.

إلا أنّ أهمية الخليج، وكذلك الهند، ظهرتا بوضوح في التوصيفات الجيوبولتيكية اللاحقة، أي في عام 1942، حين جادل العالم الأميركي نيكولاس سبايكمان Nicholas J. Spykman بأنّ ثمة ضرورة لقيام القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة باحتواء الاتحاد السوفياتي، من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية التي تسيطر على مناطق "الحزام المحيط" Rimland؛ لمنعه من التمدد نحو المياه الدافئة، أو أوروبا الغربية؛ وكي لا يتمكن، من ثمّ، من السيطرة على "مصائر العالم". فقام بتحديث مقولة ماكيندر، وافترض أنّ: "من يسيطر على الحزام المحيط يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على مصائر العالم"[4]. وبحسب وصفه تتكون مناطق الحزام المحيط من أوروبا، وصحراء الجزيرة العربية والشرق الأوسط، والمنطقة الآسيوية (شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا)[5]. وقد حثّ الدبلوماسي الأميركي جورج كينان George F. Kennan، الذي كان يقيم في موسكو، الولايات المتحدة على تطبيق مفاهيم سبايكمان عبر "احتواء القوة التي تسيطر على أوراسيا"[6].

لقد ابتدع سبايكمان فكرة "الحزام المحيط" التي تشمل السيطرة على المناطق والنقاط البحرية المهمة أو التحالف مع الدول الواقعة عليها، والتي تحيط كلها بـ "البر الأوراسي"، من أجل عزل القوة المسيطرة عليه. وقد ظهرت أهمية الخليج والهند ومكانتهما في هذا التصور الذي أسّس لاستراتيجية غربية هيمنت على السياسة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين تحت مسمى "الاحتواء". ولا يبدو أن صلاحية تلك الفكرة قد انتهت في القرن الحادي والعشرين؛ فهذه المناطق الواقعة في المحيط الهندي لا تزال تتمتع بالأهمية ذاتها، ويجري التفكير فيها استراتيجيًا في سياق مدّ النفوذ أو الاحتواء (كما سنبحث ذلك لاحقًا في المحورين الثاني والثالث).

كان الخليج يقع استراتيجيًا إبان الحرب الباردة في منطقة الاحتكاك Friction Zone بين القوتين العظميين[7]؛ أي يقع على أطراف نفوذ كل منهما. وفي الوقت الذي سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على إرث الهيمنة البريطانية في الخليج بعد أن أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب في بداية السبعينيات، فإن الاتحاد السوفياتي لم يترك فرصة في المنطقة إلا حاول استغلالها لملء الفراغ ما بعد بريطانيا. من جهة أخرى، لم يكن دور الخليج في استراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان بعد الغزو السوفياتي إلا تأكيدًا لمركزيته وقيمته الاستراتيجية في النظام الدولي.

ومع أن نهاية الحرب الباردة أدت بالطبع إلى تغيير جوهري في الخريطة الجيوبولتيكية العالمية، فإن الرأي القائل بأن هذا خفّض الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج ليس له أساس من الصحة، لأن موارده النفطية بقيت ذات أهمية استراتيجية (للغرب والاقتصادات الآسيوية الصاعدة)، بل وتزايدت أهميتها. كما استمرت ديناميكيات

---

1 Francis P. Sempa, *Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002), p. 5.

2 Anoushiravan Ehteshami, *Dynamics of Change in the Persian Gulf: Political Economy, War and Revolution* (New York, NY: Routledge, 2013), pp. 1, 15.

3 Halford J. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (Washington, DC: National Defense University Press; London: Constable Publishers, 1942), p. 78, accessed on 30/3/2018, at: https://bit.ly/2AmtdOL

4 Christopher J. Fettweis, "Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century," *Parameters* (Summer 2000), accessed on 30/3/2018, at: http://goo.gl/d1PlEJ; Nicholas J. Spykman, *The Geography of the Peace* (New York, NY: Harcourt, Brace and Company, 1943), p. 43.

5 Fettweis.

6 "X" (George F. Kennan), "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* (July 1947), pp. 566-582, accessed on 30/3/2018, at: http://goo.gl/QXNM

7 Mohamed Riad, "Geopolitics and Politics in the Arab Gulf States," *GeoJournal*, vol. 13, no. 3 (October 1986), p. 201.

هذه المنطقة في التأثير، حتى أضحت تؤثر في تشكيل منطقة الشرق الأوسط[8].

لذلك، لم يغب التفكير الجيوبولتيكي عن الخليج؛ فقادة الدول الخليجية يصوغون حاليًا سياساتهم من خلال هذا التفكير[9]، فأصبح الدور الخليجي قوةً دافعةً ونافذةً في السياسات العربية، وبخاصة بعد غياب فاعلية القوى المركزية العربية الرئيسة مثل العراق وسورية ومصر واليمن. وفضلًا عن ذلك، أصبح الخليج منطقة تتوسط القوى الإقليمية الرئيسة المتنافسة في الشرق الأوسط؛ كالسعودية وتركيا وإيران، بينما يشكل اليوم أيضًا حجر الزاوية في التنافس الإقليمي الأوسع المتمثل بالهند والصين ضمن استراتيجيتهما الهادفة إلى ضمان أمن الطاقة - المحرك الأساسي لاقتصادهما - وضمان أمن الطرق والممرات البحرية الواصلة إليها.

2. الأهمية الاقتصادية المحورية عالميًا

اكتسبت منطقة الخليج أهمية استراتيجية عالمية فريدة، لا تتناسب مع مساحتها الجغرافية الصغيرة وحجمها السكاني الضعيف أو قوة دولها (مقارنة بالهند مثلًا). ومع ذلك، تشكل هذه الدول النفطية من الناحية الاقتصادية الجزء الأكثر ديناميكية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، وجزءًا مهمًا من النظام المالي الدولي[10].

لقد شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة كبيرة في قدراتها الاقتصادية خلال العقد الماضي، وأصبحت تتمتع بفوائض مالية كبيرة ناتجة من إنتاج النفط والغاز وتزايد الطلب عليهما في الاقتصاد العالمي. وتظهر البيانات الجديدة بين عامي 2016-2018 أن حجم احتياطيات النفط في هذه الدول قد زاد عما كان عليه قبل عقود رغم كميات الإنتاج الضخمة التي تم استخراجها واستهلاكها وبيعها. فقد بلغ الحجم الكلي لاحتياطات دول الخليج العربية في عام 2017 نحو 1132 مليار برميل (أي بنسبة 40 في المئة من احتياطيات العالم). كما تعد دول الخليج العربية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وأحد أهم منتجي ومصدري الغاز الطبيعي. ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات قياسية قبل سنوات، تزايدت التدفقات المالية على دول الخليج العربية بصورة كبيرة. فقد ارتفعت أسعار النفط من 20 دولارًا للبرميل عام 2001 إلى 160 دولارًا في عام 2013. ورغم أنها شهدت انخفاضًا بعد ذلك، فإنها عادت لتحافظ على سعر معتدل حاليًا (نحو 60 إلى 70 دولارًا)، ما يساهم في

8 Ehteshami, p. 19.

9 Ibid., p. 24.

10 Ibid., p. 15.

احتمال استمرارية تراكم الثروة. ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية مجتمعة إلى 5.1 تريليون دولار في عام 2017، وتزايد حجم صناديق الثروات السيادية الناتجة من هذه التدفقات والفوائض المالية فبلغ نحو 3 تريليونات دولار[11]. كما توسعت الاستثمارات الخارجية لهذه الدول في أنحاء العالم، وبخاصة في الاقتصادات الغربية، حتى وصلت إلى نحو 600 مليار دولار[12].

وأظهرت الأزمة المالية العالمية عام 2008، أهمية الخليج المالية بصورة جلية، فقد شكلت صناديق الثروات السيادية مصادر مهمة للسيولة للمؤسسات المالية الغربية. وخلال تلك الفترة الحرجة، كانت هذه الأموال تمثل ما لا يقل عن ثلث التمويل الطارئ الذي أتاحته الحكومات الأوروبية في استجابتها الأولية للأزمة المالية. كما حصلت تلك الصناديق على حصص مهمة في العلامات التجارية العالمية الشهيرة، وأصبحت تتملك جزءًا مهمًا في العديد من الشركات الكبرى في الغرب[13]. كما ظهر دور هذه الأموال في المنطقة العربية منذ عام 2011 بصورة واضحة عبر توظيفها في الدور السياسي المؤثر الذي قامت به دول الخليج العربية ما بعد "الربيع العربي"؛ فقد أتاحت لها قدراتها المالية تأدية أدوار إقليمية مؤثرة في دول عربية كبيرة.

3. ديناميكية الخليج: البحث عن دور في مراكز الثقل الاقتصادي

أدت احتياطيات النفط والغاز وتصديرهما وتدفقات رأس المال، مع ارتفاع أسعار النفط في الألفية الجديدة، إلى تحوّل الخليج إلى "محور اقتصادي" Pivot تقوم حوله التغيرات الأوسع في ميزان القوى العالمي. وقد أدت الروابط الاقتصادية الكبرى مع روسيا والصين والهند ودول جنوب وشرق آسيا إلى تحويل توجه دول الخليج نسبيًا نحو الشرق أيضًا من خلال تعميق الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة والتغيرات في اتجاه تدفقات التجارة غير النفطية مع شركاء آسيويين[14].

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية في إظهار هشاشة الاقتصادات الغربية في وقت الأزمات، حيث انعكست سلبيًا على استثمارات

11 BP Statistical Review of World Energy (June 2017), accessed on 1/12/2017, at: https://on.bp.com/2BMNpM6; OPEC, "OPEC Share of World Crude Oil Reserves" (2016), accessed on 1/12/2017, at: https://bit.ly/1jKA6cN; Sovereign wealth Fund Rankings (February 2018), accessed on 15/4/2018, at: https://bit.ly/2h9SfKm

12 Ehteshami, p. 61.

13 Kristian Coates Ulrichsen, "The Gulf States and the Rebalancing of Regional and Global Power," James A. Baker III Institute for Public Policy (January 8, 2014), p. 5.

14 Ibid., p. 4.

صناديق الثروات السيادية الخليجية فيها. وأظهرت الأزمة أهمية تنويع الاستثمارات الخليجية وتوزيعها في مناطق عديدة في العالم، وبخاصة في الدول الكبرى الصاعدة التي تشهد معدلات نمو مرتفعة وتتوافر فيها فرص الاستثمار في مشروعات ملموسة وذات مخاطر متدنية وعوائد مرتفعة على المدى الطويل مثل الصين والهند. ومع إعادة إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما توجيه السياسة الخارجية الأميركية وتبني سياسة "التمحور حول آسيا-المحيط الهادئ"، تزايد اقتناع دول الخليج بأهمية تنويع شراكاتها الاستراتيجية مع تلك المنطقة، لأن تركيز الولايات المتحدة قد ينصب على آسيا حيث الثقل الاقتصادي والسياسي المستقبلي. وهو ما قد يعني أيضًا احتمال تخفيف الولايات المتحدة درجة التزامها تجاه منطقة الخليج أو تركيزها على مناطق أخرى.

وثمة توقعات بأن تصبح آسيا مركزًا للقوة في منتصف القرن الحادي والعشرين؛ بمعنى أن ينتقل الثقل الاقتصادي والعسكري والترتيبات الأمنية والسياسية إلى آسيا، بفضل التصاعد الديموغرافي والاقتصادي والعسكري في الهند والصين على نحو خاص. فهناك تركيز حاليًا على انتقال "مركز الثقل الاقتصادي العالمي" World Economic Center of Gravity، ما يعني إعادة توزيع النشاط الاقتصادي في العالم؛ إذ يشير أحد استقراءات النمو الاقتصادي لنحو 700 موقع في أنحاء العالم إلى أن هذا المركز تحوّل 4800 كيلومتر شرقًا بين عام 1980، لما كان يقع في منتصف الطريق تقريبًا في المحيط الأطلسي، وعام 2010 لما وصل إلى خط طول يعادل إزمير في تركيا أو مينسك في روسيا البيضاء. ويُتوقع انتقاله بحلول عام 2050 إلى نحو 4500 كيلومتر أخرى إلى الشرق، لتقع عند نقطة بين الهند والصين[15]. وقد يؤدي ذلك إلى فتح مسارات بديلة من الوضع العالمي الراهن الذي يتمحور حول الغرب، بحيث يتحول إلى التمحور حول الاقتصادات الناشئة الرئيسة[16].

إن هذا التحول التدريجي في توازن القوى العالمي – رغم صعوبة التسليم به على إطلاقه - ينعكس أيضًا على العلاقات الدولية؛ إذ تتجاوب الدول على نحو متزايد مع تحول مركز الاقتصاد العالمي نحو الشرق من خلال السعي لبناء علاقات مع آسيا[17].

15 Ibid., cited in D. Quah, "The Global Economy's Shifting Centre of Gravity," *Global Policy*, vol. 2, no. 1 (2011), p. 9.

16 Ibid., p. 3.

17 Ehteshami, p. 23.

ويمثل هذا التنوع في المصالح الجيوبولتيكية والجيو - اقتصادية منعطفًا مهمًا في تعزيز دور الخليج عالميًا[18]. فمع هذه التوقعات إزاء آسيا، فإن دول الخليج أضحت تهتم بتوثيق علاقاتها بالقوى الرئيسة فيها، وبخاصة الهند، التي شهدت خلال السنوات القليلة الماضية عقد ثلاث شراكات استراتيجية مع دول الخليج، كما سيأتي.

ثانيًا: الخليج العربي في استراتيجية الهند

برز موقع الخليج العربي كممر بحري مهم في التجارة البحرية مع الهند في فترات مختلفة من التاريخ. وقد ارتبط الخليج بالبحر الأحمر، فشكلا معًا شريانًا مهمًا يمثل قناةً رئيسةً للاتصال والتجارة بين الساحل الغربي للهند وغرب المحيط الهندي. وقد أدى الربط البحري بين هذه المناطق تاريخيًا إلى تنمية المناطق الساحلية الواقعة عليها مثل غوجرات، ومدن ساحل مالابار[19]، ومومباي، وكوتشي، وغوا، وكاليكوت، ومسقط، وعدن، ومدن شرق أفريقيا.

تتركز الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للهند في: حماية أمنها (الخارجي والداخلي)، والازدهار الاقتصادي، وضمان حصولها على وصول عادل للسلع العامة العالمية[20]، وفي مقدمتها النفط. وتقسّم استراتيجية الهند الكبرى Grand Strategy العالم إلى ثلاث دوائر تتمحور حول الهند: تشمل الدائرة الأولى الجوار المباشر في جنوب شرق آسيا، وقد سعت الهند إلى الهيمنة عليها ومنع القوى الخارجية من ممارسة نفوذ أو أعمال تضر بالأمن القومي الهندي. أما الدائرة الثانية، فتشمل ما يسمى الجوار الإقليمي الممتد عبر آسيا وسواحل المحيط الهندي، وقد سعت الهند إلى تحقيق التوازن مع نفوذ القوى الأخرى، بحيث تمنع تلك القوى من الإضرار بمصالح الهند. وتشمل الدائرة الثالثة الساحة الدولية، إذ تحاول الهند أن تأخذ مكانها بوصفها إحدى القوى الكبرى، وأن تصبح لاعبًا رئيسًا في المساهمة في السلم والأمن الدوليين[21]؛ ولعل ذلك يتركز حاليًا في تعميق العلاقات الاستراتيجية

18 Ulrichsen, p. 3.

19 Suchandra Ghosh, "Maritime Trade between the Persian Gulf and West Coast of India (C. 3rd Century A.D. to 7th Century A.D.)," *Indian History Congress*, vol. 64 (2003), p. 132.

20 Tanvi Madan, "A Note on the China-India-US Triangle and India's Strategy," in: Krishnappa Venkatshamy and Princy George, *Grand Strategy for India: 2020 and Beyond* (New Delhi: Institute for Defence Studies & Analyses, 2012), p. 195.

21 C. Raja Mohan, "India and the Balance of Power," *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 4 (July-August 2006), p. 18.

مع روسيا والولايات المتحدة، وفي استمرار مطالبتها بإصلاح هيكلية الأمم المتحدة والحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وهناك عاملان منعا الهند تاريخيًا من تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية؛ الأول هو تقسيم شبه القارة الهندية على أسس دينية (الهند وباكستان في عام 1947، ثم باكستان وبنغلاديش في عام 1971)؛ ما أدى إلى انشغال الهند بالصراع المستمر مع باكستان والتوتر الديني الداخلي. وقد تسبب نشوء باكستان بوصفها دولة مسلمة وذات علاقات وثيقة مع العالم الإسلامي في إضعاف انخراط الهند في علاقات وثيقة مع الدول العربية وبعض دول الخليج مثل السعودية. وتداخلت هذه التوترات مع منافسات القوى الكبرى الإقليمية والعالمية فقيّدت مجال المناورة للهند وحصرتها في الدائرة الأولى. أما العامل الثاني فهو النظام الاشتراكي الهندي الذي تسبب في تراجع اقتصادي نسبي مطرد، وترتب عليه فقدان النفوذ في العقود التي أعقبت الاستقلال. وقد أضعف نموذج الدولة الاشتراكية في الهند مشاركتها التجارية مع الخارج. ونتيجة لذلك، انفصلت الهند عن أسواقها الطبيعية ومناطقها الثقافية الممتدة في المنطقة[22]. أما في الوقت الراهن، فهناك عامل ثالث أو تحدٍ كبيرٌ تواجهه الهند ويشغل جل جهدها في سعيها لتحقيق استراتيجيتها في المحيط الهندي، وهو التنافس مع قوة كبرى في المنطقة الجغرافية ذاتها، وهي الصين.

ويُعتبر أمن المحيط الهندي مركزيًا في استراتيجية الهند؛ إذ يُنظر إليه على أنه إحدى الطرق السريعة البحرية الكبرى في العالم، حيث يمر 50 في المئة من السفن التجارية في العالم عبر مضيق ملقا[23]. وتعد رغبة الهند في القيام بدور مستقل ومتفوق في المحيط الهندي والخليج امتدادًا لمفهوم حكومة الهند الشرقية البريطانية حول "السيادة في البحار"، وتعتبر الهند أنها ورثت هذا المفهوم. لذا طورت أسطولها البحري خلال العقدين الماضيين وأصبحت تمتلك حاملة طائرات وغواصات وسفنًا حربية متطورة تستطيع الانتشار على امتداد المحيط وتؤمن الإمدادات اللوجستية اللازمة. وتنطلق فكرة "الخطة الشاملة للأمن القومي"، التي تتضمن المحيط الهندي وسواحل الخليج، من أن الهند يجب أن تؤدي دورًا أبرز في المنطقة، وأنها مستعدة لنشر الموارد الضرورية لهذه المهمات[24]. ومن هنا، يعدّ أمن الممرات المائية التي ترتبط بتجارة الهند ووارداتها النفطية جزءًا من الأمن القومي الهندي، بما في ذلك أمن مضيقي هرمز وباب المندب.

كما تعدّ البنية التحتية للموانئ بالهند من أولويات الأمن القومي، فهي تتعامل مع 90 في المئة من تجارة البلاد. وفي هذا السياق، تملك الهند 12 ميناءً رئيسًا. ومن بين الموانئ الرئيسة ستة على الساحل الغربي (كوتشي Kochi، ونيو مانجالور New Mangalore، ومورموغاو Mormugao، وومومباي Mumbai، وكاندلا Khandala)، وستة على الساحل الشرقي (كولكاتا Kolkata، وبارادیب Paradip، وفيساخاباتنام Visakhapatnam، وهايديا Haidia، وتشيناي Chennai، وتوتيكورين Tuticorin)[25].

> تعد رغبة الهند في القيام بدور مستقل ومتفوق في المحيط الهندي والخليج امتدادًا لمفهوم حكومة الهند الشرقية البريطانية حول "السيادة في البحار"، وتعتبر الهند أنها ورثت هذا المفهوم

وتُظهر التحولات المهمة خلال العقدين الماضيين في سياسة الهند الخارجية أهمية الخليج وأولويته في أمن الطاقة وأمن المحيط الهندي. ومن هذه التحولات:

1. الرغبة الجديدة في إظهار قوة الهند وتأثيرها في المنطقة والعالم؛ إذ ثمة رغبة جديدة لديها في أن تقود إقليميًا ودوليًا، وتتزامن هذه الرغبة مع صعودها كقوة كبرى ذات طموحات عالمية. وقد بدأ هذا التحول في عهد حكومات سابقة، حيث ظهرت دعوات للتطلع إلى ما وراء الجوار الجغرافي المباشر وتحديد مناطق بوصفها مجالًا حيويًا للهند؛ فقد قال رئيس الوزراء السابق عن حزب المؤتمر الوطني الهندي، مانموهان سينغ Manmohan Singh: "منطقة الخليج هي جزء من منطقتنا الاقتصادية الطبيعية"، كما قال وزير الخارجية السابق جاسوانت سينغ Jaswant Singh: "عندما نتكلم عن إندونيسيا أو آسيا الوسطى أو الخليج، فإن ذلك يعني مصالحنا أو مجال تأثيرنا". وقد وضعت الحكومة الهندية منذ عام 2003 "برنامجًا لعشرين عامًا كي تصبح قوة عالمية يمكن تلمّس تأثيرها عبر

22 Ibid., pp. 18-19.

23 Sarabjeet Singh Parmar, "The Maritime Dimension in India's National Strategy," in: Krishnappa Venkatshamy & Princy George, *Grand Strategy for India: 2020 and Beyond* (New Delhi: Institute for Defence Studies & Analyses, 2012), p. 84.

24 N. Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture and India," in: Ranjit Gupta et al. (eds.), *India and the Gulf: What Next?* (Cambridge: Gulf Research Centre, 2013), pp. 66-67.

25 Parmar, p. 89.

المحيط الهندي والخليج العربي وجميع أنحاء آسيا". كما أضحت الهند تسترجع بعض المقولات الجيوبولتيكية التي تحث على السيطرة والنفوذ، فبرز من جديد في أدبياتها السياسية مقولة: "من يسيطر على المحيط الهندي يهيمن على آسيا"[26].

2. أولوية المصالح الذاتية على التوجهات الأيديولوجية التقليدية؛ إذ سيطرت المبادئ الاشتراكية وتأييد حركات التحرر على عقيدة الهند الاستراتيجية طوال الحرب الباردة، مما أبعدها عن إيلاء مصالحها الذاتية في الخارج الأهمية القصوى، وبخاصة في الشرق الأوسط حيث طورت علاقات سياسية متقدمة مع النظم الاشتراكية العربية وأهملت منطقة الخليج التي تعتمد على صادراتها النفطية، وتتركز فيها أكبر جالية هندية مهاجرة. لذلك، تحولت الهند إلى السياسة الواقعية البراغماتية وإلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، فأضحت حاجاتها المتنامية ومصالحها القومية تحدد علاقاتها الخارجية بالدرجة الأولى. ولذلك، تقوم الهند بتعزيز علاقاتها الجديدة مع دول الخليج تحديدًا من بين الدول العربية عامة اتساقًا مع نهجها الجديد الذي يولي أهمية للمصالح أولًا. أما معظم الدول العربية المركزية التي أقامت الهند معها علاقات قوية وأيديولوجية سابقة مثل العراق ومصر، فلا تتجاوز علاقاتها حاليًا العلاقات الدبلوماسية والتجارية العادية.

3. وصول حزب الشعب القومي الهندي بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party إلى الحكم بمفرده؛ إذ شهد عام 2014 تحولًا جوهريًا في القيادة الهندية، حيث نجح حزب الشعب الهندي في الحصول على نسبة تأييد شعبي أتاحت له الحكم بمفرده. وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني الهندي دشن كثيرًا من التغييرات التي شهدتها الهند طوال العقد الماضي، فقد ظهر حزب الشعب بزعامة ناريندرا مودي، بوصفه القادر على إحداث تغييرات جذرية سريعة في بنية الاقتصاد، وخطط التنمية، والسياسة الخارجية، ودور الهند العالمي. وقد استند هذا التصور إلى النجاح السريع أو ما دعي بـ"المعجزة الاقتصادية" التي حققها مودي في ولاية غوجرات خلال الفترة 2001-2014. ويرى هذا الحزب ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية كبيرة، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة، واهتمام الهند بمصالحها في الخارج، واحتلال الهند مكانتها الصحيحة بين الأمم على الساحة الدولية، مما يتطلب إعادة توجيه أهداف السياسة الخارجية. ويركز الحزب على اعتماد "دبلوماسية فعالة" وليس سياسة "الوضع القائم"، وعلى ترويج ما يسميه "ماركة الهند الخاصة" التي يفترض أن تقوي دور الهند عالميًا استنادًا إلى قوتها الناعمة الكامنة في التقاليد العريقة، والمواهب التكنولوجية، والسياحة، والتجارة[27]. وبهذا، ترتكز رؤية القيادة الحالية على فاعلية الهند خارجيًا، مع إعطاء العلاقات التجارية والاقتصادية أولوية.

أما موقع الخليج العربي في استراتيجية الهند وسياستها الخارجية الحالية، فيحظى باهتمام كبير ومكانة مركزية بالنظر إلى أسباب عديدة، منها:

1. تعدّ دول الخليج العربية أهم شريك تجاري للهند على المستوى العالمي؛ إذ يراوح حجم التبادل التجاري بين 180 و200 مليار دولار أميركي[28].

2. اعتماد صعود الهند على إمدادات كافية ومضمونة من الطاقة، فتنامي صعود الهند لتصبح قوة كبرى عالمية يحتاج منها أن تحافظ على نمو ثابت يراوح بين 8 و10 في المئة سنويًا خلال العقدين المقبلين. ويتطلب هذا النمو توافر كميات مضمونة ومتزايدة من واردات النفط والغاز، التي يرجح أن يتزايد اعتمادها عليهما إلى نحو 92 في المئة بحلول عام 2030[29].

"تعدّ دول الخليج العربية أهم شريك تجاري للهند على المستوى العالمي؛ إذ يراوح حجم التبادل التجاري بين 180 و200 مليار دولار أميركي"

3. الطلب على الاستثمارات الخليجية؛ إذ تدرك الهند حجم الفوائض المالية التي حصلت عليها دول الخليج في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، والبالغة نحو ثلاثة تريليونات دولار حاليًا، كما أسلفنا، كما تدرك المساهمات الإيجابية لصناديق

26 Janardhan, pp. 64-66, 68.

27 يُنظر البرنامج الانتخابي لحزب الشعب الهندي:
BJP Election Manifesto 2014, pp. 39-40, accessed on 30/4/2018, at: https://bit.ly/1qbRjwL

28 Ranjit Gupta, "The Arab Spring and India," in: Ranjit Gupta et al. (eds.), *India and the Gulf: What Next?* p. 20; Ranjit Gupta, "India and the Gulf: Looking beyond Energy, Islam and the Diaspora," (November 26, 2013), accessed on 30/4/2018, at: https://bit.ly/2I19eKx

29 Gupta, "India and the Gulf."

الثروات السيادية الخليجية في الاقتصاد العالمي وفي اقتصادات الدول الغربية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. لذا، فهي تتطلع إلى زيادة هذه الاستثمارات فيها لتمويل تطوير البنية التحتية والمساهمة في الصناعات الاستراتيجية. وفي المقابل، تحاول الهند إيجاد فرص لشركاتها الوطنية للعمل في المشروعات الكبيرة في دول الخليج مستفيدة من الوجود الكبير لجاليتها، وربما لتعزيز هذا الوجود وزيادة حجمه.

4. أهمية الجالية الهندية في الخليج، إذ تمثل الهجرة من الهند إلى دول الخليج العربية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الهند[30]، حيث تساهم العمالة الهندية، التي يبلغ حجمها نحو سبعة ملايين عامل، في الاقتصاد الهندي بنسبة كبيرة من الأموال تقدر بنحو 35 مليار دولار سنويًا[31].

> نتيجة للتحولات في استراتيجية الهند، ونظرًا إلى الأهمية المركزية لدول الخليج العربية فيها، قامت الهند بأداء سياسة نشطة إزاء هذه الدول. فقد عقدت عدة اتفاقيات شراكة شملت التجارة والاستثمارات والدفاع والأمن والتنسيق السياسي والتعاون في مجالات التكنولوجيا والفضاء والبنية التحتية

نتيجة للتحولات في استراتيجية الهند وسياستها الخارجية، ونظرًا إلى الأهمية المركزية لدول الخليج العربية فيها، قامت الهند بأداء سياسة نشطة إزاء هذه الدول في السنوات الأخيرة. فقد قامت بزيارات عالية المستوى، وعقدت عدة اتفاقيات شراكة شملت التجارة والاستثمارات والدفاع والأمن والتنسيق السياسي والتعاون في مجالات التكنولوجيا والفضاء والبنية التحتية، وبخاصة مع السعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان.

مثّل إعلان الرياض عام 2010، الذي تم توقيعه أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي السابق مانموهان سينغ، الأساس للشراكة الاستراتيجية مع السعودية. ووقع البلدان مذكرة تفاهم في الشؤون الدفاعية في شباط/ فبراير 2014، تضمنت تبادل المعلومات المتعلقة بالدفاع، والتعاون في مجالات الأمن والإمداد والتدريب والتعليم العسكري[32]. ويأتي ذلك مكملًا للعلاقات التجارية بين البلدين، حيث بلغ التبادل التجاري بينهما في عام 2016-2017 نحو 25 مليار دولار[33]، بينما يبلغ عدد العمالة الهندية في المملكة نحو 2.8 مليونَي عامل[34].

ووقعت قطر في عام 2008 اتفاقية دفاعية مع الهند، تضمنت بنودًا متطورة تؤسس لمشاركة هندية حقيقية وملموسة في أمن الخليج، منها: مشاركة الهند بالأمن البحري، والمشاركة في المعلومات الاستخبارية، وتوفير الهند الحماية للأصول والمصالح القطرية من التهديدات الخارجية، وقيام شراكة في إنتاج الأسلحة والعتاد العسكري[35]. كما زار رئيس الوزراء الهندي مودي قطر، في حزيران/ يونيو 2016، فأكد أهمية دور قطر، بوصفها أكبر مزود للهند بالغاز الطبيعي المسال، والبالغة نسبتُه 65 في المئة من واردات الهند، بينما يبلغ التبادل التجاري في 2014-2015 نحو 15 مليار دولار[36].

وأكدت زيارة مودي للإمارات في آب/ أغسطس 2015 على تطوير العلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية"؛ إذ تقدر تجارة الهند مع الإمارات بنحو 60 مليار دولار في عام 2014-2015، وتعد الإمارات ثالث شريك تجاري للهند في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، وتبلغ الاستثمارات الإماراتية في الهند نحو 8 مليارات دولار، بينما يتوقع أن تتجاوز استثمارات الشركات الهندية في الإمارات 55 مليار دولار. كما تبلغ الجالية الهندية في الإمارات نحو 2.6 مليون عامل، وتقوم بتحويل نحو 8 مليارات دولار سنويًا[37]. وقد نص اتفاق الشراكة الجديد على التعاون من أجل تعزيز الأمن البحري في منطقة الخليج والمحيط الهندي، وتعزيز العلاقات الدفاعية، والتعاون في تصنيع المعدات الدفاعية في الهند، وتشجيع المؤسسات

30 Irudaya Rajan, "The Developmental Impact of Indian Migrant Workers in the GCC Countries," in: *Impact of Labor Mobility on Sustainable Development* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013), pp. 38, 219.

31 Abu Backer Bagader, "Look East: An Alternative Perspective for GCC Countries," in: Ranjit Gupta et al. (eds.), *India and the Gulf: What Next?* (Cambridge: Gulf Research Centre Cambridge, 2013), p. 12.

32 Ankit Panda, "India and Saudi Arabia Sign Defense Cooperation Pact," *The Diplomat*, 27/2/2014, accessed on 1/5/2018, at: http://bit.ly/1PpgNV8

33 The Ministry of External Affairs, Government of India, "India–Saudi Arabia Bilateral Relations," accessed on 24/10/2018, at: https://bit.ly/2F6WSzB

34 "Saudi-India ties flourishing on strong footing," *Arab News*, 26/1/2015, accessed on 14/8/2018, at: https://bit.ly/2I2JpJW

35 Janardhan, pp. 70.

36 "PM Modi arrives in Qatar, economic cooperation high on agenda," *Indian Express*, 5/6/2016, accessed on 14/4/2018, at: https://bit.ly/2I1LyWu

37 "Modi Visit to Boost Trade Ties Between India and the UAE," *Gulf News*, 13/8/2015, accessed on 30/4/2018, at: http://bit.ly/1IX5mDC

الاستثمارية الإماراتية على رفع استثماراتها في الهند إلى نحو 75 مليار دولار، وتعزيز التعاون في الفضاء بما في ذلك إطلاق الأقمار الصناعية والتطبيقات الفضائية[38].

أما سلطنة عمان، فيحتل موقعها الجغرافي على الخليج العربي وبحر العرب مكانة فريدة بالنسبة إلى أمن الخليج وأمن المحيط الهندي بعامة. فهي من جهة تتحكم في مضيق هرمز، ومن جهة أخرى تعد محطة مهمة للتجارة البحرية العالمية التي تمر بالمحيط الهندي، ومحطة أساسية في استراتيجية الهند والصين في سياق تنافسهما الإقليمي، كما سيأتي في المحور التالي. لذلك، أدى رئيس الوزراء الهندي مودي زيارة إلى عمان في شباط/ فبراير 2018، ووقع معها ثماني اتفاقيات في مجالات مختلفة[39]، منها تطوير التبادل التجاري الذي يبلغ حاليًا نحو 10 مليارات دولار[40].

ثالثًا: التحديات الإقليمية لاستراتيجية الهند تجاه الخليج

ثمة تحديات إقليمية تواجه استراتيجية الهند في المحيط الهندي عامة، وتجاه الخليج العربي خاصة؛ أولها تنامي وجود الصين في المحيط الهندي، وتأسيسها قواعد وتحالفات، وطلبها المتزايد على الطاقة، وسعيها الدؤوب في تأمين مصالحها. وثانيها العلاقات الخليجية التقليدية القوية بباكستان التي كانت تعد أحد عوائق تطوير الهند لعلاقاتها بدول الخليج منذ عقود. وثالثها العلاقات القوية التي تربط الهند بإيران وخشية دول الخليج من تأثيرها في مواقف الهند من القضايا المتعلقة بالعلاقات الخليجية – الإيرانية. فإلى أي مدى تؤثر هذه التحديات والعوائق في استراتيجية الهند في المحيط الهندي وعلاقاتها بدول الخليج؟

1. الصين

تتشارك الهند والصين في امتلاك اقتصادين صاعدين، ولديهما طموحات دولية وإقليمية متنامية، وتبحثان عن الوصول إلى الموارد الطبيعية، والأسواق، وتأسيس القواعد البحرية والتجارية، وتتسابقان على القوة والنفوذ الإقليمي. وتعد الهند القوة الآسيوية الوحيدة التي طالما التزمت بموازنة الصين إقليميًا، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين (عندما سيطرت الصين على التبت وهي المنطقة التي كانت فاصلة بينهما لآلاف السنين). وخلال فترة الحرب الباردة، اعتمدت الهند في المقام الأول على الاتحاد السوفياتي، وعلى دورها القيادي في حركة عدم الانحياز لموازنة الصين[41].

في الوقت الراهن، تعتبر الهند أن مسألة التوازن الخارجي مع الصين أولوية، ويشمل ذلك تعزيز التحالفات القائمة، وتوسيعها، والتعاون مع الدول في الإقليم المحيط من أجل التصدي لأي تهديد أو هيمنة محتملة للصين. ولأن الحفاظ على توازن القوى يشمل تشكيل تحالفات واضحة يترتب عليها التزامات محددة، أو تحالفات فضفاضة تعبر عن توافق عام على القضايا الإقليمية، أو علاقات خاصة على شكل شراكات استراتيجية، فإن الهند لا تخشى بالضرورة غزو الصين لدول أخرى تقع ضمن دائرة مصالحها، ولكن الهند تخشى استخدام الصين مواردها الوطنية الشاملة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والمؤسسية لتحويل توازن القوة العام في آسيا لمصلحتها عبر التحالفات والشراكات مع دول المحيط الهندي والخليج، من أجل التأثير في مصالح الهند وسياساتها[42].

> "الهند تخشى استخدام الصين مواردها الوطنية الشاملة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والمؤسسية لتحويل توازن القوة العام في آسيا لمصلحتها عبر التحالفات والشراكات مع دول المحيط الهندي والخليج"

ووفق هذا المنظور، تخشى الهند من تطور الاعتماد التجاري المتبادل بين الصين ودول الخليج العربية، أو تطوير العلاقات بين الصين وإيران إلى شراكة استراتيجية، أو بالطبع تعميق الروابط الوثيقة التي تجمع الصين وباكستان اللتين تشتركان في تحدي نفوذ الهند ودورها. كما

38 "Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India," *The Hindu*, 17/8/2015, accessed on 30/4/2018, at: http://bit.ly/1U2Lz7z

39 "Modi's Gulf visit: India, Oman signs 8 agreements as PM meets Sultan Qaboos," Standard Business, 12/2/2018, accessed on 30/4/2018, at: https://bit.ly/2vZsUJS

40 "Oman, India explore new avenues to boost trade and investment," *Times of Oman*, 16/7/2018, accessed on 30/8/2018, at: https://timesofoman.com/article/138257

41 Mohan Malik, "India Balances China," *Asian Politics & Policy*, vol. 4, no. 3 (2012), p. 347.

42 Ibid., p. 356.

تخشى الهند تأسيس الصين قواعد أو نقاطًا استراتيجية على الطرق التجارية في المحيط الهندي.

ويرى باحثون هنود أن الصين عززت نشاطاتها في منطقة المحيط الهندي من خلال الاستثمار في اقتصادات الدول الساحلية وبناء الموانئ والبنية التحتية والحصول على موارد الطاقة. كما يعتقدون أنها تقوم بتأسيس ما يسمى "سلسلة اللؤلؤ" لتطويق الهند؛ بمعنى "سلسلة من المواقع التي يمكن للقوات البحرية الصينية أن تعتمد عليها، أو بنية تحتية للدعم في مواقع استراتيجية على طول الممرات البحرية للاتصالات، والتي من شأنها أن تحيّد ميزة الهند الجغرافية في منطقة المحيط الهندي. ومن بين هذه الموانئ والمواقع: صلالة في عُمان، وعدن في اليمن (على حواف شبه الجزيرة العربية)، وكراتشي في باكستان، وكولومبو في سريلانكا على الطرف الجنوبي الشرقي من بحر العرب". ويرى هؤلاء أيضًا أن الصين تعمل على إنشاء محطات دعم استراتيجي من أجل التزود بوقود السفن والإمدادات الضرورية وتناوب القوات والموظفين، وإصلاح المعدات والأسلحة وصيانتها. ومن بين هذه المحطات القائمة والمحتملة[43]:

1. قواعد الدعم في خط إمدادات شمال المحيط الهندي، وتشمل باكستان عبر ميناء جوادار Gwadar، وسريلانكا عبر استئجار ميناء هامبانتوتا Hambantota لمدة 99 سنة، وميانمار والمالديف حيث تلقتا استثمارات صينية ومن المتوقع أن تنشأ فيهما قواعد صينية.
2. قواعد الدعم في خط إمدادات غرب المحيط الهندي، وتشمل جيبوتي التي تعدّ أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، حيث تم افتتاحها في آب/ أغسطس 2017، وكذلك اليمن وعمان وكينيا وتنزانيا وموزامبيق.
3. قواعد الدعم في خط إمدادات جنوب المحيط الهندي، وتشمل سيشيل ومدغشقر.

وفي المقابل، تتمتع الهند بوجود بحري موازن للصين في المحيط الهندي؛ إذ عززت بنيتها التحتية في الموانئ الجنوبية الجديدة، من أجل مواجهة أي تحدٍ من الصين للممرات البحرية ونقاط الاتصالات. وخوفًا من تهديد محتمل للتجارة وإمدادات الطاقة في حالة نشوب أعمال عدائية مع الصين، تسارع البحرية الهندية إلى إقامة صداقات في معظم مناطق المحيط الهندي. وتتبع الهند الاستراتيجية نفسها التي تتبعها الصين؛ إذ تقوم بخلق شبكة خاصة بها من العلاقات بالدول الساحلية لضمان تلبية حاجاتها العسكرية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وتقوم البحرية الهندية بتطوير قدرات مضادة من أجل تعزيز مكانتها في مناطق المحيط الهندي أو عرقلة أي محاولة صينية لتطويقها أو منعها من ممارسة نشاطاتها في المحيط[44].

> تقوم شركة "موانئ الهند العالمية" بتطوير ميناء تشاباهار في إيران الذي يُنظر إليه على نطاق واسع بأنه الموازي لميناء جوادار الباكستاني الذي تطوره الصين والهدف منه إنشاء طريق عبور بين الهند وإيران وأفغانستان

وبحسب متحدث باسم البحرية الهندية، تقوم البحرية الهندية بزيادة وجودها في المحيط الهندي من خلال انتشار دائم على طرق بحرية مهمة؛ إذ يجري نشر ما بين 12 إلى 15 سفينة بحرية في النقاط الاستراتيجية على طول الممرات البحرية من مضيق ملقا إلى خليج البنغال ومضيق سوندا "لتوفير حضور أكبر ومراقبة أوسع"، ويجري أيضًا نشر سفن حول جزر موريشيوس وسيشيل ومدغشقر. وتقوم السفن بموجب ذلك بدوريات دائمة وليس مهمات قصيرة كالسابق. ويضيف: "في البداية، كان نشر البحرية الهندية في هذه الأماكن مرة واحدة في السنة. الآن هناك تغيير في الديناميكيات (في المنطقة)، وقد استلزم الوجود الزائد لقوة إقليمية زيادة وجودنا"، من دون أن يسمي دولة بعينها، وهو يقصد الصين هنا. وقد أكدت وزيرة الدفاع الهندية، نيرملا سيتارامان Nirmala Sitharaman، على ذلك؛ إذ ذهبت إلى أن هناك "دولًا تحتفظ بوجود خارج نطاقها الإقليمي" وبحضور دائم في منطقة المحيط الهندي متذرعة "ببعض الذرائع [...] إن هذه الدول تؤسس مواقع بحرية أمامية، إضافة إلى بنية تحتية ثنائية الاستخدام في المنطقة [...] هذا النوع من العسكرة يزيد من تعقيدات دول هذه المنطقة"[45]. وعمومًا، ترى الهند أن هذه المنطقة موطن للثروات والموارد الطبيعية والمعدنية. لذا، فإن عدم قدرة دول

43 Ibid., pp. 354-355; Nirmala Ganaphathy, "India increases its presence in Indian Ocean, with an eye on China," *The Straits Times*, 8/11/2017, accessed on 28/4/2018, at: https://bit.ly/2r5PXho; "Indian military scrambles to keep up after China moves to put forces in Africa," *CNBC*, 28/2/2018, accessed on 28/4/2018, at: https://cnb.cx/2HCtjn5

44 Malik, p. 355.

45 Ganaphathy.

المنطقة على تسخير هذه الموارد لحمايتها يؤدي تدريجيًا إلى دخول دول إقليمية أخرى، أي الصين. وترى أن هذا الدخول قد يشكل مصدرًا للنزاع المستقبلي الذي من شأنه أن يقوض الأمن البحري، ومن ثم يؤثر في الاستقرار الإقليمي[46].

لذلك، وقعت الهند في بداية عام 2018 اتفاقية لمدة عشرين سنة مع سيشيل لبناء مهبط للطائرات ورصيف للسفن. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وقعت اتفاقية مع سنغافورة قد تعزز وصولها إلى قاعدة تشانجي Changi البحرية. وأثناء زيارته عمان في شباط/ فبراير 2018، بحث مودي منح الهند إمكانية الوصول إلى المرافق البحرية التي تقع بالقرب من مضيق هرمز[47]. ووفقًا لبعض التقارير، تقوم الهند أيضًا بتشغيل مرفق استخبارات متخصص بالإشارات بالقرب من "رأس الحد" في أقصى نقطة شرق عُمان، على بحر العرب[48].

> يعد دور الولايــات المتحدة الأميركية مركزيًا في التنافس الصيني – الهندي في المحيط الهندي والخليج العربي. فقد برزت إلى الســطح مسألة ملء الفراغ الاســتراتيجي الذي يمكن أن يخلفه تقليص النفوذ الأميركي في الخليج

وتقوم شركة "موانئ الهند العالمية" Indian Ports Global Ltd, IPGL بتطوير ميناء تشاباهار Chabahar Port في إيران الذي يُنظر إليه على نطاق واسع بأنه الموازي أو المضاد لميناء جوادار الباكستاني الذي تطوره الصين، فهو يقع على بعد 350 كيلومترًا فقط من جوادار، والهدف منه إنشاء طريق عبور بين الهند وإيـران وأفغانستان. ويذهب البعض إلى أنه "لا يمكن استبعاد الاستخدامات العسكرية المستقبلية لميناء تشاباهار الإيراني من قبل الهند"[49].

ولطالما تطلعت الهند إلى السيطرة على نقاط الاختناق البحرية الضيقة التي تستخدمها السفن المتجهة من المحيط الهندي وإليه، بما في ذلك مضيق ملقا ومضيق هرمز وقناة موزامبيق. وقد انطوى ذلك على بناء قواعدها البحرية والجوية في جزر أندامان Andaman ونيكوبار Nicobar، التي تقع في أحد طرفي مضيق ملقا[50].

كما تكتسب الهند إمكانية الوصول إلى القواعد التي يديرها شركاؤها الاستراتيجيون في المنطقة. ففي عام 2017 وقعت اتفاقًا لوجستيًا مع الولايات المتحدة من شأنه تسهيل استخدام مرافق الولايات المتحدة من قبل البحرية الهندية والقوات الجوية الهندية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في جزيرة دييغو غارسيا Diego Garcia والمرافق الأميركية المختلفة في الخليج العربي. وفي كانون الثاني/ يناير 2018، أعلنت الهند أيضًا عن إبرام اتفاق لتبادل الخدمات اللوجستية مع فرنسا يسمح للهند بالوصول إلى المنشآت العسكرية الفرنسية، بما في ذلك القواعد الرئيسة في جيبوتي على البحر الأحمر وفي جزيرة رينيون Réunion Island في جنوب المحيط الهندي[51].

يعد دور الولايات المتحدة الأميركية مركزيًا في التنافس الصيني - الهندي في المحيط الهندي والخليج العربي. فمع ظهور آراء ومناقشات في الولايات المتحدة حول احتمال انسحابها أو تخفيض مستوى انخراطها في الشرق الأوسط ومشاكله، فقد برزت إلى السطح مسألة ملء الفراغ الاستراتيجي الذي يمكن أن يخلفه تقليص النفوذ الأميركي في الخليج وعموم المنطقة. وقد عزز هذا السيناريو سياسة الولايات المتحدة في عهد باراك أوباما عندما ركزت على سياسة "التمحور شرقًا"؛ بدلًا من التركيز على الشرق الأوسط. ولا يزال هذا السيناريو محتملًا في ظل محاولات الولايات المتحدة تقليص اعتمادها على نفط الخليج، والتركيز على سياسة استقلال الطاقة.

إن أي تخفيض للوجود الأميركي في الخليج العربي يعد هاجسًا للهند والولايات المتحدة نفسها؛ إذ تخشى الدولتان قيام الصين بملء الفراغ وفرض هيمنتها على الخليج أو سواحل المحيط الهندي والنقاط الاستراتيجية فيه؛ وهو ما يمكن أن يعزز قوة الصين ليس إقليميًا بمواجهة الهند فقط، وإنما أيضًا على المستوى العالمي. وفضلًا عن ذلك، يخشى الطرفان من أفضلية الصين في الوصول إلى مصادر الطاقة في الخليج، وكذلك تحكمها في الطرق التجارية لهذه السلعة الاستراتيجية.

---

46 Parmar, p. 85.

47 "Indian military scrambles to keep up after China moves to put forces in Africa."

48 David Brewster, "Indian Ocean base race: India responds," The Interpreter, Lowy Institute, 15/2/2018, accessed on 28/4/2018, at: https://bit.ly/2KoB8OQ

49 Ganaphathy.

50 David Brewster, "Indian Ocean base race: India responds," *The Interpreter*, Lowy Institute, 15/2/2018, accessed on 28/4/2018, at: https://bit.ly/2KoB8OQ

51 Ibid.

وفي هذا السياق، تستفيد الهند من تفضيل الولايات المتحدة لها على الصين. وتظهر هذه الأفضلية بوضوح من خلال استراتيجية الأمن القومي الأميركي، التي لا تُذكر الهند فيها إلا بصورة إيجابية ومؤيدة لها، حتى في منطقة الخليج العربي ذات المصالح الحيوية للولايات المتحدة والتي يتزايد فيها النفوذ الهندي. أما الصين، فتعد في هذه الاستراتيجية تهديدًا وتحديًا واضحًا في الخليج والمحيط الهندي وعلى المستوى العالمي.

فعلى سبيل المثال، ترحب استراتيجية الأمن القومي الأميركي بصعود الهند، وتتطلع إلى تعزيز مكانتها في المحيط الهندي؛ إذ تقول: "نرحب بصعود الهند بوصفها قوة عالمية، وشريكًا استراتيجيًا وعسكريًا قويًا. ونسعى إلى زيادة التعاون معها [...] سنقوم بتوسيع تعاوننا في مجال الدفاع والأمن مع الهند، الشريك العسكري الرئيس للولايات المتحدة، ونساند علاقات الهند المتنامية في جميع أنحاء المنطقة [...] سنقوم بتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع الهند ودعم دورها القيادي في أمن المحيط الهندي وفي جميع أنحاء المنطقة الأوسع"[(52)].

أما الصين، فلا ترد في هذه الاستراتيجية، وبخاصة في ما يتعلق بدورها في المحيط الهندي، إلا في سياق سلبي؛ إذ تقول: "هناك ثلاث مجموعات رئيسة من التحديات تُنافس الولايات المتحدة، وحلفاءنا وشركاءنا، وتعمل ضدها؛ وهي القوى الرجعية: الصين وروسيا، والدول المارقة: إيران وكوريا الشمالية، ومنظمات التهديد العابر للحدود، وخاصة الجماعات الإرهابية الجهادية. تريد الصين وروسيا تشكيل عالم معادٍ للقيم والمصالح الأميركية. وتسعى الصين إلى إبعاد الولايات المتحدة من منطقة الهندو-باسيفيك، وتوسيع نطاق نموذجها الاقتصادي الذي تحركه الدولة، وإعادة ترتيب المنطقة لصالحها. وخلافًا لآمالنا، وسّعت الصين قوتها على حساب سيادة الدول الأخرى [...] تستهدف استثمارات الصين وروسيا في العالم النامي توسيع نفوذهما واكتساب مزايا تنافسية ضد الولايات المتحدة. وتستثمر الصين مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم"[(53)].

لذلك، تتفق الولايات المتحدة مع الهند في مواجهة تنامي القوة الصينية اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. ومن غير المستبعد أن تعيد الولايات المتحدة العمل باستراتيجية التحالفات في منطقة "الحزام المحيط" في الخليج وجنوب آسيا وشرقها، لاحتواء نفوذ الصين هذه المرة.

وبناءً على ذلك، تتمتع الهند بأفضليات العلاقة بالولايات المتحدة الأميركية، والقرب الجغرافي من الخليج، والوجود الديموغرافي الكبير فيه، في مقابل الصين. إن هذا الأفضليات قد تؤدي من وجهة نظر الصين إلى احتمال وجود تهديدات لمصادر الطاقة الحيوية لاقتصادها في الخليج العربي، أي لما يمكن أن نسميه "قلب الاقتصادات الصاعدة"، فمن دون الخليج ونفطه لا يمكن قوة الصين أو الهند - اللتين تعتمدان عليه بنسبة تفوق الثلثين من الطاقة - أن تستمرا في الصعود، أو حتى أن تقويا على البقاء كاقتصادات مزدهرة.

وتسعى الصين للتغلب على أفضليات الهند في الخليج العربي أو حتى في المحيط الهندي عبر استراتيجية احتواء واسعة النطاق؛ أي باحتواء القوة التي تتمتع بأفضلية في الخليج، أو قد تهدد المصالح الحيوية الصينية في المستقبل. وتقوم استراتيجية الاحتواء الصينية فعليًا على:

1. مدّ نفوذها البحري جنوبًا، من كوريا إلى أفريقيا عبر المحيط الهندي، ويشمل ذلك الاستئثار بالنفوذ في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتأسيس القواعد والشراكات في المحيط الهندي حتى ساحل أفريقيا الشرقي، كما أوضحت الدراسة آنفًا، والوصول إلى الدول الأفريقية في أنحاء القارة حيث تعمل بجد منذ عقود.
2. مدى نفوذها البري شمالًا، من خلال طريق الحرير البرية التي تصل الصين بأوروبا عبر باكستان وآسيا الوسطى، إذ تقوم استراتيجية الصين منذ عام 2013 على بناء هذه الطريق وعقد اتفاقيات مع الدول التي تمر بها.

إذًا، لم تتوقف أهمية "الاحتواء" بوصفه استراتيجية في العلاقات الدولية، فقد تم إحياؤه في الوقت الراهن عبر خطط متضادة في ما بين الهند والصين. فالطرفان يسعيان إلى تحقيق هدف واحد، هو تأمين الوصول إلى نفط الخليج بحرية وتأمين الطرق الموصلة إليه، ومنع أي طرف من الاستئثار بالخليج على نحو يحرم الطرف الآخر من الوصول إلى مصالحه؛ ويؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى.

من جهة أخرى، قد تفكر الهند في موازنة علاقاتها بالصين والولايات المتحدة، فمهما كانت خلافاتها وتنافسها مع الصين، فإنها تبقى دولة كبرى جارة مؤثرة في مجمل قضايا المنطقة نفسها التي تتشاركها مع الهند. لذلك، فإن خيار التحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين قد لا يكون الخيار الأمثل الذي تفكر فيه الهند على المدى البعيد.

في الواقع، عند التفكير في كيفية التعامل مع الصين والولايات المتحدة، يذهب باحثون إلى صياغة مجموعة من الاستراتيجيات، مثل[(54)]:

52 The White House, "National Security Strategy of the United States of America," (December 2017), pp. 46-47, 50, accessed on 26/4/2018, at: https://bit.ly/2CzLLd7

53 Ibid., pp. 25, 38.

54 Madan, p. 195.

1. عدم الثقة بأحد، استنادًا إلى افتراض أن الدول الأخرى غير موثوق بها، وبأنها ستعمل لتعزيز مصالحها الخاصة، وليس لتعزيز ازدهار الهند. ويمكن لمصالحهم أن تعقّد تحقيق أهداف الهند. ولذلك، فإن أفضل استراتيجية هي الحفاظ على مسافة واحدة بين كل من الصين والولايات المتحدة، والاستفادة من كليهما عند الاقتضاء، ولكن مع ضرورة تقليص تأثيرهما في الهند.
2. العمل مع الصين، فالولايات المتحدة لها أولوياتها وستهتم بأمنها أولًا، وبما أن الصين والهند، كعملاقين آسيويين ناشئين، لديهما أهداف مشتركة، فإن عليهما العمل معًا لتحقيق هذه الأهداف. كما أن العمل من أجل مصالح أطراف ثالثة كالولايات المتحدة، قد يعرض علاقات الهند بالصين للخطر. لذلك، ينبغي للهند أن تعمل مع الصين للحد من دور الولايات المتحدة وتأثيرها في علاقاتها، وفي آسيا، وعلى نطاق أوسع في العالم.
3. التحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين، وذلك استنادًا إلى افتراض أن الهند والولايات المتحدة لديهما الكثير من القواسم المشتركة، ومنها الديمقراطية. ومن ثمّ، فإن للبلدين أهدافًا متشابهة عندما يتعلق الأمر بالصين، أي باحتوائها. وبناء عليه، ينبغي للهند أن تسعى للتحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة الصين.

في الوقت نفسه، لا يذهب هؤلاء بالضرورة إلى أن على الهند اختيار إحدى هذه الاستراتيجيات، واستبعاد أخرى، بل قد تأخذ منها جميعًا بما يحقق مصالحها. فقد تغيرت فكرة "الحديقة الخلفية" أو "منطقة التأثير" الخاصة بكل دولة من هذه الدول، فليس جنوب آسيا فقط هو منطقة الهند وإنما شرق آسيا أيضًا، والعكس ينطبق على الصين. أما الولايات المتحدة فقد أصبحت حاضرة في المحيط الهندي والهادئ وفي قلب آسيا، أي في أفغانستان، ومن ثمّ فهي موجودة في منطقتي الهند والصين. ومع سعي البلدان الثلاثة للحصول على الموارد والتأثير، فإن مصالحها تتقاطع في مناطق أخرى من العالم[55]، وبخاصة في منطقة الخليج.

أخيرًا، قد تتساءل الهند عند تحديد استراتيجيتها إن كانت هذه الاستراتيجية ستحل مشاكلها مع الصين أو تفاقمها، من دون المساس بأهداف أخرى. وقد ترى أن السعي إلى تحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين قد يفاقم الوضع بدلًا من احتوائه. علاوة على ذلك، قد يكون من الممكن تلبية الأهداف النهائية لمثل هذا التحالف - مثل الوصول إلى الموارد، والدعم في المحافل الدولية، وخلق الردع – من دون تحالف[56].

وبناءً على ذلك، فإنه لا يمكن التسليم نهائيًا باستراتيجية واحدة للهند في سعيها لتحقيق أهدافها في المحيط الهندي والخليج العربي. ولكن المؤشرات الحالية (استراتيجية الأمن القومي الأميركي، ووجود حزب الشعب الهندي في السلطة، وتسابق الهند والصين في عقد الاتفاقيات وتأسيس القواعد) تظهر أن تحالف الهند مع الولايات المتحدة حاصل فعلًا، لكن من دون الإعلان صراحةً أنه موجه ضد الصين أو بهدف احتوائها. ولكن مضمون هذا التنافس سينعكس بالضرورة على علاقات الطرفين الهندي والصيني بدول الخليج العربية للأسباب التي ذكرناها آنفًا.

2. باكستان

ترتبط باكستان بعلاقات تقليدية مع دول الخليج في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، كما تعد القوة النووية الوحيدة المسلمة في العالم. وقد أقامت دول الخليج العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية روابط أمنية وثيقة مع باكستان بفضل الجغرافيا والروابط الدينية والثقافية، والتي خدمت الطرفين استراتيجيًا خلال حقبة الثمانينيات؛ إذ استفادت باكستان من الدعم المالي والدبلوماسي السعودي في الوقت الذي وضعت فيه باكستان نفسها جبهة أمامية في الحرب ضد القوات السوفياتية في أفغانستان، كما عزز الجيش الباكستاني قدرة الدفاع السعودية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، من خلال إرسال ما يصل إلى خمسة آلاف جندي إلى المملكة[57].

ونتيجة للعلاقات الخليجية المميزة مع باكستان، فإنها تعد شريكًا لها يمكن الاعتماد عليه في حال امتلاك إيران للسلاح النووي؛ إذ يبدو شراء التقنية النووية العسكرية من باكستان ممكنًا عند الحاجة بالنسبة إلى بعض دول الخليج، مثل السعودية[58]. ولعل الهند تعتبر أن العلاقات الباكستانية الوثيقة بالخليج هي أحد معوقات تطوير العلاقات الأمنية الاستراتيجية الهندية مع دوله. فعلى سبيل المثال، يمثل طلب السعودية على نحو صريح في "عاصفة الحزم" من باكستان التعاون العسكري المباشر لمواجهة الأخطار التي تتهدد أمن السعودية ومصالحها في المنطقة، تأكيدًا على مدى متانة هذه

55 Ibid., p. 196.

56 Ibid., p. 197.

57 Ehteshami, p. 16.

58 Bill Sanderson, "Saudi Arabia to buy nuclear bombs from Pakistan: report," *The New York Times*, 17/5/2015, accessed on 25/10/2018, at: https://nyp.st/2RmurmX

العلاقة وتجددها باستمرار. ومن اللافت أن المملكة لم تلجأ إلى طلب مساعدة الهند على الرغم من أن هناك اتفاقية دفاعية وقعت بين الطرفين في شباط/ فبراير 2014.

> تعتبر الهند أن العلاقات المتينة بين غريميها باكستان والصين عامل تحدٍ لها، وبخاصة إذا تحول هذا التحالف إلى تعزيز الطرفين علاقاتهما الاستراتيجية بدول الخليج العربية

وتعتبر الهند أن العلاقات المتينة بين غريميها باكستان والصين عامل تحدٍ لها، وبخاصة إذا تحول هذا التحالف - الذي تعود جذوره إلى تأييد الصين لباكستان في الصراع مع الهند منذ الاستقلال وبخاصة في مسألة كشمير[59] - إلى تعزيز جهود الطرفين في المحيط الهندي، وكذلك تعزيز الطرفين علاقاتهما الاستراتيجية بدول الخليج العربية.

وفي الوقت نفسه، يمثل العداء الهندي - الباكستاني تحديًا للسعودية ودول الخليج الأخرى في علاقاتها بالطرفين. ومن ثمّ، فهي تحاول الامتناع عن التدخل في نزاعاتهم الممتدة. فقد أبدت دول الخليج العربية في السنوات الأخيرة، كما بيّنا آنفًا، احترامًا متزايدًا للهند بوصفها قوة اقتصادية صاعدة توفر فرصًا اقتصادية وتعاونًا إقليميًا ودوليًا مهمًا. وفي المقابل، تراقب باكستان هذا التحسن المتنامي في العلاقات بين الهند ودول الخليج وتخشى أن يكون على حسابها في وقتٍ ما، وبخاصة أنها قلقة من أن الهند تعمل جاهدة، على المدى الطويل، على إبعاد دول الخليج عن باكستان؛ فتآكل الدعم الدبلوماسي لإسلام آباد، وبخاصة في الأمم المتحدة، هو هدف هندي رئيس. وقد عزز الشكوك الباكستانية، تقليص السعودية حديثها صراحة عن النزاع حول كشمير، على الرغم من أنها تحث الطرفين على التوصل إلى تسوية سلمية[60].

لكن الهند تعوّل على دعم الولايات المتحدة لها مقابل باكستان في الخليج، كما هو الحال في الموقف الأميركي بين الهند والصين. فاستراتيجية الأمن القومي الأميركي لا تذكر باكستان إلا باقترانها بالتهديدات الإرهابية أو شرط مكافحتها. فبحسب هذه الاستراتيجية: "سنضغط على باكستان لتكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب؛ إذ لا يمكن لأي شراكة أن يتم الحفاظ عليها في ظل وجود دعم للمسلحين والإرهابيين الذين يستهدفون أعضاء ومسؤولي شركائنا. كما ستشجع الولايات المتحدة باكستان على الاستمرار في إظهار أنها مسؤولة عن أصولها النووية [...] في باكستان، سنبني علاقات تجارية واستثمارية مع تحسن الوضع الأمني، في حال أثبتت باكستان أنها تساعد الولايات المتحدة في تحقيق أهدافنا في مكافحة الإرهاب"[61]. ولذلك، تحظى الهند وشركاتها مع الخليج العربي بدعم الولايات المتحدة، وتحظى بالأولوية على أي دور لباكستان في الخليج، وبخاصة العلاقات المميزة التي تربطها بالسعودية.

3. إيران

نظرًا إلى أهمية علاقة الهند بالطرفين الإيراني والخليجي، فإنها تسعى في هذا السياق إلى توظيف المبدأ التقليدي في سياستها الخارجية بوصفها دولة محايدة وزعيمة حركة عدم الانحياز وأن علاقاتها مع أي طرف لن تكون على حساب الأطراف الأخرى. وقد تجلى هذا الموقف بوضوح عندما أجرى الملك سلمان بن عبد العزيز في حزيران/ يونيو 2015 اتصالًا برئيس الوزراء مودي بشأن عملية "عاصفة الحزم"، فكان ردّ الأخير دبلوماسيًا وينمّ عن "عدم الرغبة في التدخل"، فقد تمنى "أن يُستعاد السلام والاستقرار تحت قيادة الملك"[62].

في الواقع، تقوم علاقات الهند بكل من إيران ودول الخليج العربية على أساس براغماتي. من جهة، تتركز العلاقات الهندية – الخليجية أساسًا على المصالح المتبادلة، كما أوضحنا سابقًا. ومن جهة أخرى، فإن الهند وإيران دولتان متجاورتان تكاد لا توجد بينهما مشاكل على المستويين الثنائي والإقليمي، بل ثمة تعاون قائم مهم بينهما. وترتكز العلاقات بينهما على المصلحة الوطنية المتعلقة أساسًا بأمن الطاقة والتعاون الدفاعي. فالهند تسعى إلى تنويع مصادرها من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد إيران ثاني أكبر مصدّر للنفط إليها بعد السعودية. وتعد إيران أيضًا سوقًا مهمةً للصادرات الهندية من المعدات الدفاعية ذات الأصل الروسي، وذلك بموجب التراخيص التي تحوزها الهند لصناعة مثل هذه المعدات. كما تتعاون الهند مع إيران في بناء منشآت لإصلاح السفن الحربية في ميناء تشاباهار الإيراني، ويقيم مهندسو طيران هنود في القواعد العسكرية الإيرانية للمساعدة في تحديث مقاتلات ميج-29 ولتجديد دبابات تي-72 وصيانتها. كما

59 Malik, p. 354.

60 Robert Mason, "Realizing the Indo-Saudi 'Strategic Partnership': An Analysis of the Leading Drivers," in: Gupta et al. (eds.), *India and the Gulf*, pp. 113–114.

61 The White House, p. 50.

62 "King Salman, Indian prime minister confirm close ties," *Arab News*, 30/4/2015, accessed on 30/6/2017, at: https://bit.ly/1Fkb0w8

ساعدت الهند إيران في خدمة معداتها البحرية والقوات الجوية وتطوير بطاريات للغواصات تناسب مياه الخليج[63].

ونظرًا إلى هذه العلاقات المهمة، لا تتوقع دول الخليج دعمًا هنديًا جديًا لصالحها في أوقات الأزمات، وبخاصة تلك القضايا ذات الصلة بإيران. فالهند تدرك تمامًا أن اتصال السعودية بها في بداية عاصفة الحزم، المشار إليه أعلاه، لا يتعلق بطلب الدعم. وقد أوضح تلميذ أحمد Talmiz Ahmad، سفير الهند لدى السعودية آنذاك، أن الملك أراد التأكيد على قلق المملكة من التوسع الإيراني العسكري والسياسي في المنطقة، وأن اللجوء لمشاركة باكستان في الدفاع عن مصالح السعودية تجاه اليمن يجب ألا يُقرأ على أنه انتقاص من علاقات السعودية بالهند[64]. ويؤكد هذا أن السعودية ودول الخليج تدرك أن باكستان لا تزال مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية في الأزمات، في حين يصعب الاعتماد على الهند في هذا المجال، حيث تفضّل الهند في مثل هذه الحالات استدعاء مبدئها الأساسي في السياسة الخارجية وهو "الحياد".

ومع ذلك، لا توجد اعتراضات من دول الخليج على تطور العلاقات بين الهند مع إيران منذ عقود، فهذه الدول تدرك أن الهند دولة إقليمية كبيرة، وقريبة جغرافيًا من إيران، وأنها تحتاج إلى تجارة واسعة معها. لذلك، فهي لا تتدخل في مصالح الهند وعلاقاتها الخارجية. كما يبدو أن الهند من طرفها تتفهم وجهات نظر دول الخليج إزاء إيران ولم تبدِ اعتراضات عليها أو تصدر مواقف بشأنها، فهي تراعي أهمية وحجم مصالحها مع الطرفين.

خاتمة

لا يزال الخليج العربي يحتفظ بأهميته الاستراتيجية، ويعد حاليًا عصب الاقتصادات الصاعدة، ومن ثم يمكن لدوله استثمار ذلك في مصلحتها، فهي التي تملك الـثروات النفطية والمالية اللازمة لتشغيل تلك الاقتصادات. فاعتماد الهند على النفط من الخارج يتصاعد باستمرار، وهي تعتمد بنسبة كبيرة من هذه الواردات على دول الخليج. لذلك، يعد أمن الخليج واستقراره ضمن المصالح الأساسية للهند.

ويتطلب إدراك دول الخليج العربية لمكانة الهند الدولية المتنامية وقربها من منطقة الخليج ومصالحها فيها، أن تعزز علاقاتها بها بما يساهم في أمن المحيط الهندي والخليج العربي ودوله. كما يتطلب من دول الخليج العربية أن تنسق سياساتها تجاه الهند، وأن تقيم حوارًا خليجيًا من أجل تطوير الاتفاقيات الثنائية معها، التي تم توقيها مؤخرًا، إلى اتفاق شامل جماعي يزيد قوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعزز مصالحه، ويؤدي مستقبلًا إلى ربط العلاقات التجارية مع الهند بالتزامها تجاه القضايا والمواقف الخليجية؛ لأن الهدف من تنويع الشركاء في الخارج هو تعزيز أمن الخليج.

تهتم الهند والصين وباكستان بأمن الخليج وتتطلع إلى توسيع نفوذها وتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي. وكما تبين من الدراسة، فإن الصين تعد التحدي الأبرز والمنافس الحقيقي للهند في منطقة المحيط الهندي عمومًا، ومنطقة الخليج بخاصة، حيث تعتمد الصين أيضًا على واردات الطاقة من الخليج لتلبية طلبها المتصاعد. وقد تسعى كل من الهند والصين إلى احتواء الطرف المقابل، عبر التنافس على إنشاء القواعد في المحيط الهندي وعلى طرق التجارة البحرية وعبر تعزيز علاقاتها بالدول الساحلية. وتعد الولايات المتحدة عاملًا مركزيًا في سياسات الاحتواء الجديدة هذه؛ إذ تعتبر علاقاتها بالهند متينة، بينما تخشى تصاعد نفوذ الصين الدولي والإقليمي المنافس لها. ولذلك، قد تستفيد الهند من هذه الأفضلية المهمة، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أهمية الاستقرار في المناطق التي تتشاركها تاريخيًا مع الصين وفي المناطق التي تمثل مصالح حيوية لهما مثل الخليج. وبناءً عليه، من المرجح أن تستفيد الهند من علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة دونما صدام مع الصين أو تحالف ضدها بالضرورة. ولكن، هذه العلاقات سوف تفيدها من دون شك في تعزيز مكانتها في الخليج العربي؛ بسبب تأييدها لصعود الهند ولسياساتها، فضلًا عن ميزة الهند المتمثلة بالوجود الديموغرافي الكبير والقرب الجغرافي.

في الوقت نفسه، تعد الهند وباكستان شريكين مهمين لدول الخليج. ومع أن العلاقات السياسية بين الهند ودول الخليج قد شابها الفتور منذ عقود بسبب العامل الباكستاني، فإن شراكات الهند الاستراتيجية الأخيرة مع بعض دول الخليج يتعين ألا تُعد انتصارًا دبلوماسيًا ضد باكستان. فعلاقات دول الخليج بباكستان تقليدية ومتينة، ويتعين في إطار تنويع الشركاء الاستفادة من مميزات كل شريك وألا تكون العلاقات بأي طرف على حساب الآخر، تمامًا مثل النهج الهندي الحالي الذي يفضّل الحياد في علاقات الهند بكل من إيران ودول الخليج العربية.

63 Behzad Shahandeh, "India, Iran, and the GCC: Trilateral Cooperation in the Making," in: Ranjit Gupta et al. (eds.), *India and the Gulf*, pp. 77–79, 83.

64 "King Salman, Indian prime minister confirm close ties."

المراجع



Ehteshami, Anoushiravan. *Dynamics of Change in the Persian Gulf: Political Economy, War and Revolution*. New York, NY: Routledge, 2013.

Fettweis, Christopher J. "Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century." *Parameters* (Summer 2000).

Ghosh, Suchandra. "Maritime Trade between the Persian Gulf and West Coast of India (C. 3rd Century A.D. to 7th Century A.D.)." *Indian History Congress*. vol. 64 (2003).

Gupta, Ranjit et al. (eds.). *India and the Gulf: What Next?* Cambridge: Gulf Research Centre, 2013.

Gupta, Ranjit. "India and the Gulf: Looking beyond Energy, Islam and the Diaspora." (November 26, 2013). at: https://bit.ly/2I19eKx

Impact of Labor Mobility on Sustainable Development. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013.

Mackinder, Halford J. *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*. Washington, DC: National Defense University Press; London: Constable Publishers, 1942.

Malik, Mohan. "India Balances China." *Asian Politics & Policy*. vol. 4, no. 3 (2012).

Mohan, C. Raja. "India and the Balance of Power." *Foreign Affairs*. vol. 85, no. 4 (July-August 2006).

OPEC. "OPEC Share of World Crude Oil Reserves." (2016). at: https://bit.ly/1jKA6cN

Quah, D. "The Global Economy's Shifting Centre of Gravity." *Global Policy*. vol. 2, no. 1 (2011).

Riad, Mohamed. "Geopolitics and Politics in the Arab Gulf States." *GeoJournal*. vol. 13, no. 3 (October 1986).

Sempa, Francis P. *Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002.

Spykman, Nicholas J. *The Geography of the Peace*. New York, NY: Harcourt, Brace and Company, 1943.

The Ministry of External Affairs. Government of India. "India–Saudi Arabia Bilateral Relations." at: https://bit.ly/2F6WSzB

The White House. "National Security Strategy of the United States of America." (December 2017).

Ulrichsen, Kristian Coates. "The Gulf States and the Rebalancing of Regional and Global Power." James A. Baker III Institute for Public Policy (January 2014).

Venkatshamy, Krishnappa & Princy George. *Grand Strategy for India: 2020 and Beyond*. New Delhi: Institute for Defence Studies & Analyses, 2012.

"X" [George F. Kennan]. "The Sources of Soviet Conduct." *Foreign Affairs* (July 1947).

خالد عثمان الفيل | Khalid Osman Alfeel*

سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية – العسكرية: حالات عربية مختارة

Economic Liberalization Policies and Their Impact on Civil-Military Relations: Selected Arab Cases

تناقش هذه الدراسة الإرث المؤسسي لسياسات التحرير الاقتصادي في تشكيل الواقع المعاصر للعلاقات المدنية – العسكرية في دول الربيع العربي، والتحديات المستقبلية للتحوّل الديمقراطي في هذه الدول. وتحاجّ بأنّ الانفتاح الاقتصادي عبر تطبيق سياسات التحرير قد أدّى إلى ظهور أوليغارشية عسكرية، تنشط تحت غطاء مدني، أو إلى تمدّد هيمنة الجيوش العربية من الحقل السياسي لتشمل الحقل الاقتصادي بصورة رسمية. وكانت النتيجة النهائية لهذه الديناميكية تدعيم مواقع هذه الجيوش وزيادة هيمنتها على الحقل السياسي، وهو ما يفرض تحديات جمّة على مستقبل التحول الديمقراطي في هذه الدول. تختبر الدراسة فرضيتها بمناقشة أربع حالات هي مصر، وتونس، والسودان، والجزائر، وتعقد مقارنات تحليليةً بين هذه الحالات.

كلمات مفتاحية: العلاقات المدنية – العسكرية، التحول الديمقراطي، الربيع العربي، سياسات التحرير الاقتصادي.

This study discusses the institutional legacy of economic liberalization policies in shaping the contemporary reality of civil-military relations in Arab Spring states, and the future challenges of democratic transformation in these countries. It argues that economic openness through the application of liberalization policies has led to the emergence of a military oligarchy operating under a civilian cover, formally extending the dominance of the Arab armies from the political to the economic sphere. The outcome of this dynamic was the consolidation of the positions and political dominance of the military, which poses great challenges to the future of democratic transition in these countries. The study reviews its hypothesis through the cases of Egypt, Tunisia, Sudan and Algeria, and draws analytical comparisons between them.

Keywords: Civil-Military Relations, Democratic Transition, Arab Spring, Economic Liberalization Policies.

* باحث في الاقتصاد السياسي، مركز تأسيس للدراسات والنشر، السودان.
Non-resident Researcher, Tasees Center for Studies and Publishing, Sudan.

مقدمة

تحتفي دراسات الأنثروبولوجيا السياسية بمفهوم "المحاكاة والتقليد"، الذي نظّر له المؤرخ الفرنسي - الأميركي رينيه جيرارد René Girard. بناءً عليه، كثيرًا ما تحاجّ الأنثروبولوجيا السياسية بأنّ الثورات السياسية تميل في حدوثها إلى أن تكون في صورة موجات تنتقل عدواها من بلد إلى آخر، وهو ما أكّدته ثورات الربيع العربي؛ فما إن انتصرت الثورة التونسية وغادر زين العابدين بن علي تونس، في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، حتى اندلعت ثورة 25 يناير المصرية وتلتها بأيامٍ الثورة اليمنية. وفي رصد يوميات الثورة المصرية يذكر نواف القديمي أنّه وجّه سؤالًا متكرّرًا إلى عدد من الرموز الفكرية والسياسية التي كان يلتقيها في ميدان التحرير: ما الذي حرّك المصريين؟ وكانت الإجابة التي اتفق عليها الجميع: تونس[1]. ومفهوم الموجات الثورية لا يعني فقط انتشارها الأفقي في زمن متقارب، بل يعني كذلك احتمال تكرارها واستمرارها في المستقبل القريب حتى تتحقّق مطالب الثورات، فالتاريخ الغربي يخبرنا بأنّ الثورة الفرنسية التي حدثت في عام 1789 قد أشعلت معها ثلاث موجات ثورية: جاءت الموجة الأولى في الفترة 1820-1824، والثانية في الفترة 1829-1834، أما الثالثة فقد كانت في عام 1848[2]. لذا، يمكننا القول بأنّ الثورات السياسية التي يشهدها السودان والجزائر تُعتبر امتدادًا لثورات الربيع العربي، ويمكننا أن نطلق عليها الموجة الثانية من موجات ذلك الربيع.

وإذا كان مفهوم المحاكاة والتقليد، بالمعنى الأنثروبولوجي، حاضرًا في فهم الثورات السياسية بوصفها "موجات"، فإنّ هذا المفهوم حاضر كذلك في صورة وعي عام في أذهان المشاركين في الموجات اللاحقة. لذلك من السهل على المتابع لثورتَي السودان والجزائر أن يرى حالةً من الوعي الشعبي بخطورة المؤسسة العسكرية والتدخل الإقليمي في مسار التحول الديمقراطي. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ دروس الموجة الأولى للربيع العربي لم تذهب سدى. وقد حظيت قضية دور الجيش والمؤسسة العسكرية في التحول الديمقراطي وما يتعلق بها من إدارة ملفّ العلاقات المدنية - العسكرية في الفترة الانتقالية باهتمام مركزي في كثير من الدراسات التي كُتبت بعد ثورات الربيع العربي؛ نظرًا إلى أنّها قضية داخلية أثّرت بصورة رئيسة في مآلات تلك الثورات، بينما اعتبَرت هذه الدراسات أنّ قضية التدخل الإقليمي تأتي في الدرجة الثانية، لأنّها عامل خارجي لا يمكن أن يحقّق تأثيرًا كبيرًا من دون توافر الشروط الداخلية[3].

يدرك الناظر إلى هذه الدراسات والمناقشات أنّ أحد الأبعاد التي لم تحظَ بقدر كافٍ من البحث والمناقشة هو دور السياسات النيوليبرالية والتحرير الاقتصادي، التي تم تطبيقها في الدول العربية في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، في زيادة قبضة المؤسسة العسكرية على مفاصل الاقتصاد في تلك الدول، وأثر هذه القبضة في أنماط سيطرة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي والتحول الديمقراطي في تلك الدول، وهو ما يحاول هذا البحث استكشافه ومناقشته. وتقوم الدراسة على فرضية رئيسة وتحاول التحقّق منها، وهي أنّ الانفتاح الاقتصادي عبر سياسات التحرير الاقتصادي في البلدان العربية، والذي طُبّق في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، قد أدى إلى ظهور أوليغارشية عسكرية تنشط تحت غطاء مدني، أو إلى تمدّد هيمنة الجيوش العربية من الحقل السياسي لتشمل الحقل الاقتصادي على نحو رسمي، وكانت النتيجة النهائية لهذه الديناميكية تدعيم مواقع هذه الجيوش وزيادة هيمنتها على الحقل السياسي.

قبل مناقشة المفاهيم الرئيسة في هذه الفرضية، هنالك عدد من المفاهيم والأفكار المفتاحية التي لا بدّ من مناقشتها وعلى رأسها مفهوم التحوّل الديمقراطي، وملفّ العلاقات المدنية - العسكرية وهو ما سيناقشه بإيجاز المحور الثاني من هذه الدراسة. أمّا المحور الثالث فسيناقش أدبيات العلاقة بين التنمية والتحوّل الاقتصادي بالتحوّل الديمقراطي، كما سيناقش إسقاطات هذا الجدل على واقع الديمقراطية في العالم العربي. ويشرح المحور الرابع بصورة تفصيلية فرضية الدراسة حول تأثير سياسات التحرير الاقتصادي في واقع العلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي ومستقبل التحوّل الديمقراطي، كما يعرّف هذا المحور بسياسات التحرير الاقتصادي وتاريخها وآثارها السياسية والاقتصادية تعريفًا موجزًا. ومن المحور الخامس وحتى الثامن، تختبر الدراسة فرضيتها على أربع دول: مصر وتونس والسودان والجزائر، على التوالي. وتختتم الدراسة بالمحور التاسع الذي يستعرض أهمّ الاستنتاجات والنتائج.

1 نواف القديمي، **يوميات الثورة: من ميدان التحرير إلى سيدي بوزيد حتى ساحة التغيير** (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2012).

2 إريك هوبزباوم، **عصر الثورة: أوروبا (1789-1848)**، ترجمة فايز الصياغ، تقديم مصطفى الحمارنة (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، 2007)، ص 219-224.

3 ينظر على سبيل المثال: عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **سياسات عربيّة**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 7-29.

أولًا: التحول الديمقراطي وإدارة العلاقات المدنية - العسكرية في الفترات الانتقالية

يشير مصطلح "الانتقال إلى الديمقراطية" إلى عملية انتقال السلطة من حكومة مستبدّة إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، ويتحقق هذا الانتقال بعد إسقاط النظام القديم، بثورة شعبية أو بتسوية سياسية، ثم اتفاق القوى السياسية على ترتيبات الفترة الانتقالية، وتحويل هذا التوافق إلى حقيقة مشاهدة بعملية الانتخاب الديمقراطي للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. أمّا مصطلح "التحوّل الديمقراطي" فيشير إلى عملية ممتدة زمنيًا ذات مراحل متعدّدة تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تشمل محاولات ارتداد عكسية عن النظام الديمقراطي. ويحدث نجاح التحول الديمقراطي عندما تستقر قواعد النظام الديمقراطي، وتفشل كلّ محاولات الارتداد العكسي سواء من الداخل أو الخارج[4]. بخلاف "الانتقال إلى الديمقراطية"، يحدث "التحول الديمقراطي" في الغالب على فترات زمنية طويلة، فمثلًا، استغرق التحول الديمقراطي في إسبانيا سبعة أعوام، أمّا في البرازيل فقد استغرق اثني عشر عامًا.

> عمليــة التحــول الديمقراطي تكــون أصعب بكثير من عملية إســقاط النظــام الدكتاتوري، وخصوصًا في حالات الثورة الشعبية، لأنّ فترات التحــوّل الديمقراطي تســود فيهــا الضبابية والاختلاف السياسي والانقسام المجتمعي

ويمكننا القول إنّ عملية التحول الديمقراطي تكون أصعب بكثير من عملية إسقاط النظام الدكتاتوري، وخصوصًا في حالات الثورة الشعبية، لأنّ فترات التحوّل الديمقراطي تسود فيها الضبابية والاختلاف السياسي والانقسام المجتمعي؛ ما يضعف مقدرة القوى السياسية على الحشد الجماهيري، ويعطي عناصر النظام السابق ومؤسساته فرصةً لإعادة ترتيب أوراقها والسعي لإجهاض الثورة. وقد أشارت بربرا جديس Barbara Geddes في حديثها عن الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت بثورة البرتغال عام 1974 إلى أنّ 30 حالةً فقط من أصل 85 حالةً نجحت في تحقيق تحوّل ديمقراطي مستقرّ، أمّا البقية فقد رجعت إلى الأنظمة الاستبدادية أو تحوّلت ديمقراطيات مزيفة[5]. ولو تأمّلنا فقط في تجارب الموجة الأولى لثورات الربيع العربي فسنجد أنّ أغلب الدول قد نجحت في إسقاط النظام السابق؛ مصر وتونس واليمن وليبيا، ولكن دولة واحدة فقط، وهي تونس، نجحت في تحقيق إنجازات كبيرة في مسار التحول الديمقراطي بينما تعسّر هذا التحول في باقي الدول؛ وهي مصر وليبيا واليمن وسورية. وهو ما يجعل من الضروري لكلّ المهتمين بإنجاح عملية التحوّل الديمقراطي دراسة العوامل المؤثرة في هذه الفترة الحرجة. وكما ذكرنا في المقدّمة، فإنّ التجارب العربية تخبرنا بأنّ بنية المؤسسة العسكرية وطبيعة علاقتها بالاقتصاد والسياسة هما من العوامل الرئيسة المؤثرة في هذا التحوّل.

تتأكّد أهمية دراسة العلاقات المدنية - العسكرية في الفترات الانتقالية، حينما نتنبّه لعدّة أمور متعلّقة بالجيوش/ المؤسسة العسكرية والتحوّل الديمقراطي، وهي:

- أنّ الجيوش في أصلها ليست مؤسسات محايدة بعيدة عن السياسة أبدًا، بل هي مؤسسات سياسية بامتياز، وذلك لأنّ طبيعة النشاطات اليومية التي تقوم بها هذه الجيوش من إخماد للتمرّد وحفظ للسلام وإدارة الحروب وملفات الدفاع، إضافة إلى إدارة ملفّات الأمن القومي التي يدخل فيها كل ما تعلّق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكل هذه الملفات والقضايا هي من صميم السياسة، فكيف يصح لنا أن نصف من يقوم بهذه المهمات بأنه بعيد عن السياسة؟ لذا فإن علاقة الجيش بالسياسة هي علاقة قائمة ومستمرة، سواءً في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية، وعلينا أن نفرق بين إبعاد الجيش عن السيطرة على الحكم أو المشاركة الفعلية فيه، وهو ما يجعل النظام السياسي عسكريًا غير ديمقراطي، وبين ممارسة الجيش للسياسة بالتعريف العام الذي ذكرناه في أول هذه الفقرة وهذا أمر مقبول ما دام لم يتطوّر ليصبح استيلاءً على السلطة أو الحكومة[6].
- أنّ الجيش بحكم بنيته كمؤسّسة، يصعب عليه أن يكون ديمقراطيًا. فهو مؤسّسة هرمية يتم اتخاذ القرارات فيها من القمة إلى القاعدة، وتكون القاعدة ملزمة تمامًا بتنفيذ تلك

4 المرجع نفسه، ص 10.

5 Barbara Geddes, "What do we know about Democratization After Twenty Years?" *Annual Review of Political Science*, vol. 2 (1999), pp. 115-144.

6 عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية"، **سياسات عربيّة**، العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 7-29.

القرارات من دون اعتراض أو تذمّر. كما أنّ الثقافة المؤسسية للجيش ليست ثقافة ديمقراطية[7]؛ حيث تكون السلطة التنفيذية والتشريعية داخل مؤسسة الجيش في يد الرتب العليا، بينما تقوم الديمقراطية على مبدأ الفصل بين السلطات، وأنّ الشعب هو مصدر السلطات. ولذلك لا يُستغرَب أنّ المؤسسات التي تكون عماد/ ركيزة النظم السياسية الدكتاتورية هي الجيوش في المقام الأول. ولأجل هذه الطبيعة المنافية للديمقراطية، فإنّ مسألة سيطرة القوى المدنية على الجوانب التشريعية والتنفيذية والقضائية المتعلّقة بالجيش هي من الشروط الرئيسة لتحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

- أنّ هذه السيطرة المدنية على الجيش في فترات الانتقال الديمقراطي تنطوي على عدّة مفارقات/ تحديات حرجة: التحدّي الأول هو أنّ تطور الاحترافية العسكرية يترافق في كثير من الأحيان مع ضعف إشراف الدولة ورقابتها على الجيش. وهذه المفارقة قد لا تكون ذات أثر كبير في الدول الديمقراطية الراسخة لأنّها تمتلك مؤسسات قادرة على إحداث توازن في ميزان القوى مقابل الجيش، لكنّها مفارقة ذات أثر خطير إذا كنّا نتحدّث عن دول ديمقراطية هشّة خارجة لتوّها من أنظمة دكتاتورية[8]، فهل تختار هذه الدول أن تمضي في طريق التحول الديمقراطي حتى لو كان ذلك يكلّفها ضعف احترافية مؤسستها العسكرية، الأمر الذي سيهدّد بدوره أمنها القومي؟ أمّا التحدي الثاني، فهو أنّ علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام الاستبدادي السابق إمّا كانت أداة بطش وعنف في يد قادة النظام السابق أو كانت جزءًا أساسيًا من النظام نفسه. وفي كلتا الحالتين، تكون المؤسسة العسكرية مرتبطة بقدر هائل من المصالح الاقتصادية والمؤسساتية والشخصية التي تخشى من فواتها مع التحول الديمقراطي. فإذا حاولت السلطة المدنية الجديدة إخضاع المؤسسة العسكرية في كلّ تلك الملفات بين ليلة وضحاها، فستدفعها إلى معركة صفرية ضدّ النظام الديمقراطي، وهذه المعركة قد تؤدّي إلى خسائر كبيرة في الأرواح أو قد تجهض التحوّل الديمقراطي كليًا. وفي حالة تركت السلطة المدنية المؤسسة العسكرية تتحرك بكامل صلاحياتها، فهذا مهدّد حقيقي للنظام الديمقراطي الجديد، فكيف يجب التعامل مع هذا المأزق؟ إدارة هذه المفارقات/ التحديات هو ما نقصده، عمومًا، بإدارة العلاقات المدنية - العسكرية في الفترات الانتقالية.

7 زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربيّة**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 81-95.

8 المرجع نفسه، ص 83.

ثانيًا: التنمية والتحول الديمقراطي

ما زال النقاش حول علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحول الأصول الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي يأخذ حيزًا واسعًا في دراسات الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي.

وفي هذا السياق، يجادل بعض منظري الاجتماع السياسي، مثل سيمور ليبست Seymour Lipset، بأنّ هنالك ارتباطًا وثيقًا بين تحقيق التنمية الاقتصادية ووجود المؤسسات الديمقراطية واستمراريتها، وأنّه يصعب جدًّا حدوث انتقال ديمقراطي قبل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأنّ انتشار الفقر يرتبط في العادة بوجود الدكتاتورية. وحاجّ ليبست، أيضًا، بوجود ارتباط وثيق بين زيادة دخل الفرد وانتشار القيم الديمقراطية، وأنه كلما زاد تعليم الفرد ودرجة تثقيفه، والذي لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب التنمية الاقتصادية، زاد إيمانه بالقيم الديمقراطية ودعمه الممارسات الديمقراطية. يقول ليبست في هذا السياق: "بالنسبة إلى الطبقات الكادحة/ الفقيرة، فإنّ التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة في الدخل، وزيادة في الأمن الاقتصادي، وزيادة في نسبة التعليم ودرجته؛ كل ذلك يُمكّن تلك الطبقات من تبنّي تصورات ورؤى زمنية أطول وتبنّي وجهات نظر أشد تعقيدًا وتدريجيًا فيما يتعلق بالشأن السياسي". ودلّل ليبست على كلامه بنشر بيانات عن المؤشرات التالية: نصيب الفرد من الدخل، وعن نسبة العاملين في القطاع الزراعي في مقابل القطاع الصناعي، كمؤشّرٍ للتحوّل الاقتصادي، وعن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وعن مدى انتشار الصحف والإذاعة والهاتف بين الأفراد؛ وقارن هذه المؤشرات لأربع مجموعات من الدول هي "الدول الأوروبية ذات الديمقراطية المستقرة"، و"الدول الأوروبية الدكتاتورية"، و"الدول الديمقراطية في أميركا اللاتينية"، و"الدول الدكتاتورية المستقرة في أميركا اللاتينية"[9].

أمّا أستاذ العلوم السياسية البولندي آدم برزيفورسكي Adam Przeworski فحَاجّ بأنّ التنمية الاقتصادية ليس لها دور سببي في نشأة الديمقراطية، ولكنّ التنمية الاقتصادية تقوم بدور مركزي في تحديد ما إذا كان البلد سيستمر ديمقراطيًا أم سيرجع إلى الدكتاتورية[10]. وفي هذا السياق، تحاجّ الدراسة التي قام بها

9 Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959), pp. 69-105.

10 Adam Przeworski, "The Poor and the Viability of Democracy," in: Anirudh Krishna (ed.), *Poverty, Participation and Democracy: A Global Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), pp. 125-146.

برزيفورسكي وآخرون، والتي شملت دراسة تأثير التنمية الاقتصادية في النظام السياسي في 141 دولة من خمسينيات القرن الماضي حتى تسعينياته، بأنّه حينما يبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد 4000 دولار يصعب أن ترتد الأنظمة الديمقراطية إلى الدكتاتورية، أمّا تحت هذا المستوى فقد لا تستطيع الدولة المحافظة على مؤسساتها الديمقراطية[11].

ركّزت الأطروحات السابقة على علاقة التنمية الاقتصادية والثروة كشرط سابق لتأسيس الديمقراطية أو استدامتها، بينما اعتبرت دراسات الاقتصاد السياسي أنّ العامل المؤثّر في التحوّل الديمقراطي ليس تحقيق التنمية الاقتصادية والثروة فقط، وإنّما توزيع الثروة على طبقات المجتمع. ومن أشهر الأطروحات في هذا السياق أطروحة دراغـون أسيموغلو وجيمس ربنسون عن "الأصـول الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية" التي يحاجّان فيها بأنّ المجتمعات ذات معدلات اللامساواة العالية، يكون التحوّل الديمقراطي فيها مكلفًا لأنّه يتضمّن إعادة توزيع الثروة والسلطة لذلك تلجأ النخب السياسية لقمع المطالب الداعية إلى التحول الديمقراطي. أمّا في المجتمعات التي تتميز بانخفاض في معدّلات عدم المساواة فيكون خيار القمع أعلى تكلفة من خيار إعادة التوزيع عبر التحوّل الديمقراطي بالنسبة إلى النخب الحاكمة، لذلك يتمّ التحوّل الديمقراطي في هذه المجتمعات دون الأولى. ولذلك يرى أسيموغلو وربنسون أنّ عدم المساواة مهدّد للتحوّل الديمقراطي أكثر من الفقر، كما يريان أنّ التحوّل الديمقراطي يتأثّر بالتحوّل الصناعي لأنّ مع التصنيع يتغير شكل "الأصول" التي تمتلكها النخب الاقتصادية لتصبح معتمدة على رؤوس الأموال البشرية والمالية أكثر من الأصول الثابتة؛ مثل العقار والأراضي الزراعية، ومن ثم، يزداد تأثير احتجاجات الطبقة الوسطى التي تقوم بدورين مركزيين في عملية التحول الديمقراطي. أوّلهما هو دور "المحرك" في إشعال الثورة وقيادتها، وثانيهما هو دور "الوسيط" في التسوية السياسية التي تتم بين النخب الدكتاتورية والجماهير المطالِبة بالديمقراطية وهو دور محوري في استقرار الديمقراطية بعد تأسيسها[12].

وحاجّ الخط الثالث من الأطروحات التي ناقشت علاقة التنمية الاقتصادية بالتحوّل الديمقراطي بأنّ العوامل المؤثِّرة في التحول الديمقراطي لا تتعلق بعدم المساواة الاقتصادية فقط، بل بالأحرى بدرجة تنظيم القوى العاملة والقوى المهمَّشة، وبطبيعة تركيب النخب الحاكمة وتحالفاتها ومصالحها، وهي بذلك تحاجّ، على خلاف أطروحة أسيموغلو وربنسون، بأنّ التحول الديمقراطي يمكن أن يحدث حتّى في المجتمعات ذات معدّلات اللامساواة المرتفعة إذا توافرت شروط التنظيم للقوى العاملة والمهمَّشة. من أبرز الدراسات في هذا الاتجاه دراسات إليزابيث وود Elisabeth Wood حول "الدمقرطة من الأسفل" Democratization from Below في دولتَي السلفادور وجنوب أفريقيا. ترى وود أن التحوّل الديمقراطي حدث في هذين البلدين على ثلاث مراحل رئيسة؛ ففي المرحلة الأولى تقوم القوى العمّالية والفقيرة بتنظيم صفوفها والدخول في عدد من الإضرابات والعصيان تؤدّي إلى خسائر فادحة في مصالح النخب الاقتصادية. وفي المرحلة الثانية تؤدي هذه الخسائر الفادحة المستمرة إلى شرخ في المنظومة الحاكمة بين النخب الاقتصادية والنخب السياسية، حيث تبدأ النخب الاقتصادية في إعادة التفكير في دعم التحول الديمقراطي بوصفه خيارًا أنسب لمصالحها الاقتصادية وتبدأ في الضغط على النخب السياسية للقبول بالمفاوضات. وفي المرحلة الثالثة، يحدث التحوّل الديمقراطي حينما تقبل القوى العاملة بالانفتاح السياسي في مقابل التنازل عن مطالبهم الاقتصادية، بصورة رئيسة يتم الاتفاق على إعطاء القوى العاملة الحرية الاقتصادية - السياسية من دون تغيير يُذكَر في توزيع الثروة[13]. وأكد، أيضًا، عالم الاجتماع الأميركي بارينجتون مور، في دراسته الشهيرة عن "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية"، أهمية التنظيم للقوى العاملة ودراسة تركيبة النخبة الحاكمة وتحالفاتها[14].

إحدى الخلاصات الرئيسة التي يمكننا استنباطها من هذه الاتجاهات هي أنّ أي محاولة لإيجاد نظرية عالمية حول التحوّل الديمقراطي وجذوره الاقتصادية يشوبها النقص والقصور، في حين أن التركيز على دراسة حالات/ مناطق معيّنة يُخرج نظريات أكثر تماسكًا واتساقًا. على سبيل المثال، من الاعتراضات الرئيسة التي يمكن أن تُذكر على النظريات التي تربط تحقيق التنمية الاقتصادية بالتحول الديمقراطي هو ما حدث في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته حيث شهد كثير من الدول في أفريقيا وفي أميركا اللاتينية معدّلات مرتفعة من النموّ الاقتصادي، ولكنّ ذلك لم يصاحبه انتقال ديمقراطي، أو ما يحدث الآن في دول الخليج العربية التي استطاعت تحقيق معدّلات تنمية اقتصادية معتَبرة، لكنْ من دون حدوث تغيير في أنظمة الحكم

11 Adam Przeworski et al., "What Makes Democracies Endure?" *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1996), pp. 39-55.

12 James Robinson & Daron Acemoglu, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 14-47.

13 Elizabeth Wood, "An Insurgent Path to Democracy: Popular Mobilization, Economic Interests, and Regime Transition in South Africa and El Salvador," *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 8 (October 2001), pp. 862-888.

14 بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، مع تصدير جديد لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 27-145.

السياسية. أمّا بالنسبة إلى النظريات التي تربط التحوّل الديمقراطي بانخفاض معدّلات عدم المساواة مثل أطروحة أسيموغلو وربنسون، فقد أكدت دراسة ستيفن هاغارد وروبرت كوفمان أنّ أكثر من 40 في المئة من حالات الانتقال الديمقراطي التي حدثت خلال الموجة الثالثة من الديمقراطية في الفترة 1980-2000 لا تتسق مع الأطروحة[15]. لذلك يمكننا أنّ نخلص إلى أنّ عدم التجانس الكبير في تجارب التحول الديمقراطي وعلاقته بالعوامل الاقتصادية يجعلان الخروج بنظرية عامّة لهذه العلاقة أمرًا صعبًا، كما يدعونا ذلك إلى القيام بالمزيد من البحث والتحليل لطبيعة البنية السياسية، وتركيبة النخب الحاكمة وتحالفاتها، وتركيبة القوى العاملة ودرجة تنظيمها وتفاعل كل ذلك مع العوامل الاقتصادية لكي نصل إلى فهم دقيق حول طبيعة التحوّل الديمقراطي وعقباته في الدول المعنية بالدراسة. وهذا ما توصّل إليه عدد من الباحثين الدارسين للتحوّل الديمقراطي من منظور مقارن[16].

> أي محاولة لإيجاد نظرية عالمية حول التحوّل الديمقراطي وجذوره الاقتصادية يشوبها النقص والقصور، في حين أن التركيز على دراسة حالات/ مناطق معّينة يُخرِج نظريات أكثر تماسكًا واتساقًا

ركّزت كثير من الدراسات العربية التي ناقشت مسائل الديمقراطية في العالم العربي وعلاقتها بالبنية الاقتصادية على مسألة "الدولة الريعية" بصفتها عائقًا هيكليًا للتحوّل الديمقراطي[17]. ويُقصد بالدولة الريعية هنا تلك الدول التي تعتمد في دخلها القومي، بصورة مركزية، على عائدات من الخارج تأتي في مقابل بيع مادّة خام مثل النفط، وهذه دول ريعية، أو بيع خدمات استراتيجية لدول خارجية أو تحصيل ضريبي من القوى العاملة بالخارج، وهذه دول شبه ريعية، من دون وجود عمالة كبيرة موظفّة في الاقتصاد المحلي في إنتاج هذه العائدات. وسبب إعاقة هذه الدولة الريعية التحوّل الديمقراطي هو أنّها تعيق تشكّل المجتمع المدني، ذلك المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج الدولة ويمتلك استقلاليةً نسبية عنها ويقوم بتمويلها عبر الضرائب، وذلك أنّ الدولة حينما تعتمد على موارد مالية قادمة من خارج المجتمع فإنها لا تكون في حاجة إلى أن تتجاوب مع ذلك المجتمع أو أن تعطيه حقوقًا اقتصادية وتمثيلًا سياسيًا كاملًا. والعكس صحيح؛ فأي دولة تعتمد في عائداتها على الضرائب المدفوعة من المجتمع تكون مضطرة على المدى البعيد ومجبرة على التجاوب والتفاعل مع ذلك المجتمع[18]. في هذا النمط الريعي، يُعاد تعريف أبسط مكونات الدولة الحديثة؛ مثل الجهاز البيروقراطي أو مشاريع التنمية لتصبح أدوات مضبوطة و"محترمة" لتوزيع جزء من عوائد الرّيع بالقدر الذي يضمن للسلطة السياسية شراء شرعية وجودها أمام المواطنين، وتحييد المجموعات الأكثر تنظيمًا في تلك المجتمعات والقادرة على تكوين معارضة للسلطة السياسية القائمة من قبائل وعشائر ومجموعات دينية[19].

وعلى الرغم من الجدل البحثي والانتقادات التي قُدّمت على مصطلح الدولة الريعية، فالمصطلح ما زال يتمتّع بقدرة تفسيرية عالية، وخصوصًا عند الحديث عن دول الخليج العربية التي تمثّل نسبة عائدات النفط فيها إلى إجمالي عائدات الدولة أكثر من 85 في المئة. وأبرز مثال على القدرة التفسيرية لهذا المصطلح هو مرور الربيع العربي بهذه الدول دون إحداث تغيير هيكلي في أنظمة الحكم بمستوياتها المختلفة؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية.

في المقابل، ليس من الدقّة استعمال مفهوم الدولة الريعية نفسه لفهم التحول الديمقراطي في باقي الدول العربية التي توجد فيها فئات اجتماعية واسعة تعمل في شتّى القطاعات الاقتصادية داخل البلد وخارجه؛ مثل مصر والجزائر وسورية، وبعضها شهد أكثر من حكومة ديمقراطية سابقة، مثل السودان الذي قامت فيه ثورتان ديمقراطيتان في تشرين الأول/ أكتوبر 1965 ونيسان/ أبريل 1984، وبعضها يتمتّع ببنية نقابية ومجتمع مدني ذي تاريخ نضالي وسياسي عريق، مثل تونس. وهذا ما يؤكّده أحد منظري مفهوم "الدولة الريعية"، جياكومو لوتسياني Giacomo Luciani، الذي لا يرى أنّ

15 Stephan Haggard & Robert Kauffman, "Inequality and Regime Change: Democratic Transitions and the Stability of Democratic Rule," *American Political Science Review*, vol. 106, no. 3 (August 2012), pp. 496-526.

16 Larry Diamond, "Why Are There No Arab Democracies?" *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010), pp. 94-104; Sean L. Yom & F. Gregory Gause, "Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On," *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 4 (2012), pp. 74-88.

17 للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)؛ نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

18 عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

19 الأيوبي، ص 573-633.

نظرية الدولة الريعية تفسّر كلّ شيء، ويؤكّد ذلك عزمي بشارة الذي يرى أنّ أي أطروحة بديلة لمفهوم الدولة الريعية لا بدّ أن تُبنى بعد دراسة دقيقة لبنية اقتصاد الدولة والتكوين المجتمعي، إضافة إلى دراسة طبيعة تركيبة النخب السياسية فيه وطبيعة الخطاب السياسي الذي تتبناه تلك النخب[20].

ثالثًا: تحدّيات التحوّل الديمقراطي في ظلّ التحرير الاقتصادي

1- التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية - العسكرية

ننطلق في هذه الدراسة من مقاربة "المؤسسية التاريخية" التي تقوم في الأساس على مفهوم تبعية المسار Path Dependence والذي يشير إلى "أنّ خيارات الفاعلين تتحقّق عندما تتوافر المؤسّسات أو السياسات المساعدة على ذلك، ولهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد في المستقبل. ويحدث ذلك نظرًا إلى أنّ المؤسسات والسياسات لها قابلية للسكون وعدم الميل إلى التغيير. ولذا، فبمجرّد تكوّن مسار محدّد - للسياسات أو المؤسسات - فإنّ تغييرها إلى مسار آخر يتطلّب جهدًا كبيرًا، وهذا يعني أهمية تأثير التاريخ"[21]. والحجّة الرئيسة في هذه الدراسة تنصّ على التالي: إضافة إلى فشل هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنّ سياسات التحرير الاقتصادي قد أدّت إلى ظهور أوليغارشية عسكرية تنشط تحت غطاء مدني، أو إلى تمدّد هيمنة الجيوش العربية من الحقل السياسي لتشمل الحقل الاقتصادي بصورة رسمية، وكانت النتيجة النهائية لهذه الديناميكية تدعيم مواقع هذه الجيوش وزيادة هيمنتها على الحقل السياسي. وتُحَاجّ الدراسة بأنّ هذا التمدّد قد حصل بحسب المراحل الأربع التالية:

- بسبب الاستعمار الأوروبي للدول العربية، وبسبب اهتمامه الرئيس بالنخب العسكرية بوصفها وريثًا شرعيًا خلفًا له، فقد كان الجيش والمؤسسة العسكرية الفاعل السياسي الأقوى والأكثر تنظيمًا في الدول العربية في فترة ما بعد الاستقلال التي استمرّت من الخمسينيات حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وبسبب انتشار نظرية التحديث Modernization Theory وخطابها في دول العالم العربي حينها، كان دور الجيش والمؤسسة العسكرية يقتصر على توفير الحماية والأمن للدولة المركزية، والتي بدورها كانت مسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتي كانت ترى أنّ مهمّة إدارة الاقتصاد لا بدّ أن تُترك لبيروقراطية الطبقة الوسطى المدنية.
- كان قرار الانفتاح الاقتصادي عبر سياسات الإصلاح الهيكلي، الذي تفرضه المؤسسات الدولية، يعني خروج الدولة المركزية من عدد من القطاعات العامّة وتقليص نفوذها وخصخصتها. لكنّ تطبيق هذه الخصخصة على وجه عادل ومحقِّق للتنافسية التي يعتمد عليها النموذج التنموي النيوليبرالي يتطلّب توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية للجميع وأن تتمّ عملية الخصخصة بصورة شفافة وكاملة. وغياب هذه الظروف هو ما يطلق عليه الاقتصاديون عدم تناسق توافر المعلومات Information Asymmetry، ويقصدون بذلك الحالات أو المعاملات التي يمتلك فيها أحد الأطراف معلومات مؤثرة في العملية الاقتصادية ولا يملكها الطرف الآخر، وفي هذه الحالة تكون موازين القوّة في تلك المعاملة لصالح من يملك المعلومات. كما تقتضي سياسات التحرير الاقتصادي وجود أسواق تنافسية تمتلك فيها مؤسسات القطاع الخاص درجةً من الاستقلالية مع امتلاك تلك المؤسسات قدرات تتعلّق بإدارة القطاعات الاقتصادية الكبرى. ويعدّ عدم توافر المعلومات لكلّ الأطراف، وعدم توافر الاستقلالية والقدرات التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص من العوامل التي لا تستطيع سياسات السوق الحرّة أن تعمل فيها بتنافسية، وتسبّب هذه الظاهرة فشلًا في الأسواق الاقتصادية Market Failures ويكون نتيجتها هيمنة الفاعلين السياسيين الأكثر تنظيمًا في المشهد على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية واحتكارها.
- لأنّ المؤسسة العسكرية كانت هي الفاعل السياسي الأكثر تنظيمًا وقوّة منذ الاستقلال، فإنّ ما حدث في أغلب القطاعات التي تمّت خصخصتها هو قيام المؤسسة العسكرية بالدخول فيها والسيطرة عليها سواء بصفة مؤسسية مباشرة، كأن يقوم الجيش أو جهاز الأمن ببناء شركات تابعة له تعمل في القطاع الاقتصادي المعين، أو بصورة غير مباشرة عن طريق دخول الضباط المتقاعدين أو أقربائهم في المجال الاقتصادي واستفادتهم من علاقاتهم السابقة بالمؤسسة العسكرية لمعرفة الفرص الاستثمارية، ومن ثمّ السيطرة على السوق الاقتصادية.

20 بشارة، **في المسألة العربية**، ص 79-80.

21 حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربيّة: مدخل مؤسسي للتفسير"، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربيّة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 65-111.

- أدّى هذا الأثر المؤسسي، في بنية العلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي، إلى خلق نموذج اقتصادي ريعي مشوّه، فلا هو نموذج اشتراكي تمّ فيه تأميم كلي أو جزئي للاقتصاد ولأرباح القطاعات الاقتصادية لصالح مؤسسات الدولة، وليس للمؤسسة العسكرية وكبار ضباطها، ولا هو نموذج نيوليبرالي يعمل وفقًا لقواعد السوق الحرة المعروفة. وبناء عليه، انتفت أي ديناميكية يمكن أن تقود إلى إحداث تنمية اقتصادية، كان هذا على المدى المتوسط. أمّا على المدى البعيد، فإن سيطرة المؤسسة العسكرية وطبقة الضباط إضافة إلى كبار رجال الأعمال على القطاعات الاقتصادية في نموذج ريعي لا تتوافر فيه أساسيات التنافسية، وفي الوقت نفسه لا تقوم فيه الدولة بالإنفاق العام على قطاعات التعليم والصحة ودعم الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، كل ذلك أدّى إلى تآكل الطبقة الوسطى وزيادة معدلات اللامساواة في تلك البلدان، وإلى تضخم مشاكل الفساد الإداري والمالي والعجز المؤسسي، وهو ما خلق بدوره احتقانًا وغبنًا اجتماعيًا، وكان لا بدّ أن ينتهي وضع هذا النموذج الاستغلالي بثورة سياسية، مثل ثورات الربيع العربي، تطالب بتنمية اقتصادية عادلة وحرية سياسية. لكنّ طول المدّة الزمنية لهذا النموذج المشوه، والذي تعمل المؤسسة العسكرية فيه فاعلًا اقتصاديًا مسيطرًا على عدد من القطاعات الاقتصادية، قد خلق تحديًا لمستقبل التحول الديمقراطي؛ حيث إنّ أي حكومة انتقالية قادمة ستواجه صعوبات جمّة في إدارة الملفّات الاقتصادية لأنّ عددًا كبيرًا من الشركات والمؤسسات التي تدير الاقتصاد الوطني لا تستطيع الحكومة السيطرة عليها إلا بالدخول في حرب مباشرة مع المؤسسة العسكرية، وهو أمرٌ صعب الحدوث في الفترات الانتقالية.

سنختبر في المباحث اللاحقة هذه الفرضية على أربع دول عربية؛ اثنتان منها تعتبران من دول الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي وهما مصر وتونس، واثنتان من دول الموجة الثانية من الربيع العربي، وهما السودان والجزائر. ولكن قبل ذلك، سنقوم بتعريف موجز لتاريخ سياسات التحرير الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والسياسية في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

2- سياسات التحرير الاقتصادي في مصر وتونس والسودان والجزائر

يقوم النموذج الرأسمالي - النيوليبرالي في التنمية الاقتصادية في مفهومه لنفسه على تقليل تكاليف التبادلات التجارية، وجعل الأسواق أكثر كفاءةً عن طريق رفع كل القيود التجارية سواء كانت من الدولة، مثل الجمارك أو الضرائب، أم من غيرها، مثل الفساد أو المحسوبية، إضافة إلى توفير حقوق الملكية والديمقراطية وسيادة القانون[22]. ينتهج هذا النموذج منهج "دعه يمرّ، دعه يعمل" فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ويُنظر للدولة بوصفها "الحارس الليلي" Night-watchman State[23]؛ بمعنى أنّ هذا النموذج يعطي القطاع الخاص كثيرًا من أدوار الفاعلية الإيجابية، ويحصر دور الدولة في فاعلية "سلبية" تنحصر في حماية الأمن وتوفير الإطار القانوني لحقوق الملكية بما يخدم القطاع الخاص والسوق في أداء دورها. ينظر هذا النموذج إلى أي توسّع في أدوار الدولة في التخطيط للتنمية والمشاركة في النشاط الاقتصادي على أنه تحرّك في الاتجاه الخاطئ، وسيقلّل من فاعلية السوق الحرة، ويزيد من احتمالية حدوث الفساد والمحسوبية وعدم عدالة توزيع الفرص من جانب السياسيين[24]. كما يؤمن هذا النموذج بأنّ تنفيذ هذه الاستراتيجية سيقود إلى تحوّل ديمقراطي في الدول التي ستتبناها وتحوّل السلطة للمدنيين فيها. وقد تبنّى هذا النموذج الدولي عددٌ من المؤسسات المالية الدولية؛ مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ودافعت عنه نظريًا وسعت إلى تطبيقه عمليًا في أغلب دول العالم.

وتُعتبر تجربة ما يُعرف ببرامج الإصلاح الهيكلي Structural Adjustment Programs التي طبّقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية حول العالم نموذجًا للتجارب العملية لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، والتي بدأت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي واستمرت حتى أواخر التسعينيات. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، تغير عنوان السياسات التي يتبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى ما يعرف بأوراق استراتيجية الحدّ من الفقر للبنك الدولي Poverty Reduction Strategy Papers أو ما يعرف بمشاورات المادّة الرابعة Article IV Consultation التي يصدرها صندوق النقد الدولي بصورة دورية لكلّ دول العالم، إلا أن المضمون لم يتغير كثيرًا عن سياسات التحرير الاقتصادي في الخصخصة واعتبار القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية[25]. وتاريخيًا، ظلّ نموذج "إجماع واشنطن" هو المسيطر على نماذج

22 Daniel Kaufmann, "Rethinking Governance: Empirical Lessons Challenge Orthodoxy," Social Science Research Network (SSRN), 11/3/2003, accessed on 11/4/2020, at: https://bit.ly/2JVUMTc

23 Thandika Mkandawire, "Thinking about Developmental States in Africa," *Cambridge Journal of Economics*, vol. 25, no. 3 (2001), pp. 289-314.

24 Robert Bates, *Markets and States in Tropical Africa* (Berkeley, CA: University of California, 1981).

25 Rita Abrahamsen, "The Power of Partnerships in Global Governance," *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 8 (2004), pp. 1453-1467.

الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا، وممّا ساعد على ذلك حاجة كثير من الحكومات العربية إلى التمويل من تلك المؤسسات المالية ومن كبرى الدول الغربية[26].

من الناحية الاقتصادية، فشلت سياسات الإصلاح الهيكلي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بل فاقمت من شدة الأزمة الاقتصادية في هذه الدول؛ فالإحصاءات تشير إلى أنّ الفترة بين 1960 والثمانينيات من القرن الماضي شهدت نموًا في معدّل الدخل الفردي Per Capita Income في أمريكا اللاتينية بمعدّل 3.1 في المئة سنويًا، وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 1.6 في المئة، أما في الفترة 1980-2009، حيث طُبّقت سياسات الإصلاح الهيكلي، فقد انخفضت معدّلات النمو إلى 1.1 في المئة سنويًا و0.2 في المئة سنويًا، على الترتيب[27]. أمّا الدول العربية التي ما زالت سياسات التحرير الاقتصادي هي النموذج المهيمن على اقتصاداتها، فتشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة البطالة فيها بلغت 10 في المئة، في مقابل متوسط عالمي 5.5 في المئة، أمّا في شريحة الشباب والنساء فتبلغ هذه النسبة 1.26 في المئة و9.18 في المئة، على التوالي. كما تستورد الدول العربية أكثر من 50 في المئة من استهلاكها من القمح وتمثّل أكبر مستورد للسلع الغذائية في العالم[28]، وهو مؤشر لضعف البنية الإنتاجية في هذه الدول وفقرها. وتشير التقارير، أيضًا، إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أعلى مناطق العالم في معدلات عدم المساواة؛ فالتقرير العالمي لعدم المساواة يشير إلى أنّ 10 في المئة من السكان في الشرق الأوسط يسيطرون على 61 في المئة من الدخل القومي، وهي النسبة الأعلى في كلّ مناطق العالم[29].

أمّا من الناحية السياسية، فقد أطلق على الفترة 1990-2000 فترة الانتقال الديمقراطي في أفريقيا؛ فمن بين 48 بلدًا أفريقيًا، شهد 43 بلدًا انتخابات رئاسية، انتصرت المعارضة في 21 حالة منها، كما أنّ 14 بلدًا من البلاد التي كان يحكمها نظام الحزب الواحد تحوّلت إلى أنظمة سياسية ذات تعددية حزبية[30]. على الرغم من ذلك، فقد واجهت تلك الحكومات المنتخبة عددًا من التحديات سببها سياسات الإصلاح الهيكلي نفسها، فالأزمات الاقتصادية التي تسبّبت فيها تلك السياسات كانت من العوامل الرئيسة في إسقاط الأنظمة الدكتاتورية، لكنّها في الوقت ذاته جعلت تلك الأنظمة الاستبدادية تستدين كثيرًا لتسيير شؤون البلاد والحكم، على نحو جعل الحكومات المُنتخَبة ترث اقتصادات مثقلة بالديون الخارجية وتعاني تحديات كبيرة؛ نسبة بطالة عالية، وضعفًا في البنية التحتية والتعليم والصحة.

> نتج من سياسات الإصلاح الهيكلي، التي كانت تقوم على تقليل دور الدولة ونشاطها في إدارة الاقتصاد، إضعافٌ لقدرات مؤسسات الدولة وموظفيها، على نحو جعل الحكومات المنتخبة ترث دولًا ضعيفةً وعاجزة

نتج من سياسات الإصلاح الهيكلي، التي كانت تقوم على تقليل دور الدولة ونشاطها في إدارة الاقتصاد، إضعافٌ لقدرات مؤسسات الدولة وموظفيها، على نحو جعل الحكومات المنتخبة ترث دولًا ضعيفةً وعاجزة. وتحت ضغط الديون الثقيلة والتحديات الاقتصادية الكبيرة والضعف المؤسسي لم يكن أمام تلك الحكومات المُنتخَبة إلا اللجوء إلى مزيد من الاقتراض من المؤسسات الدولية لتسيير اقتصاداتها. ولكن، بما أنّ تلك المؤسسات المالية لا تُقرض إلا بتطبيق شروط معينة Conditionalities، فقد أُجبرت تلك الحكومات المنتخبة على تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية معينة تمليها عليها المؤسسات الدولية؛ وهو ما جعل تلك المجتمعات "مجتمعات قادرة على الانتخاب ولكنّها غير قادرة على الاختيار"، ومن ثم، فقد كانت تلك الديمقراطيات التي نشأت في فترة سياسات الإصلاح الهيكلي "فاقدة للقدرة على الاختيار" Choiceless Democracies[31].

3- سياسات التحرير الاقتصادي في مصر

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت عدّة دول عربية تكافح من أجل استقلالها من المستعمر الأوروبي، ونتيجةً لسياسات الاستعمار نفسها

26 طاهر اللبدي، "أي إصلاحات اقتصاديّة في العالم العربيّ؟"، **حبر**، 2018/11/13، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/2H1xvy2

27 Ha-Joon Chang, "Institutions and Economic Development: Theory, Policy and History," *Journal of Institutional Economics*, vol. 7, no. 4 (2011), pp. 473-498.

28 اللبدي.

29 World Inequality Lab, *World Inequality Report 2018*, p. 9, accessed on 11/4/2020, at: https://bit.ly/2yTxgnQ

30 Nicolas van de Walle, *African Economies and the Politics of Permanent Crisis: 1979-1999* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 78-79.

31 Thandika Mkandawire, "Disempowering New Democracies and the Persistence of Poverty," United Nations Research Institute for Social Development, Democracy, Governance and Human Rights, *Programme Paper*, no. 21 (January 2006), pp. 21-25, accessed on 11/4/2020, at: https://bit.ly/2wC8F6g

فقد كانت المؤسسة العسكرية أحد أهمّ الفاعلين السياسيين في الدول العربية حديثة الاستقلال. بعد الاستقلال، كان أول ما قامت به الثورة المصرية بعد قيامها في عام 1952 بقيادة الجيش هو الإصلاح الزراعي الذي صادر الأراضي من كبار الملاك وأعاد توزيعها على الفلاحين. ثم قامت حكومة جمال عبد الناصر بتأميم عدد من المؤسسات وتكوين الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب السياسي المصري الوحيد، في عام 1962. من المهم الإشارة إلى أنّ دور المؤسسة العسكرية وعقيدتها في هذه الفترة كانا مُنصبين على "مصرنة" وتأميم القطاع الصناعي والمالي لصالح الدولة المركزية، وعلى المساهمة في تطبيق السياسات الاشتراكية. ومع أنّ كبار الضباط احتلّوا الكثير من الوظائف العامة، فإنّ المؤسسة العسكرية لم يكن لها أي تحركات في اتجاه امتلاك قطاعات اقتصادية أو التدخل فيها، لذلك لم يهدف عبد الناصر إلى إقامة دكتاتورية عسكرية، وإنّما أراد بناء حكم جمهوري شعبوي مسنود بالجيش. ولأنّه كان يعرف أهمية الجيش السياسية ودوره الانقلابي المحتمَل، فقد أبعد الجيش ليس عن التدخل في القطاعات الاقتصادية فقط، بل عن التدخل المباشر في السياسة ككلّ[32].

كانت بداية تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات متأثرًا بالأزمات المالية وبما كان سائدًا من توجّه عالمي نحو النيوليبرالية، وفي عام 1974 فتح فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية ودعم سياسات الارتباط بالسوق العالمية من خلال ما أطلق عليه وقتها "الانفتاح". مع ذلك، لم يحدث تغوّل للجيش المصري في القطاعات الاقتصادية في تلك الفترة؛ لأنّ السادات كان يعمل جاهدًا على إضعاف مؤسسة الجيش لصالح مؤسسة "الرئاسة"، وتضمّن هذا الإضعاف إبعاد كبار الضباط عن المناصب في القطاع العام، وتقليل نفقات الجيش، وتغيير العقيدة العسكرية للجيش، وخصوصًا بعد اتفاقية كامب ديفيد[33].

بعد أن تولى محمد حسني مبارك السلطة في عام 1981، بدأ دخول الجيش المصري في امتلاك مشاريع اقتصادية في عهد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة الذي كان وزيـرًا للدفاع في الفترة 1981-1989. لكن بداية التوسع الحقيقي في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي كانت في مطلع التسعينيات، واستمرّ في حكومات مبارك المتتالية؛ عاطف صدقي وكمال الجنزوري وعاطف عبيد وأحمد نظيف. وكان هذا التحوّل يقوم على خصخصة أكثر من 400 شركة عامة وتسريح مئات الآلاف من القوى العاملة فيها. وبسبب غياب عمليات الرقابة والشفافية، قامت هذه الخصخصة بزيادة تمكين الطبقة العسكرية الحاكمة ورجال الأعمال، وزادت سيطرتهم على مفاصل الاقتصاد المصري. وبحسب الإحصاءات الخاصة بالعشرية الأولى من هذا القرن، فإن 30 شركة مصرية مملوكة لكبار رجال الأعمال استحوذت على 40 في المئة من حصّة الاقتراض في البنوك المصرية، كما سيطرت هذه الطبقة الرأسمالية على الصناعات المصرية الرابحة: الإسمنت والسراميك والحديد[34]. فقبل ثورة يناير وتحديدًا في سوق الحديد والصلب، كانت 3 شركات، من أصل 22 شركة، تسيطر على 90 في المئة من إنتاج الحديد في مصر، أمّا سوق الإسمنت فقد سيطرت أربع شركات أجنبية على 87 في المئة من إجمالي الإسمنت في مصر، وقل مثل ذلك في باقي الصناعات الغذائية، مثل السكر والمشروبات والمشتقات الحيوانية[35]. ولم تكتفِ هذه الطبقة الرأسمالية بالسيطرة على الاقتصاد فتجاوزته إلى المجال السياسي؛ ففي عام 1995 زادت نسبة رجال الأعمال في البرلمان المصري لتصبح 12 في المئة، ووصلت 22 في المئة في عام 2005[36]. ومع النمو العام في الناتج القومي في السنوات الأولى من القرن الماضي، فإن هذا النمو لم ينعكس إيجابيًا على الأوضاع المعيشية؛ ففي الفترة 2005-2008 أصبح 55 في المئة من السكان تحت خط الفقر[37].

على صعيد آخر، حدثت تسوية "تاريخية"، في عهد محمد حسني مبارك، بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش؛ حيث أعطى مبارك الجيش الضوء الأخضر لزيادة امتيازاته الاقتصادية ومواقع الضباط المتقاعدين في دولاب الدولة، وفي المقابل تنازل الجيش عن التدخل في الشؤون السياسية لصالح الرئيس والمخابرات والداخلية. ويتمثل سبب هذه التسوية بأنّ مبارك كان يدرك حقيقة أنّ الجيش هو قاعدته الاجتماعية وقلب قوته السياسية، فمبارك هو نائب الرئيس الذي أصبح رئيسًا بصدفة تاريخية، تمثلت في اغتيال السادات، ولا يمتلك أي مصادر شرعية ولا كاريزما سياسية إلا أنّه ابن المؤسسة العسكرية[38]. لذلك فقد استفادت المؤسسة العسكرية من سياسات الخصخصة؛ حيث بدأت القوات المسلحة المصرية توغّلها التام في الاقتصاد والبنية البيروقراطية وكلّ المجالات تقريبًا، واستمال مبارك كبار الضباط عن طريق تعيينهم بعد التقاعد في مناصب عليا

32 عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 150-160.

33 المرجع نفسه، ص 168-183.

34 ياسين السويحة، "محاسيب سوريا ومصر: الانفتاح الاقتصادي كإعادة إنتاج للنخب السلطوية"، **الجمهورية**، 2018/11/14، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/2OyENNE

35 مجدي عبد الهادي، "الاقتصاد السياسّي لثورة يناير في مصر"، **لباب**، العدد 1 (شباط/ فبراير 2019)، ص 54-56.

36 السويحة.

37 عبد الهادي، ص 52-54.

38 بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، ص 183-190.

في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات المملوكة للدولة. هذا التوغل الشديد للجيش صنع ما أطلق عليه يزيد صايغ "جمهورية الضباط" التي ظلّت تحتفظ بنفوذها السياسي وتأثيرها الاقتصادي؛ حيث استأثرت بـ 30 في المئة من الناتج المحلي المصري، بينما تشير تقارير أخرى إلى أن الجيش المصري يتحكم في 45-60 في المئة من قطاعات الاقتصاد المصري[39]، حتى بعد سقوط مبارك، عن طريق اختراق جهاز الدولة والاقتصاد على حدّ سواء، لا على مستوى القيادة فحسب، بل على جميع المستويات الإدارية والبيروقراطية[40].

> كان تغوّل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري من العوامل المؤثرة في إجهاض التحوّل الديمقراطي في مصر، وهو الأمر الذي ساهمت سياسات التحرير الاقتصادي في حدوثه تاريخيًا ووفّرت له الظروف المواتية

وبعد ثورة يناير، خشي الجيش من ضياع هذه الامتيازات الاقتصادية تحت الحكم الديمقراطي ورقابة البرلمان على ميزانية الجيش، وسعى ليتضمّن الدستور المصري بعد الثورة مواد تنصّ على الحفاظ على امتيازاته الاقتصادية وسيادية قراراته، وأخيرًا، تحالف مع مؤسسة القضاء لمنع قيام نظام ديمقراطي منتخب يمكن أن يجعل للمدنيين سلطة الرقابة على المكون العسكري، وهو ما تمخّض عن انقلاب تموز/ يوليو 2013. وبذلك كان تغوّل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري من العوامل المؤثرة في إجهاض التحوّل الديمقراطي في مصر، وهو الأمر الذي ساهمت سياسات التحرير الاقتصادي في حدوثه تاريخيًا ووفّرت له الظروف المواتية.

4- سياسات التحرير الاقتصادي في تونس

مرّت تونس منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسة: الأولى، من الاستقلال حتى عام 1970، انتهجت فيها الحكومة سياسات اشتراكية وحدث فيها تحالف الحكومة والنقابات العمالية حيث كانت التنظيمات النقابية جزءًا من النظام الحاكم، وكان للاتحاد العام التونسي للشغل وزراء يمثلونه في الحكومة. وكانت المرحلة الثانية من عام 1970 وحتى نهاية حكم بورقيبة في عام 1987، شهدت هذه المرحلة "تعدديةً سياسية"، كما شهدت سياسات تقوم على تطوير السياحة والفلاحة الموجهة للتصدير[41]. وعلى الرغم من أنّ سياسات التحرير الاقتصادي بدأ تطبيقها في أواخر السبعينيات في العالم العربي عمومًا، فإنها لم تطبّق بصورة كبيرة في فترة بورقيبة؛ وذلك لعاملَين رئيسين: أولهما أنّ النظام الحاكم كان لا يزال يحافظ على توجهاته الاشتراكية ولم يطبّق سياسات الإصلاح الهيكلي بصورة كاملة بل استعاض عنها بتوسيع القطاعين العام والمختلط ممّا تسبّب في خلق فرص تشغيل كبيرة، أكبر ممّا كان يوفّره القطاع الخاصّ نفسه، وزيادة في الطبقة الوسطى، بل إنّ بعض الوظائف مثل أساتذة الجامعات تضاعف عدد العاملين فيها في القطاع العام أكثر من ستة أضعاف مقارنةً بفترة الستينيات، ممّا جعل بعض الباحثين يطلق على هذه الفترة "فترة بناء الطبقة الوسطى" في تونس[42]. العامل الثاني الذي أضعف من تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي هو انتهاء التحالف بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة؛ ما خلق معارضةً شرسةً لسياسات الخصخصة وقيّد قدرة الحكومة على تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي.

أمّا المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الرئيس بن علي التي شهدت التطبيق الحقيقي لسياسات التحرير الاقتصادي، والتي نتج منها إضعاف للطبقة الوسطى وإحداث تنمية غير متوازنة أدّت إلى تفاقم مشاعر الظلم والحرمان في مناطق الوسط الغربي، وهي المناطق التي تفجّرت منها الثورة. كما ساد مرحلة بن علي بروز شبكة فساد تنتمي إلى الطبقة الحاكمة، من أقارب وأصدقاء الأسرة الحاكمة ورجال الأعمال، إضافة إلى انحسار الأيديولوجيا التحريرية الوطنية للحزب الحاكم، التي كانت تضمن له تأييد فئات عريضة من الشعب التونسي[43].

على الرغم من تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في عهد بن علي، لم يحدث تغوّلٌ للجيش في القطاعات الاقتصادية، وذلك يرجع إلى ثلاثة عوامل مؤسسية؛ أولها، هو تهميش بورقيبة وبن علي للجيش التونسي وتحييده عن السلطة السياسية وإبعاده عن القطاعات الاقتصادية، خشية ترتيب الانقلابات عليهما. وممّا ساهم في ذلك

39 "Egypt," Government Defence Anti-Corruption Index 2015, Transparency International Defence & Security (2015), accessed on 12/7/2019, at: https://bit.ly/3egsnFG

40 يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، **أوراق كارنيغي**، آب/ أغسطس 2012، شوهد في 2019/07/12، في: https://bit.ly/34rgacE

41 أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربيّة..."، ص 77-78.

42 حسين الديماسي، "الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 141-163.

43 أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربيّة..."، ص 78-79.

أنّ الجيش التونسي تأسّس رسميًا بعد الاستقلال، ولم يكن هنالك جيشٌ وطني ليرث المستعمر كما هو الحال في مصر، والجيش التونسي قام بدور ثانوي في حركة الاستقلال ممّا حرمه من امتلاك الشرعية السياسية للحكم كما هو الحال في الجزائر[44].

وثاني هذه العوامل هو وجود قوى عمّالية ذات التنظيم والفاعلية منذ فجر الاستقلال، فقد بدأ النشاط النقابي التونسي منذ بدايات العشرينيات في القرن الماضي بين عمّال الرصيف في الموانئ وعمّال المناجم، وكان لقيادات هذا النشاط احتكاكٌ ومعرفةٌ بالحركات الاشتراكية في أوروبا الأمر الذي كان له أثر في تطور هذا النشاط النقابي بإنشاء أول نقابة تونسية في عام 1924. لاحقًا، ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في النضال من أجل الاستقلال ونجح في استقطاب فئات كثيرة من الطبقات الوسطى في المجتمع التونسي، حتى إنّه استطاع لمّ شمل التونسيين وتعيين فقيه بارز من علماء جامع الزيتونة، هو محمد الفاضل بن عاشور (1909-1970)، ليكون رئيسًا شرفيًا لهذا الاتحاد في الفترة الأولى من تأسيسه عام 1946، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد على تمثيل كلّ فئات المجتمع التونسي وانضمامها إليه. وكان الاتحاد مسؤولًا عن وضع البرنامج التنموي الرسمي الذي سارت عليه الدولة التونسية في فترة ما بعد الاستقلال، "ومنذ ذلك الوقت، أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر قوّة في البلاد"، وقد كان لهذا الاتحاد دورٌ كبير في إشعال شرارة الثورة التونسية وفي اكتمال المرحلة الانتقالية للثورة[45].

وثالث هذه العوامل هو النموذج التنموي ذو الشمولية الاجتماعية Inclusiveness مقارنةً بباقي دول المنطقة، فقد حافظت الدولة التونسية على تاريخ صناعي طويل وناجح نسبيًا، وكان نموذجها التنموي يقوم على الأيدي العاملة ويشمل أغلب الشرائح العمالية. هذا النجاح في التصنيع كان من أسبابه الرئيسة تبنّي الدولة في مراحلها المبكّرة مشاريع التصنيع القومي الذي بدأ بسياسات إحلال الواردات منذ الستينيات، وبعد ذلك زيادة الشركات العامّة المملوكة للدولة في السبعينيات والتي زاد عددها من 25 شركةً في عام 1960 لتصبح 185 في عام 1970، وفي الفترة نفسها، قفزت مشاركة الدولة في الاستثمار من 2 في المئة لتصبح 34 في المئة. أما في الثمانينيات، في عهد بورقيبة، فقد بدأت تونس تتحوّل نحو الصناعات التي تقوم على الأيدي العاملة Labor-intensive وتمّ افتتاح ما يقارب الـ 800 مشروع صناعي على نحو ضاعف القدرات والمهارات العمالية. وعلى الرغم من الأزمات المالية والاقتصادية التي أطاحت الرئيس بورقيبة في عام 1987، فإن وجود مسار تراكمي ناجح لسياسات تصنيعية تعتمد على تدخل الدولة هو ما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي جيد جدًا[46]. وهذا النجاح يمكن تقييمه مقارنة بين حال تونس عند الاستقلال وحالها قبل الثورة التونسية. فعند استقلال تونس في عام 1956 كان عدد الشركات التونسية لا يتجاوز الـ 290 شركة و85 في المئة منها يملكها أجانب، وكانت أغلبية الأيدي العاملة الوطنية في القطاع الزراعي والتجاري. في المقابل، منذ مطلع عام 1996 استطاعت تونس أن تقوم بتثبيت معدّل نموّ يقارب الـ 5 في المئة لما يقارب الـ 15 عامًا، وقفز التصنيع من 2 في المئة ليصبح 6.34 في المئة من الاقتصاد التونسي، بينما أصبحت المنتجات الصناعية تشكّل أكثر من 75 في المئة من صادرات تونس في عام 2009. هذا المشروع التصنيعي الذي كان يقوم على الأيدي العاملة أدى بصورة مباشرة إلى تكوين طبقة وسطى قوية تشكّل غالبية في المجتمع التونسي، وذلك أن 80 في المئة من السكان التونسيين يتم تصنيفهم على أنهم من الطبقة الوسطى، ونسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر كانت أقلّ من 8.3 في المئة في عام 2005[47].

أدّت هذه الأسباب الثلاثة مجتمعةً إلى إضعاف أثر سياسات التحرير الاقتصادي، ومنعت دخول المؤسسة العسكرية في الاقتصاد التونسي. وقد أكّدت مؤشّرات قياس الفساد أنّ الجيش التونسي بعيد تمامًا عن تكوين مصالح اقتصادية أو مالية سواء على مستوى المؤسسة أو مستوى كبار الضباط، كما لم يثبت وجود أي فساد اقتصادي غير مباشر في طريقة توزيع مقاولاته. وهذا المنع من التغوّل الاقتصادي منصوصٌ عليه قانونيًا، فالمادة 30 من القانون رقم 67-20 الصادر منذ عام 1967 تحظر على الجيش القيام بنشاطات تجارية أو ممارسة نشاط خاص مقابل أجر، كما تحظر على الضباط تولّي المناصب الإدارية في الشركات التجارية. وبسبب ما ذكر، فإن مؤشرات الفساد العالمية تشير إلى أنّ الجيش التونسي هو الأفضل في كل منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من ناحية الشفافية السياسية والاقتصادية[48].

---

44 شاران غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/2/24، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/3ccfomw

45 مولدي الأحمر، "النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق 'الربيع العربي': مثال الاتحاد العام التونسي للشغل"، **سياسات عربية**، العدد 30 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 44.

46 Tilman Altenburg, "Can Industrial Policy Work under Neopatrimonial Rule?" United Nations University - World Institute for Development Economics Research, German Development Institute, *Working Paper*, no. 2011/41 (August 2011), pp. 16-18, accessed on 12/4/2020, at: https://bit.ly/3b0qf2A

47 Ibid., p. 16.

48 "Tunisia," Government Defence Anti-Corruption Index 2015, Transparency International Defence & Security (2015), accessed on 12/7/2019, at: https://bit.ly/3egkWOu

5- سياسات التحرير الاقتصادي في السودان

لعلّ أبرز ما يميز هذه المرحلة من تاريخ السودان هو عدم وجود نموذج اقتصادي محدّد، وخصوصًا مع التقلّبات السياسية التي حدثت في هذه الفترة من صراع سياسي بين القوى الديمقراطية، وانقلابات عسكرية، وثورات سياسية تعيد المسار الديمقراطي، وصراع سياسي بين القوى الديمقراطية ثمّ انقلابات عسكرية، ويتخلّل كلّ ذلك محاولاتٌ انقلابية فاشلة. ولذلك لم يكن المؤرخ بيتر ودوارد مخطئًا حينما سمّى كتابه الذي يناقش تطوّر الدولة في السودان منذ بداية الحكم الثنائي حتى انقلاب 30 يونيو 1989 بـ **السودان: الدولة المضطربة 1898-1989**[49].

في فترة الديمقراطية الأولى (1956-1958)، على سبيل المثال، كانت هنالك ثلاث حكومات؛ الأولى برئاسة الرئيس إسماعيل الأزهري (1965-1969)، ولم تكمل هذه الحكومة خمسة شهور حتى تغيرت في تموز/ يوليو 1956 بحكومة ائتلافية بين حزبَي الأمة والشعب الديمقراطي وترأسها عبد الله خليل (1956-1958)، ثم تكوّنت حكومة جديدة للتحالف نفسه في آذار/ مارس 1958 برئاسة عبد الله خليل أيضًا. كان هذا التحالف مصطنعًا ويهدف فقط إلى إزاحة إسماعيل الأزهري وحزبه عن السلطة، كما كان هنالك تناقض بين طرفي التحالف فيما يتعلّق بالسياسات الرئيسة ولم يتحقّق تنسيق بين الوزارات. شكّلت هذه التقلّبات السياسية وصراعات البيئة الملائمة لانقلاب الفريق إبراهيم عبود (1958-1964) في عام 1958. أمّا فترة الديمقراطية الثانية (1964- 1969) فلم تختلف كثيراً عن الديمقراطية الأولى حيث تعاقبت ثمان من الحكومات المختلفة في حكم السودان نتيجة للصراعات السياسية بين الأحزاب السودانية، وهو ما مهّد مرّة أخرى لانقلاب جعفر نميري (1969-1985) في أيار/ مايو 1969، ولم تختلف الديمقراطية الثالثة (1985-1989) كثيراً عن الأولى والثانية حيث تعاقبت فيها ثماني حكومات وائتلاف كذلك على حكم البلاد وللسبب السابق ذاته، وانتهت النهاية ذاتها بانقلاب الإنقاذ في 1989[50].

طوال هذه الحقبة، لم يكن للجيش السوداني أي مصالح في القطاعات الاقتصادية، فقد كان عبود والضباط الذين قاموا بانقلاب عام 1958 من المحافظين الذين تربّوا على الثقافة التنظيمية البريطانية التي كانت تَعُدّ الجيش بمنزلة منظمّة ذات انضباط عال لكنّها غير مسيسة[51]. أمّا بالنسبة إلى نظام نميري العسكري، فعلى الرغم من أنّ تكوين كبار ضباطه وانتماءهم كانا مختلفيْن عن الحكم العسكري الأول، وكان يهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في السودان، فإنّ المحاولة الانقلابية التي قادها الرائد هاشم العطا في عام 1971، بدعم من بعض أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، قد غيرت رؤية نميري لكلّ النموذج وسياساته، فتراجع عن مشروع التأميم، كما تغيرت رؤيته لطبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش في حكمه، فسعى نميري جادًا لتغيير عقيدة الجيش السوداني حيث اضطر ضباط الجيش إلى تغيير أداء القسم من الدفاع عن الأمة والأراضي السودانية إلى الدفاع عن النظام الحاكم، كما أنشأ نميري "جهاز أمن الدولة" وهو ما يعرف اليوم بجهاز الأمن والمخابرات في عام 1978 واعتمد عليه بصورة متزايدة لحمايته من أي تمردّ محتمل من الجيش السوداني[52]. واحتفظ نميري لنفسه بسلطة تعيين رئيس هذا الجهاز وضبّاطه، وذلك للتأكّد التام من ولائه وعمله على حمايته. إضافة إلى ما سبق، اعتمد نميري على جهاز الأمن في البطش بكلّ المخالفين والمعارضين السياسيين للنظام، وبلغت قوّة الجهاز أن أصبح المؤسسة السياسية الأولى في البلاد حتى إنّ اللواء عمر محمد الطيب، رئيس جهاز أمن الدولة، كان يشغل في الوقت نفسه منصب نائب رئيس الجمهورية وكان هو الشخصية الأقوى في السودان بعد نميري، لذلك لم يكن من المستَغرَب أن يكون أول القرارات التي صدرت بعد ثورة أبريل 1985 قرار "تصفية جهاز أمن الدولة"[53].

وعلى الرغم من أن نميري أنشأ المؤسسة الاقتصادية العسكرية في عام 1982 لخدمة ضباط الجيش وتقديم المواد الاستهلاكية والسيارات لكبار ضباط الجيش وإرضاء الضباط المتقاعدين بإعطائهم أراضيَ زراعية لإبعادهم من السياسة، "فإنّ الجيش السوداني لم يمتلك أي مصالح تجارية أو اقتصادية" وإنّما تمّ تقديم كلّ ذلك لإرضاء قادة الجيش في مقابل السلطة والنفوذ المتنامي لجهاز أمن الدولة، كما أنّ هذه المؤسسة حلّتها في عام 1987 حكومة الأحزاب[54].

عندما وصلت حكومة الإنقاذ إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري في عام 1989، بتحالف بين الحركة الإسلامية السودانية وضباط في الجيش السوداني، كانت تبشّر بمشروع سياسي تحت اسم "المشروع الحضاري"، وكان مفهوم "التمكين" جزءًا رئيسًا من خطاب الإنقاذ

49 ينظر على سبيل المثال: بيتر ودوارد، **السودان: الدولة المضطربة 1898-1989**، ترجمة محمد علي جادين (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2002).

50 حسن الحاج علي أحمد، "الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسات عربية**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 52-62.

51 المرجع نفسه، ص 55.

52 Atta El-Battahani, "The Sudan Armed Forces and Prospects of Change," *CMI Insight*, no. 3 (April 2016), pp. 1-9.

53 حنان بدوي، "من حل جهاز أمن الدولة 1985؟"، **سودانيز أونلاين**، 2009/2/9، شوهد في 2020/1/17، في: https://bit.ly/387VqYo

54 El-Battahani, p. 3.

وممارسته في تلك الفترة، وقُصد به احتكار السلطة السياسية والمناصب الإدارية والفنية لكوادر الحزب وإقصاء المخالفين من الأحزاب أو الأيديولوجيات الأخرى. كما كان للتمكين شقّ اقتصادي يقضي بتدخل الحزب والمؤسسة العسكرية في المجالات الاقتصادية كجزء من عملية التمكين. وفي سبيل تحقيق هذا التمكين الاقتصادي كان تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في السنوات الأولى من عهد الإنقاذ السبيل الرئيس لتغوّل الحزب والمؤسسة العسكرية في القطاعات الاقتصادية. فتحت دعوى الخصخصة والتحرير الاقتصادي قامت حكومة الإنقاذ بقيادة وزير المالية عبد الرحيم حمدي بتصفية عدد كبير من مؤسّسات القطاع العام وبيعها، وتمّ تحديد 273 مؤسسة في المرحلة الأولى من مراحل الخصخصة ونتج من ذلك تشريد 8934 من العاملين[55]. لكنّ المفارقة تكمن في أنّ أغلب تلك الشركات التي تمّت خصخصتها جرى تحويل ملكيتها عبر استغلال "العلاقات والمعلومات" لأفراد يتبعون للنظام الحاكم[56]، وفي الوقت نفسه تم إنشاء قرابة 600 شركة تجارية عامّة تابعة لوزارات اتحادية وللأجهزة الأمنية والجيش لا تخضع لمراقبة المُراجع العام، وتتمتّع بحرية الصرف خارج الميزانية الرسمية للدولة. كانت هذه الشركات تمثل غطاءً للنشاط التجاري لكبار الولاة والضباط في الجيش والأمن[57]، وكانت تعمل في كل القطاعات الاقتصادية.

> ظلّ النمـــوذج الريعي القائم على سياســـات التحريـــر الاقتصادي المشـــوّهة مســـيطرًا على السودان، وقد كان لهذا النموذج آثار سلبية في الأوضـــاع الاقتصادية، وفي عدالـــة توزيع الثروة والدخـــل بين الأفـــراد وبين المناطـــق الحضرية والريفية، كما أدّى إلى تآكل الطبقة الوسطى

وإذا استثنينا فترة 1996-2000، فقد ظلّ النموذج الريعي القائم على سياسات التحرير الاقتصادي المشوّهة مسيطرًا على السودان، وخصوصًا بعد استخراج النفط بكميات تجارية في عام 1998، وقد كان لهذا النموذج آثار سلبية في الأوضاع الاقتصادية، وفي عدالة توزيع الثروة والدخل بين الأفراد وبين المناطق الحضرية والريفية، كما أدّى إلى تآكل الطبقة الوسطى. ولذلك لم يكن مستغربًا التصريح الذي صدر عن وزير التجارة والصناعة قبل شهرين من ثورة ديسمبر، حين قال إنّ السوق السودانية لا تقوم على أساس المنافسة الحرّة، وأشار إلى أنّ هنالك ستة أشخاص يتحكّمون في تجارة السكر والتمويل المصرفي لتلك التجارة، كما أشار إلى 11 شخصًا، 5 منهم كانوا قادة في الحزب الحاكم، بينهم سياسيون يتحكّمون في سوق الإسمنت[58]. أمّا بخصوص أثر هذه السياسات في باقي المؤشرات الاقتصادية، فنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تجاوزت 5.46 في المئة في عام 2009[59]، وبحسب الإحصاءات الأخيرة لوزارة المالية بلغت هذه النسبة أكثر من 65 في المئة في عام 2020[60]. وتشير دراسة أُجْريت قبل شهر من الاحتجاجات الأخيرة إلى أنّ تكلفة المعيشة الشهرية تجاوزت الـ 15218 جنيهًا سودانيًا، بينما يبلغ الحدّ الأدنى للأجور 425 جنيهًا سودانيًا، أي إنّه يغطّي 8.2 في المئة فقط من تكاليف المعيشة الحالية[61].

على صعيد آخر، في ظل سياسات التحرير الاقتصادي حدث تغيير جوهري لمؤسسة الجيش في عهد الإنقاذ؛ فأول مرة في تاريخه يبدأ الجيش في التغول والدخول في القطاعات الاقتصادية. ومع صعوبة توافر المعلومات والتقارير حول المصالح الاقتصادية للجيش في عهد الإنقاذ، يمكننا أن نحدّد عددًا من المجالات الاقتصادية التي يمتلك الجيش السوداني فيها نصيبًا معتبرًا ومؤثّرًا؛ على سبيل المثال، في مجال الصناعات يمتلك الجيش مجموعة التصنيع الحربي، وهي مجموعة شركات تعمل في كلّ مجالات التصنيع إضافة إلى البحوث التقنية والإلكترونية. وفي مجال التصنيع يمتلك الجيش أيضًا "مجمّع سارية للصناعات والأحذية"، و"شركة سونا غاز" المتخصّصة في غاز الوقود، و"مجموعة شركات ومحطات بشائر للبترول ومشتقاته"، كما يملك الجيش مصانع لتعليب الفاكهة والخضروات، ومصانع للزيوت والصابون. وفي مجال التصنيع يمتلك الجيش أيضًا مجموعة

---

55 عطا البطحاني، "نقاش ورقة بعنوان: الاقتصاد السوداني 60 عامًا"، مجموعة آلاء الثقافية، موقع يوتيوب، 2016/12/17، شوهد في 2020/4/12، في: https://bit.ly/2xrUAIX

56 التجاني عبد القادر، **نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح** (الخرطوم: مطبعة الصلحاني، 2008)، ص 134-151.

57 البطحاني.

58 "وزير الصناعة: شبكتان من (17) شخصًا تتحكمان في تجارة السكر والإسمنت"، **موقع النيلين**، 2018/10/17، شوهد في 2020/2/6، في: https://bit.ly/3eeAFOd

59 United Nations Development Programme, "About Sudan, Sudan: The Land and the People," accessed on 6/2/2020, at: https://bit.ly/386zywG

60 شوقي عبد العظيم، "وزير المالية السوداني يُلوحّ بالاستقالة ويتمسك برفع الدعم التدريجي عن المحروقات"، صحيفة **التغيير**، 2020/1/2، شوهد في 2020/1/19، في: https://bit.ly/2Us30sK

61 "في دراسة عن الأجور تجمع المهنيين السودانيين: (1)"، الحزب الشيوعي السوداني، 2018/11/15، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/2uqpbF7

شركات جياد لتصنيع السيارات والشاحنات وقطع الغيار، كما يمتلك "مجموعة الصافّات القابضة للطيران" المتخصصة في تصنيع وصيانة الطائرات وقطع غيارها. ويمتلك الجيش أكبر مصنع نسيج في السودان، وهو "مصنع سور لصناعات الغزل والنسيج". أمّا في مجال المالية والتأمين، فيمتلك الجيش "شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين" التي تُعتَبر من أكبر شركات التأمين على مستوى السودان، كما يمتلك الجيش بنك أم درمان الوطني ثاني أكبر بنك في السودان بعد بنك الخرطوم. وفي مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، يمتلك الجيش شركة الاتجاهات المتعدّدة المحدودة، وهي شركة قابضة تتحكّم في تصدير نسبة معتبرة من الصادرات الزراعية والحيوانية السودانية، وتحتوي بداخلها ست شركات تتخصّص كلّ واحدة منها في تصدير المنتجات التالية: لحوم الأبقار، لحوم الأغنام والجمال، المنتجات الجلدية، الأسماك والبحريات، الدواجن والطيور، الأعلاف والمنتجات البستانية. كما يمتلك الجيش "شركة زادنا القابضة" التي تعمل في المنتجات الزراعية كذلك، إضافة إلى عدد من المشاريع الزراعية في السودان. أمّا في مجال المقاولات والإنشاءات، فيمتلك الجيش العديد من الشركات المتخصصة في الإنشاءات والمقاولات، مثل "شركة بروج الاستشارية"، و"شركة شواهق الهندسية"، و"شركة الأشغال الهندسية"، و"شركة النصر للإسكان"، و"شركة روينا للإنشاءات"، و"شركة عزة للنقل". وفي مجال الخدمات الطبية والمستشفيات، يمتلك الجيش السوداني ما يُعرف بالصندوق القومي لتطوير الخدمات الطبية ويتضمن عددًا من الشركات المتخصّصة في صناعات الأدوية والمعدات الطبية، من ضمنها "شركة علياء". كما يمتلك الجيش عددًا من الشركات الأخرى التي تعمل في كلّ القطاعات التجارية والاقتصادية، مثل "شركة الحلول المتكاملة"، و"شركة أقلام للدعاية والإعلان"، وغيرهما من الشركات.

ومع غياب معلومات دقيقة حول إنتاج هذه الشركات وحجم تأثيرها في الاقتصاد السوداني فإنّه من الصعب تحديد أثرها ومقدار سيطرتها على الإنتاج السوداني، لكن عمومًا يمكننا القول إنّ هذه الشركات ليست شركات هامشية أو لا وزن لها في القطاعات الاقتصادية الحيوية، بل يبدو أنّها قادرةٌ على دفع مصروفات الحكومة كما صرّح رئيس المجلس العسكري الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، في معرض حديثه عن طريقة إدارة المؤسسة العسكرية للبلاد في الفترة الانتقالية، قائلًا: إنّ المجلس العسكري يدير اقتصاد البلاد من موارده الخاصة[62]، وبحسب وزير المالية فقد وافقت مجموعة شركات المنظومة الدفاعية، التصنيع الحربي، على دعم الحكومة الانتقالية بمبلغ 2 مليار دولار[63]، وهذا المبلغ يمثّل 25 في المئة من العجز المالي لكلّ الفترة الانتقالية في السودان. جديرٌ بالذكر هنا، أنّ هذا المبلغ دفعته مؤسسةٌ واحدة فقط من مؤسسات الجيش السوداني. بل بحسب تصريحات الوزير السابق موسى كرامة، فإنّ هذه الشركات الرمادية تستهلك ما يقارب 28 في المئة من موارد الموازنة العامة[64]. وممّا يؤيد ذلك ما ذكره التقرير الصادر عن منظمّة الشفافية الدولية بأنّ هنالك ما لا يقلّ عن 160 شركة مسجّلة خاضعة لسيطرة المؤسسة العسكرية والأمنية، بل إنّ تغوّل الجيش في الاقتصاد قد أصبح قانونيًا ومؤسسيًا، فالمادّة 49 من قانون القوات المسلحة قد سمحت للجيش صراحةً بإنشاء "أي مشاريع اقتصادية أو استثمارية" يراها الجيش مناسبةً، وأن يكون ذلك تحت الإشراف المباشر لوزير الدفاع، وسوى هذه المادة فلا توجد أي لوائح أو ضوابط موجّهة لدخول الجيش في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية[65].

يصح قول الأمر نفسه عن جهاز الأمن والمخابرات في عهد الإنقاذ، فقد تحوّل جهاز الأمن والمخابرات الوطني تحت إدارة الفريق أول صلاح قوش، وبوجود سياسات التحرير الاقتصادي كأرضية قانونية، إلى فاعل اقتصادي رئيس في السوق السودانية، وهو ما جعله يضمن بنفوذه وسلطاته عددًا معتبرًا من عطاءات الدولة وينافس بشركاته واستثماراته كبار الشركات الأخرى[66].

6- سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر

تعود جذور سيطرة الجيش على السياسة في الجزائر إلى السياقات التي نشأت فيها الدولة الوطنية الجزائرية، فقد كان الدور المهم الذي قام به الجيش في فترة تحرير الجزائر هو ما أعطى المؤسسة العسكرية وزنها في المخيال الاجتماعي ومكّنها من اكتساب شرعية سياسية وتاريخية وسمح لها بالسيطرة على المؤسسات السياسية لاحقًا. وقد أكّدت كلّ الدساتير التي صدرت بعد عام 1963 على سيطرة الجيش، على المؤسسات السياسية وسمحت له بإدارة الاقتصاد والمجتمع. وفي هذا السياق، كان الانقلاب الذي قام به قائد أركان الجيش هواري بومدين (1965-1978) في حزيران/ يونيو 1965 على الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965) استمرارًا لسيطرة الجيش

62 "العسكري: ندير الاقتصاد بأموال الجيش والدعم السريع"، **موقع النيلين**، 2019/6/29، شوهد في 2020/2/6، في: https://bit.ly/2yKVLmX

63 عبد العظيم.

64 سليمان بلدو، "عندما تقود السياسات الرعناء إلى الانتحار الاقتصادي: السودان نموذجًا"، **مشروع كفاية**، 2018/11/15، شوهد في 2020/1/17، في: https://bit.ly/2GX1YwT

65 "Sudan," Government Defence Anti-Corruption Index 2015, Transparency International Defence & Security (2015), accessed on 12/7/2019, at: https://bit.ly/34wtOet

66 مجدي الجزولي، "القوى المسلحة في السودان: سلطة العنف"، **سودان تربيون**، 2019/1/15، شوهد في 2020/4/12، في: https://bit.ly/2JVPlUq

على المجال السياسي بعد أن حاول الأخير الاستفراد بالسلطة وفكّ الارتباط بين الرئاسة والجيش. كان حكم بومدين في الجزائر شبيهًا بحكم عبد الناصر في مصر من حيث وجود مشروع تحديث اشتراكي قومي يحارب الإقطاع والبرجوازية ويقوم بتأميم بعض الصناعات، مثل المحروقات، يؤسّس المصانع وينشر التعليم والصحة، وهو ما أدّى بدوره إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى الجزائرية وتطورها. كانت وفاة بومدين فاتحة لمرحلة سياسية جديدة في تاريخ الجزائر، فبعد أن رأت النخب العسكرية كيف يمكن أن يؤثّر الرئيس صاحب الكاريزما والتأثير في نفوذهم، اتفقت على اختيار شخصية عسكرية تفتقر إلى الطموح السياسي لمنصب رئيس الجمهورية وقد وقع الاختيار على العقيد الشاذلي بن جديد (1979-1992)، الأعلى رتبةً في الجيش وقتها، والذي توافرت فيه الصفات المطلوبة.

على الرغم من أنّ دخول الجيش الجزائري في الاقتصاد بدأ منذ حقبة ما بعد الاستقلال، فإنّ درجة تغوّله في فترة بومدين لا تكاد تُذكر. حيث لم تكن السيطرة والحكم في يد الجيش، بل في يد الرئيس بومدين، وهو الذي أعاد تشكيل الجيش ليخدم مؤسسة الرئاسة والدولة المركزية وليس العكس، ولهذا السبب تحديدًا عمدت المؤسسة العسكرية بعد وفاة بومدين إلى اختيار شخصية عسكرية لا تملك طموحًا سياسيًا. عمل بن جديد على تطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية تضمّنت إعادة تأهيل القطاع الصناعي الخاصّ المحلي وقدّم قانونًا جديدًا للاستثمار في عام 1982 يهدف إلى استعادة روح المبادرات الخاصة من خلال تشجيع التوفير وتقديم الضمانات والقروض والإعفاءات الضريبية. عمومًا، لم يختلف نموذج بن جديد الاقتصادي والسياسي كثيرًا عن نموذج بومدين من حيث الاعتماد على الدولة في تخطيط الاقتصاد والمضي قدمًا في مشروع التحديث الوطني. وعلى الرغم من حرصه على المؤسسة العسكرية، لم تشهد فترته أي ازدياد كبير في تغوّل الجيش، حيث إنه كان مهتمًّا بعمليات تحديث الجيش الجزائري وتسليحه وفقًا للمعايير العصرية، أي إنّه كان متأثرًا برؤية التحديث للجيش، وظهر هذا جليًا في الانفتاح السياسي الذي قام به بن جديد بعد انتفاضة عام 1988، وهو ما أغضب كبار ضباط الجيش من الرئيس وجعلهم يطالبونه بالاستقالة.

وبعدها فتح الجيش النار على الشباب الجزائري المعارِض والمطالِب بإصلاحات اجتماعية - اقتصادية، ثم في كانون الأول/ ديسمبر 1991 ألغى الجيش نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ودخلت البلاد بعد ذلك في حرب أهلية استمرّت سنوات وأُطلق عليها اسم "العشرية السوداء". وعلى الرغم من أنّ قدرة الجيش على إنهاء تلك الحرب قد أعادت له الكثير من الشرعية السياسية، فإنه أصبح واضحًا أنّ استمرار الحكم بالآليات السابقة نفسها أصبح مستحيلًا، وأصبح السؤال الأكثر إلحاحًا على النخبة العسكرية هو كيفية نجاح المؤسسة العسكرية في إعادة إنتاج نفسها وإحكام سيطرتها على المجال السياسي بصورة تامّة كما كان الحال قبل أواخر الثمانينيات.

اعتمدت النخبة العسكرية، في تعاملها مع التحدي السابق، على استراتيجية إدارة المشهد السياسي والاقتصادي من وراء الكواليس، ممّا أكسبها فرصةً للمناورة وتجنّب المحاسبة، مع إظهار تغييرات كبيرة على مستويَين: في المجال السياسي حدث التغيير بالتخلّي عن منهجية الحزب الواحد وتبنّي التعددية السياسية ، أمّا في المجال الاقتصادي فقد حدث ذلك بالتخلي عن التوجّهات الاشتراكية السابقة لصالح انفتاح اقتصادي انتقائي يحتذي نموذج الليبرالية الجديدة. في الواقع لم يكن هنالك تعدديةٌ سياسية حقيقية كما لم يكن هنالك انفتاح اقتصادي حقيقي، وكان الجيش الجزائري طوال سنوات التعددية السياسية هو الذي يختار مرشّح الرئاسة قبل دخوله للانتخابات العامة المحدّد نتائجها سلفًا. فالجيش هو الذي اختار اليامين زروال (1995-1999) ثم من بعده عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، وهو الذي سمح بتغيير الدستور الجزائري ليمكن بوتفليقة من تولّي فترة رئاسية ثالثة، وراهن على بوتفليقة عندما ترشّح للفترة الرئاسية الرابعة بسبب قابليته الصحية للاستمرار وقتها، وهو الذي أزاحه من المشهد في عام 2019 لأنّه لم يكن قادرًا على الاستمرار [67].

وقد كان تغوّل جنرالات الجيش في الاقتصاد، عبر سياسات التحرير الاقتصادي الانتقائي، الأداة التي وفّرت الموارد والظروف المؤسسية التي جعلت هؤلاء الجنرالات يسيطرون على المشهد السياسي عن طريق تكوين نخبة اقتصادية تشترك مصالحها مع سيطرة الجيش على المجال السياسي. كما أنّ عبد العزيز بوتفليقة كان معروفًا بتوجهاته الليبرالية وميوله إلى القطاع الخاص منذ السبعينيات، الأمر الذي جعله الشخص المناسب ليتولى رئاسة الجزائر في أجواء عالمية تبحث عن رئيس بهذه المواصفات[68]. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر هنا، ذلك التغيير الذي طرأ على قطاع الأدوية، فحتّى عام 1995 كان هذا القطاع تابعًا لمؤسّسات الدولة العامّة، أمّا اليوم فيسيطر ما يقارب 10 أفراد من ذوي الصلات الوثيقة بالنخبة العسكرية عبر شركاتهم الخاصة على 85 في المئة من هذا القطاع.

67 "الجيش والسياسة: دراسة حالات الجزائر ومصر وليبيا والسودان"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، موقع يوتيوب، 2019/5/29، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/2umH4Vi

68 دالية غانم، "الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، **دراسة**، 2018/5/8، شوهد في 2019/7/12، في: https://bit.ly/2SkXky8

فمثلًا "يتولّى مصطفى أيت عجاجو إدارة المختبر الجزائري لتصنيع الأدوية، وهو مقاول بارز في القطاع العسكري، معروف بالعلاقة التي تربطه بمحمد العماري، قائد الأركان السابق في الجيش الجزائري. وبالمثل، يملك أفراد من عائلة الجنرال محمد غنيم، الأمين العام السابق لوزارة الدفاع، شركة "أبوتكس" Apotex للأدوية، في حين تملك ابنة الرئيس السابق لقسم مكافحة التجسّس والأمن الداخلي، إسماعيل العماري، شركة "فارماليانس" Pharmalliance[69] من أجل دعم إعادة انتخاب بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة. وبعد تلك الحملة بشهور، تمّت مكافأة حداد بتنصيبه رئيسًا لمنتدى رؤساء المؤسسات[70] بحضور عدد من قادة الحكومة. أخيرًا، مثلما حدث في مصر والسودان وسورية، ساهمت سياسات التحرير الاقتصادي في زيادة معدّلات عدم المساواة في الجزائر؛ فبحسب دراسة قامت بها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في عام 2016 وجدت أنّ 10 في المئة من السكان في الجزائر يستولون على أكثر من 80 في المئة من الثروة[71]، ويقول محمد السعدي: "مع بداية سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، بدأ تغلغل العسكريين وتحكّمهم في الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتحوّلوا إلى مقاولين اقتصاديين، وانخرطت المؤسسة العسكرية أحيانًا في الاقتصاد القومي عبر نشاطات إنتاجية وخدماتية تدعم ميزانية الجيش"[72]، كما ينص التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والخاص بالمؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع لعام 2015 على أنّه: "منذ تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في العام 1994، تمكّنت النخب الجزائرية، بما في ذلك عددٌ كبيرٌ من كبار الضباط في المؤسسة العسكرية، من احتكار قطاعات اقتصادية في الجزائر...."[73].

حاولت هذه الدراسة بناء أطروحة تفسيرية لكيفية تأثير سياسات التحرير الاقتصادي في تغوّل الجيوش العربية في القطاعات الاقتصادية، واختبرتها في أربع دول عبر تتبّع التغييرات في العلاقات المدنية - العسكرية قبل الانفتاح وبعده، مع رصد العوامل المؤسسية التي أعاقت هذا التغوّل أو سهّلته، وعقد مقارنات بين هذه التجارب.

في كلّ الحالات التي ناقشتها الدراسة، وباستثناء الجزائر، فإنّ فترات التحرير الاقتصادي هي الفترات التي تغوّل فيها الجيش في كل الدول المدروسة في القطاعات الاقتصادية والتجارية، مصر والسودان، وليس قبل ذلك. وحتى في حالة الجزائر؛ على الرغم من أنّ تغوّل الجيش في الاقتصاد قد بدأ في فترة ما بعد الاستقلال نسبةً إلى الدور التاريخي الذي قام به الجيش في تحقيق الاستقلال، فإن دخول الجيش الجزائري في الاقتصاد شهد توسعًا كبيرًا في حقبة التحرير الاقتصادي بداية من منتصف التسعينيات، وهذا يؤكّد فرضية الدراسة القائلة بأنّ سياسات التحرير الاقتصادي قد ساهمت في تغوّل الجيوش العربية في القطاعات الاقتصادية بحسب الديناميكية التي شرحتها الدراسة.

مثّلت تونس استثناءً من هذه القاعدة نظرًا إلى عدّة عوامل مؤسسية منعت تغوّل الجيش التونسي في القطاعات الاقتصادية، أوّلها أنّ الجيش التونسي تأسّس رسميًا بعد الاستقلال ولم يكن هنالك جيش وطني ليرث المستعمر كما هو الحال في مصر، كما أنّ الجيش التونسي قام بدور ثانوي في حركة الاستقلال حرمه من امتلاك الشرعية السياسية للحكم كما هو الحال في الجزائر. ثانيًا، تم تهميش الجيش التونسي في عهدَي بورقيبة وبن علي وتحييده عن السلطة السياسية وإبعاده عن القطاعات الاقتصادية خشية ترتيب الانقلابات عليهما. ثالثًا، وجود القوى العمّالية ذات التنظيم والفاعلية والتأييد المجتمعي متمثّلةً في الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يُعتبر من أقوى الفاعلين السياسيين منذ ما قبل الاستقلال. رابعًا، لم يطبّق النموذج التنموي التونسي سياسات التحرير الاقتصادي بحذافيرها، بل حافظ على تنمية اقتصادية تتصف بالشمولية الاجتماعية Inclusiveness حتى السنوات الأخيرة قبل الثورة التونسية وهو ما قلّل كثيرًا من نتائج سياسات التحرير الاقتصادي حتى بعد تطبيقها في عهد بن علي.

على الرغم من أنّ تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في السودان ومصر بدأ منذ منتصف السبعينيات، فإن آثار هذه السياسات فيما يتعلق بتسهيل دخول الجيش في القطاعات الاقتصادية تأخّرت فترات لاحقة؛ وذلك نتيجةً لوجود موانع مؤسسية في كلّ حالة. ففي حالة مصر، لم يحدث تغوّل للجيش المصري في القطاعات الاقتصادية في فترة السادات لأن الأخير كان يعمل جاهدًا على إضعاف مؤسسة الجيش لصالح مؤسسة "الرئاسة".

أمّا في السودان فقد قام نميري أيضًا بإضعاف المؤسسة العسكرية لصالح مؤسسة "الرئاسة" متمثّلةً في جهاز أمن الدولة الذي كان تابعًا له، واعتمد عليه بصورة متزايدة لحمايته من أي تمرد محتمل من الجيش السوداني. وبناء عليه، ففي كلّ تجارب الدراسة، نجد أنّه متى ما انتفت الموانع المؤسسية من تقوية الجيش عند النظام الحاكم،

---

69 وهو اتحاد شركات يضمّ 7000 شركة ويندرج تحته أكثر من 300 ألف موظف وله قدرة كبيرة على التأثير في المشهد السياسي والاقتصادي في الجزائر، ويعتبر ثاني أقوى جسم بعد الحكومة الجزائريّة.

70 "Breaking Algeria's Economic Paralysis," International Crisis Group, Middle East and North Africa, *Report*, no. 192, 19/11/2018, accessed on 11/7/2019, at: https://bit.ly/2vWHLoX

71 الأيوبي، ص 772-773.

72 منقول بتصرف من: بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، ص 186-187.

73 El-Battahani, p.4.

نتج من ذلك مباشرةً تغوّل الجيش في الاقتصاد، وهذا بسبب البيئة التي وفّرتها له سياسات التحرير الاقتصادي، وهو ما يثبت صحّة فرضية الدراسة.

يشبه تدخّل الجيش في الاقتصاد في الحالة السودانية ما حدث في الحالة المصرية؛ حيث أنشأ الجيش في الحالتَين مؤسسات وشركات خاصّة تابعة له بصورة مباشرة. أمّا على صعيد التغوّل داخل البنية البيروقراطية للمؤسسات العامة، فبينما تم ذلك عن طريق الضباط المتقاعدين في الحالة المصرية، تم بصورة رئيسة عن طريق التمكين لكوادر جبهة الميثاق الإسلامي وتشريد المخالفين باسم الصالح العام في الحالة السودانية. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الكوادر، منذ عام 2011، قد تخلّى عن أفكار النظام الحاكم وبدأ في كثير من المراجعات الفكرية؛ ومن أبرزها: مذكرة الألف أخ في 2011، ثم مبادرة سائحون في 2012، ثم الحركة الوطنية للتغيير في 2013، ثم انقسام غازي صلاح الدين في 2014، وآخرها تكوين تنسيقية الإسلاميين التي دعمت الثورة. النتيجة الطبيعية لذلك هو أنّ المؤسسة العسكرية في السودان، مع نفوذها القوي في الاقتصاد، لم تستطع أن تسيطر على دولاب الدولة، بل قام عدد كبير من الإسلاميين الموجودين في دولاب الدولة بدعم مظاهرات الثورة والعصيان المدني الذي تم في حزيران/ يونيو 2019[74].

أحد الاختلافات الجوهرية بين موجات ثورات الربيع العربي وبين الموجة الثالثة من الديمقراطية والتي ابتدأت في البرتغال عام 1974، هو أنّ بنية الاقتصاد في الدول العربية كانت قد شهدت، أكثر من ثلاثة عقود، تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي التي أضعفت مؤسسات الدولة وزادت في الهوة الاجتماعية - الاقتصادية بين طبقات المجتمع وأضعفت البنية الصناعية. هذا الأمر لم تواجهه موجات التحول الديمقراطي الأخرى لأنّ تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي على نحو واسع بدأ في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. يضع هذا الوضع الكثيرَ من المهدّدات على المراحل الانتقالية للثورات العربية؛ فعلى الرغم من أنّه قد ساهم في إشعال فتيل الثورة في الدول العربية، فإنه مدّد الاستبداد العسكري من الفضاء السياسي ليشمل القطاعات الاقتصادية، وهو ما ساهم في تقييد مسارات عدد من ثورات الموجة الأولى للربيع العربي، ويضع الكثير من التحديات حول الانتقال الديمقراطي في دول الموجة الثانية من الربيع العربي.

أثبتت الدراسة، بخلاف ما يدّعيه منظرو المدرسة النيوليبرالية، أنّ تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في أي بلد نامٍ قد يقلّل من إمكانية تحوّله إلى الديمقراطية لأنّها ستُضعف من قدرة مؤسّسات الدولة وستساعد في تآكل الطبقة الوسطى كما رأينا في كلّ الحالات هنا. وممّا يؤيد ذلك أنّ عددًا من النماذج التي حدث فيها تحوّل ديمقراطي بسبب النمو الاقتصادي، مثل كوريا الجنوبية وغيرها، سبقتها سياسات اقتصادية تصنيعية تستثمر في القطاع العام وتشرف عليها الدولة، وليس القطاع الخاص. بل إنّ هذا الأمر هو الذي حدث في الديمقراطيات الغربية العريقة، مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، قبل حدوث الانتقال الديمقراطي في تلك البلاد وهذا ما تتبّعه تاريخيًا الاقتصادي هاجون تشانج في دراسته المشهورة "رَكْل السِّلم بعيدًا" Kicking Away the Ladder[75]، كما أنّ أغلب الدراسات التي ناقشت مآلات الموجة الأولى من الثورات العربية تحدّثت عن دور المؤسسة العسكرية والثورات المضادّة في وأد الربيع العربي[76].

74 عبد الفتاح ماضي، "تحوّلات الثورة المصرية في خمس سنوات"، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 18-41.

75 ينظر على سبيل المثال: أحمد الكواز، "السياسات الاقتصادية التقليديّة والاستقرار الاجتماعي"، ورقة مقدمة في المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، البحر الميت، 17 و2012/12/18؛ خالد عثمان الفيل، "الاحتجاجات السودانيّة 2018: الأسباب الهيكليّة، تطور الحراك وسيناريوهات المستقبل، العدالة السياسيّة كمخرج للأزمة"، **مرايا**، العدد 9 (آذار/ مارس 2019)، ص 27-33؛ أشرف العربيّ، "الربيع العربيّ: مقاربة اقتصاديّة لفهم الدوافع واستخلاص الدروس"، ورقة مقدمة في المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي، البحر الميت، 17 و2012/12/18.

76 Nana Yaw Oppong, "Failure of Structural Adjustment Programmes in Sub-Saharan Africa: Policy Design or Policy Implementation," *Journal of Empirical Economics*, vol. 3, no. 5 (2014), pp. 321-331.

المراجع

العربية

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

أحمد، حسن الحاج علي. "الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان". **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

الأحمر، مولدي. "النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق 'الربيع العربي': مثال الاتحاد العام التونسي للشغل". **سياسات عربية**. العدد 30 (كانون الثاني/ يناير 2018).

الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

باراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي". **سياسات عربية**. العدد 24 (2017).

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

________. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

________. "الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية". **سياسات عربية**. العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016).

الجابري، محمد عابد. **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/ فبراير 2012.

دريس، نوري. "الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية". **سياسات عربية**. العدد 35 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018).

السعدي، محمد. "إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة". **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

صايغ، يزيد. "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. **أوراق كارنيغي**. آب/ أغسطس 2012. في: https://bit.ly/34rgacE

عبد القادر، التجاني. **نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح**. السودان: مطبعة الصلحاني، 2008.

عبد الهادي، مجدي. "الاقتصاد السياسي لثورة يناير في مصر". **لباب**. العدد 1 (شباط/ فبراير 2019).

العربي، أشرف. "الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس". ورقة مقدمة في المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي. البحر الميت. 17 و2012/12/18.

غانم، دالية. "الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. **دراسة**. 2018/5/8. في: https://bit.ly/2SkXky8

غريوال، شاران. "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 2016/2/24. في: https://bit.ly/3ccfomw

"في دراسة عن الأجور تجمع المهنيين السودانيين: (1)" الحزب الشيوعي السوداني. 2018/11/15. في: https://bit.ly/2uqpbF7

الفيل، خالد عثمان. "الاحتجاجات السودانية 2018: الأسباب الهيكلية، تطور الحراك وسيناريوهات المستقبل، العدالة السياسية كمخرج للأزمة". **مرايا**. العدد 9 (آذار/ مارس 2019).

القديمي، نواف. **يوميات الثورة: من ميدان التحرير إلى سيدي بوزيد حتى ساحة التغيير**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

قاسي، فوزية وعربي بومدين. "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري". **سياسات عربية**. العدد 19 (آذار/ مارس 2016).

الكواز، أحمد. "السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي". ورقة مقدمة في المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي. المعهد العربي للتخطيط. البحر الميت. 17 و2012/12/18.

ماضي، عبد الفتاح. "تحوّلات الثورة المصرية في خمس سنوات". **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

________. "الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟". **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

مور، بارينجتون. **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. مع تصدير جديد لإدوارد

فريدمان وجيمس سكوت. ترجمة أحمد محمود. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

هوبزباوم، إريك. **عصر الثورة: أوروبا (1789-1848)**. ترجمة فايز الصياغ. تقديم مصطفى الحمارنة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

ودوارد، بيتر. **السودان: الدولة المضطربة 1898-1989**. ترجمة محمد علي جادين. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2002.

الأجنبية

"About Sudan." United Nations Development Programme. at: https://bit.ly/386zywG

Abrahamsen, Rita. "The Power of Partnerships in Global Governance." *Third World Quarterly*. vol. 25, no. 8 (2004).

"Algeria." Government Defence Anti-Corruption Index 2015. Transparency International Defence & Security (2015). at: https://bit.ly/3ekKBpA

Altenburg, Tilman. "Can Industrial Policy Work under Neopatrimonial Rule?" United Nations University-World Institute for Development Economics Research. German Development Institute. *Working Paper*. no. 2011/41 (August 2011). at: https://bit.ly/3b0qf2A

Bates, Robert. *Markets and States in Tropical Africa*. Berkeley, CA: University of California, 1981.

"Breaking Algeria's Economic Paralysis." International Crisis Group. Middle East and North Africa. *Report*. no. 192. 19/11/2018. at: https://bit.ly/2vWHLoX

Chang, Ha-Joon. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*. London: Anthem, 2002.

________. "Institutions and Economic Development: Theory, Policy and History." *Journal of Institutional Economics*. vol. 7, no. 4 (2011).

Diamond, Larry. "Why Are There No Arab Democracies?" *Journal of Democracy*. vol. 21, no. 1 (January 2012).

"Egypt." Government Defence Anti-Corruption Index 2015. Transparency International Defence & Security (2015). at: https://bit.ly/3egsnFG

El-Battahani, Atta. "The Sudan Armed Forces and Prospects of Change." *CMI Insight*. no. 3 (April 2016).

Geddes, Barbara. "What do we know about Democratization after Twenty Years?" *Annual Review of Political Science*. vol. 2 (1999).

Haggard, Stephan & Robert Kauffman. "Inequality and Regime Change: Democratic Transitions and the Stability of Democratic Rule." *American Political Science Review*. vol. 106, no. 3 (August 2012).

Kaufmann, Daniel. "Rethinking Governance: Empirical Lessons Challenge Orthodoxy." Social Science Research Network (SSRN). 11/3/2003. at: https://bit.ly/2JVUMTc

Krishna, Anirudh (ed.). *Poverty, Participation and Democracy: A Global Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review*. vol. 53, no. 1 (1959).

Mkandawire, Thandika. "Thinking about Developmental States in Africa." *Cambridge Journal of Economics*. vol. 25, no. 3 (2001).

________. "Disempowering New Democracies and the Persistence of Poverty." United Nations Research Institute for Social Development. Democracy, Governance and Human Rights. *Programme Paper*. no. 21 (January 2006). at: https://bit.ly/2wC8F6g

Oppong, Nana Yaw. "Failure of Structural Adjustment Programmes in Sub-Saharan Africa: Policy Design or Policy Implementation." *Journal of Empirical Economics*. vol. 3, no. 5 (2014).

Przeworski, Adam et al. "What Makes Democracies Endure?" *Journal of Democracy*. vol.7, no.1 (1996).

Robinson, James & Daron Acemoglu. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Shaw, Martin (ed.). *Marxism and Social Science*. Basingstoke: MacMillan, 1999.

"Sudan." Government Defence Anti-Corruption Index 2015. Transparency International Defence & Security (2015). at: https://bit.ly/34wtOet

"Tunisia." Government Defence Anti-Corruption Index 2015. Transparency International Defence & Security (2015). at: https://bit.ly/3egkWOu

United Nations Development Programme. "About Sudan, Sudan: The Land and the People." at: https://bit.ly/386zywG

Walle, Nicolas van de. *African Economies and the Politics of Permanent Crisis: 1979-1999*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Wood, Elizabeth. "An Insurgent Path to Democracy: Popular Mobilization, Economic Interests, and Regime Transition in South Africa and El Salvador." *Comparative Political Studies*. vol. 34, no. 8 (October 2001).

World Inequality Lab. *World Inequality Report 2018*. at: https://bit.ly/2yTxgnQ

Yom, Shaun. "Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On." *Journal of Democracy*. vol. 23, no. 4 (2012).

شريف عبد الرحمن سيف النصر | Sherif Abdul Rahman Seif El-Nasr*

المجتمعات الافتراضية على حافة المواجهات السياسية: ويكيبيديا وأزمات الشرق الأوسط المعلوماتية نموذجًا

Virtual Communities on the Edge of Political Confrontation: Wikipedia and the Middle East Informatics Crises

في إطار محاولة فهم خصائص "المجتمعات الافتراضية" وتحديدًا "مجتمعات المعلومات"، تسعى هذه الدراسة لاختبار وجهة نظر تذهب إلى أن المجتمعات الافتراضية، بما تشتمل عليه من أنساق شبكية، تطرح تحدّيًا (أو تمثل بديلًا) للأنساق الهرمية التقليدية، وذلك بفعل قدرة الأولى على الانتظام الذاتي، ومن ثم تسوية نزاعاتها الداخلية من دون الحاجة إلى تدخل سلطوي. وتستخدم الدراسة منهج "دراسة الحالة"، مع تطبيقات على مجتمع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، وما يشهده من "حروب تحرير"، متعلقة بعدد من أزمات الشرق الأوسط المعلوماتية. وتخلص الدراسة إلى أن آليات المجتمعات الافتراضية (الانتظام الذاتي) يمكنها أن تعمل بكفاءة في حالات الاتفاق أو التقارب في المواقف، أما في حال الخلافات الحادة فإن الآليات التقليدية (الهرمية) التي تشير إلى معنى التدخل الفوقي، وممارسة شكل من أشكال السلطة، عبر جملة من القرارات التي تنساب من أعلى إلى أسفل، تظل ضرورية لتحقيق الانتظام وحسم النزاعات؛ ما يدلّ على أن معنى "السلطة" يظل حاضرًا حتى في إطار المجتمعات الافتراضية.

كلمات مفتاحية: المجتمعات الافتراضية، مجتمعات المعلومات، ويكيبيديا، الشرق الأوسط.

In an effort to understand the characteristics of "virtual communities" and specifically "information societies," this study attempts to test the argument that virtual communities, with their networked structure, pose a challenge (or represent an alternative) to traditional hierarchical structures, due to the former's ability to self-organize, and settle their internal disputes without the need for authoritative intervention. The study uses the case study approach, applied to 3 Wikipedia's edit wars. The chosen cases are related to a number of Middle East informational crises. The study concludes that mechanisms of virtual societies (e.g. self-organization) can work efficiently in cases of limited disputes, but in cases of sharp disagreements, traditional (hierarchical) mechanisms that include authoritative intervention and exercising some form of power, in a "top-down" approach, remain essential for conflict resolution. This implies that the factor of "authority" remains significant even in the context of virtual communities.



Keywords: Virtual Communities, Information Societies, Wikipedia, Middle East.

* أستاذ الحوسبة الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
Professor of Social Computing, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

مقدمة

تمثل "المعلومات" المادة الخام للعلم عامة، ولعلم السياسة خاصة. فهي بالنسبة إلى هذا العلم مورد استراتيجي مهم يضاف إلى قائمة الموارد والقدرات التي تقاس بها "قوة الأمم"، فضلًا عن أنها جسرٌ أساسي لتحقيق "الاتصال السياسي" بين مكونات المجتمع الواحد، وكذا بين أعضاء منظومة "العلاقات الدولية"[1]. وقد أدركت معظم الأنظمة السياسية، منذ وقت مبكر، ما للمعلومات من أهمية، ووظفتها، بدرجات نجاح متفاوتة، لخدمة أغراض الأمن والمصلحة القوميَّين[2]. غير أن الطفرة التي شهدتها المعلومات، من حيث تضاعف حجمها وسهولة تداولها والوصول إليها، بعد انبثاق ما يطلق عليه ثورة المعلومات (والإنترنت على وجه التحديد)، زادت من أهميتها النسبية، مقارنةً بغيرها من أبعاد الواقع المادي، كما ضاعفت الحاجة إلى بذل عناية خاصة بها لفهم طبيعتها الجديدة وتطوير طرق الاستفادة منها[3].

وقد أثّرت "ثورة المعلومات" في الظواهر السياسية من عدة أوجه؛ إذ أدت إلى ظهور فواعل وموضوعات وأشكال جديدة من التفاعل؛ من ذلك أنها اقترنت بظهور المجتمعات الافتراضية Virtual Communities، ذات البنية الشبكية، والتي لا تكاد توجد بها سلطة نهائية مطلقة يمكن الاحتكام إليها عند التنازع[4]. بعبارة أخرى، هي مجتمعات لا تعرف ظاهرة "السيادة" بالمعنى الشائع في إطار العلوم السياسية، وتدعي القدرة على الانتظام الذاتي واستعادة الاستقرار داخليًا عقب الأزمات من دون الحاجة إلى أي أبنية هرمية أو قرارات مركزية تستحضر معنى السلطة[5].

ومن تداعيات هذه الثورة أيضًا ذلك التحول الذي لحق طبيعة المعلومات نفسها في جزء كبير منها؛ من كونها تعبيرًا عن جملة من الحقائق إلى كونها معطى مفتوح المصدر Open Source يشهد تفاعلًا وجدلًا مستمرًا حول صياغته وتفسيره ومضمونه. وتتصاعد بعض أصناف هذا الجدل في حدتها إلى درجة تجيز وصفها بـ "حروب المعلومات" Information Wars[6]، وهي الظاهرة التي تلقي هذه الدراسة الضوء على جانب منها، وذلك في إطار أحد أشهر المجتمعات الافتراضية، ألا وهو مجتمع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" Wikipedia.

أولًا: الإطار النظري

1. المشكلة البحثية

في إطار محاولة فهم أحد أنواع "المجتمعات الافتراضية"، وتحديدًا "مجتمعات المعلومات"، تندرج هذه الدراسة التي تلقي الضوء على إحدى ظواهر هذه المجتمعات المعروفة بـ "حروب التحرير"[7] Edit Wars، والتي تنشب بسبب التنازع حول طريقة "معالجة المعلومات"، وذلك في إطار مجتمع افتراضي عالمي هو مجتمع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"؛ لاختبار مدى صحة وجهة النظر التي تذهب إلى أن المجتمعات الافتراضية، بما تشتمل عليه من أنساق شبكية، تطرح تحدّيًا (وربما بديلًا) للأنساق الهرمية التقليدية، وذلك بفعل قدرة الأولى على الانتظام الذاتي، ومن ثم تسوية نزاعاتها الداخلية من دون الحاجة إلى وجود بنية هرمية (سلطة)، في مواجهة وجهة النظر المقابلة التي تؤكد أن الأنساق الهرمية التقليدية - التي تنساب من خلالها القرارات من أعلى إلى أسفل - ما زالت (وسوف تظل) ضرورية لتحقيق الانتظام، وحسم الأشكال المختلفة من النزاعات، بما فيها تلك التي قد تثور داخل المجتمعات الافتراضية ذاتها، مثل النزاعات المتعلقة بتحرير المعلومات.

2. منهج الدراسة

توظف هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي ينهض على الوصف المدقق لحالة بعينها (أو أكثر)، لفهم المكونات والديناميكيات الأساسية المتضمنة في تفاعلاتها الداخلية، توطئةً لتعميم ذلك الفهم

1 جوزيف ناي، **القوة الناعمة**، ترجمة محمد توفيق (الرياض: العبيكان، 2007)، ص 64.

2 ينظر على سبيل المثال:
D.R. Kinder, "Communication and Politics in the Age of Information," in: D.O. Sears, L. Huddy & R. Jervis (eds.), *Oxford handbook of political psychology* (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 357-393; Dorothy E. Denning, *Information Warfare and Security* (Essex: Addison-Wesley, 1999).

3 Peter Dahlgren, "The Internet, Public Spheres, and Political Communication: Dispersion and Deliberation," *Political Communication*, vol. 22, no. 2 (2005), pp. 147-162; Tim Jordan & Paul A. Taylor, *Hacktivism and Cyberwars, Rebels with a Cause* (London: Routledge, 2004), p. 1.

4 ينظر: جوهر الجموسي، **الافتراضي والثورة، مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 13؛ كمال عبد اللطيف، **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 59.

5 W. Lance Bennett & Robert M. Entman (eds.), *Mediated Politics: Communication in the Future of Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2000); Eric Lesser, *Knowledge and Social Capital: Foundations and Applications* (London: Routledge, 2009), p. 162; Anita L. Blanchard, "Definition, Antecedents, and Outcomes of Successful Virtual Communities," in: Kristin Klinger (ed.), *Virtual Communities: Concepts, Methodologies, Tools and Applications* (Pennsylvania, PA: IGI Global, 2011), p. 1299.

6 لمناقشة ظاهرة حروب المعلومات، ينظر:
C.B. Greathouse, "Cyber War and Strategic Thought: Do the Classic Theorists still matter?" in: Jan-Frederik Kreme, *Cyberspace and International Relations* (Berlin/ Heidelberg: Springer, 2014), pp. 21-40.

7 Wikipedia, "Wikipedia: Edit Warring," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/2z0aU4q

لاحقًا على الحالات المتشابهة[8]. وتتمثل الحالة الدراسية ها هنا في الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، بوصفها مجتمعًا افتراضيًا نموذجيًا يشهد في أروقته العديد من الحروب المعلوماتية التي تتقاطع في العديد من تفاصيلها مع المنازعات السياسية في العالم المادي. وتعرض الدراسة لنماذج من "حروب التحرير" التي نشبت حول عدد من أزمات دول وأنظمة الشرق الأوسط[9]، وهي تشمل: الصراع العربي - الإسرائيلي (1948 - الآن)، وحرب لبنان (أو العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006)، وثورة 25 يناير 2011 في مصر.

أ. لماذا ويكيبيديا؟

في إطار مجتمع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، تتاح الفرصة أمام الجميع للمشاركة في "صياغة المعلومات وتحريرها"، وذلك من خلال التفاعل الأفقي الحر، وليس من خلال التوجيه الهرمي/ التراتبي. ومن ثم، فإن في إمكان الأفراد، على الأقل نظريًا، أن ينتجوا المعلومات على نحو متحرر من السيطرة والرقابة الرأسية، فضلًا عن أن يمارسوا نوعًا من "الاستهلاك النقدي" Critical Consumption الذي يسمح لهم، تبادليًا، بتقييمٍ وتصويبٍ وتعديلٍ للمنتج المعلوماتي الذي يتداولونه. وإذا كان مؤسس ويكيبيديا جيمي دونال ويلز Jimmy Donal Wales قد لخص الدور الذي يأمل أن تقوم به في "أن تتيح لكل فرد على ظهر هذا الكوكب أن يصل إلى مجموع ما وصلت إليه البشرية (عبر تاريخها) من معرفة"[10]، فإن المسكوت عنه في إطار التعريف السابق هو أن ويكيبيديا تتيح للأفراد أن يقوموا بذلك على نحو "تفاعلي"؛ إذ ليس من حق أيّ فرد أن يصل إلى المعلومات فقط، بل أن يساهم أيضًا في تحسين جودتها عبر جملة من عمليات التحرير التي يشترك فيها مع غيره من المحررين.

وفي حين أن مِن أبرز نقاط الضعف التي تتَّسم بها مصادر المعلومات التقليدية تتمثل في عدم قدرتها على مواكبة التغير السريع في الواقع، بسبب الوقت والجهد الذي تتطلبه عملية تحديث المعلومات بمراحلها المتعددة، فإن ويكيبيديا بفضل طبيعتها المفتوحة والتفاعلية تتميز بالقدرة على متابعة الموضوعات الجارية، وإتاحة معلومات عنها في الوقت الحقيقي Real Time، وذلك اتساقًا مع ما توحي به كلمة "ويكي" Wiki نفسها التي تعني، بلغة أهل جزيرة هاواي، الحركة بسرعة[11].

ولكن هذه الحركية النشطة التي تتيح للمعلومات أن تنبثق لحظيًا من خلال التفاعل الحر بين عدد كبير من المحررين، وليس من خلال التوجيه الفوقي، لا تحول دون انبثاق خلافات حادة تهدد بعرقلة التفاعل، ومن ثم تهدد بوضع نهاية للنمو المطرد للموسوعة. فالتفاعل الحر، الذي سنشير إليه من الآن فصاعدًا بـ "التحرير التشاركي" Collaborative Editing[12]، يسفر بين الحين والآخر عن خلافات بين محرري ويكيبيديا حول السرديات الأولى بشأن الإدراج، وهو ما قد يؤدي إلى أزمات أكبر تتعلق بمحاولة بعض المشاركين التحكم في مضمون المعلومات، وتحويلها في اتجاه معانٍ معيّنة؛ الأمر الذي يهدد بوضع حدٍّ للطابع التعاوني للموسوعة والانتهاء بها إلى حالة من الصراع "الهوبزي"[13] في نسخته الرقمية[14].

ب. نظرية النظم المعقدة

تستدعي هذه الدراسة مقولات "نظرية التعقد" Complexity Theory التي تدرس أنظمة معقدة "ذاتية الانتظام" Self-organized System، وذلك في محاولة لفهم سياقات انبثاق المعلومات ومعالجتها تشاركيًا في الموسوعة الحرة، كما تستخدم النظرية نفسها لمحاولة فهم كيفية اندلاع حروب التحرير والآليات الممكنة لحلها.

وتفترض "نظرية التعقد" أن أي منظومة (نسق) System تتكون من عدد كبير نسبيًا من العناصر التي تتفاعل على نحوٍ آنيٍّ وحرٍّ تمثل "منظومة معقدة". وتزعم النظرية أن هذا النوع من المنظومات يمتلك المقدرة على الوصول إلى حالة الاستقرار Stability ذاتيًا؛ عن

8 Kathleen M. Eisenhardt, "Building Theories from Case Study Research," *Academy of Management Review*, vol. 14, no. 4 (1989), pp. 532-550; Robert K. Yin, *Case Study: Design and Methods* (Newbury Park: Sage Publications, 1994).

9 تحولت العديد من الأزمات المادية للمنطقة إلى أزمات موازية على مستوى المجتمعات الافتراضية، انخرط فيها العديد من الناشطين المعلوماتيين، وشهدت تغطية بحثية لا تخطئها العين، من دون أن يتضمن ذلك أي افتراض مفاده أن كل أزمات الشرق الأوسط هي أزمات معلوماتية بالضرورة.

10 Wikimedia Foundation, Wikimedia Foundation Vision Statement, accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/2y4rO1d

11 Andreas Kaltenbrunner & David Laniado, "There is no Deadline: Time Evolution of Wikipedia Discussions," in: Cliff Lampe (ed.), *Proceedings of the Eighth Annual International Symposium on Wikis and Open Collaboration* (New York: ACM, 2012), p. 6.

12 Aniket Kittur & Robert E. Kraut, "Harnessing the Wisdom of Crowds in Wikipedia: Quality through Coordination," in: Bo Begole & David W. McDonald (eds.), *Proceedings of the 2008 ACM Conference on Computer Supported Cooperative Work* (New York: ACM, 2008), pp. 37-46.

13 نسبةً إلى توماس هوبز وأفكاره حول حرب الجميع ضد الجميع.

14 Róbert Sumi & Taha Yasseri, "Edit Wars in Wikipedia," in: *Privacy, Security, Risk and Trust (PASSAT) and IEEE Third International Conference on Social Computing (SocialCom)* (California: CPS, 2011), pp. 724-727.

طريق التدفق المستمر للمعلومات بين عناصره[15]. بعبارة أخرى، إنها لا تحتاج إلى بنية "هرمية/ تراتبية" تتدفق خلالها الأوامر والتعليمات، من أعلى إلى أسفل، للوصول إلى الوضع المستقر. ولكنها تعتمد على آليات داخلية، أهمها آلية "الانتظام الذاتي"، لاستعادة استقرارها الذي قد تتحرك بعيدًا عنه لأي سبب[16].

> تنطلق هذه الدراسة من افتراضٍ مفاده أن ويكيبيديا تمثل منظومة معقدة يمكن أن تنتظم من دون سلطة مركزية، وينبثق النظام في إطارها من خلال التفاعل الحر والمفتوح بين عدد كبير من الفاعلين المشاركين في التحرير

تنطلق هذه الدراسة من افتراضٍ مفاده أن ويكيبيديا تمثل منظومة معقدة (وفق التعريف السابق)، يمكن أن تنتظم من دون سلطة مركزية تنظمها، وينبثق النظام في إطارها من خلال التفاعل الحر والمفتوح بين عدد كبير من الفاعلين المشاركين في التحرير[17]. على أن هذا الافتراض يصدق بالأساس عند وجود حالة من التعاون بين مستخدمي ويكيبيديا، أما في حالة النزاع والاختلاف فإن هذا الافتراض يصبح محل تساؤل، وهذا ما ستحاول الدراسة تناوله في أجزائها التالية.

ج. أسئلة الدراسة

من خلال التطبيق على ويكيبيديا، تبحث هذه الدراسة فيما إذا كان التعقد المفترض لمجتمعات المعلومات (ومن ثم قدرتها على الانتظام الذاتي) يُمكِّنها من استعادة استقرارها في أعقاب "فترات الاضطراب" التي تمرُّ بها (حروب التحرير على سبيل المثال)، أم إنها لا بد من أن تستدعي ترتيبات هرمية، لإنهاء النزاعات واستعادة الاستقرار. فعلى مدار أعوامها التسعة عشر (2001-الآن)، جربت ويكيبيديا العديد من الاستراتيجيات لوقف المنازعات التحريرية بين أعضائها. ولكن حروب التحرير استمرت، وظل محاربو التحرير ظاهرةً ملازمة للموسوعة الحرة، مثالًا للتكلفة الجانبية لفكرة وجود فضاء معلوماتي تفاعلي، ينتظم ذاتيًا (أو يحاول ذلك)، من دون سلطة عليا تفصل في المنازعات التي تنشب بين أعضائه. إذًا، أتُمثِّل ميكانيزمات الانتظام الذاتي Self-organization[18] عنصرًا كافيًا لتمكين الموسوعة من التغلب على نزاعات التحرير، أم أنّ مفهوم "نزاعات/ حروب التحرير" يستدعي بالضرورة آليات التحكم الهرمي/ التراتبي التقليدية؟ بعبارة أخرى، أيكون "التفاعل الشبكي/ الأفقي" كفيلًا بحل الخلافات التي تنشب بمناسبة تحرير المعلومات، أم أن التدخل الهرمي ضروري لاتخاذ قرارات نهائية وحاسمة لمادة الخلاف والجدل الذي لا يتوقف بين الويكيبيديين Wikipedians؟

على هامش التساؤلات السابقة، ستقدم الدراسة إجابات مختصرة عن عدد من الأسئلة الأولية حول طبيعة كل من المعلومات والمعالجة والتحرير، وحول طبيعة العلاقة بين المعلومات من جهة، والنظام والفوضى والمعنى والفهم من جهة أخرى.

إجرائيًا، تفترض الدراسة أن تسوية نزاعات التحرير من خلال "النقاش" مؤشرٌ دالّ على نجاح آليات الانتظام الذاتي، كما تفترض أن اللجوء إلى التحكيم عبر لجنة (قراراتها ملزمة)، أو عبر تدخل الإداريين Administrators[19] من العوامل التي تعمق/ تؤكد الطابع الهرمي، وتشير إلى احتياج المجتمعات الشبكية إلى ترتيبات هرمية لحل النزاعات التي تنشب بين أعضائها. إضافة إلى ذلك، تتعامل الدراسة مع ويكيبيديا من حيث هي مشروع متكامل، وهو ما يتيح البحث عن إجابات عن التساؤلات المثارة بشأنها في نسخها المختلفة، وإن كانت معظم الأمثلة التي تستخدمها الدراسة مستقاة من النسختين العربية والإنكليزية حصرًا (ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك). وتبقى الإشارة إلى أن استخدام أطر "كيفية" للتعامل مع الأسئلة السابقة، على نحو ما ستنهض به هذه الدراسة، يظل في حاجة إلى دليل كمّي

15 تمتلك الأنظمة المعقدة نظريًا المقدرة على الوصول إلى الاستقرار، ولكنها فعليًا لا تصل إليه أبدًا، بفعل التفاعل المستمر بين مكوناتها، ولذا توصف بأنها أنظمة على حافة الفوضى، ينظر:
Roger Lewin, *Complexity: Life at the Edge of Chaos* (Chicago: University of Chicago Press, 2001).

16 إليا بريجوجين وإيزابيلا استنجر، **نظام ينتج عن الشواش: حوار جديد بين الإنسان والطبيعة**، ترجمة طاهر شاهين وديمة شاهين (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008).

17 Antony Bryant, "Liquid Modernity, Complexity and Turbulence," *Theory, Culture & Society*, vol. 24, no. 1 (2007), pp. 127-135; Brian Butler, Elisabeth Joyce & Jacqueline Pike, "Don't Look Now, but we've Created a Bureaucracy: The Nature and Roles of Policies and Rules in Wikipedia," in: *Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (New York: ACM, 2008), pp. 1101-1110.

18 Andrea Forte, Vanesa Larco & Amy Bruckman, "Decentralization in Wikipedia Governance," *Journal of Management Information Systems*, vol. 26, no. 1 (2009), pp. 49-72.

19 عن اختصاصات الإداريين وطريقة اختيارهم، ينظر:
Wikipedia, "Wikipedia: Administrators," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3cweWA1; Wikipedia, "Wikipedia: Requests for adminship," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/2WYxi6j

يضفي نوعًا من التأكدية على النتائج المستخلصة، ويمكن على أساسه تعميم ما يتم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد.

د. مفاهيم الدراسة

- **المعلومات والمعالجة**

عمومًا يمكن تعريف المعلومات بأنها مقدار ما تحتويه منظومة معيّنة من "نظام" Order[20]. وهذا التعريف يستدعي إلى الذهن صورة علاقة أو مجموعة علاقات (قابلة للفهم) بين مجموعة من المكونات، بما يخرج بها من حالة الفوضى إلى حالة من النظام. ويشار إلى هذه المكونات في حالة المعلومات بـ "البيانات" Data (التي هي وحدة بناء المعلومات)، وعليه يمكن تعريف المعلومات بأنها "بيانات" تمت معالجتها على نحو يسمح بظهور علاقات منطقية/ مفهومة (نظام) في إطارها.

من جانبه، يشير مفهوم "المعالجة" Processing إلى العمليات المختلفة التي يتم إخضاع البيانات لها، بغرض زيادة قيمتها المضافة. وقد لخصت إحدى الدراسات هذه العمليات في (التجميع، والتأكد من الصحة، والدمج، والتعديل، والتنظيم، والفهرسة، والتصنيف، والتصفية، والتحديث، والفرز، والتخزين ... إلخ)[21]. ويقترب من مفهوم المعالجة، بحسب المعنى السابق، مفهومُ التحرير Editing الذي يشير بدوره إلى "معالجة" الوسائط المختلفة (المكتوبة والمرئية والمسموعة) المتضمنة في محتوى معلوماتي ما. وتتضمن عملية التحرير القيام بكل ما من شأنه تقديم المضمون المعلوماتي على نحو صحيح ومتناسق ودقيق ومتكامل[22].

ورغم تعدد العمليات التي تنضوي عليها خطوتا المعالجة والتحرير، أو ربما بسبب ذلك التعدد، فإنه لا يوجد ما يضمن ألّا تؤدي هاتان الخطوتان في النهاية إلى حدوث تغيير في دلالة المعلومة أو الانحراف بها عن معناها الأصلي، وخصوصًا حين تتحول المعلومات إلى "مورد مفتوح" يسمح بالتحرير الجماعي، على نحو ما ستناقش الدراسة لاحقًا.

- **المعلومات والنظام**

إذا كانت المعلومة تعبيرًا عن "نظام"، فإن كلمة السر في أي نظام تكمن في "المعنى" الذي يفترق به النظام عن الفوضى Chaos، فعبارة مثل: "اندلعت الحرب العالمية الثانية في العام 1939" تحمل بطبيعة الحال معنًى (معلومة) غير موجود في عبارة مثل، "العالمية اندلعت في الثانية 1939 العام الحرب". ففي العبارة الأخيرة غاب النظام فغاب المعنى (ومن ثم غابت المعلومة)، مع أنه جرى استخدام المفردات نفسها الموجودة في العبارة الأولى[23].

إن هذه العلاقة وثيقة، ولكن ليس فيما سبق أي دليل على أن النظام هو المعنى؛ فالنظام يؤدي إلى ظهور معنًى ما، ولكنه لا يترادف معه. وبخصوص الكلمات المطبوعة المكونة للجملة السابقة، فإن الخطوط المختلفة قد نظمت حروفًا، والحروف نظمت كلمات، والكلمات نظمت جملًا، ولكن عند قراءة ذلك كله فإن ما يصل إلى العقل هو المعنى. إذًا، المعلومات هي التي تنتقل، وليس نمط الأشكال والرموز "المنظمة" على صفحة الـورق[24]. وعليه، يمكن القول إن النظام ليس مرادفًا للمعلومات، ولكنه مسؤول عن ظهور معنًى معيّن للمعلومات. كما تؤدي إعادة تنظيم مكونات معلومة ما (الحروف والكلمات والحركات) عادة إلى التعبير عن معنًى جديد (ومن ثم معلومة جديدة) يختلف عن معناها الأول.

- **استرجاع وتخزين المعلومات**

من ناحية أخرى، يظهر الفارق بين النظام والمعنى على نحو أوضح عند تفحص الطرق التي يمكن أن تخزن بها المعلومات؛ فثمة أنماط مختلفة لتنظيم الحروف والكلمات بغرض تخزينها، ولكن المعنى الذي تنطق به في النهاية يكون واحدًا. وعلى سبيل المثال، تُخزّن المعلومات في ذهن المتلقي على شكل نمط/ نظام من الاتصالات العصبية. ولكن إذا ما تمَّ تخزين المعلومة نفسها على وسائط تخزين أخرى، فربما اتخذت صورة بقع ممغنطة أو فجوات محفورة بالليزر. وفي كل الحالات، يكون معنى المعلومات هو القاسم المشترك، أما أنماط التخزين (ومن ثم طرق التنظيم) فإنها تختلف بحسب وسيط التخزين. الخلاصة أن معنى المعلومات يستقل عن طريقة تنظيمها؛

20 توم ستونير، **ما بعد المعلومات: التاريخ الطبيعي للذكاء**، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، المشروع القومي للترجمة، العدد 232 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 31. وعن العلاقة بين المعلومات والنظام ومن ثم الفوضى، ينظر:
Melanie Mitchell, *Complexity: A Guided Tour* (New York: Oxford University Press, 2009), p. 45.

21 لوتشاينو فلوريدي، **الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني**، ترجمة لؤي عبد المجيد السيد، سلسلة عالم المعرفة 452 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017)، ص 27.

22 حول العمليات المختلفة المتضمنة في مفهوم التحرير، ينظر:
Séamas Ó Brógáin, *A Dictionary of Editing* (Dublin: Claritas, 2015).

23 يرى البعض أن المعنى يمكن أن يُستقى من الكلمات بغض النظر عن ترتيبها، ينظر:
Thomas K. Landauer et al., "How well Can Passage Meaning be Derived without Using Word Order? A Comparison of Latent Semantic Analysis and Humans," in: *Proceedings of the 19th annual meeting of the Cognitive Science Society* (California: Stanford University, 1997), pp. 412-417.

24 ستونير، ص 21.

فالنظام ضروري لظهور (معنى) المعلومات، ولكن معنى المعلومات يمكن التعبير عنه بأكثر من نظام[25].

- **المعلومات والاتصالات**

تأكدت العلاقة بين المعلومات والاتصالات Communication، بصدور كتاب كلود إلوود شانون بعنوان **نظرية رياضية للاتصالات**[26]، وقد ساد بعده انطباع مفاده أن النظريات التي تصنف على أنها نظريات للمعلومات هي في الأصل نظريات للاتصال. ورغم هذه العلاقة الوثيقة، لا تشير المعلومات والاتصالات إلى شيئين متطابقين؛ إذ تختلف المعلومات عن الاتصالات في كون المعلومات كامنة في النظام (ذي المعنى)، بغض النظر عن إيصالها إلى الغير من عدمه، فالمعلومات المتضمنة في كتاب معيّن هي موجودة فيه، سواء أقَرَأ أحد هذا الكتاب أم لم يقرَأه. وبالمثل، فإن موجة الراديو التي تحمل رسالة توصف بأنها تشتمل على معلومات، بصرف النظر عن تشغيل أيّ أحد الراديو أو عدم تشغيله. ومن هنا، نفهم أن الاتصال/ التواصل مهم لنقل المعلومات، ولكنه ليس مرادفًا لها، لأنه لا يضفي على المعلومات معناها[27].

- **المعلومات والفهم**

في كثير من الحالات، يحدث أن المعنى الذي تحمله معلومة ما لا يقتسمه كل من يتبادلون هذه المعلومة وفق الفهم نفسه. فخلال الاتصال/ التواصل، عادةً ما يحدث نوع من التأويل أو إعادة تفسير المعلومة، وتأويل المعلومة يكون دومًا ذا صبغة ذاتية. لذا، عندما يقتسم طرفان (أو أكثر) معلومة ما، فإنهم لا يصلون غالبًا، في درجة اتفاقهم حول معناها، إلى حدِّ التطابق، بل إن مجرد الوصول إلى تقارب حول المعنى يتطلب نوعًا من النقاش والتوضيح، تتم فيه عملية تقييم "للحقائق" ومحاولة لدحضها، فضلًا عن فحصٍ للمنطلقات المعيارية والصياغات اللفظية، وبيانٍ لمدى تأثيرها في صحة مضمون الرسالة المعلوماتية. يظهر مما سبق أن السياق والخصائص لـ "الاتصال/ التواصل" يؤثران في عملية الفهم؛ ومن ثمّ يؤثران في المهمات التي تتضمن تطوير مفاهيم مشتركة أو إعادة تأسيس أنواع من المعاني[28].

25 المرجع نفسه، ص 21-22.

26 Claude Elwood Shannon & Warren Weaver, *Mathematical Theory of Communication* (Urbana: University of Illinois Press, 1948).

27 ستونير، ص 18؛ ينظر:
Frank Webster, *Theories of Information Societies* (London: Routledge, 2006), p. 27.

28 Andreas Fuglesang, *About Understanding: Ideas and Observations on Cross Cultural Communication* (Uppsala: Dag Hammarskjold Foundation, 1982).

- **المعلومات والمجتمعات الافتراضية**

إذا كان الاتفاق حول معنى المعلومة وفهمها خلال عمليات "التواصل الطبيعي" عرضة للعقبات، يصبح من المشروع التساؤل عما يمكن أن يلحق الفهم المتبادل خلال عمليات "التواصل الافتراضي"، أي عبر تقنيات المعلومات والاتصالات ICT[29]. بعبارة أخرى، يجدر التساؤل إن كانت خصائص أدوات التقانة الرقمية، وخصوصًا المستخدمة في التشبيك الاجتماعي وبناء المجتمعات الافتراضية، تؤدي إلى تيسير عملية التفاهم والوصول إلى معنى مشترك بين أفراد هذه المجتمعات أو إعاقة ذلك. وللإجابة عن هذا التساؤل، نتفحص فيما يلي أبرز الخصائص التي تكتسبها المعلومات خلال تداولها في سياق المجتمعات الافتراضية، ويمكن إجمالها في خاصتَي: انفتاح المصدر، والتعقد.

> يجدر التساؤل إن كانت خصائص أدوات التقانة الرقمية، وخصوصًا المستخدمة في التشبيك الاجتماعي وبناء المجتمعات الافتراضية، تؤدي إلى تيسير عملية التفاهم والوصول إلى معنى مشترك بين أفراد هذه المجتمعات أو إعاقة ذلك

- **انفتاح المصدر**

تتميز المعلومات الرقمية (أو على الأقل جزء كبير منها) بانفتاح مصدرها، بمعنى قدرة أي شخص على أن يدلي بدلوه فيما يتعلق بها صياغة ومضمونًا. ومن منظور سياسي، تشير الخاصية السابقة إلى تراجع دور الأبنية السيادية (الرأسية)، وتزايد دور فاعلي المجتمع الشبكي (الأفقي) بوصفهم مصدرًا للمعلومات، وتحوّل الفرد من مجرد مستهلك Consumer للمعلومة إلى مشارك في إنتاجها Producer، وهو ما صار يُستخدم ويُشار إليه بأنه وصفٌ مشتق من الصفتين Prosumer[30].

29 Gary Burnett & Harry Buerkle, "Information Exchange in Virtual Communities: A Comparative Study," *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 9, no. 2 (January 2004).

30 Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2013); Don Tapscott & Anthony D. Williams, *Wikinomics: How Mass Collaboration Changes Everything* (New York: Penguin, 2008), p. 124.
حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لثورة المعلومات، ينظر: دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

يتيح انفتاح المصدر، بالمعنى السابق، فرصةً لكتابة السجل التاريخي Historical Record على نحو جماعي؛ إذ لم يعد هذا العمل مقتصرًا على المؤرخين وحدهم، كما كان الحال في الماضي، وإنما صار يتم بمشاركة فاعلين متنوعين يعكسون خلفيات ورؤًى مختلفة للعالم، وذلك في إطار تفاعل نشط لا يتوقف، ساعدت عليه تقنيات الاتصال والمعلومات وسهّلته.

وقد انعكس انفتاح المصدر على مضمون المعلومات التي صارت (أو بالأحرى ظهر أنها) تحوي في جزء منها تصورات "ذاتية"، ولم تعد تشير إلى حقائق "موضوعية" فقط؛ إذ تبين كيف أن الواقعة الواحدة لا يراها الأفراد المختلفون بالطريقة نفسها، فهناك أكثر من طريقة لوصفها، ومن باب أولى تفسيرها وتقييمها. ومن ثم أصبح من الوارد أن ينشأ خلاف حول صياغتها وألفاظها وشواهدها ... إلخ[31].

- **التعقد**

الخاصية الثانية التي اكتسبتها "المعلومات" بفعل التداول في سياق المجتمعات الافتراضية (ومن بينها مجتمعات المعلومات) هي "التعقد"، ذلك أن اشتراك أكثر من "مؤلف" واحد في عملية الصياغة الجماعية للمعلومات، والتفاعل بين هؤلاء المؤلفين، عادةً ما يؤديان إلى انبثاق Emergence "معانٍ" ربما لم يقصدها أيٌّ منهم بمفرده، أو لا يمكن عزوها إلى واحد منهم، مع إغفال التفاعل الذي تمَّ بينه وبين غيره من المساهمين في التحرير[32].

كما يتميز التفاعل الذي يتم عبر تقنيات الاتصالات والمعلومات بأنه لا يمكن التنبؤ بكل تداعياته أو نتائجه Unpredictable، وبخاصة فيما يتعلق بقدرته على التأثير في البنى الاجتماعية؛ حيث يؤدي التفاعل الشبكي إلى توليد سلوكيات وخصائص غير قابلة للتوقع المسبق. وإذا كان التوقع ضروريًا من أجل التواصل - والتواصل ضروريٌّ من أجل الفهم - فإن غياب القدرة على التوقع المسبق لسلوكيات الآخرين ربما يؤدي في حالة المجتمعات الافتراضية إلى تراجع القدرة على التفاهم المتبادل[33].

يظهر ممّا سبق أنه يمكن أن تؤدي خاصيتا انفتاح المصدر والتعقد إلى صعوبات فيما يتعلق بالتوصل إلى فهم مشترك؛ ومن ثم إلى صعوبات فيما يتعلق بحل المشكلات الناتجة من التحرير التشاركي للمعلومات. فهل تنجح مجتمعات المعلومات (الافتراضية) في التعامل مع هذه التحديات من خلال الاعتماد على خاصية الانتظام الذاتي، أم تظل في حاجة إلى الآليات الهرمية والقرارات الفوقية للتغلب على مشكلات التواصل والفهم المتبادل؟ سنحاول الاقتراب من ويكيبيديا (نموذجًا لمجتمع معلوماتي افتراضي) للوقوف على إجابة عن هذا التساؤل وغيره من التساؤلات.

ثانيًا: الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"

رغم السمعة السيئة التي يلصقها بها الكثيرون (وخصوصًا من الأكاديميين)، وإشارتهم المتكررة إليها بصفتها مصدرًا لا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه، تظل ويكيبيديا واحدة من أكثر المجتمعات الافتراضية إثارة للدهشة؛ إذ هي ترجمة عملية لفكرة "الأنظمة المعقدة"، جوهرها أن التفاعل المكثف بين عدد كبير من الفاعلين في إطار منظومة ما يؤدي إلى انتظامها ذاتيًا، من دون حاجة إلى تدخل طرف أعلى. تبنَّى مصممو ويكيبيديا فلسفة المصدر المفتوح التي تفترض أنّ الرقابة الديناميكية المتبادلة بين المستخدمين يمكن أن تؤدي إلى نتيجة نهائية مشابهة لمراجعة النظير Peer review؛ ومن ثم تحفظ التكامل الداخلي Integrity Internal للموسوعة.

> **رغم السمعة السيئة التي يلصقها بها الكثيرون وإشارتهم المتكررة إليها بصفتها مصدرًا لا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه، تظل ويكيبيديا واحدة من أكثر المجتمعات الافتراضية إثارة للدهشة**

وقد اعتمدت ويكيبيديا، منذ ظهورها بصفتها موسوعة مفتوحة المصدر في عام 2001، على تقنية الـ"ويكي" Wiki التي تسمح للمستخدمين بأن يساهموا في كتابة صفحاتها وتحديد محتواها[34]. وفضلًا عن توظيفها لتقنيات جديدة، أرست ويكيبيديا مفاهيم جديدة

31 Birger Hjørland, "Information: Objective or Subjective/Situational?" *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, vol. 58, no. 10 (2007), pp. 1448-1456.

32 Seth Bullock & Dave Cliff, *Complexity and Emergent Behaviour in ICT Systems* (London: OST, 2004).

33 G. Nicolis & Cathy Nicolis, *Foundations of Complex Systems: Emergence, Information and Prediction* (Singapore: World Scientific, 2012).

34 Emily Dale & Grace Charlotte, "WikiLeaks and the Age of Transparency," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 66, no. 3 (2012), pp. 409-410.

أيضًا؛ فأفكار "التحرير التشاركي"، بمعنى قدرة المستخدمين على أن يشاركوا بموضوعات جديدة وأن يساهموا في تحرير موضوعات قائمة، هي أفكار ثورية، غير مسبوقة، أفرزت أكبر عمل معرفي مكتوب على نحو تعاوني من متطوعين لا يوجد بينهم رابط، ولا يعرف بعضهم بعضًا، لكنهم يقتسمون الشغف بنشر المعرفة، ويقبلون المشاركة مع آخرين في الكتابة وفي التصويب المتبادل للمعلومات[35].

وقد ترتب على فكرة التحرير التشاركي فكرة أخرى لا تقل جِدّة، وهي تتمثل في "النمو المتدرج للمعلومات"، بمعنى أن المعلومات الموجودة على ويكيبيديا لا تنشأ مرة واحدة، وإنما تنمو مع كل عملية تحرير تطرأ عليها، فقد يبدأ أحد المستخدمين مقالًا ما، ثم يضيف إليه مستخدم ثانٍ، ثم يُنسِّقه مستخدم ثالث، ويراجعه مستخدم رابع... إلخ. وبناءً عليه، يصبح المقال من إنتاج كل الأشخاص الذين ساهموا في تحريره، ولا تُنسب ملكيته إلى واحد بعينه[36].

أما النقد الأساسي الذي يُوجه إلى ويكيبيديا، والذي يُبنى على اعتمادها على "أعداد كبيرة من غير الخبراء" ممن يتطوعون لصياغة محتواها المعلوماتي وتحريره، فتتراجع أهميته باطِّراد؛ إذ يسفر التفاعل الحر بين عدد كبير من الأشخاص عن ظاهرة أطلق عليها البعض اسم "حكمة الحشود" التي تؤدي من خلالها الرقابة المتبادلة بين الأفراد "غير المتخصصين" إلى خلق منتج معلوماتي ذي صدقية كبيرة[37]، وذلك بفعل سعي المشاركين لمراكمة المعلومات بطريقة شفافة وتعاونية.

1. هل تشبه ويكيبيديا أي شيء نعرفه؟

تنبع أهمية ويكيبيديا من عدد من الاعتبارات منها: حجم المقالات (المعلومات) التي تشتمل عليها (والتي أصبحت تتفوق فيها على الموسوعات التقليدية المعروفة)، وعدد اللغات المتوافرة بها، حيث تقع ويكيبيديا في أكثر من 250 لغة، أضخمها هي النسخة الإنكليزية التي تضم أكثر من 6 ملايين من المقالات التي حرَّرها أكثر من 850 مليون مرة أكثر من 38 مليون مستخدم مسجل[38]. وتنبع أهمية ويكيبيديا أيضًا من عدد الزائرين لموقعها، فهي تحتل مرتبة متقدمة جدًّا على قائمة المواقع التي يتم زيارتها يوميًا في العالم بأسره، ويشهد على ذلك كثرة الاقتباسات التي تحيل إلى ويكيبيديا في مجال الإعلام، فضلًا عن تنامي عدد الأبحاث التي تستفيد من المعلومات وقوائم المراجع التي تقدمها. إضافةً إلى ذلك، ازدادت أهمية ويكيبيديا بعد أن أصبح محرك البحث الشهير "غوغل" يعطيها الأولوية في نتائج بحثه[39].

هذا الاستخدام الواسع جعل من "موثوقية الموسوعة" Authenticity شأنًا مطروحًا للجدل في العديد من الدراسات التي تناولت مدى حجية ويكيبيديا من حيث إنها مصدر للمعلومات، فقد بدت الفكرة للوهلة الأولى متناقضة (أن تكون المعلومة مفتوحة؛ أي متاحة للتحرير من جانب الجميع، وموثوقة في الوقت ذاته)، ولكن التطبيق العملي أظهر إمكانية التغلب على قدر كبير من هذا التناقض[40]. فإذا كان المنطق العادي يذهب إلى أن التحرير الجماعي لا بد من أن يؤدي إلى غياب الدقة والصدقية (على اعتبار أنه لا يمكن أن يتم ضمان عدم التلاعب بالمعلومات وتخريبها من دون رقابة فوقية)، فقد أظهرت دراسات عديدة أُجريت لاختبار موثوقية الموسوعة أن مستوى الدقة الإجمالي للمقالات المنشورة بها يقترب بدرجة كبيرة من مستوى دقة المقالات المنشورة في الموسوعات المحكّمة، كما بيَّنت هذه الدراسات أن المقالات الضعيفة في ويكيبيديا تمثل الاستثناء وليس الأصل[41].

وفي هذا الصدد، خلصت إحدى الدراسات التي نشرها موقع مجلة **نيتشر** *Nature* الشهيرة إلى أن مستوى دقة المعلومات في مقالات ويكيبيديا (الإنكليزية) يقترب باطراد من مستوى دقة المعلومات في مقالات الموسوعة البريطانية *Encyclopaedia Britannica*، وأن الموسوعة الحرة الحديثة النشأة (نسبيًا) تمتلك من الخصائص ما

35 لاستعراض سياسات التحرير المتبعة في الموسوعة، ينظر:
Wikipedia, "Wikipedia: Editing Policy," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3fSPerz

36 Dan O'Sullivan, *Wikipedia: A New Community of Practice?* (Surrey: Ashgate, 2009), p. 112.

37 Aniket Kittur et al., "Power of the Few vs. Wisdom of the Crowd: Wikipedia and the Rise of the Bourgeoisie," *World Wide Web*, vol. 1, no. 2 (2007), p. 19; Ofer Arazy, Wayne Morgan & Raymond Patterson, "Wisdom of the Crowds: Decentralized Knowledge Construction in Wikipedia," 16th Annual Workshop on Information Technologies & Systems (WITS), accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3cHf9AE

38 Wikimedia, "List of Wikipedias," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3g2oPaW; Dariusz Jemielniak, *Common Knowledge? An Ethnography of Wikipedia* (Stanford: Stanford University Press, 2014), p. 12.

39 Mat Hardy, "Wiki Goes to War," *AQ Australian Quarterly*, vol. 79, no. 4 (2007), p. 19; Wikimedia, "Wikimedia in Figures – Wikipedia," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/2z2UhVD; Graham Charlton, "Does Google Give too Much Prominence to Wikipedia?" 10/2/2012, accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3bvO2a1; Kevin Gibbons, "Why Wikipedia is Top on Google: The SEO Truth no-one Wants to Hear," accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/3fUuTCj

40 M. Mattus, "Wikipedia – Free and Reliable? Aspects of a Collaboratively Shaped Encyclopaedia," *Nordicom Review*, vol. 30, no. 1 (2008), pp. 155-172.

41 Don Tapscott & Anthony D. Williams, *Wikinomics: How Mass Collaboration Changes Everything*, Expanded edition (New York: Portfolio, 2010), p. xi.

يسمح لها بمنافسة الموسوعة البريطانية العريقة، بل التفوق عليها في بعض النواحي، ويأتي في مقدمتها معدل تحديث الأخبار؛ ما يجعلها مصدرًا أقرب إلى الواقع، وأقدر على ملء فجوة زمنية وأخرى معرفية تستغرقهما المقالات المحكّمة قبل أن تصبح متاحة للنشر[42]. ويساعدها على ذلك أنها تستخدم طرقًا "منظمة" تدير من خلالها عملية التحرير التشاركي، وتتعامل مع الخلافات التي تنشب بمناسبة تحرير المقالات، وهو ما يشار إليه بقدرة الموسوعة الحرة على الانتظام ذاتيًا.

2. الانتظام الذاتي، أو كيف يؤدي التحرير التشاركي إلى تحييد الفوضى؟

تتمثل الطريقة المباشرة لمواجهة فوضى التحرير في ويكيبيديا في استدعاء الشكل التقليدي وتطبيقه لمراجعة النظير؛ إذ تلجأ بعض الدوريات العلمية إلى نشر ملخصات لأبحاثها المحكّمة على صفحات الموسوعة، مثل دورية *RNA Biology* التي تشترط على من يريد النشر فيها أن يرفق ببحثه ملخصًا جاهزًا للنشر في ويكيبيديا، على أن يخضع هذا الملخص لمراجعة النظير، مثله مثل البحث نفسه[43]. وتسلك هذه الدوريات هذا المنحى في إطار اهتمامها بإتاحة المعرفة العلمية من خلال تقنية الويكي، بحيث يسهل تطويرها على نحو تفاعلي بين العلماء من مختلف الأصقاع، وفي الوقت نفسه تظل لأبحاثها المنشورة على ويكيبيديا حقوقها الفكرية المحفوظة[44].

ولا تمثل الطريقة السابقة تطبيقًا حقيقيًا لفكرة الانتظام الذاتي التي تهتم بها الدراسة، ولكنها تشير إلى أن الموسوعة تستقطب حتى الدوريات التي تلتزم الطرق التقليدية للنشر والمراجعة والتحرير. أما الطريقة الأساسية التي تعتمدها ويكيبيديا لتحييد الفوضى وتحقيق النظام فتتمثل في تقنية التحرير التشاركي. فمن خلال "التصويب الجماعي المتبادل"، يقترب محررو ويكيبيديا بلغة الموسوعة وصياغتها من محتوى الموسوعات المحكّمة[45]، وذلك باستخدام عدد من القواعد التي تمَّ الاتفاق عليها بين مستخدمي الموسوعة، والتي يمكن تلخيصها في الحيادية Neutrality، والأعمال غير الأصلية No-original research ، والقابلية للاستيثاق Verifiability[46]. وفي حال الخلاف حول تطبيق هذه القواعد، يتم اللجوء إلى قائمة من البدائل؛ مثل النقاش بين الأعضاء، ومراجعة تاريخ تحرير المعلومات، ومراقبة المخربين، وأخيرًا الاحتكام إلى لجنة للفصل بين المتنازعين[47].

أ. مبدأ الحيادية (وجهة النظر المحايدة)

يمثّل مبدأ "وجهة النظر المحايدة" Neutral Point of View أهم إرشاد سلوكي يحكم عمل المحررين في ويكيبيديا؛ إذ يؤكد ضرورة استعراض كل وجهات النظر ذات الأهمية بشأن موضوع المقال، وليس وجهة نظر واضع بذرة المقال فقط (من المهم أن نؤكد مرةً أخرى أن المقالات في ويكيبيديا لا تنسب إلى مؤلف بعينه، وإنما هي مفتوحة أمام كل من يريد المشاركة في تحريرها)[48].

ولكن مبدأ الحيادية لا يكفي للحيلولة دون نشوب الخلافات. فالحادثة يمكن أن تروى بأكثر من طريقة، ويمكن أن تكون كلها صحيحة من حيث مطابقتها للواقع، ومختلفة في ترتيبها من حيث تفاصيل هذا الواقع. ويمكن أن تثير هذه الروايات المختلفة خلافات، قد تتطور إلى أزمات، ما لم يتم حلها على نحو استباقي. لذا، يُضاف إلى مبدأ الحيادية مبدأ الأعمال غير الأصلية No original Work وقابلية التحقق.

> "تتطلب إجراءات التحرير التشاركي في ويكيبيديا أن تستند كل معلومة إلى مصادر ثانوية موثوقة، ويجري رفض أي معلومة تعتمد على مصادر أولية (لم يسبق نشرها)، أو تستند إلى مصادر غير موثوقة"

ب. الأعمال غير الأصلية

تتطلب إجراءات التحرير التشاركي في ويكيبيديا أن تستند كل معلومة، أو ملخص، أو استخلاص، إلى مصادر ثانوية موثوقة، ويجري رفض أي معلومة (أو ملخص أو استخلاص) تعتمد على مصادر أولية (لم يسبق نشرها)، أو تستند إلى مصادر غير موثوقة. وتعرّف ويكيبيديا المصادر

---

42 Jim Giles, "Internet Encyclopaedias go Head to Head," *Nature*, 14/12/2005, accessed on 15/5/2020, at: https://go.nature.com/2X5RUcC

43 Declan Butler, "Publish in the Wikipedia or Perish: Journal to Require Authors to Post in the Free Online Encyclopaedia," *Nature*, 16/12/2008, at: https://go.nature.com/3fS8eGu

44 Ibid.

45 W. Emigh & S. Herring, "Collaborative Authoring on the Web: A Genre Analysis of Online Encyclopedias," in: Ralph H. Sprague, (ed.), *Proceedings of the 38th Annual Hawaii International Conference on System Sciences* (Washington: IEEE, 2005).

46 Jemielnak, p. 20.

47 Phoebe Ayers, Charles Matthews & Ben Yates, *How Wikipedia Works: And How You Can be a Part of it* (California: No Starch Press, 2008), p. 243.

48 Ibid., p. 17.

الموثوقة بأنها تشمل الأبحاث المحكّمة، والكتب الصادرة عن دور نشر جامعية، والكتب الأكاديمية، والدوريات الصادرة عن دور نشر ذات أهمية، والجرائد الحسنة السمعة... إلخ[49].

ج. قابلية التحقق

تتفرع من القاعدتين السابقتين قاعدة قابلية التحقق؛ فكون المواد المنشورة في ويكيبيديا تستند إلى مراجع موثوقة، ولا تشير إلى أبحاث أولية لم يسبق لها النشر يعني أنه يمكن التحقق من صحة أي معلومة واردة فيها. ولهذا يقال إن ويكيبيديا قد لا تضمن صحة ما يتم نشره فيها من معلومات، ولكنها تضع القواعد التي يمكن من خلالها التأكد من تحقق هذه الصحة أو انتفائها[50].

إضافة إلى القواعد السابق عرضها، تعرف ويكيبيديا عددًا من الإجراءات والأدوات المساعدة على تحقيق الانتظام الذاتي وتحييد فوضى التحرير، وتشمل هذه الأدوات صفحات النقاش، والتاريخ، وقوائم المراقبة.

د. صفحات النقاش

يرتبط كل موضوع في ويكيبيديا بصفحة للنقاش (يشار إليها أحيانًا بـ Discussion Page)، يتبادل خلالها المحررون وجهات النظر حول مضمون المقال، وصياغته، ومراجعه، وما قد يتضمنه من تحيز، أو أبحاث أصلية، أو مصادر غير موثوقة، كما يتم النقاش حول التغييرات اللازمة لتلافي ما به من عيوب من ناحية، وزيادة جودته من ناحية أخرى. والملاحظ أن قدرًا كبيرًا من التحرير التشاركي يُجرى على صفحات النقاش Talk Pages التي تمثل المجال الأساسي لتسوية حروب التحرير وأي خلافات أخرى[51].

هـ. صفحات التاريخ

تحتفظ ويكيبيديا بنسخ "تاريخية" من كل مقالاتها، تسجل فيها التعديلات التي تشهدها كلّها، بحيث يصبح من الممكن استعادة نسخة من أي مقال قبل أن يتم تغيير محتواه؛ إذ تسجل صفحة التاريخ Page History تفاصيل كل مساهمة تحريرية إلى جانب هوية من قام بها، وتوقيت ذلك. ومن ثم، يمكن التراجع عن أي مساهمة إذا لزم الأمر، أو مقارنة النسخة الحالية من مقال ما بنسخه الأقدم. كما تتيح هذه الخاصية ملاحظة الأعضاء الذين يتعمدون تشويه المقالات أو إدراج معلومات غير صحيحة فيها، لاتخاذ إجراءات تجاههم[52].

49 Ibid., p. 18.

50 Ibid., p. 19.

51 Ibid., p. 24.

52 Ibid., p. 73.

و. قوائم المراقبة

يمكن أن يحدد كل مستخدم لنفسه قائمة من الموضوعات والمقالات التي يهتم بمتابعة ما يطرأ عليها من تغييرات أو تعديلات، إما لاهتمامه بموضوعها وما قد يستجد بشأنها من معلومات، وإما لحمايتها من التحرير التخريبي الذي يمارسه البعض. وهنا، يتم إخطار هذا المستخدم بأي تعديل يطرأ على المقال المضاف إلى هذه القائمة، وعلى صفحات النقاش المتعلقة بالمقال أيضًا.

ويمكن لأي مستخدم الاحتفاظ بقائمة مراقبة أو أكثر Watch Lists، بحيث يتأكد من أن ما يتم إدراجه من تعديلات على المقالات التي يراقب محتواها يتم بغرض الإضافة وليس بغرض التخريب. وتساعد هذه القوائم على القيام بعملية المراقبة على نحو منظم، بحيث لا يترك اكتشاف الخطأ إلى الصدفة، أو إلى المرور العابر على المقال من جانب المستخدمين المعنيين بالحفاظ على سلامة المعلومات بالموسوعة[53].

ز. التحكيم

للفصل في المنازعات، التي لا ينجح الضبط المتبادل الذي يمارسه مستخدمو الموسوعة في حلها، يتم اللجوء إلى التحكيم Arbitration[54] الذي تقوم عليه لجنة منتخبة من أعضاء ذوي خبرة، ويطلق على هذه اللجنة اسم Arbitration Committee, ArbCom، وينتخب أعضاءَها سنويًا بقيةُ الأعضاء، وهي تختص بالفصل في الشكاوى المثارة بسبب النزاع حول بعض المقالات[55]. وتراوح العقوبات التي تفرضها هذه اللجنة بين إغلاق الحساب ووضع المستخدم المخالف لإرشادات التحرير تحت الاختبار فترة معيّنة[56].

53 Ibid., p. 196; O'Sullivan, p. 89.

54 Wikipedia, "Wikipedia: Arbitration," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2Z55AaF

55 Wikipedia, "Wikipedia: Arbitration Committee," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2Tax76S; Andrew Lih, *The Wikipedia Revolution: How a Bunch of Nobodies Created the World's Greatest Encyclopedia* (New York: Hyperion, 2009), p. 180.

56 حول القواعد المنظمة لعمل هذه اللجان، ينظر:
Wikipedia, "Wikipedia: Arbitration/Active Sanctions," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2TbchnC
وحول أنواع العقوبات التي يتم التفرقة في إطارها بين العقوبات العامة والخاصة، والتي يمكن أن تُفرض على المشاركين، ينظر:
Wikipedia, "Wikipedia: General Sanctions," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2TdlA6J; Wikipedia, "Wikipedia: Editing Restrictions," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3bzQnB2; Wikipedia, "Wikipedia: Arbitration/Active Sanctions."

ثالثًا: ويكيبيديا وحروب التحرير

إن القواعد المنظمة لعملية التحرير التشاركي وفيرة، إلا أنها لم تَحُل دون نشوب العديد من الخلافات بين محرري ويكيبيديا، وهذه الخلافات بدت دومًا مرشحة للتحول إلى ما يطلق عليه حروب التحرير[57]، وخصوصًا عند فشل الآلية الثلاثية التي تلخصها الكلمات: عدّل، تراجع، ناقش[58]، في معالجة أسباب الخلاف.

> القواعد المنظمة لعملية التحرير التشاركي وفيرة، إلا أنها لم تَحُل دون نشوب العديد من الخلافات بين محرري ويكيبيديا، وهذه الخلافات بدت دومًا مرشحة للتحول إلى ما يطلق عليه حروب التحرير

1. عدّل، تراجع، ناقش

في الوضع الطبيعي، تكون الموسوعة مفتوحة أمام كل المستخدمين لتحرير أي موضوع فيها، أو لإعادة تحريره، ما دام لديهم ما يضيفونه إليه. ولكن كما تشجع ويكيبيديا المستخدمين على تعديل المعلومات لتحسين جودتها، تحثهم أيضًا على التراجع عن التعديلات غير الدقيقة أو غير المدعمة بالمصادر الموثقة. ونظرًا إلى أن خطوات التعديل، ثم إلغاء التعديل، ثم التعديل مجددًا، يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإن المكون الثالث في هذه الاستراتيجية يتمثل في الدعوة إلى "النقاش" بين من قام بالتعديل ومن قام بإلغائه.

ولكن إذا فشلت هذه الثلاثية (التعديل، التراجع، النقاش) Bold, Revert, Discuss, BRD، وبدأ المستخدمون حلقة مفرغة من التعديل فإلغاء التعديل ثم التعديل مجددًا... إلخ، ربما تنشب حروب التحرير. وقد رصدت إحدى الدراسات علاقة ارتباطية قوية بين حجم التعديلات التي يشهدها مقال ما واحتمالية نشوب حرب تحرير حوله. وتمت الاستفادة من المعنى السابق في تطوير قاعدة موضوعية تمنع قيام أي مستخدم بأكثر من ثلاثة تعديلات في غضون 24 ساعة، مع حدوث تعديلات وسيطة من جانب مستخدمين آخرين خلال المدة نفسها، ضِمن ما يطلق عليه "قاعدة التعديلات الثلاثة" The Three Revert Rule, 3RR[59]، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار وجود الكثير من البؤر الخلافية، التي تتعسر معها كل محاولات التسوية السابقة، وهي الحالات التي يشار إليها عادة بـ "حروب التحرير"، والتي تسجل القضايا الخاصة بالمنطقة العربية والشرق الأوسط حضورًا ملحوظًا في إطارها، على نحو ما ستعرض الدراسة في الفقرات التالية.

2. الشرق الأوسط وحروب تحرير المعلومات

ينعكس توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط على عمليات التحرير التشاركي المتعلقة بموضوعاتها في ويكيبيديا، ويظهر ذلك في وفرة حروب التحرير التي تثور بمناسبة معالجة قضاياها[60]. فالصراع على المعلومات يمثل أحد أوجه الصراع التي تعج بها المنطقة. وكما تتميز السياسة الفعلية لهذه المنطقة بأنها "ساخنة"، فإن ما يرتبط بها من نزاعات معلوماتية يكون بدوره ملتهبًا على نحو شديد الوضوح، بل إن الاختلاف الحادّ في وجهات النظر يكاد يكون هو الأصل فيما يتعلق بأي قضية تنتمي إلى هذه المنطقة من العالم. ولنا أن نتخيل كيف يمكن أن يشكل تحرير موضوع يتضمن تفاعلًا عربيًا - إسرائيليًا، على سبيل المثال لا الحصر، مجالًا خصبًا للخلاف بين المحررين من ذوي الخلفيات المتضاربة، كما سيظهر ذلك من خلال الحالات المختارة كأمثلة على حروب التحرير في هذه الدراسة[61].

أ. الصراع العربي - الإسرائيلي (1948-الآن)

يُعدّ مقال الصراع العربي - الإسرائيلي[62] من المقالات المؤسسة للموسوعة الحرة، فقد ظهرت بذرته (باللغة الإنكليزية) في كانون الأول/ ديسمبر 2001، أي بعد شهور من ظهور الموسوعة نفسها (15 كانون الثاني/ يناير 2001)، كما أنه من المقالات الأكثر قراءة، حيث تمَّ الاطلاع على المقال خلال فترة الشهرين السابقين على

57 David Sarno, "Wikipedia Wars Erupt," *Los Angeles Times*, 30/9/2007, accessed on 16/5/2020, at: https://lat.ms/3cDcKGT

58 Wikipedia, "Wikipedia: BOLD, Revert, Discuss Cycle," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3cFCtOU

59 Jemielniak, p. 73.

60 Michela Ferron & Paolo Massa, "The Arab Spring: Wiki-revolutions: Wikipedia as a Lens for Studying the Real-time Formation of Collective Memories of Revolutions," *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011), p. 20.

61 تمت مناقشة هذا الطرح في المقال التالي:
S. Klein, "Using Wikipedia in Israel Studies Courses," *Israel Studies Review*, vol. 33, no. 1 (Spring 2018), pp. 102–109.

62 Wikipedia, "Arab–Israeli Conflict," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2AzNhQH

تاريخ كتابة هذه الدراسة 56442 مرة. وقد شهد المقال (المكون من أكثر 6000 كلمة، ومن 152 اقتباسًا) نحو 5904 من التعديلات، نهض بها نحو 2161 محررًا، في حين يقوم 793 محررًا بمراقبة المقال، ومتابعة ما يشهده من تعديلات، ويتضمن المقال 630 رابطًا ذا صلة بموضوعات متعلقة بمضمونه، كما تشير إلى موضوع هذا المقال 7681 من المقالات، ويشتمل المقال على نحو 1038 من التعديلات التي تمَّ التراجع عنها أو إبطالها[63].

إضافةً إلى ذلك، يلخص مقال الصراع العربي - الإسرائيلي فكرة الحرب المعلوماتية في أوضح صورها، حيث تقود الحقائق ذاتها إلى روايات مختلفة؛ إذ يروي أحد الأطراف كيفية قيام اليهود المهاجرين بتهجير السكان الفلسطينيين واضطهادهم بطريقة منهجية، في حين يعرض الجانب الآخر رواية عن عودة أفراد مضطهدين إلى "وطنهم التاريخي". وهنا، يتعدى الخلاف فنِّيات التحرير إلى الخلاف حول كل التفاصيل المعلوماتية المرتبطة بهذا الموضوع؛ مثل الأشخاص، والمواقف، والأماكن، والأسماء والمفاهيم، والأخطر من ذلك أنه يتضمن عدم رغبة أطراف النزاع في إجراء أي مراجعة لمواقفها أو قدرتها على ذلك. فتاريخ تحرير هذا الموضوع يظهر بوضوح تمسك محرري كل طرف بمواقفهم، وعدم استعدادهم لتقديم أي تنازلات، على نحو يحول دومًا دون حدوث أي توافق بين الآراء. ففي كثير من الأحيان، يحدث التراجع عن التعديلات التي يتم اقتراحها؛ ليس بالضرورة لأنها تمثل تخريبًا، ولكن لأنها تختلف إلى حدّ التعارض مع وجهة نظر الطرف الآخر. وقد ترتب على ذلك أنْ صار من المستحيل تصور إمكانية التوصل إلى سردية موحَّدة بخصوص معظم تفاصيل هذا الموضوع، وفقًا للطرق التقليدية المتبعة في صياغة مقالات ويكيبيديا[64].

وتتصاعد درجات النزاع في إطار هذا الصراع لتشمل كل "مستويات التحرير" الممكنة؛ من الصراع على المفاهيم والتوصيف، إلى الصراع حول التفسير والتحليل، وانتهاءً بالصراع حول التقييم والتعليق، على نحو يظهر كيف أن المادة المعلوماتية نفسها يمكن أن تعبّر عن وجهات نظر شديدة التعارض؛ ومن ثم تفسح المجال أمام نزاعات محتدمة. فما يراه طرفٌ على أنه نكبة واستيلاء على أرض الغير بالقوة، يراه طرفٌ آخر على أنه حرب تحرير وإعلان للاستقلال، وما يطلق عليه طرفٌ اسم مقاومة مشروعة، يسميه طرفٌ آخر أعمال عنف، أو إرهابًا، ومن يطلق عليهم طرفٌ اسم "فدائيين"، يطلق عليهم طرفٌ آخر اسم "مخربين"، وما يشير إليه طرفٌ بوصفه جيش احتلال، يسميه طرفٌ آخر جيش الدفاع، وهكذا[65].

تبدو هذه التفاصيل المعلوماتية مرشحة لإشعال فتيل خلافات في الواقع الافتراضي لا تقل في سخونتها عن الخلافات السياسية على أرض الواقع المادي، خاصة أنها تتعلق بالوعي وصناعة المدركات الذهنية عند كثير من أعضاء المجتمعات الافتراضية الذين تمثل لهم ويكيبيديا مرجعًا رئيسًا للحصول على المعلومات وتكوين القناعات ووجهات النظر[66]. ولهذا، تمَّ تصنيف موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه "موضوع جدلي"، يمكن أن يثير نزاعًا متكررًا، وتصدرت صفحة النقاش الخاصة به عبارات توصي المستخدمين بأن يتحلوا بالحذر عند إجراء أي تعديلات على محتواه، مع عدم أخذ الأمر على محمل شخصي إذا ما تمَّ إلغاء التعديلات التي يقومون بإدخالها عليه.

ورغم هذه التدابير، لوحظ أن ضحايا التحرير في إطار الفضاء المعلوماتي لهذا "الصراع" يتساقطون بوتيرة تساقط ضحاياه في العالم المادي نفسها، فأعضاء ويكيبيديا المنخرطون في هذا النزاع التحريري يُبدون استعدادًا لتحمُّل تبعات انتهاك سياسات التحرير، من قرارات حظر ووقف وغيرها، أكثر من استعدادهم للرضوخ المعلوماتي (القبول بسرديات الطرف الآخر). وفي عام 2008، مثلًا، تمَّ حظر أعضاء لجنة متابعة الدقة في تقارير الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America, CAMERA المتشددة والمؤيدة لإسرائيل، والتي خططت سرًّا لممارسة عملية تحرير واسعة النطاق لكل مواد الصراع العربي - الإسرائيلي، من أجل إعادة كتابة تاريخ هذا الصراع، وتبرئة ساحة إسرائيل من التهم المنسوبة إليها. وبحسب موقع "الانتفاضة الإلكترونية"، فإن الحركة خططت للاستيلاء على مناصب تحريرية

63 Wikipedia, "Arab–Israeli Conflict • en.wikipedia.org," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/364Rg3e; Wikipedia, "Pageviews Analysis: Comparison of Pageviews across Multiple Pages," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2TaKfc0

64 O'Sullivan, p. 124; Raine Hoover, "Bias in Wikipedia, Different Links, Different Stories," *CS 229 Final Report,* 16/12/2016; Thomas M. Leitch, *Wikipedia U: Knowledge, Authority, and Liberal Education in the Digital Age* (Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press, 2014), p. 67; Aliyana Traison, "Wikipedia Founder: Israel-Palestine Is Heavily Debated, but We're Vigilant on Neutrality," Jimmy Wales talks to Haaretz, *Haaretz*, 5/8/2011, accessed on 15/5/2020, at: https://bit.ly/2WVDk7C

65 Luciano Arcuri, Anne Maass & Giovanna Portelli, "Linguistic Intergroup Bias and Implicit Attributions," *British Journal of Social Psychology*, vol. 32 (1993), pp. 277–285.

66 للاطلاع على نموذج لخلافات التحرير الحادة، يمكن مطالعة صفحة النقاش الخاصة بمدخل انتفاضة، والتي راوحت فيها خلافات المحررين بين من يتهم المقال بكونه منحازًا إلى الفلسطينيين، ومن يصف ويكيبيديا ومصادرها بأنها أداة من أدوات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، ينظر:
Wikipedia, "Talk: First Intifada," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3dIjAv0

للحيلولة دون تمرير وجهة النظر الفلسطينية في هذا الصدد[67]. كما تنظم الجماعات الصهيونية (مثل Yesha Councilو Sheli)[68] دورات تعليمية للتدريب على كيفية تحرير مقالات ويكيبيديا المتعلقة بإسرائيل وصراعاتها في الشرق الأوسط، وذلك من وجهة نظر صهيونية، حتى إنه أُطلق على واحدة من هذه الدورات اسم Zionist Editing. ويفضل العديد من ناشطي التحرير الصهاينة إحاطة هذه النشاطات التحريرية المؤدلجة بغطاء من السرية، وذلك لكون "تحرير المواد المتعلقة بإسرائيل في الموسوعة هو عمل يشبه الحرب في أهميته؛ لذا لا بد من إحاطته بقدر كبير من السرية"[69].

وبخلاف العمل الـسري، فإن الموسوعة قد شهدت العديد من الحالات التي اشتعلت فيها حروب التحرير العلنية بشأن عدد من الموضوعات الخلافية الخاصة بتفاصيل الصراع العربي - الإسرائيلي. والمثال الأبرز في هذا السياق هو الخلاف حول وصف مدينة القدس؛ ففي حين يصرُّ المحررون المقتنعون بالرواية الإسرائيلية على وصفها بعاصمة دولة إسرائيل، يصرُّ المحررون المتعاطفون مع وجهة النظر الفلسطينية على الإشارة إليها بأنها عاصمة دولة فلسطين[70]. ومن أمثلة النزاعات التحريرية أيضًا ما يدور حول توصيف المستوطنات الإسرائيلية؛ إذ يُصِرُّ المحررون التابعون لإسرائيل على وصفها بالمدن الإسرائيلية، في حين يُصِرُّ الفلسطينيون على وصفها بالمستوطنات (كما هو الحال في مستوطنة آريئيل)[71]. ويشتكي المحررون الصهاينة من أن "خريطة إسرائيل"، كما تظهر على صفحات الموسوعة الحرة، تستبعد الضفة الغربية ويهودا والسامرة (وهي أراض احتلتها إسرائيل عام 1967)، وقد حاول أعضاء من CAMERA، السالفة الذكر، تغيير بعض المعلومات الخاصة بمقال "مذبحة دير ياسين"، وذلك من خلال الاقتباس من مؤرخين لهم وجهات نظر تُبرِّئ ساحة إسرائيل من مسؤولية رعاية هذه المذبحة، الأمر الذي تصدى له محررون آخرون مقتنعون بصلة إسرائيل بالميليشيات التي نفذت المذبحة، وذلك من خلال تحرير مضاد. وتكرر الخلاف نفسه حول تفاصيل مقال ناشطة السلام راشيل كوري Rachel Corrie التي تسببت الجرافات الإسرائيلية في قتلها في قطاع غزة في 16 آذار/ مارس 2003. ومن هنا، استقر رأي الإداريين على أن أي محاولة لوقف نزاعات التحرير، حول هذه الموضوعات وغيرها، عبر التوافق والنقاش سوف تذهب سدًى، وأنها لن تطيل إلَّا أمد المشكلات على مستوى الواقع الافتراضي، كما هي ممتدة على مستوى الواقع المادي[72].

وبناءً عليه، تمَّ إخضاع مقالات هذا الصراع لقرارات تحكيمية ملزمة، باتت بموجبها جميع الموضوعات المندرجة تحت عنوان "الصراع العربي - الإسرائيلي" خاضعة لحماية خاصة تضيّق إمكانات التعليق والتحرير والمعالجة، وتتيح فرض عقوبات تقديرية على من يخالف هذه الإجراءات، وذلك وفق القواعد التالية:

- القاعدة 30/500: تعني أنّ المحررين المخولين لتعديل الصفحات المرتبطة بهذا الصراع هم فقط أولئك الذين يمرُّ على عضويتهم المسجلة في الموسوعة ما لا يقلُّ عن 30 يومًا، والذين يقومون خلال هذه المدة بما لا يقلُّ عن 500 تعديل تحريري مقبول.
- قاعدة التعديل الواحد في اليوم الواحد: تعني أنه لا يجوز لأي مستخدم (ممن يسري في حقهم الشرط السابق) إجراء أكثر من تعديل واحد في أي صفحة تنتمي إلى هذا النزاع خلال يوم واحد. وإذا ما تمَّ التراجع عن التعديل بواسطة محرر آخر، فلا يستطيع المحرر الأصلي استعادة تعديله إلا بعد مرور 24 ساعة من التراجع عنه. وفي هذه الحالة، يتم إقرار التعديل من خلال التصويت.
- قاعدة العقوبات التقديرية: قد يفرض المسؤولون (الإداريون) عقوبات على المحررين المخالفين ويطبقون قيودًا على قدراتهم التحريرية، وذلك وفقًا لإجراءات الجزاءات التقديرية المتَّفق عليها بين إداريِّي الموسوعة.

يتضح أنّ القواعد المنظمة لتحرير موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي تكتسي بصبغة "تدخلية" لا تنسجم مع مفهوم "التحرير التشاركي"؛ ومن ثم فهي تحمل مذاق السلطة والتوجيه من أعلى، وهو ما يتعارض مع الافتراض الذي قامت عليه ويكيبيديا الخاص بإمكانية تسوية النزاعات التحريرية وفقًا لأسلوب الانتظام الذاتي. ولكنّ إداريِّي ويكيبيديا يرون أنه لم يكن ثمة مناص من اللجوء إلى هذا الحل، بعدما فشلت الحلول الأخرى التي يتضمنها أسلوب العمل الطبيعي للموسوعة، ويقوم هذا الحل على التحرير التشاركي والوصول إلى القرارات من خلال النقاش وإجماع الآراء[73].

67 "EI Exclusive: A Pro-Israel Group's Plan to Rewrite History on Wikipedia," *The Electronic Intifada*, 21/4/2008, accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2WyISpE

68 Wikipedia, "My Israel," accessed on 7/6/2020, at: https://bit.ly/2ALtQEu

69 Rachel Shabi & Jemima Kiss, "Wikipedia Editing Courses Launched by Zionist Groups Jerusalem," *The Guardian*, 18/8/2010, accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3bFi5My

70 Ibid.

71 Ibid.

72 Wikipedia, "Wikipedia: General Sanctions."

73 O'Sullivan, p. 97.

ب. حرب لبنان (2006)

شهد عام 2006 اندلاع الحرب بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، أو العدوان الإسرائيلي على لبنان (والاختلاف حول العنوان كان أحد المداخل التي تسببت في اندلاع حرب تحرير حول هذا الموضوع)[74]. وقد تابعت الموسوعة الحرة الصراع بحماس؛ حتى إنه بعد فترة طويلة من سريان وقف إطلاق النار، استمر محررو ويكيبيديا في حربهم الخاصة المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لهذا الصراع. فبمجرد أن عبرت القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية في الثاني عشر من تموز/ يوليو 2006، انتقل الموضوع إلى بؤرة الاهتمام المعلوماتي، ووضعت بذرة مقال "حرب لبنان" في ويكيبيديا الإنكليزية في يوم نشوب القتال نفسه، في الساعة 03:13 (بتوقيت غرينتش). ويشتمل المقال في وقت كتابة هذه الدراسة على نحو 14000 كلمة، و494 إحالة مرجعية، كما يشتمل على 911 رابطًا، ويحيل إليها 1852 رابطًا، وقد بلغ "المقال" مرتبة متقدمة جدًا من حيث عدد مرات تحريره مقارنةً ببقية مقالات الموسوعة؛ إذ تمَّ تحرير المقال 20850 مرة، من جانب 4279 محررًا، وتمَّ التراجع عن 1761 تعديلًا، ويتولى 648 مستخدمًا مراقبة المقال لمنع تخريبه. واعتبارًا من بداية كانون الأول/ ديسمبر 2006، كان مقال النزاع الإسرائيلي - اللبناني هو المقال الخامس على قائمة المقالات الأكثر تعديلًا في ويكيبيديا على الإطلاق[75]. كما شهدت صفحة المقال جدالًا مماثلًا في النسختين العبرية والفارسية من الموسوعة[76]. وما زال المقال يشهد اهتمامًا لافتًا؛ إذ تمّت قراءة المقال قبل شهرين من كتابة هذه الدراسة 36274 مرة[77].

وتقدم المعالجة التحريرية لأحداث الحرب اللبنانية مثالًا جيدًا لما يمكن أن تتيحه ويكيبيديا للمعنيِّين بأحداث الشرق الأوسط من معلومات. فرغم صعوبة قياس موضوعية المحتوى المعلوماتي وفق معايير مطلقة، فإنه تمَّ تناول الأحداث بطريقة منظمة، عمومًا، ووفق التسلسل الزمني لتفاصيل الصراع الذي كان يجري على الأرض، استنادًا إلى مصادر متعددة. كما تمَّ تضمين الانتقادات التي وجهت إلى جميع الأطراف، جنبًا إلى جنب مع مصادر تلك الانتقادات. وتمَّ كذلك إيراد الادعاءات المثيرة للجدل أو المتنازع على صحتها، وذلك مع الأدلة الداعمة أو المفندة لهذه الادعاءات[78].

لقد بُذل جهد كبير للحفاظ على موضوعية المقال، ولكن صفحة النقاش الخاصة به شهدت خلافات محتدمة حول العديد من التفاصيل؛ مثل اختيار وصف للموضوع، وإن كان نزاعًا إسرائيليًا - لبنانيًا، أو حربًا بين إسرائيل وحزب الله، أو عدوانًا إسرائيليًا على لبنان، والأمر نفسه فيما يتعلق بالنتيجة النهائية للنزاع، وإن كانت مثلت انتصارًا لبنانيًا أو تعادلًا بين إسرائيل وحزب الله. كما أثارت "مذبحة قانا" التي حدثت إبان هذا النزاع جدلًا شبيهًا حول الأطراف الأولى بالإدانة، ومدى دقة التقارير التي تغطي تفاصيل المذبحة. وهنا، تدخل المحررون لوضع قيود على المستخدمين المشاركين في الصفحة المرتبطة بهذا النزاع، وذلك لعجز طرق الضبط المتبادل والنقاش عن حل الخلافات التي صاحبت تحرير هذا الموضوع. صحيح أنّ ردود الأفعال الحادة إزاء الأحداث تراجعت مع مرور الوقت، وأنّ المشاركات في الجانب الأكبر منها صارت مجرد تعديلات طفيفة لتحسين الصياغة، ولكن المقال لم يكن ليستقر لولا تدخل مباشر من الإداريين لحسم الجدل، واختيار عبارات معيّنة لوصف أحداث بعينها.

ومن اللافت أن هذا المقال (الذي استقر على تسميته "حرب لبنان" Lebanon War) كان قد رشح لينال صفة المقال الجيد[79] Wikipedia's good article، وذلك بعد الجهد التحريري الكبير الذي شهده مضمونه، ومحاولة محرريه تلافي مواطن الخلاف التي شابته عند ظهوره، وهو ما تحقق للمقال بالفعل (ما يعني أنه استوفى عددًا من المعايير، وأبرزها الحياد والقابلية للتحقق والاستقرار)[80]، إلا أن خلافات التحرير لم تلبث أن تجددت، وفقد المقال معيارًا، أو أكثر، من المعايير المهمة اللازمة للحكم على مضمونه بالجودة، ليعاد تصنيفه مقالًا خلافيًا، ويضاف إلى قائمة المقالات الجدلية[81] التي لا يتمتع أعضاء ويكيبيديا بالحرية الكاملة في التعامل معها، تحريرًا ومعالجةً، أو على الأقل التي تتطلب من أعضاء ويكيبيديا حذرًا مضاعفًا عند محاولة التعامل التحريري معها[82]. وكما هو الحال في

74 Wikipedia, "2006 Lebanon War," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2y80vDp

75 Taha Yasseri et al., "The Most Controversial Topics in Wikipedia: A Multilingual and Geographical Analysis," in: P. Fichman & N. Hara (eds.), *Global Wikipedia: International and Cross-cultural Issues in Online Collaboration* (Maryland: Scarecrow Press, 2014).

76 Ibid., p. 25.

77 Wikipedia, "2006 Lebanon War • en.wikipedia.org," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3bARwrV

78 Hardy, pp. 17-22.

79 Wikipedia, "Wikipedia: Good Articles," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3bxkQPX

80 Wikipedia, "Wikipedia: Good Articles Criteria," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2y62hon

81 Wikipedia, "Wikipedia: List of Controversial Issues," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2T8Q5KS

82 Wikipedia, "Wikipedia: Controversial Articles," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2Lvb9Hi

مقال الصراع العربي – الإسرائيلي، تمَّ فرض قيود تحريرية ملزمة على مقال حرب لبنان، بات بموجبها خاضعًا لحماية خاصة من شأنها أن تضيّق إمكانات التعليق والتحرير والمعالجة، وأن تتيح فرض عقوبات تقديرية على من يخالف هذه الإجراءات[83].

إضافة إلى ذلك، لم يكن الصراع اللبناني - الإسرائيلي حالة استثنائية فيما يتعلق بتعثر آليات الانتظام الذاتي، وتعذر الوصول إلى الاستقرار الداخلي (على مستوى الموسوعة الحرة) من دون تدخل سلطوي بمعنًى من المعاني، فبعد نشوب ثـورات الربيع العربي عادت موضوعات المنطقة وقضاياها لتحتل بؤرة الاهتمام المعلوماتي؛ ومن ثم لتسجل مواقع متقدمة على قائمة المقالات الأكثر معالجة، والأشدّ إثارة للمنازعات التحريرية في الوقت نفسه. ففي عام 2011، احتلت تفاصيل الربيع العربي المرتبتين الأولى والثانية على قائمة المقالات الأكثر تحريرًا (على مستوى النسخة الإنكليزية من الموسوعة)؛ حيث جاءت "الحرب الأهلية" الليبية في المرتبة الأولى، تلتها الثورة المصرية (ثورة 25 يناير). وفيما يلي، نلقي الضوء على حالة الثورة المصرية، والكيفية التي تمَّ من خلالها حسم الخلافات المعلوماتية المرتبطة بها.

ج. الثورة المصرية (ثورة 25 يناير 2011)

منذ الأيام الأولى لبدء الاحتجاجات أثارت ثورة يناير 2011[84] قدرًا هائلًا من المشاركات التحريرية، حتى إن مقال "الثورة المصرية 2011" (النسخة الإنكليزية) وضعت "بذرته" في يوم اندلاع أولى المظاهرات نفسه (في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، الساعة 13:26 بتوقيت غرينتش). وفي وقت كتابة هذه الدراسة، كان مقال ويكيبيديا (الإنكليزية) عن الثورة المصرية 2011، يتكون من نحو 12000 كلمة، وأكثر من 456 اقتباسًا من مواد إخبارية أو بيانات مصدرها المنظمات غير الحكومية. وكانت الصفحة تشتمل على 1020 رابطًا لمقالات ويكيبيديا الأخرى، بما في ذلك تلك التي تغطي جميع الجهات الفاعلة في الأحداث، فيما يحيل إليها 499 رابطًا. ويقوم 323 مستخدمًا بمراقبة محتوى الصفحة الذي اطلع عليه - في فترة الـ 60 يومًا التي سبقت تاريخ كتابة هذه الدراسة - 31484 شخصًا. غير أن أكثر ما يلفت الانتباه، فيما يتعلق بالمحتوى الخاص بالثورة المصرية على ويكيبيديا، هو عدد المرات التي تمَّ فيها تحرير هذا المحتوى، وذلك على اعتبار أن عدد مرات "التحرير" الذي يشهده مقال ما هو مؤشر دالّ على مدى الاهتمام بموضوعه، كما أنه دالّ على مدى "الجدل" المرتبط بمحتواه المعلوماتي. وقد شهد هذا المقال 8305 تعديلات من جانب 2146 مستخدمًا (محررًا) مختلفًا، وتمَّ التراجع عن 468 تعديلًا، كما أن هناك ما يقدر بربع مليون كلمة من المناقشات التحريرية، حول المقال، مؤرشفة في 33 صفحة منفصلة[85].

وقد أظهرت خلافات التحرير حول موضوع الثورة المصرية أن ترتيب المعلومات المتاحة بطرق مختلفة يؤدي إلى ظهور الحقيقة بأوجه عديدة؛ فحتى حينما لم تكن ثمة مشكلة في رصد الأحداث بدقة، كانت تظهر تأويلات مختلفة لها. فتدخّل الجيش (المجلس العسكري)، ودور الناشطين، وتأثير الخارج، وموقف الإدارة الأميركية ... إلخ، كلّها تفاصيل وصفت في "صفحة النقاش" بأكثر من طريقة، وكانت في بعض الأحيان تصل إلى درجة التعارض الكامل. وقد ظهر من خلال النقاش أن المعلومات الخاصة بالموضوع ليست حقائق مجردة تملك منطقها أو لسانها الخاص بها، وإنما هي تنطق بلسان من يرتبها ويصوغ منها معنًى يعبر عن رؤية معيّنة للواقع وما يحتويه من ظواهر. ومن هنا، كانت كل مرحلة من مراحل التعامل مع هذه التفاصيل تعتمد على طريقة توصيفها؛ فالخلافات حول المعلومات هي في جوهرها خلافات حول "الحقيقة" ذاتها[86].

وقد تكرر هذا الجدل المعلوماتي بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، حيث اختلف المحررون (في النسخ العربية تحديدًا) حول ما إذا كان ما جرى في هذا اليوم "ثورة" ثانية أم "مظاهرات" ضخمة. وكان من الطبيعي أن تنعكس على هذا الجدل كل الانحيازات الأيديولوجية والمواقف السياسية التي يعبر عنها وينطلق منها المحررون الذين تصاعدت حدة النقاش بينهم إلى مدى واسع؛ فالنسخة العربية (التي تعتمد العربية الفصحى) استقرت على وصف تفاصيل هذا اليوم بـ "المظاهرات"، أما النسخة المصرية (التي تعتمد اللهجة المصرية) فقد استخدمت كلمة "ثورة" لوصف ما جرى يوم 30 حزيران/ يونيو.

ويعبر هذا التباين بين النسختين عن معنًى شديد الدلالة؛ ففي لحظات الخلاف المحتدم، ربما تفقد الآليات الداخلية للموسوعة (مثل آلية وجهة النظر المحايدة) جزءًا كبيرًا من قدرتها على ضبط عملية التحرير. فلو كانت هذه الآليات قد تمَّ إعمالها، لكان من المفترض أن تشير كلتا النسختين إلى المفاهيم المختلفة التي استخدمت لتوصيف ما جرى في ذلك اليوم، خاصة مع وجود مصادر تدعم هذا التنوع والاختلاف في التوصيف، ولكنّ الإداريين في كلتا النسختين كانت لهم

---

83 يمكن مراجعة الإجراءات التحكيمية الملزمة المتعلقة بهذه الدراسة.

84 Wikipedia, "Egyptian Revolution of 2011," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/2zKnKUg

85 Wikipedia, "Egyptian Revolution of 2011 • en.wikipedia.org," accessed on 16/5/2020, at: https://bit.ly/3bCSiES; Ferron & Massa, p. 1318.

86 Clemens H. Cap, "Towards Content Neutrality in Wiki Systems," *Future Internet*, vol. 4 (2012), pp. 1086-1104.

اختياراتهم الواضحة التي يمكن الزعم أنها وجهت المعنى صوب وجهات نظر معيّنة.

وهكذا، يمكن الخلوص إلى أنّ الإداريين، في إطار جدالات التحرير أو حروبه، يتصرفون بطرق مختلفة، وأن الوسائل التي يستخدمونها قد تحمل طابعًا تدخليًا يتناسب طرديًا مع جدلية المادة المعلوماتية؛ سواء بغلق باب النقاش حول موضوع ما، أو بإيقاف بعض المحررين المصرّين على مخالفة تعليمات التحرير، أو بالتراجع عن بعض التعديلات، وهو الأهم[87]. ومع أن تدخلات الإداريين تحاول في معظم الأحيان أن تراعي الأخذ بمختلف وجهات النظر، فإنها في سياقات معيّنة تبدو تدخلات سلطوية بدرجة كبيرة، وهو ما يتعارض مع الافتراض الأساسي الذي انطلقت منه ويكيبيديا (الوصول إلى القرارات عبر الإجماع)، والذي يؤكد في الوقت ذاته أن آليات الضبط المتبادل (الانتظام الذاتي) قد تعمل بكفاءة في حال الاتفاق أو الخلاف المحدود، أما في حالات الاختلاف الشديد (النزاع) في وجهات النظر فربما لا تجدي هذه الآليات نفعًا، وقد يتطلب الأمر تدخلًا فوقيًا؛ عن طريق الإداريين، أو عن طريق لجان تحكيم للفصل بين المتنازعين على نحو ملزم، أي عن طريق طرف يمثل "سلطة" بمعنًى من المعاني.

خاتمة

أظهرت الحالات التي تناولتها الدراسة أن اللجوء إلى النقاش، وهو - كما سبق القول - مؤشر دالّ على إمكانية تسوية النزاعات من خلال الانتظام الذاتي، لم يكن عنصرًا حاسمًا في التعامل مع حالات الاختلاف العميق في وجهات النظر، حيث تمَّ اللجوء إلى التحكيم (كما في حالة الصراع العربي - الإسرائيلي) عبر لجنة ذات قرارات ملزمة، كما شهدت حالات النزاع الأخرى تدخلًا متكررًا من جانب الإداريين. وفي هذا ما يشير إلى استمرار احتياج المجتمعات الافتراضية إلى آليات وأبنية تراتبية لحل النزاعات التي قد تنشب بين أعضائها، وتُرجّح فرضية مفادها أن الأنساق الهرمية التي تنساب من خلالها القرارات من أعلى إلى أسفل ما تزال ضرورية لتحقيق الانتظام وحسم النزاعات، بما فيها تلك التي تثور داخل المجتمعات الافتراضية ذاتها (مثل نزاعات تحرير المعلومات).

تبقى الإشارة إلى أن ما تفصح عنه ويكيبيديا من "نسبية الواقع المعلوماتي" لا يُعد إنشاءً لمعنًى جديد، وإنما هو مجرد كشف عن أمر واقع. فارتباط المعلومات في العالم المادي بإرادات سياسية تقررها هو ما يصورها في صورة الحقائق المطلقة. ولكن عندما تتراجع السلطة، وتحل الإرادات الفردية المتفاعلة محلها، كما هو الحال في المجتمعات الافتراضية، يظهر بوضوح أن المعلومات بمفردها لا تصنع حقائق، وأنها يمكن أن تكون عرضة لتأويلات لا تنتهي؛ ومن ثم تكون سببًا لحروب افتراضية محتدمة.

والسؤال الذي تثيره النتائج السابقة هو: هل - بمد خط التحليل على استقامته - يحمل احتياج الافتراضي (الشبكي) للهرمي (التراتبي) في طياته إمكانيةً لتحوّل الفضاء الافتراضي نفسه إلى فضاء وستفالي Westphalian جديد، له مركزيته الافتراضية، وسيادته Sovereignty الافتراضية، وعقده الاجتماعي Social Contract الافتراضي، وصولًا – ربما - إلى ليفياثان Leviathan افتراضي؟ هذا التساؤل، على تشاؤميته، يعكس احتمالات ممكنة[88] من شأنها أن تخفض سقف التوقعات المرتبطة بالمجتمعات الافتراضية، والطموحات التي تراود البعض إزاء مقدرة الفاعلين الجدد، وأشكال التفاعل الجديدة ضِمن هذه المجتمعات، على موازنة مراكز القوى القائمة في إطار المجتمعات السياسية التقليدية؛ ومن ثم ترسم حدودًا لما يستطيع فاعلو هذه المجتمعات أن يصلوا إليه، سواء فيما يتعلق بإنتاج المعلومات، أو غير ذلك من الطموحات. فعند مستوًى معيَّن، لا بد من أن تنبثق كيانات ذات سلطة (لا يمكن تجاوزها)، تقرر ما هو مسموح به، وما هو غير مسموح به، وتضع حدًّا للنزاعات التي لو تركت لآليات الانتظام الذاتي بمفردها لربما استمرت إلى ما لا نهاية.

ولكن أتتضمن الشكوك السابقة ما يفيد أن المجتمعات الافتراضية تمثّل فكرة غير قابلة للاستمرار، أم أن ويكيبيديا يمكن أن تؤُول مع الوقت إلى منظومة فوضوية، غير قادرة على الاستقرار وفقًا لآلياتها الخاصة بها؟ بطبيعة الحال، لا يمكن القفز إلى مثل هذه الاستنتاجات في ضوء أن القرائن التي تدعمها (في إطار هذه الدراسة) تعتمد على حالات محدودة واستثنائية؛ حالة حروب التحرير. غاية ما يمكن الخلوص إليه في حدود هذه الدراسة أن العلاقة بين المجتمعات الافتراضية/ الشبكية والمجتمعات الواقعية/ الهرمية تستحق المزيد من الدراسات المعمقة لمعرفة حدود التأثير والتأثر من ناحية، والاستقلال والتداخل بين أنواع المجتمعات من ناحية أخرى.

87 حول العقوبات والقيود المتاح للإداريين تطبيقها على المحررين المخالفين لقواعد الموسوعة، ينظر:
Wikipedia, "Wikipedia: General Sanctions"; Wikipedia, "Wikipedia: Editing Restrictions."

88 Lih, p. 223.

المراجع

العربية

بارني، دارن. **المجتمع الشبكي**. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

بريجوجين، إليا وإيزابيلا استنجر. **نظام ينتج عن الشواش: حوار جديد بين الإنسان والطبيعة**. ترجمة طاهر شاهين وديمة شاهين. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008.

الجموسي، جوهر. **الافتراضي والثورة، مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ستونير، توم. **ما بعد المعلومات: التاريخ الطبيعي للذكاء**. ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي. المشروع القومي للترجمة. العدد 232. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

عبد اللطيف، كمال. **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

فلوريدي، لوتشاينو. **الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني**. ترجمة لؤي عبد المجيد السيد. سلسلة عالم المعرفة 452. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017.

ناي، جوزيف. **القوة الناعمة**. ترجمة محمد توفيق. الرياض: العبيكان، 2007.

الأجنبية

Arazy, Ofer, Wayne Morgan & Raymond Patterson. "Wisdom of the Crowds: Decentralized Knowledge Construction in Wikipedia." 16th Annual Workshop on Information Technologies & Systems (WITS). at: https://bit.ly/3cHf9AE

Arcuri, Luciano, Anne Maass & Giovanna Portelli. "Linguistic Intergroup Bias and Implicit Attributions." *British Journal of Social Psychology*, vol. 32 (1993).

Ayers, Phoebe, Charles Matthews & Ben Yates. *How Wikipedia Works: And How You Can be a Part of it*. California: No Starch Press, 2008.

Begole, Bo & David W. McDonald (eds.). *Proceedings of the 2008 ACM Conference on Computer Supported Cooperative Work*. New York: ACM, 2008.

Bennett, W. Lance & Robert M. Entman (eds.). *Mediated Politics: Communication in the Future of Democracy*. New York: Cambridge University Press, 2000.

Brógáin, Séamas Ó. *A Dictionary of Editing*. Dublin: Claritas, 2015.

Bryant, Antony. "Liquid Modernity, Complexity and Turbulence." *Theory, Culture & Society*. vol. 24, no. 1 (2007).

Bullock, Seth & Dave Cliff. *Complexity and Emergent Behaviour in ICT Systems*. London: OST, 2004.

Burnett, Gary & Harry Buerkle. "Information Exchange in Virtual Communities: A Comparative Study." *Journal of Computer-Mediated Communication*. vol. 9, no. 2 (January 2004).

Butler, Declan. "Publish in the Wikipedia or Perish: Journal to Require Authors to Post in the Free Online Encyclopaedia." *Nature*. 16/12/2008. at: https://go.nature.com/3fS8eGu

Cap, Clemens H. "Towards Content Neutrality in Wiki Systems." *Future Internet*. vol. 4 (2012)

Castells, Manuel. *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Charlton, Graham. "Does Google Give too Much Prominence to Wikipedia?" 10/2/2012. at: https://bit.ly/3bvO2a1

Dahlgren, Peter. "The Internet, Public Spheres, and Political Communication: Dispersion and Deliberation." *Political Communication*. vol. 22, no. 2 (2005).

Information Science and Technology. vol. 58, no. 10 (2007).

Hoover, Raine. "Bias in Wikipedia, Different Links, Different Stories." *CS 229 Final Report*. 16/12/2016

Jemielniak, Dariusz. *Common Knowledge? An Ethnography of Wikipedia*. Stanford: Stanford University Press, 2014.

Jordan, Tim & Paul A. Taylor. *Hacktivism and Cyberwars, Rebels with a Cause*. London: Routledge, 2004.

K. Yin, Robert. *Case Study: Design and Methods*. Newbury Park: Sage Publications, 1994.

Kittur, Aniket et al. "Power of the Few vs. Wisdom of the Crowd: Wikipedia and the Rise of the Bourgeoisie." *World Wide Web*. vol. 1, no. 2 (2007).

Klein, S. "Using Wikipedia in Israel Studies Courses." *Israel Studies Review*. vol. 33, no. 1 (Spring 2018).

Klinger, Kristin (ed.). *Virtual Communities: Concepts, Methodologies, Tools and Applications*. Pennsylvania, PA: IGI Global, 2011.

Kreme, Jan-Frederik. *Cyberspace and International Relations*. Berlin/ Heidelberg: Springer, 2014.

Lampe, Cliff (ed.). *Proceedings of the Eighth Annual International Symposium on Wikis and Open Collaboration*. New York: ACM, 2012.

Leitch, Thomas M. *Wikipedia U: Knowledge, Authority, and Liberal Education in the Digital Age*. Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press, 2014.

Lesser, Eric. *Knowledge and Social Capital. Foundations and Applications*. London: Routledge, 2009.

Lewin, Roger. *Complexity: Life at the Edge of Chaos*. Chicago: University of Chicago Press, 2001.

Lih, Andrew. *The Wikipedia Revolution: How a Bunch of Nobodies Created the World's Greatest Encyclopedia*. New York: Hyperion, 2009.

Dale, Emily & Grace Charlotte. "WikiLeaks and the Age of Transparency." *Australian Journal of International Affairs*. vol. 66, no. 3 (2012).

Denning, Dorothy E. *Information Warfare and Security*. Essex: Addison-Wesley, 1999.

"EI Exclusive: A Pro-Israel Group's Plan to Rewrite History on Wikipedia." *The Electronic Intifada*. 21/4/2008. at: https://bit.ly/2WyISpE

Eisenhardt, Kathleen M. "Building Theories from Case Study Research." *Academy of Management Review*. vol. 14, no. 4 (1989).

Ferron, Michela & Paolo Massa. "The Arab Spring: Wiki-revolutions: Wikipedia as a Lens for Studying the Real-time Formation of Collective Memories of Revolutions." *International Journal of Communication*. vol. 5 (2011).

Fichman, P. & N. Hara (eds.). *Global Wikipedia: International and Cross-cultural Issues in Online Collaboration*. Maryland: Scarecrow Press, 2014.

Forte, Andrea, Vanesa Larco & Amy Bruckman. "Decentralization in Wikipedia Governance." *Journal of Management Information Systems*. vol. 26, no. 1 (2009).

Fuglesang, Andreas. *About Understanding: Ideas and Observations on Cross Cultural Communication*. Uppsala: Dag Hammarskjold Foundation, 1982.

Gibbons, Kevin. "Why Wikipedia is Top on Google: The SEO Truth no-one Wants to Hear." at: https://bit.ly/3fUuTCj

Giles, Jim. "Internet Encyclopaedias go Head to Head." *Nature*. 14/12/2005. at: https://go.nature.com/2X5RUcC

Hardy, Mat. "Wiki Goes to War." *AQ Australian Quarterly*. vol. 79, no. 4 (2007).

Hjørland, Birger. "Information: Objective or Subjective/ Situational?" *Journal of the American Society for*

Wikimedia Foundation. Vision Statement. at: https://bit.ly/2y4rO1d

________. "List of Wikipedias." at: https://bit.ly/3g2oPaW

________. "Wikimedia in Figures – Wikipedia." at: https://bit.ly/2z2UhVD

Wikipedia. "2006 Lebanon War • en.wikipedia.org." at: https://bit.ly/3bARwrV

________. "2006 Lebanon War." at: https://bit.ly/2y80vDp

________. "Arab–Israeli Conflict • en.wikipedia.org." at: https://bit.ly/364Rg3e

________. "Arab–Israeli Conflict." at: https://bit.ly/2AzNhQH

________. "Egyptian Revolution of 2011 • en.wikipedia.org." at: https://bit.ly/3bCSiES

________. "Egyptian Revolution of 2011." at: https://bit.ly/2zKnKUg

________. "My Israel." at: https://bit.ly/2ALtQEu

________. "Pageviews Analysis: Comparison of Pageviews across Multiple Pages." at: https://bit.ly/2TaKfc0

________. "Talk: First Intifada." at: https://bit.ly/3dIjAv0

________. "Wikipedia: Administrators." at: https://bit.ly/3cweWA1

________. "Wikipedia: Arbitration Committee." at: https://bit.ly/2Tax76S

________. "Wikipedia: Arbitration." at: https://bit.ly/2Z55AaF

________. "Wikipedia: Arbitration/Active Sanctions." at: https://bit.ly/2TbchnC

________. "Wikipedia: BOLD, Revert, Discuss Cycle." at: https://bit.ly/3cFCtOU

________. "Wikipedia: Controversial Articles." at: https://bit.ly/2Lvb9Hi

Mattus, M. "Wikipedia – Free and Reliable? Aspects of a Collaboratively Shaped Encyclopaedia." *Nordicom Review*. vol. 30, no. 1 (2008).

Mitchell, Melanie. *Complexity: A Guided Tour*. New York: Oxford University Press, 2009.

Nicolis, G. & Cathy Nicolis. *Foundations of Complex Systems: Emergence, Information and Prediction*. Singapore: World Scientific, 2012.

O'Sullivan, Dan. *Wikipedia: A New Community of Practice?* Surrey: Ashgate, 2009.

Privacy, Security, Risk and Trust (PASSAT) and IEEE Third International Conference on Social Computing (SocialCom). California: CPS, 2011.

Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems. New York: ACM, 2008.

Proceedings of the 19th annual meeting of the Cognitive Science Society. California: Stanford University, 1997.

Sears, D.O., L. Huddy & R. Jervis (eds.). *Oxford handbook of political psychology*. New York: Oxford University Press, 2003.

Shannon, Claude Elwood & Warren Weaver. *Mathematical Theory of Communication*. Urbana: University of Illinois Press, 1948.

Sprague, Ralph H. (ed.). *Proceedings of the 38th Annual Hawaii International Conference on System Sciences*. Washington: IEEE, 2005.

Tapscott, Don & Anthony D. Williams. *Wikinomics: How Mass Collaboration Changes Everything*. Expanded edition. New York: Portfolio, 2010.

________. *Wikinomics: How Mass Collaboration Changes Everything*. New York: Penguin, 2008.

Webster, Frank. *Theories of Information Societies*. London: Routledge, 2006.

________. "Wikipedia: Edit Warring." at:
https://bit.ly/2z0aU4q

________. "Wikipedia: Editing Policy." at:
https://bit.ly/3fSPerz

________. "Wikipedia: Editing Restrictions." at:
https://bit.ly/3bzQnB2

________. "Wikipedia: General Sanctions." at:
https://bit.ly/2TdlA6J

________. "Wikipedia: Good Articles Criteria." at:
https://bit.ly/2y62hon

________. "Wikipedia: Good Articles." at:
https://bit.ly/3bxkQPX

________. "Wikipedia: List of Controversial Issues." at:
https://bit.ly/2T8Q5KS

________. "Wikipedia: Requests for adminship." at:
https://bit.ly/2WYxi6j

محمد أحمد بنيس | Mohamed Ahmed Bennis*

لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية: دراسة مقارنة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة

Latin America's Truth Committees: A Comparative Study of Institutional Dynamics and Politics of Memory

تسعى هذه الدراسة للكشف عن الأدوار التي قامت بها لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية في إرساء العدالة الانتقالية، وذلك في سياق مقارن يستدعي ثلاث تجارب رئيسة، هي: الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو. وتحاول تسليط الضوء على السياقات التي أتاحت لهذه التجارب الالتحام بالتحول الديمقراطي واستيعاب تعقيداته، من خلال مساءلة الديناميات التي رافقت تأسيس لجان الحقيقة، والتعرف إلى أدوار الفاعلين في إدارة التوتر بين مطالب الضحايا من جهة، ومتطلبات المصالحة والسلم الأهلي من جهة أخرى. وتبيّن الدراسة أن تأسيس لجان الحقيقة ارتبط بطبيعة التحديات التي واجهتها البلدان اللاتينية في التحول الديمقراطي وتجاوز إرث الانتهاكات السابقة. وبقدر ما اختزلت هذه التحديات أزمة الشرعية التي عصفت بهذه الأنظمة ودفعتها إلى الانخراط في هذا التحول، أبرزت أيضًا الإمكانات التي وفّرتها هذه اللجان للفاعلين لتدبير توترات هذا التحول.

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، العدالة الانتقالية، الذاكرة، أميركا اللاتينية، سياسات الذاكرة.

This paper seeks to uncover the roles played by truth commissions in Latin America in establishing transitional justice, in a comparative study that draws upon three main experiences: Argentina, Chile, and Peru. It highlights the contexts that allowed these experiences to adhere to the democratic transformation and absorb its complexities, by questioning the dynamics that accompanied the establishment of truth commissions, and identifying the roles of actors in managing tension between the demands of victims and the requirements of reconciliation and civil peace. The paper demonstrates that the establishment of truth commissions was linked to the nature of the challenges faced by Latin countries undergoing democratization and transcending the legacy of previous violations. Inasmuch as these challenges reduced the crisis of legitimacy that ravaged these systems and led them to engage in this transformation, they also highlighted the potential that these committees have provided for actors to manage the sequence of this shift.

Keywords: Democratic Transition, Transitional Justice, Memory, Latin America, The Politics of Memory.

* أستاذ في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، طنجة، المغرب.

Proffessor, Regional Center for Education and Training Profession, Tangier, Morrocco.

مقدمة

تمثّل العدالة الانتقالية[1] أبرز آلية لمعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان[2]، وتكاد أهميتها السياسية تفوق أهميتها الحقوقية؛ بالنظر إلى أدوارها في تغذية مختلف ديناميات التحول الديمقراطي. ورغم أنها ليست وليدة اليوم[3]، فإن تأثيرها أصبح جزءًا من هذا التحول، خاصة فيما يتعلق بوضع سياسات عامة للذاكرة تنبني على إعادة قراءة الماضي، وإنتاج الحقيقة، وتدبير جدل العدالة والمصالحة، في أفق بناء عقد اجتماعي جديد وفق توافقات تتباين سياقاتها من بلد إلى آخر. وهو ما يتطلب، بتعبير المفكر العربي عزمي بشارة، خطةً وبرنامجًا تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها[4].

بهذا المعنى، تُترجم العدالة الانتقالية إجابة الفاعلين عن الانتهاكات التي حدثت إبان حكم النظام السابق على هذا التحول. لكنها، في الوقت نفسه، تُشكّل أفقًا يتطلع، من خلاله، هـؤلاء، بمن فيهم المسؤولون عن هذه الانتهاكات، إلى إضفاء الاستقرار على التوافق الذي يتوصلون إليه واستيعابِ هذه الانتهاكات، ضمن تحدٍّ مجتمعيّ بعدم تكرارها؛ ما يعكس الحاجة إلى شرعنة النظام الجديد ودفع إعادة البناء الوطني إلى الأمام[5]، وفق توازنات اجتماعية وسياسية معينة.

1 يُعرّفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنها مجموع التدابير القضائية والسياسية التي تتخذها الدول لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترات الانتقالية، مُتوخيةً، عبْر آلياتها، ضمان المساءلة وتحقيق العدالة المصالحة. ويرى خوان إرنيستو مينديث أن العدالة الانتقالية تنبني على حزمةٍ من الالتزامات التي تكاد تكون مُتَّفقًا عليها، تتضمن إجراء التحقيقات القضائية اللازمة، ومعاقبة الجناة، وكشف حقيقة الانتهاكات، وجبر الضرر، وإبعاد الجناة الذين تم التعرف إليهم من مواقعهم داخل أجهزة السلطة والأمن، ينظر: "ما هي العدالة الانتقالية؟"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، شوهد في 2020/6/3، في:
https://bit.ly/3gKDo38;
Juan E. Méndez, "Responsabilización por los abusos del pasado," in: Lorena González (ed.), *Presente y futuro de los derechos humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio* (San José: Instituo Interamericano de Derechos Humanos, 1998), p. 81; Pierre Hazan, "Mesurer l'impact des politiques de châtiment et de pardon: Plaidoyer pour l'évaluation de la justice transitionnelle," *Revue Internationale de la Croix Rouge*, vol. 88, no. 861 (March 2006), pp. 343-365

2 تتم هذه المعالجة عبْر أربعة خيارات أساسية: العقوبات الجنائية، والعقوبات غير الجنائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، ينظر:
Camila de Gamboa Tapias, "Justicia transicional: Dilemas y remedios para lidiar con el pasado," *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*, vol. 7 (2005), p. 23.

3 Jon Elster, *Rendición de cuentas: La justicia transicional en perspectiva histórica*, Ezequiel Zaidenwerg (trans.) (Buenos Aires: Katz, 2006), pp. 73-92.

4 عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 90.

5 Ruti G. Teitel, "Transitional Justice Genealogy," *Harvard Human Rights Journal*, vol. 16 (2003), p. 76.

إن أي تحول ديمقراطي عادة ما يسوده التوتر بين قوى تتطلع إلى النسيان وتجاوز الماضي وإقامة الديمقراطية من دون تكاليف كبيرة، وقوى أخرى ترى أن إنجاز ذلك لا يتأتى من دون تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وإصلاح شامل للمؤسسات يضمن عدم تكرار الانتهاكات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر[6]؛ الشيء الذي يجعل العدالة الانتقالية مفهومًا متحركًا، يرتبط بالمعضلات التي تواجهها المجتمعات خلال المراحل الانتقالية.

ورغم عدم وجود علاقة عضوية بين التحول الديمقراطي وهذه العدالة[7]، فإن الارتباط الوثيق بينهما في كثير من التجارب ساعد على أن تبقى النقاشات الأكاديمية ذات الصلة مفتوحةً[8] ومحتفظةً براهنيتها، وبالأخص في ظل الإكراه الذي يلازم آليات هذه العدالة، والذي يتبدّى، على نحو أساسي، في علاقات القوة وأولويات النخب، إضافة إلى ما يُعرفُ بزمنية Temporalité هذه العدالة[9]، سواء من حيث صلتها بعلاقات القوة التي قد تتغير، أو بالجدولة الزمنية المفترضة لهذا التحول الذي قد تطول مدته أو تقصر. وقد تفاعلت معظم لجان الحقيقة والمصالحة[10] مع هذه المسارات، عبر الأدوار التي أدّتها في سياسات الذاكرة واجتراح سردية جديدة للصراع السياسي الذي نتجت منه الانتهاكات، من خلال بيان ملابساته ونتائجه والعبر المستخلصة منه.

ومنذ بداية الثمانينيات، غدت أميركا اللاتينية مختبرًا رئيسًا للعدالة الانتقالية في ظل تحول عدد من بلدانها إلى الديمقراطية. وهو

6 صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 298-300.

7 ليست هناك علاقة عضوية أو مباشرة بين التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية رغم أن معظم التجارب تندرج ضمن هذا التحول؛ فإسبانيا التي تعتبر نموذجًا كلاسيكيًا في التحول نحو الديمقراطية، لم تعرف العدالة الانتقالية بسبب توافق الفاعلين على تجنب مساراتها. لكن تم العفو عن المعتقلين السياسيين، واستبعاد إمكانية ملاحقة رجال النظام السابق، والترخيص للحزب الشيوعي الإسباني، واعتماد دستور جديد. غير أن كل ذلك لم يمنع من أن تبقى قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الجنرال فرانكو، والذاكرة، حاضرةً في السجالات السياسية، ينظر: Elster, pp. 79-81.

8 Pierre Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," *Mouvements*, vol. 1, no. 53 (2008), p. 42.

9 Hazan, "Mesurer l'impact des politiques de châtiment et de pardon," p. 350.

10 يمكن تعريف لجان الحقيقة والمصالحة بأنها هيئات رسمية تُحدثها الدول بهدف التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة محددة، وتوثيقها والإعلان عنها، مع الحفاظ على السلم الأهلي الذي يتطلبه التحول نحو الديمقراطية، ينظر:
Teitel, p. 78; Louis Joinet (dir.), *Lutte contre l'impunité: Dix questions pour comprendre et agir* (Paris: La Découverte, 2002), p. 60.

وضع فرض على لجان الحقيقة والمصالحة الالتحام بسيرورات هذا التحول[11].

وفي هذا السياق، اخترنا ثلاث تجارب (الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو)؛ لاعتبارات، أبرزها أنها تجمع بين الانتهاكات التي نتجت من عنف الدولة الذي مارسته الدكتاتوريات العسكرية (الأرجنتين، وتشيلي)، وتلك التي نتجت، بنسبة كبيرة، من الحروب الأهلية (بيرو). ورغم اشتراك هذه التجارب في سمات كثيرة، فإن لكل واحدة سياقاتها وتوتراتها الخاصة. فالتجربتان الأرجنتينية والتشيلية تندرجان ضمن الموجة الثانية من العدالة الانتقالية التي شهدتها الثمانينيات والتسعينيات، والتي طبعها جدلُ العقاب والعفو، بينما تندرج التجربة البيروفية، إلى حد بعيد، ضمن سياقٍ دولي اتسم بعولمة العدالة الانتقالية في ضوء تزايد النزاعات والحروب الأهلية وعدم الاستقرار.

يهدف هذا البحث إلى مساءلة الديناميات التي واكبت تأسيس لجان الحقيقة في البلدان الثلاثة، وطبيعة "الحقائق" التي أنتجتها، والأدوار التي أداها الفاعلون في إدارة التوتر بين مطالب الضحايا بإقرار العدالة من جهة، ومتطلبات المصالحة والسلم الأهلي من جهة أخرى. وكل ذلك ضمن محاولة بناء إطار تحليلي لتَشكُّل سياسات الذاكرة وتطورها في هذه البلدان انطلاقًا من التساؤل المركزي التالي: إلى أي حدّ ساهمت هذه اللجان في التحول الديمقراطي، وإنجاز المصالحة والسلم الأهلي، واستعادة الذاكرة وتطويعها لتغذية النقاش العمومي بشأن الماضي وموقعه في مخاض بناء الديمقراطية؟ هذا التساؤل المركزي تتفرع منه تساؤلات أخرى ترتبط بدور هذه السياسات في صياغة عقد اجتماعي جديد، وإعادة تأسيس شرعية الدولة، وتوظيف الأجيال الجديدة للذاكرة في الصراع السياسي[12]. وذلك كلّه ضمن أفقٍ يتوخى استخلاص الدروس التي قد تفيد الحالة العربية في إنجاز التحول الديمقراطي بأقل التكاليف الممكنة. وبموازاة مع ذلك، ستعمل هذه الدراسة على تأطير هذه الإشكالية ضمن مقاربة منهجية تجمع بين وصف الوقائع ومحاولة تفسيرها وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في رؤية متكاملة تهدف إلى وضع التجارب المدروسة في أفق مقارن، انطلاقًا من رصد الخصائص التي تميز كل تجربة على حدة؛ بما يعنيه ذلك من حرصٍ على المزاوجة بين المقاربة القانونية التي تقتضي استدعاء النصوص القانونية ذات الصلة، والمقاربة التاريخية التي تستدعي معالجة الوقائع في ضوء سياقاتها التي أنتجتها.

أولًا: لجان الحقيقة والمصالحة: ديناميات التأسيس

يرتبط تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين[13] وتشيلي[14] وبيرو[15] بالتحديات التي واجهتها هذه البلدان في التحول نحو الديمقراطية، وتجاوز إرث الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة السابقة بأقل الخسائر. وبقدر ما اختزلت هذه التحديات أزمة الشرعية التي عصفت بهذه الأنظمة ودفعتها إلى الانخراط في هذا التحول، أبرزت، أيضًا، الإمكانات التي وفرتها هذه اللجان للفاعلين لتدبير توترات هذا التحول. ولذلك

11 عرفت أميركا اللاتينية تأسيس لجان الحقيقة التالية: اللجنة الوطنية للتحقيق حول المختفين في بوليفيا (1982)، واللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين (1983)، واللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تشيلي (1992)، واللجنة الوطنية حول الاعتقال السياسي والتعذيب في تشيلي (2003)، ولجنة الحقيقة في السلفادور (1992)، ولجنة الإيضاح التاريخي في غواتيمالا (1994)، ولجنة الحقيقة والعدالة في هايتي (1995)، ولجنة السلام في الأوروغواي (2000)، ولجنة الحقيقة في بنما (2000)، ولجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو (2001)، ولجنة الحقيقة في الإكوادور (2007)، ولجنة الحقيقة والعدالة في الباراغواي (2008)، ولجنة الحقيقة والمصالحة في الهندوراس (2010)، واللجنة الوطنية للحقيقة في البرازيل (2011)، ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا (2016)، ولجنة الحقيقة في بوليفيا (2017)، ولجنة الحقيقة والعدالة والسلام في نيكاراغوا (2018)، ولجنة الحقيقة في المكسيك (2018)، ينظر:
Arnaud Martin, "Mémoire, vérité et réconciliation," in: Arnaud Martin (dir.), *La mémoire et le pardon: Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine* (Paris: L'Harmattan, 2009); Elster, pp. 81-86; Sandrine Lefranc, "Politiques du pardon: Amnistie et transitions démocratiques, une approche comparative," Institut d'études politiques de Paris (cycle supérieur d'études politiques), Thèse pour obtenir le doctorat en science politique, Paris, 2000, p. 202.

12 María J. Reyes, María A. Cruz & Félix Aguirre, "Los lugares de memoria y las nuevas generaciones: Algunos efectos políticos de la transmisión de memorias del pasado reciente de Chile," *Revista Española de Ciencia Política*, no. 41 (Julio 2016), p. 95.

13 تم إحداث اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص CONADEP في الأرجنتين بموجب المرسوم الرئاسي 187 الصادر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1983. وضمت تشكيلتها 13 عضوًا من مشارب متنوعة (ثقافية، وأكاديمية، ودينية، وسياسية)، ومُنحت مدة 9 أشهر لإنجاز مهمتها، وترأسها الكاتب إرنستو ساباتا Ernesto Zapata، ينظر:
"Decreto 187/83," Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas, 15/12/1983, accessed on 6/3/2020, at: https://bit.ly/2BuaEvp

14 أُحدثت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تشيلي بموجب المرسوم الرئاسي 355 الصادر في 25 نيسان/ أبريل 1990. وتُعرف بلجنة ريتيغ Rettig، نسبةً إلى رئيسها السياسي اليساري المعروف راؤول ريتيغ غيسين Raúl Rettig Guissen (1909-2000). وضمت 8 أعضاء من بينهم ناشطون حقوقيون ورجال قانون مرتبطون باليمين والنظام العسكري، كما ضمت الناشط الحقوقي المعروف خوسي ثلاكيت José Zalaquett. وانحصرت مهمتها في وضع إطار متكامل حول ملابسات الانتهاكات المرتكبة بين 11 أيلول/ سبتمبر 1973 و11 آذار/ مارس 1990، وجمع المعلومات التي تتيح التعرف إلى الضحايا ومعرفة مصيرهم، وذلك في مدة 9 أشهر، ينظر:
Eduardo González & Howard Varney (eds.), *En busca de la verdad: Elementos para la creación de una comisión de la verdad efi caz* (Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia, 2013), p. 69, accessed on 7/9/2020, at: https://bit.ly/3gKEmf3

15 تم إحداث لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو بموجب المرسوم PCM 065-2001-الذي أصدره الرئيس الأسبق فالنتين بانياغوا Valentín Paniagua، في 4 تموز/ يوليو 2001.

اندرج تأسيسها ضمن ديناميات تعلقت، أساسًا، بمواجهة مشكلة الإفلات من العقاب[16]، وصياغة سردية جديدة، وتدبير تحولات نسق الفاعلين، سواء المنتمين إلى النظام السابق أو الجديد.

> كان تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو حلقةً أساسيةً في مسار التحول الديمقراطي نظرًا إلى ما مثّله ذلك من خطوة على درب تدبير ماضي الانتهاكات وأعمال العنف، وإعادة إنتاجه بواسطة سردية جديدة متوافَقٍ عليها

1. قوانين العفو: شرعنة الإفلات من العقاب

كان تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو حلقةً أساسيةً في مسار التحول الديمقراطي نظرًا إلى ما مثّله ذلك من خطوة على درب تدبير ماضي الانتهاكات وأعمال العنف، وإعادة إنتاجه بواسطة سردية جديدة متوافَقٍ عليها. بيد أن هذه اللجان اصطدمت، منذ انطلاق أشغالها، بعقبات قانونية وسياسية، أبرزها قوانين العفو الموسومة بقوانين الإفلات من العقاب[17]، التي تحولت إلى ظاهرة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية[18].

كان مرسوم العفو 2191، الصادر في تشيلي في 19 نيسان/ أبريل 1978، أول قانون يصدر في هذا السياق[19]. وقد حصّن هذا القانون المؤسستين العسكرية والأمنية من أي متابعة على خلفية الانتهاكات التي ارتكبتها. وإذا كان هذا المرسوم لم يمنع إجراء تحقيق في هذه الانتهاكات، فإنه منع تحديد المسؤوليات الجنائية الفردية[20]. ورغم المؤشرات الإيجابية التي اكتساها تسليم الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (1974-1990) السلطة للمدنيين، وانتخاب الرئيس باتريسيو أيلوين Patricio Aylwin (1990-1994) في عام 1990، فإن التوازنات السياسية لم تكن تسمح بإلغاء هذا المرسوم، بسبب عدم توفر المعارضة، آنذاك، على الأغلبية في مجلس النواب؛ ولذلك لم تَطرح حكومة أيلوين مسألة إلغائه مخافة الفشل الذي كان في وسع اليمين أن يستغله، ما كان سيُفضي إلى إضعافها في ملفات أخرى، الأمر الذي جعلها تفضل التروّي وعدم المجازفة بإضعاف موقفها بانتكاسة داخل المجلس[21].

استمر سريان هذا المرسوم حتى بعد التحول نحو الديمقراطية، إلا في بعض الحالات مثل حالة مانويل كونتريراس Manuel Contreras[22]. ورغم بعض محاولات إلغائه عن طريق القضاء[23]، فإنها باءت بالفشل بسبب نفوذ اليمين داخل مؤسسات النظام الجديد، فضلًا عن الإشكالات القانونية التي طرحها[24]، والتي زادت من تعقيد ظروف عمل اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة. لكن بدءًا من عام 1994، سيقع تحول في التعامل مع هذا المرسوم، بفعل تطور النقاش العمومي بشأن الوقائع السابقة على عام 1978، وهو ما أزعج المؤسسة العسكرية ودفعها إلى القيام باستعراض قوةٍ أمام القصر الرئاسي؛ ما أثار مخاوف الحكومة من حدوث انقلاب عسكري، وجعلها تقتنع بأن التحقيقات يجب أن تظل محدودة[25]، وألا تذهب بعيدًا في استفزاز العسكر؛ الأمر الذي كان له بالغ الأثر في عمل اللجنة.

---

16 يعرف لوي جواني مفهوم الإفلات من العقاب بأنه الغياب القانوني والواقعي بشأن إثارة المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية والأدبية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث يستطيعون التهرب من كل تحقيق يفضي إلى اتهامهم وتوقيفهم ومحاكمتهم، وإنزال العقوبات المناسبة في حقهم في حالة إدانتهم، بما في ذلك التعويض عن الأضرار التي لحقت بالضحايا، ينظر: Joinet, p. 9.

17 حول قوانين العفو، يُنظر:
Santiago Canton, "Leyes de amnistía," in: Félix Reátegui (ed.), *Justicia Transicional: Manual para América Latina*, Yolanda Chavez (trans.) (Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia; Nueva York: Centro Internacional para la Justicia Transicional, 2011), pp. 265-291.

18 نشير مثلًا، إلى القوانين التي صدرت في البرازيل (1979)، والأوروغواي (1986-1989)، وغواتيمالا (1982-1987)، والسلفادور (1987)، ونيكاراغوا (1990)، ينظر: Ibid., p. 46.

19 ينظر نص هذا القانون (بالإسبانية) في موقع مكتبة مجلس نواب تشيلي:
"Decreto Ley 2191," Biblioteca del Congreso Nacional de Chile, 19/4/1978, accessed on 3/6/2020, at: https://bit.ly/2XUa7dQ

20 Ibid.

21 ينظر الحوار الذي أجرته الباحثة الأميركية ناعومي روهت أرياثا مع الناشط الحقوقي والأكاديمي التشيلي المعروف خوسي ثلاكيت José Zalaquett، والمنشور في "دليل العدالة الانتقالية في أميركا اللاتينية" (بالإسبانية):
Naomi Roht-Arriaza, "La necesidad de la reconstrucción moral tras violaciones de derechos humanos cometidas en el pasado: Una entrevista con José Zalaquett," in: Reátegui (ed.), p. 183.

22 حوكم مانويل كونتريراس، الذي كان رئيسًا للمخابرات في عهد بينوشيه، تحت ضغوط الولايات المتحدة، بسبب مسؤوليته عن اغتيال أورلاندو ليتيلير Orlando Letelier (وزير الخارجية في حكومة سلفادور أليندي) رفقة زميلته الناشطة الأميركية روني موفيت Ronni Moffitt في واشنطن في 21 أيلول/ سبتمبر 1976.

23 في 24 آب/ أغسطس 1990، أيدت المحكمة العليا مرسوم العفو واعتبرته دستوريًا، في سياق مواجهة الاعتراضات التي تحيل على التشريع الوطني والدولي، ينظر:
Roht-Arriaza, p. 185.

24 يتعلق الأمر بأشخاص اعتقلوا قبل صدور مرسوم العفو في عام 1978، ثم تمت تصفيتهم بعد صدوره، ينظر: Ibid., p. 184.

25 Ibid., p. 185.

أما في الأرجنتين، فقد كان الوضع مختلفًا إلى حد ما. فلم يتم إصدار قانون السلم الوطني 924.22 القاضي بالعفو عن المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت ما بين 25 آذار/ مارس 1973 و17 حزيران/ يونيو 1982، إلا في 22 أيلول/ سبتمبر 1983[26]، أي قبل تسليم العسكر السلطة للرئيس راؤول ألفونسين Raúl Alfonsín (1983-1988) الذي انتخب في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1983.

عكست هذه السرعة في إصدار هذا القانون حالةَ الارتباك التي سادت النظام العسكري في تلك اللحظة التاريخية الفارقة، ولا سيما في ظل فشل الخيارات الاقتصادية التي انتهجها، وأزمة الشرعية التي تفاقمت بعد الهزيمة أمام بريطانيا في حرب فوكلاند Guerra de las Malvinas (1982)، وتصاعد موجة الاستنكار الدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان[27]. ولذلك ألقى هذا القانون بظلاله على اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص، فلم تحظَ بترحيب الطبقة السياسية التي كانت متخوفةً من حدوث انقلاب عسكري مضاد يقبر التحول الديمقراطي في مهده، وكانت ترى أن من الأفضل إسناد ملف العدالة الانتقالية إلى لجنة برلمانية[28] وتجنب الاصطدام بالعسكر. ورغم أن الرئيس ألفونسين كان يدرك مخاوفها، فإنه كان مقتنعًا بخيار التحول نحو الديمقراطية. فكان أن ألغى البرلمانُ هذا القانون لعدم دستوريته[29]. وتم اتخاذ تدابير أخرى للحد من نفوذ المؤسسة العسكرية بتقليص الميزانية المخصصة لها والتصدي لنزعة التسيّس داخل صفوفها[30]، في أفق جعلها أكثر مهنيةً وتكيُّفًا مع متطلبات هذا التحول.

وفي الوسع القول إن النقاش العمومي الذي عرفته الأرجنتين بعد نهاية الحكم العسكري، بشأن معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، أحدث تحولًا طفيفًا في ميزان القوى، خاصة في ظل الحيوية التي أبدتها المنظمات الحقوقية وعائلات الضحايا؛ ما منح ألفونسين هامشًا للمناورة ساعد على إلغاء هذا القانون. وهو ما لم يكن متاحًا في التجربة التشيلية، بحكم نفوذ المؤسسة العسكرية الذي ظل حتى بعد تسلم المدنيين السلطة وانسحاب بينوشيه من المشهد السياسي.

أما في بيرو، فقد كان الوضع مختلفًا بسبب ارتباط نسبة كبيرة من الانتهاكات بالحرب الأهلية التي شهدتها البلاد بين عامي 1980 و2000، والتي تَواجهت فيها الدولةُ مع تنظيمات اليسار المسلح، ممثلةً - على وجه الخصوص - في حركة الدرب المضيء الماوية، والحركة الثورية توباك أمارو Túpac Amaru (1945-1972)، وهي الحرب التي خلفت آلاف القتلى والمفقودين، فضلًا عن أن بيرو عرفت تعاقبَ ثلاثة أنظمة خلال هذه الحرب[31]؛ ما جعل تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت أمرًا بالغ الصعوبة في كثير من الأحيان.

غير أن اللافت في حالة بيرو كان صدور قانونين اثنين للعفو أقرّهما مجلس النواب تباعًا في حزيران/ يونيو 1995؛ يتعلق الأمر بقانون 479.26[32]، وقانون 492.26[33]، اللذين ترجما نزوعًا واضحًا نحو مأسسة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي تم ارتكابها[34]، حيث خاض نظام الرئيس ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori (1990-2000) معركة قانونية وسياسية لأجل تكريس شرعيتهما، عبر التشديد على دستوريتهما. وإذا كان هذان القانونان قد صدرا ضمن ميزان قوى كانت فيه الأغلبية في مجلس النواب لصالح فوجيموري، فإن دخول المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان على الخط خلط الأوراق، بعد أن أصدرت في 14 آذار/ مارس 2001 قرارًا يقضي باعتبار القانونَين غير مطابقين لمقتضيات الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان

26 صدر هذا القانون في **الجريدة الرسمية** لجمهورية الأرجنتين، العدد 25266 في 1983/9/27. بشأن نص القانون، ينظر:
La República de Argentina, Departamento Registro y Notificaciones - Dirección de Coordinación Administrativa, "Amnistía de delitos cometidos con motivación, fi nalidad terrorista o subversiva, desde el 25/5/73 hasta el 17/6/82," *Ley de Pacifi cación Nacional*, no. 22.924/83, 22/9/1983, accessed on 3/6/2020, at: https://bit.ly/2U5JtgM

27 هانتنجتون، ص 117؛ زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 90.

28 Ethel Nataly Castellanos Morales, "Verdad, justicia y reparación en Argentina, El Salvador y Sudáfrica. Perspectiva comparada," *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*, vol. 7 (2005), pp. 209-210.

29 صدر قانون (23.040) الذي ألغى قانون السلم الوطني في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1983 ونشر في **الجريدة الرسمية** في 1983/12/29، ينظر:
"Amnistía de delitos cometidos con motivación, fi nalidad terrorista o subversiva, desde el 25/5/73 hasta el 17/6/82."

30 Lefranc, pp. 63-64.

31 يتعلق الأمر بحكومة العمل الشعبي (1980-1985)، وحكومة التحالف الشعبي الأميركي الثوري APRA (1985-1990) وحكومة ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori (1990-2000).

32 صدر هذا القانون في 14 حزيران/ يونيو 1995، ويخص العفو عن عناصر الجيش والشرطة والموظفين المدنيين الذين يوجدون في حالة متابعة أو صدرت في حقهم أحكام بالإدانة بسبب جرائم عادية وعسكرية ما بين أيار/ مايو 1980 وتاريخ صدور هذا القانون، ينظر:
Congress of the Republic of Peru, "Conceden amnistía general a personal militar, policial y civil para diversos casos Ley N° 26479," *Justia Perú* (May 1980), accessed on 3/6/2020, at: https://bit.ly/2Mqv6iU

33 صدر هذا القانون في 28 حزيران/ يونيو 1995، ويعتبر تفسيرًا للقانون السابق وتأويلًا له، إذ ألزم المحاكمَ بإعمال مقتضياته، ينظر:
Congress of the Republic of Peru, "Precisan interpretación y alcances de amnistía otorgada por la Ley Nº 26479 Ley N° 26492," *Justia Perú* (June 1995), accessed on 3/6/2020, at: https://bit.ly/2XqVAHt

34 Jo-Marie Burt, "Desafiando a la impunidad en tribunales nacionales: Juicios por derechos humanos en América Latina," in: Reátegui (ed.), p. 331.

الصادرة عام 1978، ما جعلهما مفتقدَين القوة القانونية اللازمة بعد أن طالبت المحكمة بإلغاء التدابير المترتبة عليهما فيما يتعلق بالمتابعة القضائية في حق المسؤولين عن الانتهاكات المرتكَبة[35].

تتقاطع قوانين العفو في البلدان الثلاثة في سعي واضعيها لشرعنة الإفلات من العقاب، وجعله سلاحًا سياسيًا يحمي المسؤولين عن الانتهاكات وأعمال العنف من المتابعة، ويضع، من ثمّ، حدودًا قانونية وسياسية لمخاض التحول الديمقراطي؛ وهي حدود تحيل على إعادة صياغة ميزان القوى بين النخب، من خلال تحديد نخب النظام السابق التي سيكون لها دور في النظام الجديد، وتلك التي ستُستبعد مع العفو عنها أو خضوعها للمتابعة. وقد ترجمت هذه القوانين استراتيجية الأنظمة الدكتاتورية لحماية نفسها، ومصادرة حق الضحايا في ذاكرةٍ تستوعب معاناتهم. بيد أن التدافع السياسي والاجتماعي الذي عرفته هذه البلدان في سياق تحولها نحو الديمقراطية جعل استمرار سريان هذه القوانين مكلفًا على أكثر من صعيد. وبقدر ما شكّلت هذه القوانين عناوين بارزةً لمخاض التحول الديمقراطي، خاصة في الأرجنتين وتشيلي، كان لها أثرٌ، بدرجة أو بأخرى، في مقاربة لجان الحقيقة للانتهاكات وأعمال العنف، ودورها في صياغة سردية سياسية جديدة تتوخى إيجاد نقطة توازن يقف عندها الفاعلون.

2. تقارير لجان الحقيقة: نحو سردية سياسية مغايرة

أدت تقارير لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو أدوارًا متفاوتة في صياغة سردية سياسية مغايرة، ترتكز على استعادة الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبة، وتوظيفها لتعبئة موارد بناء التحول الديمقراطي وترسيخه. ومن ثمة، غذّت هذه التقارير سردية هذا التحول، وفتحت أمامها إمكانية تجديد الثقافة السياسية والاجتماعية للبلدان المعنية وتأهيل نخبها لمواجهة الماضي وإعادة قراءته.

اندرج الانقلاب العسكري الذي شهدته الأرجنتين في 24 آذار/ مارس 1976، بحسب تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص، "ضمن سلسلة قطائع شهدها المسار الديمقراطي للأرجنتين المعاصرة، منذ انقلاب 30 أيلول/ سبتمبر 1930 الذي أشّر على بداية تدخل الجيش في السياسة"[36]. وبقدر ما عطلت هذه القطائع التطور الديمقراطي، كانت لها تكلفتها الحقوقية، خاصة إبان فترة الحكم العسكري 1976-1983. ومن هنا، لم يتوخَّ التقريرُ، فقط، إعادة قراءة السنوات السبع لهذا الحكم باعتبارها قطيعة مكلفة داخل مسار الديمقراطية الأرجنتينية، بل توخى، أيضًا، وضعها ضمن رؤية استشرافية يكون فيها للضحايا موقع اعتباريّ في إعادة صياغة الذاكرة وترميم فصولها المختلفة، وإن كان ذلك، لا يعني، بالضرورة، الانحياز الراديكالي إلى خيار المتابعة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات التي تعرض لها هؤلاء الضحايا.

> أدت تقارير لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو أدوارًا متفاوتة في صياغة سردية سياسية مغايرة، ترتكز على استعادة الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبـــة، وتوظيفها لتعبئة موارد بناء التحول الديمقراطي وترسيخه

لا تنبع أهمية هذا التقرير، فقط، من كونه أول تقرير متكامل في تاريخ العدالة الانتقالية، بل من قدرته، كذلك، على استيعاب التوترات التي صاحبت التحول الديمقراطي في الأرجنتين، وإعادة إنتاجها في سردية جديدة حظيت بقدر كبير من التوافق الوطني. وفضلًا عن كونه صار رمزًا للنضال من أجل حقوق الإنسان في الأرجنتين[37]، أصبح، في الوقت نفسه، مرجعية تؤطر هذا التحول وتفتح أمامه إمكانات ترسيخه. وإذا كان قد مثّل الأساسَ الذي استند إليه القضاء في توجيه الاتهام إلى العسكريين التسعة المسؤولين عن الانتهاكات والذين حوكموا لاحقًا[38]، فإنه، في المقابل، مثّل، أيضًا، مصدر وعيٍ عام بضرورة الانخراط في مصالحة وطنية تضمن عدم تكرار ما حدث من انتهاكات.

لا تختلف حالة تشيلي كثيرًا، فرغم أن تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة لم يحظَ بقبول القوى اليمينية، خاصة داخل الجيش، فإنه نجح في بناء حالة سياسية في بداية التحول الديمقراطي، بفتحه نقاشًا عموميًا واسعًا داخل المجتمع[39]؛ الأمر الذي ترجم تطلع

35 Elizabeth Salmón, "Algunas reflexiones sobre derecho internacional humanitario y justicia transicional: lecciones de la experiencia latinoamericana," in: Reátegui (ed.), p. 239;

هانتنجتون، ص 46-48.

36 Daniela Allerbon (ed.), *El Nunca más: Y los crímenes de la dictadura* (Buenos Aires: Ministerio de Cultura Presidencia de la Nación, 2015), p. 15.

37 Ibid., p. 11.

38 Ibid., p. 26.

39 Roht-Arriaza, pp. 177-178.

هذا المجتمع نحو توافق وطني بشأن إحداث قطيعة مع الحكم العسكري، تؤطرها سرديةٌ جديدة عنوانها الأبرز التحول الديمقراطي وضمان عدم تكرار الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي.

إنّ تأكيد هذا التقرير على أنّ كشف الحقيقة وحده كفيل بإنصاف الضحايا وردّ الاعتبار إليهم[40] كان رسالةً معبّرة ممن صاغوه إلى هذه القوى اليمينية المساندة للحكم العسكري مفادها أن استمراره صار مكلفًا جدًا، وأن الوقت حان لإنجاز تحول ديمقراطي في تشيلي بأقل الخسائر. ولكي يكتسي كشفُ الحقيقة هذا دلالاته السياسية، شدّد التقرير على ضرورة جعل جبر الضرر المعنوي والمادي مدخلًا أساسيًا نحو هذا التحول[41]، ومن ثمّ، إضفاء مزيد من الشرعية عليه، خصوصًا أن نظام بينوشيه حصل على ضمانات بعدم متابعة رموزه بعد تسليمه السلطة للمدنيين. وإذا كانت هذه الضمانات مثّلت حماية سياسية لأعوان هذا النظام من أيّ متابعة قضائية، فإنها تركت، في الوقت نفسه، المجال مفتوحًا لإيجاد التوازن داخل سردية التحول الديمقراطي، من خلال كشف الحقيقة وتوثيقها، وجبر الضرر المادي والرمزي للضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

أما في بيرو، فقد اتسم تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة بالتوازن في توزيع المسؤوليات بين الجماعات المسلحة المختلفة، وقوات الأمن. وكان تحميلُ التقرير الجناحَ الماوي للحزب الشيوعي المسؤوليةَ الكبرى في أعمال العنف التي حدثت أمرًا ذا دلالة[42]؛ ما يعكس، إضافةً إلى هاجس الحقيقة التاريخية، نزوعًا نحو سردية متوافقٍ عليها، ليس فقط من الفاعلين السياسيين، ولكن، أيضًا، من بعض الجماعات الأهلية التي تعرضت، على امتداد تاريخ بيرو المعاصر، للإقصاء السياسي والاجتماعي، وهو ما طرح البعدَ الثقافي والمجالي للذاكرة في بيرو. فبقدر ما انشغلت اللجنة بالانتهاكات وأعمال العنف التي عرفتها البلاد (القتل، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاغتصاب، واحتجاز الرهائن، والعنف ضد الأطفال والنساء... إلخ)، انشغلت، كذلك، بالإشكالات الثقافية المتعلقة بالحقوق الجماعية لسكان منطقة الأنديز، والسكان الأصليين، بوجه عام، باعتبارهم جزءًا من النسيج الوطني والأهلي[43].

هذا الانشغال المزدوج في أداء اللجنة يفسر الحضورَ اللافتَ للقانون الدولي الإنساني في تقريرها[44]، ويضعنا أمام سردية مختلفة نسبيًا. فالتحول الديمقراطي لم يكن مجرد قطيعةٍ مع الحكم الدكتاتوري والعنف الأهلي والاجتماعي، ولا مجرد مدخلٍ نحو نظام جديد يرتكز على الديمقراطية والمساواة واحترام الحقوق والحريات، بل كان، أيضًا، مصالحة ثقافية ومجالية مع جزء من التاريخ والجغرافيا في بيرو (منطقة الأنديز)؛ ما يحيل على تنوع نسبي في روافد هذه السردية ومكوناتها.

تتقاطع التجارب الثلاث في انشغالها بصياغة سردية مغايرة تستجيب لإكراهات التحول الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون، وتتجنب، في الوقت نفسه، الاصطدامَ بالنظام السابق المسؤول عن الانتهاكات. لكنها تختلف في طرائق صياغة هذا السردية وتدبير توتراتها، وهو أمر يعود، بدرجة أو أخرى، إلى نسق الفاعلين والتحولات التي طرأت عليه داخل كل تجربة على حدة.

3. تحولات نسق الفاعلين

لا تختلف التجارب الثلاث عن غيرها في تعدد الفاعلين المتدخلين في سيرورة العدالة الانتقالية[45]. فهناك الأنظمة التي انبثقت من التحول الديمقراطي، والتي أدى فيها الرؤساء ألفونسين في الأرجنتين، وأيلوين في تشيلي، وبانياغوا في بيرو، دورًا لافتًا في ترسيم هذه العدالة، عبر إحداث لجان الحقيقة. بيد أن ذلك لم يرافقه تعديل نوعي في ميزان القوى؛ إذ ظلت نخب الأنظمة السابقة فاعلةً ومؤثرةً في الوقائع والأحداث، ولا سيما فيما له صلة بكشف الحقيقة، وإقرار العدالة الجنائية مع ما يستتبع ذلك من تداعيات على علاقات القوة.

إضافة إلى ذلك، أدت المنظمات الدولية دورًا لا يستهان به، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فقد كان تأثيرها واضحًا منذ بدء مسار

40 "Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," in: González & Varney (eds.), accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2Dq2nJV

41 Ibid., pp. 69-75.

42 في هذا السياق، اعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة أن حركة الدرب المضيء الماوية تتحمل 68.53 في المئة من مسؤولية الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها بيرو، يُنظر: Salomón Lerner Febres et al., "Informe Final de la Comisión de la Verdad y Reconciliación. Versión en cinco fascículos," Instituto de Democracia y Derechos Humanos (2008), accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/3ed2cyi

43 Cristián Correa, "Programas de reparación para violaciones masivas de derechos humanos: Lecciones de las experiencias de Argentina, Chile y Perú," in: Reátegui (ed.), p. 450; Samuel Abad Yupanqui, "Retos jurídicos del Informe de la CVR: La necesaria garantía del derecho a la verdad," *Derecho PUCP*, no. 57 (2004), pp. 41-58.

44 أحال تقرير اللجنة على المادة 3 (المشتركة) من اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تنص على تطبيق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة غير الدولية، ينظر: Febres et al.

45 يحصر جون إلستر الفاعلين المشاركين في سيرورة العدالة الانتقالية في ثمانية، هم: المرتكبون للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والضحايا، والمستفيدون، والمساعدون، والمقاومون لسيرورة العدالة، والمحايدون، والمنخرطون في العدالة الانتقالية، والمدافعون عنها والمعرقلون. لمزيد من التفاصيل، ينظر: Elster, pp. 121-139.

العدالة الانتقالية في الأرجنتين عام 1983، إذ ساعدت على إحداث حالة سياسية وحقوقية حدّت من احتمال تدخل العسكر لإجهاض التحول الديمقراطي، وفتحت المجال أمام اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص للقيام بمهماتها. وقد ساهم النظام الأميركي لحماية حقوق الإنسان في ذلك، ولا سيما عبر اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان Inter-American Commission on Human Rights التي كان لها دور، إلى جانب الدولة والمجتمع المدني وعائلات الضحايا، في فتح حوار مجتمعي لإسماع صوت الضحايا[46]، وإيصال مطالبهم القاضية بكشف الحقيقة وإقرار العدالة وجبر الضرر المادي والمعنوي. ومثّلت قوانين العفو موضوعًا لتقارير عديدة أصدرتها هذه اللجنة[47]، حيث اعتبرتها، إضافة إلى أنها تَحرم الضحايا من حقهم في متابعة الجناة ومعاقبتهم، لا تتطابق مع الضمانات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان[48].

تحولت هذه الدينامية التي أحدثها النظام الأميركي لحماية حقوق الإنسان إلى مورد حيوي بالنسبة إلى الحركة الحقوقية الأرجنتينية بمختلف أطيافها، ومكّنتها من الانتقال إلى طور جديد في أدائها، تجلى في المطالبة بإلغاء هذه القوانين أمام القضاء[49]؛ ما عَكَسَ إصرارها على ترسيخ التحول الديمقراطي والقطع مع أي إمكانية للرجوع إلى الوراء.

وفي تشيلي، كان الوضع مختلفًا إلى حد ما؛ فرغم الدور الذي أدته المنظمات الحقوقية منذ نهاية الثمانينيات، وبالأخص فيما يتعلق بمتابعة مسؤولي نظام بينوشيه، فإن السياق الدقيق الذي اندرج فيه التحول الديمقراطي، والذي احتفظت فيه القوى اليمينية المصطفة حول هذا النظام، وعلى رأسها الجيش، بنفوذ واضح، ساعد على عدم ذهاب هذه المنظمات بعيدًا في التأثير في مسار العدالة الانتقالية. لكن رغم ذلك، أسهمت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تقليص شعبية بينوشيه، وفي تعديلٍ نسبيٍّ في ميزان القوى، وفتح المجال أمام متابعة الجناة. وفي أيار/ مايو 1994، تم استدعاء عسكريين للإدلاء بشهادتهم بشأن انتهاكاتٍ حدثت قبل صدور مرسوم العفو عام 1978؛ ما أثار غضب الجيش ليتم التراجع عن هذه الخطوة بعد ذلك. لكن وفاة بينوشيه، عام 2008، فتحت ثغرة داخل هذه القوى اليمينية، وسمحت بفتح نقاش بين المجتمع المدني والجيش[50]، خاصة بعد أن تعززت منظومة العدالة الانتقالية باللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب[51] التي أنيطت بها مهمة معالجة الملفات العالقة التي لم تُعرض على اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.

أما بالنسبة إلى تجربة بيرو، فهي تقترب من نظيرتها الأرجنتينية في الشق المتعلق بدور النظام الأميركي لحقوق الإنسان[52]؛ إذ وجدت مبادرةُ تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة جذورها في القرار الذي أصدرته المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان في 14 آذار/ مارس 2001، الذي اعتبرت فيه قانونَي العفو 479.26 و492.26 غير مطابقين لمقتضيات الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان، ما يجعلهما بلا قوة قانونية ملزمة[53]. وتُعَدُّ قضية باريوس ألتوس Barrios Altos[54] نموذجًا لمدى تأثير هذا النظام في الحقل الحقوقي والسياسي في بيرو. فأيامًا قليلة بعد إقرار مجلس النواب قانونَي العفو، تقدمت المنسقة الوطنية لحقوق الإنسان إلى اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان بشكوى بشأن هذه القضية في 30 حزيران/ يونيو 1995، فأحالتها اللجنة، مع قضايا أخرى، على المحكمة الأميركية التي أصدرت قرارها المذكور آنفًا، والذي كان له أثر واضح في نسق الفاعلين المعنيين بتدبير تركة الانتهاكات التي عرفتها بيرو، وكان أحد مصادر الاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية فيما يتعلق بشرعية نظر القضاء في هذه الانتهاكات[55].

أسهمت هذه الدينامية في خلق سياقٍ جعل دور لجنة الحقيقة والمصالحة لا يقتصر على معالجة هذه التركة، بل يمتد إلى تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى المحاكمة، فضلًا عن جبر الضرر الفردي

46 Morales, p. 210; Canton, p. 268.

47 نشير على سبيل المثال إلى التقرير رقم 28/92 الذي أصدرته اللجنة الأميركية بشأن الأرجنتين، في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ينظر: Canton, p. 270.

48 Ibid.

49 Ibid., p. 283.

50 Roht-Arriaza, p. 185; Hazan, "Mesurer l'impact," pp. 350-351; Burt, p. 322.

51 اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، وتُعرف بلجنة فاليتش، نسبةً إلى القِسّ المعروف سيرخيو فاليتش Sergio Valech (1927-2010). وقد أُحدثت بموجب المرسوم الرئاسي 1.040 الصادر في 26 أيلول/ سبتمبر 2003، ضمن محاولة معالجات ثغرات لجنة ريتينغ، وضمت 8 أعضاء وترأسها فاليتش قبل أن تخلفه، بعد وفاته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، ماريا سيبولبيدا إدواردس María Sepúlveda Edwards، ينظر:
República de Chile, Ministerio del Interior, "Subsecretaría del Interior crea comisión nacional sobre prisión política y tortura, para," *Decreto Supremo*, no. 1.040, 26/9/2003, accessed on 3/6/2020, at: https://bit.ly/2MraR4Q; República de Chile, Ministerio del Interior, *Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura* (November 2005).

52 Canton, p. 288.

53 Salmón, p. 239.

54 يتعلق الأمر بالمذبحة التي نفذتها قوات الجيش في حي باريوس ألتوس في ليما (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991)، وراح ضحيتها 15 شخصًا كان يُعتقد أنهم ينتمون إلى حركة "الدرب المضيء" الماوية.

55 Canton, p. 286; Burt, p. 332.

والجماعي[56]؛ باعتبار ذلك مدخلًا رئيسًا للمصالحة مع الذاكرة الجماعية، وإعادة بناء الهوية الوطنية على أساس الاعتراف بما حدث في الماضي. ورغم محاولات بعض القوى استصدار قانون عفو شامل عن المسؤولين عن الانتهاكات وأعمال العنف[57]، فإن ذلك باء بالفشل في ظل تشكّل ميزان قوى جديد، مسنود بمجتمع مدني قوي وفاعل، استثمر، على نحو جيد، عولمةَ العدالة الانتقالية واتساع رقعتها مع بداية الألفية الجديدة.

يتضح مما سبق أنه بقدر ما يتسع نسق الفاعلين المعنيين بسيرورة العدالة الانتقالية، تزداد التوترات التي تواكب هذه السيرورة وتطبع تحولاتها؛ على اعتبار أن ذلك لا يرتبط فقط بالتجاذبات التي تحيل على الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبة خلال فترات الصراع السياسي في الماضي، بل، أيضًا، بصراع القوة والنفوذ بين النخب، سواء تلك التي تنتمي إلى النظام السابق أو الجديد.

ثانيًا: لجان الحقيقة وسياسات الذاكرة

تُعد صياغة سياسة عامة للذاكرة العنوان الأبرز لعمل لجان الحقيقة الذي يُفترض أنه يستوعب إشكالات هذه الذاكرة[58]، سواء فيما له صلة بآلام الضحايا ومعاناتهم مع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو بإعادة البناء الوطني بما هو تفعيل مفتوح للإصلاح السياسي والاجتماعي.

وتجتهد مختلف لجان الحقيقة في الاشتباك مع هذه الإشكالات والتفاعل معها، بحسب ما يسمح به هامش المناورة وعلاقات القوة؛ فتعمل على ترميم الذاكرة الجماعية وتدبير توازناتها بما يتوافر لديها من وقائع وأحداث تكون محطّ تقاطبٍ حادٍّ بين مختلف الفاعلين. وتكاد التجارب الثلاث لا تشذ عن هذه القاعدة. فمنذ تأسيسها، عملت لجان الحقيقة على استدعاء هذه الإشكالات وإعادة صياغتها وفق سردية جديدة، عبر إيجاد التوازن بين حق الضحايا في الحقيقة والعدالة من جهة، وحق المجتمع في المصالحة الوطنية والسلم الأهلي من جهة أخرى؛ ما يعني، بالضرورة، بلورة سياسات متوازنة بشأن الذاكرة.

56 Burt, pp. 330-331.

57 نشير إلى مقترح القانون الذي تقدم به حزب التحالف الشعبي الثوري الأميركي عام 2008، بشأن العفو الشامل عن ضباط الجيش والأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات، وهو المقترح الذي لم يحظَ بالقبول. وفي أيلول/ سبتمبر 2010، صدّق الرئيس آلان غارثيا Alan García مرسوم قانون 1097، وقد اعتُبِر قانونَ عفو مُقنَّع، غير أنه سرعان ما تراجع عنه تحت ضغط المجتمع المدني. لمزيد من التفاصيل، ينظر: Ibid., p. 335.

58 حول الذاكرة، ينظر: بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009)، ص 31-207.

يتعلق الأمر بالبحث عن توافقٍ حول تأويل الماضي لأجل استعادته من دون تكاليف كبيرة. وتكشف جدليات الحقيقة والعدالة والصفح والسلم الأهلي في هذه التجارب الطبيعةَ المتعددة الأوجه للعدالة الانتقالية، وما يحيط بها من تعقيدات تتداخل فيها إكراهات السياسة ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي. فلم تسلم أنظمة الأرجنتين وتشيلي وبيرو من مواجهة الإشكال التقليدي في هذه العدالة، الذي يرتبط بمعايير تحديد الجلاد والضحية، وتترتب عليه، بالضرورة، سلسلةُ نتائج تطبع أي تجربة في هذا الصدد[59]، وخصوصًا فيما يتعلق بإنتاج الحقيقة وسجال العدالة والمصالحة والصفح والنسيان.

تُعد صياغة سياسة عامة للذاكرة العنوان الأبرز لعمل لجان الحقيقة الذي يُفترض أنه يستوعب إشكالات هذه الذاكرة، سواء فيما له صلة بآلام الضحايا ومعاناتهم مع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو بإعادة البناء الوطني بما هو تفعيل مفتوح للإصلاح السياسي والاجتماعي



1. رهانات إنتاج الحقيقة

يُعدُّ إنتاج حقيقة تاريخية بشأن الانتهاكات وأعمال العنف تحديًا بالنسبة إلى الفاعلين، بما أن ذلك حقٌّ جماعيٌّ يحيل على الذاكرة[60]؛ ما يتطلب حدًّا أدنى من التوافق بين هؤلاء. فليس إنتاج الحقيقة بالأمر السهل في ظل تقاطب رؤيتين. فالرؤية الأولى تعبر عن الضحايا الذين يحصرون الحقيقة في أبعادها الذاتية والأخلاقية والرمزية، ويتوقعون استعادتَها بما هي معلومات حول الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت، واستتباعَ ذلك بمحاكمة المسؤولين عنها، وجبر الضرر المادي والمعنوي. أما الرؤية الثانية، فتبقى محكومةً بخلفية واقعية بحتة، من خلال انحيازها إلى رهان التحول الديمقراطي وترسيخه[61]؛ تجنبًا لأي انتكاسة قد تعيد الأمور إلى مربع الصفر.

ورغم أن البحث عن الحقيقة في بلدان أميركا اللاتينية صار جزءًا من منظومة حقوق الإنسان، فإن لجان الحقيقة كانت حريصة على تقديم

59 Elster, pp. 140-160.

60 Joinet, p. 21.

61 Lefranc, p. 21.

خطاب انتقائي لهذه الحقيقة، خاصة بالنسبة إلى الأرجنتين وتشيلي. ففي الأرجنتين كان من اللافت للانتباه توظيفُ الرئيس ألفونسين ما عُرف بنظرية الشيطانَين، من أجل توزيع تركة الانتهاكات بين اليسار المسلح من جهة، والعسكر من جهة أخرى[62]. ويتعلق الأمر بمقاربة تاريخية لهذه الانتهاكات، تنطلق من وعي بضرورة إدارة التوترات التي يفرزها جدل الحقيقة والعدالة. فإقرارُ العدالة يرتبط بتوازنات المسار الانتقالي، ومن ثمة تصبح الحقيقة بديلًا ممكنًا من العدالة، أو بتعبير الرئيس التشيلي الأسبق أيلوين: "توضيح الحقيقة وإقرار العدالة في حدود الممكن"[63]؛ إنه الممكنُ الذي يعكس العلاقة المركبة بين الحقيقة والإفلات من العقاب.

شكّل كشفُ حقيقة الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها البلدان الثلاثة جزءًا من توترات التحول الديمقراطي. فلم تكن الحقيقة مجرد بيانات تخص وقائع وأحداثًا معينة جرت في الماضي، بقدر ما كانت رهانًا سياسيًا ومجتمعيًا تجاذبته إراداتُ الفاعلين وأولوياتُهم؛ فظل حاضرًا في السرديات التي أنتجها هؤلاء بشأن ما لحق بالضحايا من ظلم وقمع.

وفي هذا الصدد، أكد تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين أن "الدكتاتورية العسكرية أفرزت أكبر مأساة في تاريخ البلاد وأكثرها وحشية"[64]. ولم يتردد في وصف الانتهاكات التي ارتُكبت تحت حكم هذه الدكتاتورية بالإبادة[65]. وقدمت اللجنة خلاصة ما توصلت إليه بشأن هذه الانتهاكات التي اقتصرت، فقط، على المختفين[66]، ضمن أفقٍ بدا أنه يقترب أكثر من خطاب الضحايا وعائلاتهم. لكن في الوقت نفسه، كانت هناك مؤشرات دالة على نـزوعٍ نحو إحـداث بعض التوازن إزاء المؤسسة العسكرية، من قبيل الصعوبات الجمة التي واجهتها اللجنة المذكورة في الوصول إلى الأرشيف والوثائق ذات الصلة بمهماتها[67]، خاصة بعد صدور المرسوم 83/2726 المتعلق بإتلاف الوثائق المرتبطة بمرحلة الحكم العسكري[68]. زيادة على ذلك، لم يرد في مرسوم إحداث اللجنة ما يحيل على تحديد المسؤوليات الفردية بشأن الانتهاكات التي حصلت. ومن ثمة، كانت الحقيقة توافقيةً في التجربة الأرجنتينية؛ ليس فقط من ناحية الإكراهات التي فرضها العسكر، بل حتى فيما يتعلق بالفترة التي تغطيها الانتهاكات، والتي كانت مثار رهانات متباينة[69].

سيستمر هذا المد والجزر في التعامل مع الحقيقة لاحقًا؛ فمع مطلع التسعينيات، في 3 آذار/ مارس 1992، أصدر الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم Carlos Menem (1989-1999) مرسومًا يسمح بفتح الأرشيف السري للأمن والوصول إلى المعلومات[70]، وفي أيار/ مايو 1995 كشف أحد العسكريين عن بعض أعمال القتل والتعذيب والاختفاء التي قام بها الجيش خلال فترة حكمه[71]؛ ما أفضى إلى إعادة فتح النقاش العمومي حول هذه الانتهاكات، وأعاد إلى الواجهة جدل الحقيقة والعدالة، واعتُبِرَ، من ثمّ، تحديًا جديدًا أمام الديمقراطية الأرجنتينية الفتية آنذاك، في ضوء استمرار الضحايا وعائلاتهم في المطالبة بكشف الحقيقة كاملةً من دون نقصان.

وفي تشيلي، أُنيطت باللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة مهمة بناء إطار متكامل لملابسات أعمال القتل والاختفاء التي حدثت ما بين 11 أيلول/ سبتمبر 1973 و11 آذار/ مارس 1990، وذلك بجمع

62 تحيل نظرية الشيطانَين Teoría de los dos demonios على الرؤية "المتوازنة" التي أبدتها حكومة ألفونسين تجاه الانتهاكات التي عرفتها الأرجنتين منذ بداية السبعينيات إلى حدود بداية الثمانينيات؛ ذلك أن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن والجيش ما بين سنتَي 1976 و1983 تكاد توازيها انتهاكات أخرى ارتكبتها المنظمات اليسارية المسلحة إبان حكم الرئيسين خوان دومينغو بيرون Juan Domingo Perón (1973-1974)، وزوجته إيزابيل بيرون Isabel Perón (1974-1976). ورغم أن النسخة الأولى من تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص تضمنت إشارة إلى هذه النظرية، فإنه - وبسبب ضغط المنظمات الحقوقية وتكتلات الضحايا أيضًا - تم حذف هذه الإشارة، ينظر: Ibid., p. 226.

63 يتعلق الأمر بالعبارة التالية: "يقتضي الضمير الأخلاقي لتشيلي توضيح الحقيقة وإقرار العدالة في حدود الممكن". أصبحت هذه العبارة جزءًا من أدب العدالة الانتقالية، إن صح التعبير، من خلال تعبيرها عن التوترات الكبرى التي غالبًا ما يكون على لجان الحقيقة مواجهتها وإدارتها بحذر كبير. وقد وردت في حوار خص به أيلوين (1918-2016) صحيفة *El Mercurio*، العدد 13، حزيران/ يونيو 1990.

64 Allerbon, p. 36.

65 Ibid., p. 19.

66 توصلت اللجنة إلى وجود 340 مركزَ اعتقالٍ سريًا يشرف عليه الجيش والشرطة، و8960 مختفيًا، و1351 شخصًا تعاونوا مع قوات الأمن في عمليات القمع والتعذيب من بينهم أطباء وقضاة وصحافيون ورجالُ دين، و2000 معتقل سياسي تخلصت منهم البحريةُ الأرجنتينية بإلقائهم في البحر بعد تخديرهم، ينظر: Ibid., p. 38.

67 Ibid., p. 137.

68 Lefranc, p. 6.

69 رغم أن الانتهاكات التي تحيل عليها التجربة الأرجنتينية جرت بين سنتَي 1976 و1983، فإنها، في الواقع، بدأت قبل ذلك، في ظل انعدام الاستقرار الذي عرفته البلاد منذ الإطاحة بالرئيس بيرون في 16 أيلول/ سبتمبر 1955، حيث شهدت الأرجنتين انقلابَين آخرين في عامَي 1962 و1966، قبل أن يعود بيرون مجددًا إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 11 آذار/ مارس 1973، والتي عرفت فوز مرشح التيار البيروني هيكتور خوسي كامبورا Héctor José Cámpora، لكنّ انتخاباتٍ مبكرةً جرت في 23 أيلول/ سبتمبر 1973 أعادت بيرون إلى السلطة. وبموازاة مع ذلك تشكلت، منذ منتصف الستينيات، تنظيمات يسارية مسلحة أبرزها القوات المسلحة الثورية FAR، والقوات المسلحة البيرونية FAP، والجيش الثوري للشعب ERP الذي كان بمنزلة الجناح المسلح لحزب العمال الثوري PRT، ينظر: Allerbon, pp. 15-17.

70 Lefranc, p. 958.

71 يتعلق الأمر بضابط البحرية الأرجنتينية السابق أدولفو سلينغو Adolfo Scilingo الذي اعترف في حوار صحفي ببعض الانتهاكات التي ارتكبها الحكم العسكري، ولا سيما فيما عُرف برحلات الموت التي كان يتم فيها تخدير الضحايا، ثم حملهم على متن طائرات أو مروحيات ليُلقى بهم من الجو في مياه المحيط الأطلسي. كما كشف تواطؤ الكنيسة في هذه الانتهاكات. ينظر:

Horacio Verbitsky, *El vuelo* (Buenos Aires: Planeta Espejo de la Argentina, 1995).

المعلومات الكفيلة بتحديد هوية الضحايا ومعرفة مصيرهم[72]. وقد توصلت في تقريرها النهائي إلى مجموعة خلاصات[73]، وهو ما اعتُبر مؤشرًا على درب كشف الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات المرتكبة. بيد أن هذه الخطوة، على أهميتها، لم تحُل دون بقاء التجربة التشيلية ضمن حدودها السياسية؛ فقد أخفقت اللجنة، على غرار نظيرتها الأرجنتينية، في تنظيم جلسات استماع عمومية، وترجم ذلك قوة النظام السابق بوصفه رقمًا أساسيًا في ميزان القوى الجديد. كما أن اللجنة، بحكم صلاحياتها المحدودة، لم تعالج مساحة واسعة من الانتهاكات التي حصلت، والتي تتعلق، أساسًا، بالاعتقال السياسي والتعذيب، وكان على تشيلي أن تنتظر مرور 15 عامًا ليتم إحداث اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، وقد وسّعت هذه اللجنة من هامش الحقيقة التي أنتجتها اللجنة الأولى[74]، وفتحت الباب أمام إمكانية صياغة ذاكرة أكثر توازنًا وإنصافًا.

وفي بيرو، توصلت لجنة الحقيقة والمصالحة، في تقريرها، إلى خلاصات بشأن الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت إبّان الحرب الأهلية خلال الفترة 1980-2000[75]. فعلاوة على أن التقرير كان بمنزلة الوثيقة الأكثر أهمية في تاريخ البلاد حول هذه الحرب[76]، كان من اللافت تحميله حركة الدرب المضيء النسبة الأكبر من هذه الانتهاكات وأعمال العنف[77]، كما اتسمت تجربة بيرو بجلسات الاستماع العمومية التي نظمتها اللجنة[78]، والتي يمكن اعتبارها بمنزلة جلسات مواجهة بين الضحايا والجلادين. وقد أتاح ذلك للفاعلين هامشًا أكبر لإنتاج حقيقةٍ تُحفز على إعادة بناء الهوية الوطنية بمختلف روافدها، ولا سيما في ضوء مشكلة التهجير القسري التي واكبت الحرب الأهلية.

إن الاتساع النسبي لقاعدة الحقيقة التي أنتجها الفاعلون في بيرو كان لها تأثير فيما سيأتي من وقائع. فلم يكن الحكم بالسجن على الرئيس الأسبق، ألبرتو فوجيموري، في آذار/ مارس 2009، مجرد سابقةٍ في الاجتهاد القضائي لحقوق الإنسان، بقدر ما فتح الباب، أيضًا، أمام إمكانية أن يتحول تقريرُ اللجنة والوثائقُ التي كُشفت إلى أدلة ضد الجناة[79]. وإذا كانت تجربة بيرو تشترك مع نظيرتَيها، في الأرجنتين وتشيلي، في وجود قوى سياسية واجتماعية تعمل، بشتى الوسائل، على تفنيد ادعاءات المسؤولين عن الانتهاكات بعدم وجودها، فإنها تتجاوزهما، إلى حد ما، في إنتاج حقيقة أكثر جرأة وأكثر قابلية لمضاعفة امتداداتها المجالية والثقافية، ضمن أفق إعادة البناء الوطني على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة.

2. جدل العدالة والمصالحة

تنبئنا التجاربُ المقارنة في العدالة الانتقالية بأن المصالحة تظل محطّ رهانات متباينة بين مختلف الفاعلين. فبالنسبة إلى الضحايا تعني كشفَ الحقيقة وإقرارَ العدالة ومحاكمةَ المسؤولين عن الانتهاكات، بينما تُعدّ بالنسبة إلى القوى الديمقراطية مجالًا مفتوحًا للتنازلات المتبادلة وبناء التوافقات مع النخب المعتدلة في النظام السابق. إنه مخاضٌ عسير للتوفيق بين العدالة التي تقتضي إنصاف الضحايا من ناحية، وتلك التي تنحاز إلى خيار المصالحة الوطنية من ناحية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالإفلات من العقاب وما يطرحه من إشكالات قانونية وسياسية واجتماعية. ولعل ما يلفت الانتباه في التجارب الثلاث أن النزوع نحو خيار المصالحة اندرج في سياق حرص الفاعلين، أو قطاع منهم على الأقل، على إنجاز التحول الديمقراطي من دون تكاليف كبيرة، وإن كان ذلك لا يعني، بتاتًا، استبعاد خيار العدالة، خاصة حينما تتحول الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية، بحيث يصبح إقرار العدالة ضروريًا[80].

تُعدّ الأرجنتين من البلدان القليلة التي حوكم فيها بعض رموز النظام السابق. فقد أصدر الرئيس ألفونسين مرسومًا بمحاكمة تسعة عسكريين[81]. وإذا كان ذلك جرى في سياق ترسيخ التحول الديمقراطي، فإن انتقائية المحاكمات عَكَسَت تطلُّعَ ألفونسين إلى إدماج الجيش في ديناميات هذا التحول. ولتعزيز ذلك عمل على الحد من نزعة

72 "Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," p. 12.

73 توصل تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة إلى وجود 2932 ضحية، توزعت كما يلي: 2130 (ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان)، و168 (ضحايا العنف السياسي)، و634 حالة ظلت عالقة. لمزيد من التفاصيل، ينظر: .Ibid

74 بلغ عدد ضحايا الاعتقال السياسي والتعذيب في تشيلي بحسب هذه اللجنة 27255، ينظر:
Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura, p. 73.

75 اعتبرت اللجنة في تقريرها أن عدد ضحايا هذا النزاع في حدود 69280 بين قتيل ومختفٍ، ينظر: .Febres et al

76 Salmón, p. 256.

77 توصلت اللجنة إلى أن 53.68 في المئة من الانتهاكات المسجلة خلال الحرب الأهلية ارتكبتها عناصر حركة الدرب المضيء، ينظر: .Febres et al

78 Ibid., pp. 17-18.

79 Burt, p. 330.

80 Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," p. 46; Joinet, p. 141.

81 يتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي 158/83 الصادر في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1983، القاضي بالبدء في محاكمة تسعة عسكريين كبار، أبرزهم خورخي فيديلا Gorge Videla (1925-2013) الذي ترأس الدولة خلال الفترة 29 آذار/ مارس 1976 – 29 آذار/ مارس 1981، وروبرتو بيولا Roberto Viola (1924-1994) الذي خلفه خلال الفترة 29 آذار/ مارس – 11 كانون الأول/ ديسمبر 1981، ثم ليوبولدو غالتيري Leopoldo Galtieri (1926-2003) خلال الفترة 22 كانون الأول/ ديسمبر 1981 - 18 حزيران/ يونيو 1982، ينظر:
"Senor Presidente," Memoria Abierta, 2018, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2ZU4Qnh

التسيّس في صفوفه من خلال عدة تدابير، انصبّ معظمها على إعادة بناء علاقة هذا الجيش بالسياسة وفق رؤية أكثر مهنيةً[82].

غير أن ذلك لم يَرُق العسكرَ الذين أرسلوا إشارات على عدم رضاهم عن هذا النزوع المدني في أداء حكومة ألفونسين، ما ترتب عليه صدور قوانين ترجمت براغماتيةَ النظام الجديد، أبرزها قانون 492.23 بشأن إنهاء محاكمة العسكريين[83]، وقانون 521.23 بشأن الطاعة الواجبة[84]. ثم منح كارلوس منعم، الذي خلف ألفونسين، عفوًا عن العسكريين سواء المدانين أو المتابعين أمام المحاكم، كما منح عفوًا عن بعض قادة التنظيمات المسلحة الذين كانوا متابعين أيضًا[85]، ووطد علاقته بالجيش[86] من أجل توسيع هامش الحركة أمام النظام الديمقراطي الجديد.

تم التخلي عن المتابعة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات، بعد أن تبين أنها تنطوي على أسئلة إشكالية، لا تتعلق فقط بإقرار العدالة في حد ذاتها، بل، أيضًا، بتحديد من يجب أن يقع عليه العقاب، وعلى أي أساس، وما يجب فعله إزاء الضحايا الذين يطالبون بالقصاص باعتبار ذلك شرطًا ضروريًا لإنجاز المصالحة. وقد كان لاستمرار هؤلاء في التمسك بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات دورٌ في قرار المحكمة العليا الصادر في 14 حزيران/ يونيو 2005، القاضي بمشروعية قانون 779.25 الصادر في 2 أيلول/ سبتمبر 2003[87]، المتعلق بإلغاء قانونَي إنهاء محاكمة العسكريين، والطاعة الواجبة، بسبب عدم دستوريتهما[88]. ثم ما لبثت أن أعقبته بقرار آخر في 13 تموز/ يوليو 2007، أعلنت فيه عدم دستورية العفو الذي أصدره كارلوس منعم عن العسكريين المذكورين من قَبل.

أسهمت هذه القرارات في إطلاق دينامية جديدة، تَجلّت في إعادة فتح المحاكمات، ولا سيما بعد عرض بعض القضايا على المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان، فتم اعتقال العسكريين الذين كان قد عفا عنهم منعم، مجددًا، وفي عام 2010 تمت إدانة 110 أشخاص بارتكاب انتهاكات، في حين تمت تبرئة 9 أشخاص[89]؛ ما أعطى الانطباع بالانتصار لصوت الضحايا والتقدم في تحقيق العدالة التي كانوا يتوقعونها.

لكن الأوراق ستختلط مجددًا بعد أن أصدرت المحكمة نفسها قرارًا في 3 أيار/ مايو 2017 يقضي بتطبيق القانون 390.24، المعروف بقانون "اثنان في واحد" على الأشخاص الذين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية[90]. وقد أثار قرارها استياءَ الأوساط الحقوقية داخل الأرجنتين وخارجها، واعتُبر شرعنةً للإفلات من العقاب، غير أن البرلمان سرعان ما صدّق، أيامًا قليلة بعد ذلك، قانون 362.27، وقد نص على أنه لا يمكن تطبيق مقتضيات قانون "اثنان في واحد" على الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب[91]. وقد ترجم هذا المدُّ والجزرُ توترات العدالة الانتقالية في الأرجنتين الناتجة، أساسًا، من الوزن السياسي الذي بقي يحتفظ به رجالات الحكم السابق داخل النظام الجديد.

82 نشير على سبيل إلى المثال، إلى ما يعرف بقانون الدفاع الوطني 23.554 الصادر في 26 نيسان/ أبريل 1988، الذي منع على المؤسسة العسكرية التدخل في السياسة العامة، ينظر: Argenti Argentina, Ministerio de Justicia y Derchios Humans, Informacion Legislative, *Defensa Nacional Principios básicos. Finalidad y estructura del sistema. Organización de las Fuerzas Armadas. Servicio de Defensa Nacional. Organización Territorial y Movilización. Disposiciones generales y transitorias*, Ley no. 23.554, 26/4/1988, accessed on 27/7/2020, at: https://bit.ly/32XdS6j

83 صدر هذا القانون عن البرلمان في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1986، ونص على إنهاء كل أشكال التحقيق والمتابعة في حق العسكريين المتهمين بارتكاب انتهاكات خلال الحكم العسكري. ورغم محاولة الرئيس ألفونسين الاعتراض على القانون، فإن خوفه من انقلاب عسكري مضاد دفعه إلى التراجع. وقد ألغى البرلمان هذا القانون، لاحقًا، في آب/ أغسطس 2003. وفي 14 حزيران/ يونيو 2005، حكمت المحكمة العليا بعدم دستوريته، ينظر: Pablo de Greiff, "Los esfuerzos de reparación en una perspectiva internacional: El aporte de la compensación al logro la justicia imperfecta," *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*, vol. 7 (2005), p. 67.

84 أصدر البرلمان هذا القانون في 4 حزيران/ يونيو 1987، ونص على إعفاء المرؤوسين، من قوات الجيش والشرطة الذين كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم، من المتابعة. ثم ألغاه البرلمان في آب/ أغسطس 2003. وفي 14 حزيران/ يونيو 2005، حكمت المحكمة العليا بعدم دستوريته. وفي السياق ذاته، تُميز بعض أدبيات السياسة العسكرية بين القيادات الأعلى رتبة التي تضطلع بإظهار وجهات نظر الجيش ونقل احتياجاته إلى الدولة والمجتمع، والضباط المحترفين المختصين بإدارة العنف الذين يشكلون نخبة المهنة العسكرية، والمجندين الذين تكون خبرتهم في استخدام العنف، ينظر: باراني، ص 82.

85 يتعلق الأمر بالمراسيم الرئاسية 1002، و1003، و1004 و1005، التي أصدرها منعم في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، وعفا فيها عن 200 عسكري و70 مدنيًا. يضاف إلى ذلك المراسيم الرئاسية 2741، و2742، و2743، و2744، و2745 و2746، التي أصدرها في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ينظر: de Greiff, p. 168.

86 في هذا الصدد، عَيَّن منعم كل من إيتالو أرخينتينو لودير Ítalo Argentino Luder، أحد أنصار العفو عن المسؤولين عن الانتهاكات، وزيرًا للدفاع، وإيسيدرو كاثيريس Isidro Cáceres رئيسًا لهيئة أركان الجيش، ينظر: هانتنجتون، ص 311.

87 يُنظر نص القانون في: de Greiff, pp. 153-199.

88 Salmón, p. 238.

89 Burt, pp. 318, 334.

90 صدر هذا القانون في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، ويقضي بأنه من حق الأشخاص الموجودين رهن الاعتقال الاحتياطي أكثر من سنتين مطالبة الدولة بتعويضٍ عن تأخرها في تقديمهم للمحاكمة، من خلال مضاعفة المدة التي ظلوا فيها معتقلين من دون محاكمة، بحيث يُحسب كل يوم قضوه رهن الاعتقال بيومين. وقد أُلغي هذا القانون في 30 أيار/ مايو 2001. يُنظر نص القانون في البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان الأرجنتينية: Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Ley 24.390 Plazos de prisión preventiva," 2/11/1994, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/3iHy7dz

91 ينظر نص القانون في البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان الأرجنتينية: Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Ley 27362 Conductas delictivas. Delitos de lesa humanidad, genocidio o crímenes de guerra," 2017, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2O6MAl8

وفي تشيلي، كان استفتاء 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988[92] لحظة أساسية في التحول الديمقراطي، غير أن ذلك لم يمنع نظام بينوشيه من الوقوف على ترتيبات هذا التحول حفاظًا على مصالحه[93]. وقد كان أيلوين، الذي خلف بينوشيه، مدركًا لنفوذ الجيش، فعمل على طمأنة قياداته الأساسية، وبدا ذلك في تشكيلة اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة التي ضمت عضوين سبق لهما أن شغلا مناصب وزارية في عهد بينوشيه[94]؛ ما عبّر عن اقتناع النظام الجديد بضرورة الحفاظ على التوازن داخل اللجنة تجنبًا لأي توجه راديكالي بشأن المتابعة الجنائية لرموز النظام السابق.

سيتجلى هذا الانشغال بجدل العدالة والمصالحة في التقرير الذي أنجزته اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، حين أقرت بأن بعض الضحايا ارتكبوا أيضًا انتهاكات، غير أن ذلك "لا يبرر احتجازهم في معتقلات سرية وتعذيبهم"[95]. ولا يعكس الحرص على التوازن، فقط، حقيقةَ الانتهاكات التي حدثت بقدر ما يعكس، كذلك، إكراهات التحول الديمقراطي التي كانت تتطلب بعض "الحكمة" في التعامل مع هذه الانتهاكات بإعادة جدولتها وتوزيعها بين المعنيين بها، تمهيدًا لوضعها داخل سردية تاريخية تحظى بالتوافق، وتعزز، من ثمّ، التوازن في استدعاء الذاكرة وإعادة صياغتها.

بيد أن اعتقال الجنرال بينوشيه، في لندن في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، فتح أفقًا جديدًا أمام الضحايا وعائلاتهم، وأعطى زخمًا لمسار العدالة الانتقالية، خاصةً فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات. فتمت متابعة عدد منهم بتُهم ثقيلة كالاختفاء القسري والإعـدام خارج القانون[96]؛ ما جعل خطاب الضحايا وعائلاتهم ينتعش من جديد.

أما في بيرو، فقد أكدت لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها، الذي قدمته في 5 أيلول/ سبتمبر 2003، أن التحول الديمقراطي، الذي يتخلى عن تسوية حسابات الماضي وتثبيت المسؤوليات، يتسم بعجز كبير في شرعيته[97]. وبدا جليًّا انشغالُها بإحقاق العدالة، رغم أن جزءًا من الطبقة السياسية أبدى انزعاجه من المسؤوليات التي أثارها تقريرها. فأُحيل عدد من أفراد الشرطة وعناصر حركة الدرب المضيء على القضاء[98]، وتوالت المحاكمات[99]. ورغم أنها، إجمالًا، اندرجت في سياق التوازن في توزيع المسؤوليات بين الدولة وهذه الحركة، فإن ذلك لم يمنع من أن تواجهها بعض العراقيل[100]. وكانت محاكمة فوجيموري[101] لحظة دالة بالنسبة إلى مناهضة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا، حين بدا للنظام الجديد أن ميزان القوى بدأ يميل إلى صالحه.

بيد أن بعض التدابير التي قام بها الرئيس، آلان غارثيا Alan García (1985-1990)، بددت هذا الانطباع، وجعلت التجربة البيروفية أقرب إلى نظيرتها الأرجنتينية من حيث حالة المد الجزر التي طبعتها. ففي أيلول/ سبتمبر 2010، صدّق غارثيا مرسوم قانون 1097 الذي اعتُبر بمنزلة قانون عفو جديد، وإنعاشٍ لخطاب الإفلات من العقاب. لكن ضغط المنظمات الحقوقية داخل البلاد وخارجها دفع البرلمان إلى إلغاء المرسوم، ومع اقتراب انتهاء ولاية غارثيا أعلنت الدولة أنها ستوفر المساعدة القضائية لكل موظفي الدولة المتابعين بارتكاب انتهاكات[102]؛ ما عزز الانطباع بأن حكومته شكّلت بسياستها سياقًا عنوانه الأبرز تراجع حركة المطالبة بعدم الإفلات من العقاب.

تقع التجارب الثلاث ضمن خيار المصالحة الوطنية الذي فرض نفسه على الأنظمة الجديدة، ولا سيما في ظل استمرار نفوذ رجالات

---

92 كانت ولاية بينوشيه تنتهي في 11 آذار/ مارس 1990، وتجنبًا لاستمراره في الحكم، طالبت المعارضة بإجراء استفتاء بشأن تجديد ولايته إلى غاية 11 آذار/ مارس 1997، وهو الاستفتاء الذي جرى في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وأظهرت نتيجته رفض استمرار بينوشيه في الحكم بنسبة تجاوزت 55 في المئة.

93 من هذه الترتيبات ضمان بقاء نحو 300000 موظف من أنصاره في مناصبهم، وتعيين 9 قضاة في المحكمة العليا، وتعديل القانون الانتخابي، وبقاؤه قائدًا عامًا للجيش حتى 10 آذار/ مارس 1998، وتعيينه عضوًا بمجلس الشيوخ مدى الحياة، ينظر: هانتنجتون، ص 258.

94 يتعلق الأمر بكل من ريكاردو مارتين دياث Ricardo Martin Diaz (1911-2005)، وهو رجل قانون مرموق، شغل وظائف حكومية، منها ترؤسه لجنةً بـوزارة الداخلية مكلفة بملف المنفيين، وغونثالو فيال كورّيا Gonzalo Vial Correa (1930-2009)، وهو مؤرخ ومحام وكاتب، وقد شغل منصب وزير التربية والتعليم في عهد بينوشيه بين سنتي 1978 و1979.

95 *Informe de la Comisión Nacional de Prisión Política y tortura*, p. 75.

96 وصل عدد المحاكمات ما بين الفترة 2000 - أيار/ مايو 2011 إلى 773، منها 245 تم البتّ فيها نهائيًا، وصدرت بشأنها أحكام نهائية من المحكمة العليا، يُنظر: Burt, p. 323

97 Febres et al.

98 Yupanqui, pp. 42-43.

99 في عام 2006، دِينَ 4 ضباط أمن بالسجن 16 سنة بسبب مسؤوليتهم في اختفاء طالب. وفي عام 2008 دِينَ رئيس مصلحة الاستخبارات الوطنية السابق، خوليو سالاثار مونروي Julio Salazar Monroe، بسبب مسؤوليته في اختفاء ومقتل 9 طلاب وأستاذ جامعي في جامعة لاكانتوتا La Cantuta، وهي القضية التي سيُدان فيها الرئيس الأسبق فوجيموري لاحقًا، يُنظر: Burt, p. 323

100 نشير إلى بطء التحقيقات في النيابة العامة، وضعف صياغة الاتهامات وجمع الأدلة، زيادةً على عراقيل مارسها ضباط الجيش للحيلولة دون الوصول إلى المعلومات التي قد تفيد التحقيق، وتسهم في تحديد المسؤوليات. وقد ظهر ذلك، بجلاء، خلال الولاية الثانية للرئيس آلان غارثيا (2006-2011)، ينظر: Ibid., p. 333.

101 تم اعتقال فوجيموري في تشيلي في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي 22 أيلول/ سبتمبر 2007، تم تسليمه للبيرو بقرار من المحكمة العليا التشيلية، وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر بدأت محاكمته التي استمرت حتى 7 نيسان/ أبريل 2009، حيث تمت إدانته بـ 25 سنة سجنًا نافذًا من جراء ما ارتكبه من انتهاكات خلال فترة حكمه. حول محاكمة فوجيموري، ينظر: Ibid., pp. 329-330.

102 Ibid., pp. 334-335.

الأنظمة السابقة خلال فترات التحول نحو الديمقراطية. ولذلك لم تُثَر المساءلة، إلا في الحدود التي لم تؤثر في هذه المصالحة؛ باعتبارها شرطًا ضروريًا لإكمال هذا التحول من دون تكاليف باهظة.

3. الذاكرة ومأسسة النسيان

تُعدّ حقوق الضحايا[103] محورًا مركزيًا في صياغة الذاكرة الجماعية؛ فاحتفاظها بشحنتها العاطفية وتأثيرها السياسي يتطلب سياسات عمومية لإنعاشها وتحفيزها على نحو مستمر؛ لما لذلك من تأثير في الاستجابة المؤسسية لترسيخ الديمقراطية والتنشئة السياسية للأجيال الجديدة[104]. ويُعدّ النسيان والصفح أهم رهانات هذه الذاكرة، حيث تُفسِح الاعتباراتُ القانونية المرتبطة بالعدالة المجالَ للاعتبارات الأخلاقية التي تحيل على منظومةٍ يمثّل الصفح عصبها الأساسي[105]. ومن هنا، يصبح التمييز بين الذاكرة والنسيان شرطًا لفهم التوترات التي تسِمُ معظم تجارب العدالة الانتقالية. فالذاكرة لا تعني تذكّر كل شيء بقدر ما لا تعني، أيضًا، نسيانَ كل شيء؛ ويتعلق الأمر بمواجهة النسيان من خلال مأسسته وفق ميزان القوى بين نخب النظام السابق والجديد. وفي هذا الصدد، كان الفاعلون في التجارب الثلاث مدركين استحالة تجاوز الماضي والدفع به نحو النسيان، وكانوا متوافقين على أن الذاكرة من دون عدالة لا تعني شيئًا غير النسيان، لكن الاختلاف كان حول طبيعة هذه العدالة؛ أتقتصر على الاعتراف بالضحايا وإعـادة الاعتبار إليهم، أم تتجاوز ذلك نحو محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات؟ ولذلك مثّلت مأسسة النسيان الأفقَ الذي تقاطعت عنده هذه التجارب، بدرجات متفاوتة، عبر برامج جبر الضرر والتعويض والذاكرة.

وفي الأرجنتين، واجه النظام الجديد إشكالات الذاكرة على نحو لا يؤدي إلى "خلع عباءة من النسيان على الماضي"، كما قال الرئيس ألفونسين في خطاب تنصيب اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص[106]. فصدرت قوانين انصبت على إعادة إدماج الموظفين الذي فُصلوا من عملهم لأسباب سياسية وتعويضهم[107]. وبالنظر إلى أن اللجنة كانت تتعلق بالاختفاء فقط، فقد تم الاعتراف بضحايا الاعتقال السياسي بواسطة قانون جبر الضرر الذي صدر في عهد كارلوس منعم (1991)، والذي منحهم تعويضات سخية في إطار سياسة منتظمة لجبر الضرر[108]؛ ما ترجم تعديلًا للاختلالات التي ترتبت على تعليق محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، ومن ثمّ التوصل إلى توافق بشأن الذاكرة. بيد أن الوقائع اللاحقة أثبتت أن عامل الزمن ليس فاعلًا رئيسًا في سيرورة النسيان، في ضوء الحيوية التي ظلّ الضحايا يُبدونها بتشبثهم بالعدالة التي لا تتحقق فقط بجبر الضرر، وإنما، أيضًا، بمتابعة المسؤولين عن الانتهاكات، وهو ما عكَسه موقف حركة "أمهات ساحة مايو" التي رفضت التعويضات الممنوحة للضحايا، وبقيت تتطلع إلى نسيانٍ يقترن بإصلاح مؤسساتي شامل، تُعتبر استعادةُ الذاكرة التي تنبني على العدالة الجنائية أهمَّ فصل فيه. ولم يتوقف تقاطب الرهانات عند فترة الحكم العسكري 1976-1983، بل امتد إلى ما قبل انقلاب عام 1976، إذ رفض التيار البيروني منح تعويضات عن الانتهاكات التي جرت قبل هذا التاريخ[109]، في حين يحيل على صراع حول إعادة قراءة الذاكرة وتأويل بعض فصولها.

وفي تشيلي، وأثناء تقديم تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في 4 آذار/ مارس 1991، طلب الرئيس أيلوين الصفح من عائلات الضحايا، كما طالب قواتِ الجيش والأمن وكل من شارك في الانتهاكات بالاعتراف بالمسؤولية والتعاون لتضميد الجراح. لكن ميزان القوى لم يكن يسمح بهذا الاعتراف، في ظل النفوذ الذي بقي يحتفظ به الجيش بعد التحول الديمقراطي. ولعل ذلك ما يفسر تميز التجربة التشيلية على صعيد وضع سياسات وبرامج متكاملة لجبر الضرر، بوصفها نوعًا من التوازن في مواجهة مطالب الضحايا بإقرار العدالة ومحاكمة

103 يرى مينديث أن حقوق الضحايا هي الإنصاف، ومعرفة الحقيقة، والحق في التعويض المادي والمعنوي، والحق في الإصلاح السياسي والاجتماعي المؤسساتي الشامل: Méndez, p. 83.

104 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 100.

105 ريكور، ص 661-728.

106 ينظر نص هذا الخطاب التاريخي الذي ألقاه ألفونسين في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1983، في:
"35 años de democracia: 'No va a ser nada fácil, pero no habrá nada imposible': El emocionante discurso de Raúl Alfonsín elegido presidente en 1983," Clarin, 30/10/2018, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2ZOHL5H

107 يتعلق الأمر بقانون 23.053 (الصادر في 22 شباط/ فبراير 1984)، وقانون 23.117 (الصادر في 30 أيلول/ سبتمبر 1984)، وقانون 23.238 (الصادر في 10 أيلول/ سبتمبر 1985)، وقانون 23.278 (الصادر في أيلول/ سبتمبر 1985)، وقانون 23.523 (الصادر في حزيران/ يونيو 1988)، ينظر: de Greiff, p. 166.

108 يتعلق الأمر بقانون 24.043 الذي أصدره البرلمان في27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، ينظر البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان:
Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Otórganse beneficios a las personas que hubieran sido puestas a disposición del P.E.N. durante la vigencia del estado de sitio, o siendo civiles hubiesen sufrido detención en virtud de actos emanados de tribunales militares. Requisitos," Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, 1991, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2ZeAZam

109 يتعلق الأمر بالفترة 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 - 24 آذار/ مارس 1976، وهي الفترة التي عرفت حكم إيزابيل بيرون Isabel Perón أرملة الرئيس الأسبق بيرون، ينظر:
de Greiff, p. 165; Lefranc, p. 397.

الجناة، وتنفيذ توصيات اللجنة[110]. واتُّخذت، في هذا السياق، تدابيرُ قانونية وإدارية تمنع تكرار الانتهاكات، من قبيل إحداث الهيئة الوطنية لجبر الضرر والمصالحة بموجب القانون 123.19[111]، ووضعِ برنامج جبر الضرر والرعاية الصحية الشاملة PRAIS، وقد اندرج ذلك في سياق مقاربة براغماتية لإشكالات الذاكرة، تنطلق من ميزان قوى لم يعرف تعديلًا كبيرًا منذ تنحي بينوشيه عن السلطة.

أما في بيرو، فقد اتخذ تدبير الذاكرة وجبر الضرر الجماعي بعدًا مختلفًا، بحكم العدد الهائل من المهجرين وما أفرزته مشكلة الأرض من تداعيات اجتماعية واقتصادية[112]. فتم إنشاء البرنامج الوطني لدعم إعادة التوطين وتنمية المناطق المتضررة PAR عام 1995[113]. ونص تقرير اللجنة على توصيات بشأن جبر الضرر المادي والجماعي[114]، في ربطٍ بين الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها البلاد من جهة، والسياقات الثقافية والاجتماعية والمجالية المرتبطة بمشكلة الأرض من جهة أخرى، ولا سيما في منطقة الأنديز التي شهدت تهجير عدد كبير من ساكنتها. ولتعزيز هذا التوجه، أُقِرَّ قانون التهجير الداخلي الذي نص على إنصاف هؤلاء وتأهيلهم وإعادة إدماجهم داخل المجتمع[115]، من أجل إنجاز مصالحة وطنية تستهدف إعادة بناء الذاكرة الجماعية وتأهيلها.

وفي السياق ذاته، تم إحداث لجنة عليا متعددة القطاعات CMAN للإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة[116]، ضمن مقاربة أفقية تأسست على دمج التداعيات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية للانتهاكات وأعمال العنف التي عرفتها بيرو خلال الحرب الأهلية. ورغم ذلك، تعتبر بيرو من التجارب القليلة التي ظلت فيها صفة "الجلاد" و"الضحية" مثار تقاطب بين الفاعلين، وتجلى ذلك، أساسًا، في الصراع بين عائلات الضحايا المنتمين إلى حركة الدرب المضيء ممن تعرضوا لانتهاكات على يد قوات الأمن، وأولئك الذي كانوا ضحية الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الحركة خلال الحرب الأهلية[117]، الأمر الذي ألقى بظلاله على النقاش العمومي بشأن الذاكرة.

أسهمت الإكراهات القانونية والسياسية التي واكبت المسارات الانتقالية في البلدان الثلاثة، في الانحياز، بدرجات متفاوتة، إلى ذاكرة متوازنِة من خلال التعامل مع مطالب الضحايا بإقرار العدالة الجنائية، والاستجابة لها بواسطة برامج جبر الضرر المادي المتمثل في التعويضات والخدمات الاجتماعية (كالتربية والصحة والسكن)، وجبر الضرر المعنوي المتمثل في اعتراف الدولة بالانتهاكات وإعادة التأهيل وإقامة النصب التذكارية وبناء متاحف ومراكز الذاكرة[118]. ورغم الأهمية الرمزية التي اكتساها جبر الضرر المعنوي بالنسبة إلى الضحايا، فإنه في بعض الأحيان تحوّل إلى مغذّ للصراع حول الرموز[119]، وفي أحيان أخرى إلى محفز لإنعاش ذاكرة من عاشوا القمعَ السياسي على نحو مباشر، ونقْلِ مضامينها إلى الأجيال الجديدة كما هو الشأن، مثلًا، بالنسبة إلى أماكن الذاكرة في تشيلي[120].

وسواء تعلق الأمر ببرامج جبر الضرر المادي أو المعنوي، فقد اندرجت كلها ضمن تطلع الأنظمة الجديدة إلى الحد من راديكالية خطاب الضحايا، وتأسيس ما يسميه البعض ميثاق النسيان الذي ينبني على العفو (النسيان القانوني) والصفح (النسيان الأخلاقي والاجتماعي)[121]، في أفق تحقيق المصالحة بوصفه شرطًا أساسيًا لإنجاز التحول الديمقراطي.

---

110 ينظر توصيات اللجنة المتعلقة بجبر الضرر:
"Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," pp. 69-75.

111 صُدّق القانون في 8 شباط/ فبراير 1992. ينظر نصه على موقع المكتبة الرقمية للمعهد الوطني لحقوق الإنسان في تشيلي:
"LEY Nº 19.123 Crea Corporacion Nacional De Reparacion Y Reconciliacion, Establece Pension De Reparacion Y Otorga Otros Beneficios En Favor De Personas Que Señala," Biblioteca del Congreso Nacional de Chile, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/2ZarbOo

112 حول مشكلة الأرض والمهجرين في الحرب الأهلية في بيرو، ينظر تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، في: .Febres et al

113 Correa, pp. 450-451

114 Febres et al.

115 يتعلق الأمر بقانون 28.223 الذي صُدّق في 28 نيسان/ أبريل 2004، ينظر **الجريدة الرسمية** *El Peruano*، في:
"Aprueban Reglamento de la ley N 28223, ley Sobre Los Desplazamientos Internos, El Peruano," *El Peruano*, 24/2/2005, accessed on 9/7/2020, at: https://bit.ly/38MbqQX

116 أُحدثت هذه اللجنة بالمرسوم الرئاسي 2004-003JUS (6 شباط/ فبراير 2004). حول جبر الضرر في بيرو، ينظر:
Correa, p. 464; Salmón, p. 257.

117 نشير إلى المجزرة التي شهدها سجن ميغيل كاسترو كاسترو Miguel Castro Castro في ليما بين 6 و9 أيار/ مايو 1992، التي شهدت إعدام 42 شخصًا من عناصر حركة الدرب المضيء على يد قوات الأمن من دون سند قانوني، ينظر: .Febres et al

118 نشير، مثلاً، إلى متحف الذاكرة وحقوق الإنسان في سانتياغو (تشيلي) الذي افتُتح في 11 كانون الثاني/ يناير 2010، ومتحف الذاكرة في بوينوس أيريس (الأرجنتين) الذي افتُتح في 19 أيار/ مايو 2015، ومركز الذاكرة والتسامح والإدماج الاجتماعي في ليما (بيرو) الذي افتُتح في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

119 على سبيل المثال، في 11 أيلول/ سبتمبر 2003، الذي صادف ذكرى الانقلاب الذي قاده بينوشيه، وتمت إعادة فتح باب موراندي 80 Morandé، وهو أحد أبواب قصر لامونيدا، وقد اكتسى رمزية بالغة لأنه كان الباب الذي أُخرج منه جثمان الرئيس الراحل سلفادور أليندي بعد انتحاره. وقد أمر بينوشيه، بعد الانقلاب، بإزالة الباب، ينظر: .Martin, p. 119

120 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 105.

121 Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," p. 42.

خاتمة

مثّل تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو لحظة أساسية في مسار التحول الديمقراطي وإعادة بناء شرعية الدولة على أسس جديدة. واستطاعت هذه البلدان، عبر هذه اللجان، إحداثَ تعديل نسبي في علاقات القوة بين القوى الاجتماعية المصطفة حول الأنظمة السابقة وتلك المتطلعة إلى صياغة عقود اجتماعية جديدة تعزز المسارات الانتقالية، وتدفع بها قدمًا نحو إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية تضمن عدم تكرار انتهاكات الماضي.

> مثّل تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو لحظة أساسية في مسار التحول الديمقراطي وإعادة بناء شرعية الدولة على أسس جديدة. واستطاعت هذه البلدان، إحداثَ تعديل نسبي في علاقات القوة بين القوى الاجتماعية المصطفة حول الأنظمة السابقة وتلك المتطلعة إلى صياغة عقود اجتماعية جديدة تعزز المسارات الانتقالية

بيد أن ذلك لم يكن سهلًا؛ بالنظر إلى نجاح نخب الأنظمة السابقة (في الأرجنتين وتشيلي على وجه الخصوص) في الحفاظ على الحد الأدنى من نفوذها. وهو ما بدت نخب الأنظمة الجديدة واعيةً به؛ ما أنتج توترًا بين سرديتين: سردية شدّدت على ضرورة احترام ذاكرة الماضي بتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا من خلال المساءلة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات، وسردية أخرى ركّزت على تجاوز الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية، والنظر إلى المستقبل، عبر إنجاز المصالحة والسلم الأهلي اللذين يحيلان على منظومة يمثّل العفو (القانوني) والصفح (الأخلاقي) أبرز عناوينها وأكثرها دلالةً، وهو ما يصب في "نسيانٍ" متوافَقٍ عليه، يُتيح تجنب "إساءة استعماله"[122] بتعبير بول ريكور. فالصفح لا يمكن فرضه بمرسوم أو قانون بحسب هذه السردية. كما أن النسيان يتطلب توافقًا حول صيغته وأدواره حتى لا يصير "نسيانًا بالأمر"[123]، غير قادر على مجابهة التحديات الأخلاقية والسياسية المطروحة.

ومن هنا، يمكن فهم مخاوف الأنظمة الجديدة من ارتفاع التكلفة السياسية لمقاربة شمولية لا اختلال فيها بين الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. ولذلك، اتسم أداؤها بواقعية سياسية نابعة من إدراكها أن خطر انتكاس التحول الديمقراطي يظل واردًا في أي لحظة، خاصة في ظل تسيُّس الجيوش وانخفاض حسها المهني وتوجسها من حكم المدنيين، إضافة إلى راديكالية مقاربة الضحايا لإشكالات الماضي وتطلعهم إلى العدالة الكاملة.

إن التوصيات التي وضعتها لجان الحقيقة في البلدان الثلاثة، وإن كانت قد فتحت المجال، نظريًا، أمام تَشكُّل مختبر مفتوح للإصلاح السياسي والمؤسساتي والاجتماعي والثقافي، فإن استمرار جدل العدالة والمصالحة يُسائل بقوةٍ نزوعَ البعض نحو اعتبار العدالة الانتقالية بمنزلة براديغم لدولة الحق والقانون[124]. هذا في الوقت الذي ما زال فيه "قوس الحقيقة" مفتوحًا (حالة الأرجنتين)[125]، بما ينبئ بأطوار جديدة في هذا الصدد. وفي الإمكان القول إن التجارب الثلاث عكست، بدرجة أو أخرى، الجدليات الكبرى التي حكمت الموجتين الثانية والثالثة للعدالة الانتقالية، والتي تجد تمظهرها الأساسي في سجال الجلادين والضحايا، وتأثيره في قضايا استعادة الذاكرة وإعادة البناء الوطني وترسيخ التحول الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى، تطرح هذه التجارب أسئلة تتجاوز النقاش التقليدي بشأن العدالة الانتقالية، فإشكالات الذاكرة لا تقتصر، فقط، على كيفية استعادتها وإعادة قراءتها وتأويلها، بل تتجاوز ذلك نحو إمكانية نزع الطابع السياسي عن هذه الذاكرة، وتحريرها من التقاطبات السياسية والمجتمعية التي عادة ما تلاحقها، بحيث لا تعني استعادتُها، بالضرورة، الإحالة على ماضي الانتهاكات[126]، بقدر ما تعني تجديد الثقافة السياسية والاجتماعية، بما يسمح بإيجاد طرائق مغايرة للاشتباك مع هذه الإشكالات. ولعل هذا أبرز ما يمكن استخلاصه بالنسبة إلى السياق العربي الراهن؛ فارتباط كيفية التحول الديمقراطي بخصوصية كل بلد[127]، يجعل خيارات الفاعلين محدودةً في مواجهة الإشكالات الثقافية والاجتماعية التي يطرحها تفعيل العدالة الانتقالية الذي يبقى أمرًا مؤجلًا في معظم البلدان العربية.

---

122 ريكور، ص 723.

123 المرجع نفسه، ص 654.

124 Teitel, p. 71.

125 إلى حدود نهاية عام 2015، تم التوصل إلى المعطيات التالية: 2624 شخصًا تمت مُعاقبتهم، و937 شخصًا في طور المحاكمة، و526 شخصًا تمت محاكمتهم، و1064 شخصًا رهن الاعتقال، كما تمت معرفة مراكز الاعتقال السري الأخرى، حيث وصلت إلى 498 معتقلًا، ينظر: Allerbon, p. 46.

126 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 108.

127 بشارة، ص 90.

المراجع

العربية

بـاراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي". **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009.

"ما هي العدالة الانتقالية؟". المركز الدولي للعدالة الانتقالية. في: https://bit.ly/3gKDo38

هانتنجتون، صامويل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب. مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

الأجنبية

Allerbon, Daniela (ed.). *El Nunca más: Y los crímenes de la dictadura*. Buenos Aires: Ministerio de Cultura Presidencia de la Nación, 2015.

Argenti Argentina. Ministerio de Justicia y Derchios Humans. Informacion Legislative. *Defensa Nacional Principios básicos. Finalidad y estructura del sistema. Organización de las Fuerzas Armadas. Servicio de Defensa Nacional. Organización Territorial y Movilización. Disposiciones generales y transitorias*, Ley no. 23.554. 26/4/1988. at: https://bit.ly/32XdS6j

Congress of the Republic of Peru. "Conceden amnistía general a personal militar, policial y civil para diversos casos Ley N° 26479." *Justia Perú* (May 1980). at: https://bit.ly/2Mqv6iU

________. "Precisan interpretación y alcances de amnistía otorgada por la Ley Nº 26479 Ley N° 26492." *Justia Perú* (June 1995). at: https://bit.ly/2XqVAHt

De Gamboa Tapias, Camila. "Justicia transicional: Dilemas y remedios para lidiar con el pasado." *Revista de Estudios Socio-Jurídicos* (Universidad del Rosario, Bogotá, Colombia). vol. 7 (2005).

De Greiff, Pablo. "Los esfuerzos de reparación en una perspectiva internacional: El aporte de la compensación al logro la justicia imperfecta." *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*. vol. 7 (2005).

"Decreto 187/83." Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas. 15/12/1983. at: https://bit.ly/2BuaEvp

"Decreto Ley 2191." Biblioteca del Congreso Nacional de Chile. 19/4/1978. at: https://bit.ly/2XUa7dQ

Elster, Jon. *Rendición de cuentas: La justicia transicional en perspectiva histórica*. Ezequiel Zaidenwerg (trad.). Buenos Aires: Katz, 2006.

Febres, Salomón Lerner et al. "Informe Final de la Comisión de la Verdad y Reconciliación. Versión en cinco fascículos." Instituto de Democracia y Derechos Humanos (2008). at: https://bit.ly/3ed2cyi

González, Eduardo & Howard Varney (eds.). *En busca de la verdad: Elementos para la creación de una comisión de la verdad efi caz*. Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia, 2013. at: https://bit.ly/3gKEmf3

González, Lorena (ed.). *Presente y futuro de los derechos humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio*. San José: Instituo Interamericano de Derechos Humanos, 1998.

Hazan, Pierre. "Mesurer l'impact des politiques de châtiment et de pardon: Plaidoyer pour l'évaluation de la justice transitionnelle." *Revue Internationale de la Croix Rouge*. vol. 88, no. 861 (March 2006).

________. "Les dilemmes de la justice transitionnelle." *Mouvements*. vol. 1, no. 53 (2008).

Joinet, Louis (dir.). *Lutte contre l'impunité: Dix questions pour comprendre et agir*. Paris: La Découverte, 2002.

Lefranc, Sandrine. "Politiques du pardon: Amnistie et transitions démocratiques, une approche comparative."

________. *Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura* (November 2005).

Reyes, María J., María A. Cruz & Félix Aguirre. "Los lugares de memoria y las nuevas generaciones: Algunos efectos políticos de la transmisión de memorias del pasado reciente de Chile." *Revista Española de Ciencia Política*. no. 41 (Julio 2016).

"Senor Presidente." Memoria Abierta. 2018. at: https://bit.ly/2ZU4Qnh

Teitel, Ruti G. "Transitional Justice Genealogy." *Harvard Human Rights Journal*. vol. 16 (2003).

Verbitsky, Horacio. *El vuelo*. Buenos Aires: Planeta Espejo de la Argentina, 1995.

Yupanqui, Samuel Abad. "Retos jurídicos del Informe de la CVR: La necesaria garantía del derecho a la verdad." *Derecho PUCP*. no. 57 (2004).

Institut d'études politiques de Paris (cycle supérieur d'études politiques). Thèse pour obtenir le doctorat en science politique. Paris, 2000.

"LEY Nº 19.123 Crea Corporacion Nacional De Reparacion Y Reconciliacion, Establece Pension De Reparacion Y Otorga Otros Beneficios En Favor De Personas Que Señala." Biblioteca del Congreso Nacional de Chile. at: https://bit.ly/2ZarbOo

Martin, Arnaud (dir.). *La mémoire et le pardon: Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine*. Paris: L'Harmattan, 2009.

Ministerio de Justicia u Derechos Humanos. "Ley N° 24.043 Otórganse beneficios a las personas que hubieran sido puestas a disposición del P.E.N. durante la vigencia del estado de sitio, o siendo civiles hubiesen sufrido detención en virtud de actos emanados de tribunales militares. Requisitos." 1991. at: https://bit.ly/2ZeAZam

________. "Ley 24.390 Plazos de prisión preventiva." 2/11/1994. at: https://bit.ly/3iHy7dz

________. "Ley 27362 Conductas delictivas. Delitos de lesa humanidad, genocidio o crímenes de Guerra." 2017. at: https://bit.ly/2O6MAl8

Morales, Ethel Nataly Castellanos. "Verdad, justicia y reparación en Argentina, El Salvador y Sudáfrica. Perspectiva comparada." *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*. vol. 7 (2005).

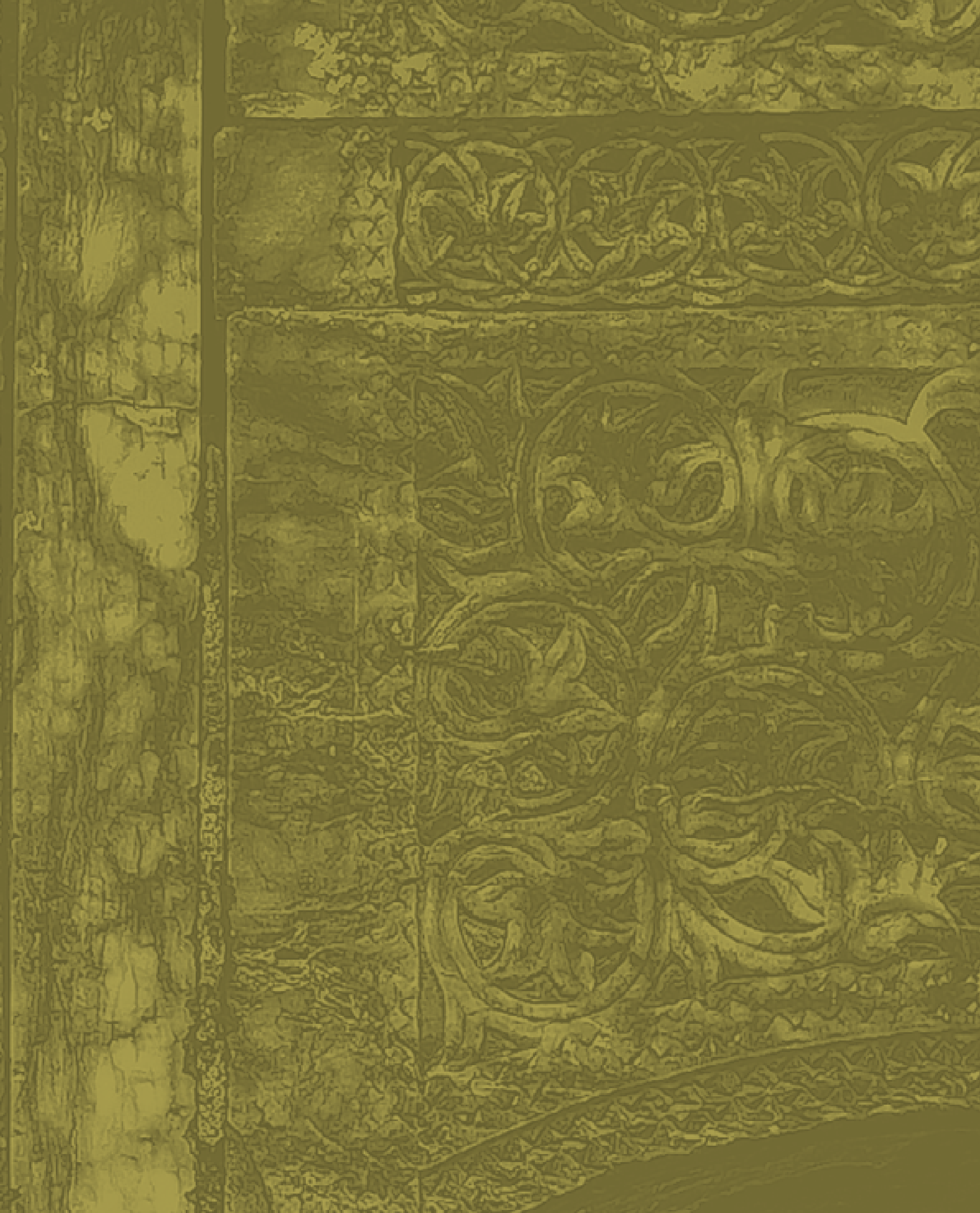
Reátegui, Félix (ed.). *Justicia Transicional: Manual para América Latina*. Yolanda Chavez (trans.). Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia; Nueva York: Centro Internacional para la Justicia Transicional, 2011.

República de Chile. Ministerio del Interior. "Subsecretaría del Interior crea comisión nacional sobre prisión política y tortura, para." *Decreto Supremo*. no. 1.040. 26/9/2003. at: https://bit.ly/2MraR4Q



دراسة مترجمة

Translation



أيدن هِهير | Aidan Hehir*

ترجمة محمد حمشي | Translated by Mohammed Hemchi**

خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدّي الحكمة السائدة***

The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom

هناك فرضية مركزية في الأساس المنطقي المتداول الذي يُلهم الحربَ "العالمية" على الإرهاب، مفادها أن الدول الفاشلة تؤدي دورًا رئيسًا في تغذية الإرهاب الدولي، وهي بذلك تتطلّب التدخل الخارجي وإخضاعها للدمقرطة الموجهة. يستند هذا الأساس المنطقي إلى مسلّمتين مترابطتين: الأولى، هناك صلة مباشرة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي. والثانية، الحكم الديمقراطي يقلّل من اللجوء إلى الإرهاب. تفترض هذه الدراسة أن ليس هناك أي علاقة سببية بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي، وأن تأكيد قدرة الحكم الديمقراطي على الدفع نحو التقليل من حدّة الإرهاب تأكيدٌ مبالغ فيه، إن لم يكن غير دقيق إطلاقًا.

كلمات مفتاحية: الدول الفاشلة، الإرهاب، الديمقراطية، الحرب على الإرهاب، التدخل.

There is a central premise in the popular rationale inspiring the "global" war on terrorism, according to which failed states play a major role in nurturing international terrorism, thus requiring external intervention and subjection to enforced democratization. This rationale is based on two interrelated axioms – First: there is a direct link between failed states and international terrorism; Second: democratic governance reduces the use of terrorism. This study assumes that there is no causal relationship between failed states and international terrorism, and that the assertion of democratic governance's ability to reduce the frequency of terrorism is exaggerated, if not completely inaccurate.



Keywords: Failed States, Terrorism, Democracy, War on Terror, Intervention.

* أستاذ العلاقات الدولية، برنامج الأمن والعلاقات الدولية، جامعة وستمنستر، لندن.

Reader in International Relations, Security and International Relations Programme, University of Westminster, London.

** باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

*** هذا النص ترجمة ل:

Aidan Hehir, "The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom," *Journal of Intervention and Statebuilding*, vol. 1, no. 3 (2007).

مقدمة

صارت الدول الفاشلة مسألةً حاسمةً في العلاقات الدولية المعاصرة بعد أن صنعت "ملحمة هائلة من الهامش إلى مركز السياسة العالمية"؛ إذ اقترحت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة NSS لعام 2002، أن الولايات المتحدة الأميركية مهدَّدة أكثر من قِبَل الدول الآيلة نحو الفشل، وهذا يستلزم التركيز على نحو متضافرٍ على العلاقة السببية بين انهيار الدول داخليًا وانتشار الإرهاب العالمي. وعلى الرغم من إضافة "الدول المارقة"، وتحديدًا تلك التي ترعى الإرهاب على نحو ناشط مثل الدول الثلاث المشكّلة لـ "محور الشر"، بوصفها أهدافًا في الحرب على الإرهاب، فإن مركزية الدول الفاشلة في تفسير الظاهرة الإرهابية بقيت دائمًا مسلَّمةً ثابتة.

يعرّف مؤيدو الحرب على الإرهاب الدول الفاشلة، على نحو روتيني، بوصفها متغيراتٍ سببيةً في التهديد الذي يشكلّه الإرهاب العالمي، استنادًا إلى ارتباط أفغانستان بهجمات 11 سبتمبر 2001 (9/11 من الآن فصاعدًا) واعتباره دليلًا على ذلك[1]. النتيجة الطبيعية التي تأتي على نحو متزايد من هذه الفرضية هي مسَلَّمة أن الدمقرطة/ التحول نحو الديمقراطية، تعمل، إضافة إلى فوائدها الأخلاقية، على التخفيف من حدّة خطر الإرهاب. لذلك، ينزع دعاة السياسات الموجّهة للوقاية من الانهيار الداخلي للدول وإصلاحها، نحو تمجيد الفضائل الآتية من ترسيخ الحكم الديمقراطي لاعتبارات أخلاقية، وبشراهة متزايدة، لاعتبارات أمنية[2]. ومن ثم، أصبحت الدول الفاشلة هدفًا رئيسًا للمبادرات الغربية لبناء الدولة.

مع ذلك، كان هناك نقصٌ واضح في ما يتعلق بالتحقق من مدى صحة هذه الفرضية. في حين، تعكس الدول الفاشلة[3]، بالتأكيد، وجود مشكلات داخلية، كما تمثّل أيضًا تحديًا للسياسة الدولية، فإن علاقتها بالإرهاب لم تتعرّض للفحص الكافي. وبدلًا من ذلك، تعامل القادة السياسيون المشاركون في الحرب على الإرهاب مع فرضية "أن الدول الفاشلة تولِّد/ تفرِّخ العناصر الإرهابية"، كما لو كانت أمرًا بدهيًا[4]. وهناك بعض الدلائل على وجود قلق حيال الربط بين الدول الفاشلة والإرهـاب، خصوصًا لدى الباحثين المنعكفين على دراسة ظاهرة الإرهاب[5]. يجادل مايكل إينَّاس بأن [هذه] الفرضية كانت، وعلى نحو إرشـادي، "بمنزلة نموذج بدهي ومرجع جدلي للقائمين على التخطيط العسكري وصنّاع السياسة المهتمين بمواجهة الفواعل الإرهابية في الخارج". ويقترح أن هذه "الافتراضات المتعارف عليها" طغت على أعمال البحث الأكاديمي، كما لاحظ "وجود اهتمام بحثي قليل بتحديد مكامن الإرهاب [بعيدًا عن هذا النموذج النظري]"[6]. أما ديفيد تشاندلر، فيتحدى الفكرة القائلة إن "مشكلات المخدرات، والجريمة، والإرهاب وما إلى ذلك، تُصنع في مواقع خارجية أجنبية، وتصدّر إلى الغرب"، ويُحاجّ معتقدًا أن "فكرة الدول الفاشلة باعتبارها تهديدًا أمنيًا [...] أمرٌ مبالغ فيه"[7].

تسعى هذه الدراسة للاستفادة من أوجه القصور التي حدّدها إينَّاس، وذلك من خلال تسليط الضوء على المدى الذي يمكن معه القول بعدم وجود دليل واضح على ارتباط الجماعات الإرهابية بالدول الفاشلة، وفي الواقع، من خلال إظهار قدرة هذه الجماعات على التموقع في الكثير من الديمقراطيات الغربية الراسخة. ومن شأن البيانات الكمية المتعلقة بالدول الفاشلة وتشتت المنظمات الإرهابية أن توفر أدلة إمبريقية لاستكمال الشكوك التي قدّمها تشاندلر.

من أجل تحدي المنطق السائد، تُسائل هذه الدراسة المقترحَيْن الرئيسين اللذين تنطوي عليهما هذه الفرضية. أولًا، تسعى لتأكيد أنّ المركزية التي جرى إضفاؤها على دور الدول الفاشلة في التهديدات الإرهابية هي أمرٌ مبالغٌ فيه ومَعِيب على نحو أساسي. ورُبط بالفعل، إلى حدٍّ ما، بين بعض الدول الفاشلة ظاهريًا والإرهـاب الدولي، لكن هذا الربط ليس سببيًا؛ ففشل الدولة، في حد ذاته، لا يجذب العناصر الإرهابية ولا يجعلهم يتكاثرون، كما تتوقف جاذبية الدولة باعتبارها مأوى للعناصر الإرهابية، على تصادف مجموعةٍ محددة من المتغيرات. إضافة إلى ذلك، يحدث فشل الدولة بسبب مجموعة منوعة من العوامل، ويقوّض هذا الاختلاف مدى دقّة الاستقراءات الواسعة المستمدة من فرضية مبنيّة على التجانس المفترض بين [مجموع] "الدول الفاشلة".

1 C. Rice, "The Promise of Democratic Peace: Why Promoting Freedom is the Only Realistic Path to Security," *The Washington Post*, 11/12/2005.

2 James Gow, *Defending the West* (Cambridge: Polity Press, 2006).

3 ينبغي استخدام هذا المصطلح على نحو حذِر، فتحديد ما يجعل الدولة فاشلة هو في حد ذاته أمر مثير للجدل، كما سيتم استكشافه لاحقًا في هذه الدراسة.

4 T. Blair, "Interview with BBC World Service," 5/4/2002, at: https://rb.gy/eaovqt
ثمة العديد من الروابط التي أحال إليها صاحب المقال، لكنها لم تعد موجودة على شبكة الإنترنت، لأن المقال نُشر عام 2007؛ لهذا، وجب لفت انتباه القارئ إلى ذلك. تشمل هذه الملاحظةُ الروابطَ الواردة في الإحالات: 21، 23، 25، 34، 35، 36، 51، 52، 75، 76، 82، 91، 104. (المترجم)

5 A.K. Cronin, "Sources of Contemporary Terrorism," in: A.K. Cronin & J. Ludes (eds.), *Attacking Terrorism: Elements of a Grand Strategy* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2004), pp. 19-45.

6 M. Innes, "Terrorist Sanctuaries and Bosnia-Herzegovina: Challenging Conventional Assumptions," *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 28, no. 4 (2005), p. 298.

7 D. Chandler, *Empire in Denial: The Politics of State-Building* (London: Pluto Press, 2006), pp. 189-190.

ثانيًا، تركّز الدراسة على القدرة المفترضة للحكم الديمقراطي في الحدّ من مصادر الإرهاب. وستُقترح أطروحة مفادها أن العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب هي أكثر تعقيدًا مما يقدم في الكثير من الأحيان، وأن هناك أدلة قليلة لتبرير وصف الديمقراطية علاجًا فاعلًا على صعيد عالمي/ شامل. قد يؤثر الحكم الديمقراطي في العلاقات بين الدول، وقد يغيّر الديناميات داخل الدول، لكن تبقى الديمقراطيات عرضةً لأن تصبح مأوى غير مقصود لعناصر الجماعات الإرهابية، المحلية والدولية على حدّ سواء. وخلط المدافعون عن وجهة النظر القائلة إن انتشار الديمقراطية حلٌّ للإرهاب بين قدرة الديمقراطية على تحويل العلاقات بين الدول إلى علاقات سلمية وقدرتها على الحدّ من ظاهرة الإرهاب.

لا تشير الدراسة إلى فكرة أن عدم الاستقرار داخل الدول لا يساهم أبدًا في الإرهاب الدولي، ولا إلى أن ليس للحكم الديمقراطي أيُّ تأثير في اللجوء إلى الإرهاب. لكنها تسعى، بدلًا من ذلك، لإثبات أن الأساس المنطقي Rationale الذي يدفع نحو التركيز على الدول الفاشلة، لا يخلو من المبالغة في إبراز دورها (الدول الفاشلة) في شبكة الإرهاب الدولي، وعلى قدرة الديمقراطية في التخفيف من حدّة الإرهاب. ونظرًا إلى دور القيادة الواضحة التي تمارسها الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، فإن التركيز الأساسي في الدراسة كلها سيكون على الكيفية التي تعبّر بها الولايات المتحدة عن هذه الأطروحة، على الرغم من أن شركاءها في التحالف، وحكومة بلير [آنذاك] في المملكة المتحدة على وجه الخصوص، غالبًا ما أعربوا عن ادعاءاتٍ مماثلة.

أولًا: فرضية فشل الدولة

يقسم الأساس المنطقي الذي يدفع نحو الدعوة إلى التدخل في الدول الفاشلة بين منظورٍ أخلاقيّ التوجه ومنظورٍ أمنيّ التوجه. يتجلّى المنظور الأول على نحو بارز، خلال التسعينيات، في النقاش بشأن التدخل الإنساني عندما شدد مؤيّدوه على أن "مسؤولية الحماية" تقع على عاتق الدول تجاه مواطنيها، وعلى عاتق تلك الدول التي لديها القدرة على "إنقاذ الغرباء" في الدول الأخرى[8]. وكما لاحظ أنطوني ف. لانج، حجبت أحداث 9/11 مسألة التدخّل الإنساني، وعادت استراتيجية الدولة في الغرب إلى التركيز على نحو أساسي على الأمن القومي[9]. لكن، في حين يختلف التركيز على الأخلاق التي تحرك المنظور الإنساني عن الأساس المنطقي القائم على الهاجس الأمني الذي يحفّز في المقام الأول أولئك الذين دعوا إلى إعطاء الأولوية للمصلحة القومية، فإن الدعم العلني المشترك لمبدأي التدخل والدمقرطة أدى صدفةً، بعد 9/11، إلى التقاءٍ في المصالح بين هذه المنظورات كلها[10].

> يقسم الأساس المنطقي الذي يدفع نحو الدعوة إلى التدخل في الدول الفاشلة بين منظورٍ أخلاقيّ التوجه ومنظورٍ أمنيّ التوجه

1. تيار المحافظين الجدد وأحداث 11 سبتمبر

خلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000، أنكر جورج بوش [الابن] أي مسؤولية للولايات المتحدة في إقامة السلام العالمي، ورفض رفضًا صريحًا استخدام القوات الأميركية للقيام بمثل هذا النشاط، قائلًا: "لا أعتقد أن قواتنا ينبغي أن تُستخدم لأجل ما يسمّى بناء الدول/ الأمم"[11]. وأدّت أحداث 9/11 إلى ظهور عقيدة توسّعية على نحو جذري، تُعرف بـ"عقيدة بوش"، حيث أُعلنت حرب طموحة على الإرهاب، أُضفي الطابع العقلاني عبر مزيج من الاعتبارات الأخلاقية واعتبارات الأمن القومي[12]. وقال بوش، بمناسبة حلول موعد خطاب تنصيبه الثاني في عام 2005، "إن سياسة الولايات المتحدة تسعى لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وفي كل ثقافة"[13].

دُعِم هذا التغيير إلى حد بعيد من خلال مجموع الأفكار النظرية للمحافظين الجدد التي أصبحت أكثر تأثيرًا في إدارة الرئيس بوش بعد أحداث 9/11. وتعبّر مقاربة المحافظين الجدد، كما استكشف بعمق

---

8 ينظر:
J. Holzgrefe & R. Keohane, *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal and Political Dilemmas* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); T. Nardin & M. Williams (eds.), *Humanitarian Intervention* (New York: New York University Press, 2005).

9 Anthony F. Lang, "Introduction," in: Anthony F. Lang (ed.), *Just Intervention* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2003), p. 1.

10 ينظر:
M. Ignatieff, *Empire Lite: Nation Building in Bosnia, Kosovo, Afghanistan* (London: Vintage Books, 2003); Gow.

11 K. Jenkins & W. Plowden, *Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2006), p. 2.

12 R. Singh, "The Bush Doctrine," in: M. Buckley & R. Singh (eds.), *The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Reactions, Global Consequences* (London: Routledge, 2006), pp. 12-31.

13 G. Bush, "Inauguration Speech 2005," at: https://rb.gy/dbaey3

مايكل ويليامز، عن التقاءٍ بالصدفة بين المصالح القومية للولايات المتحدة و[ضرورة دعم] التقدم على الصعيد الدولي، حيث "يُعتبر إنشاء نظام دولي للقيم أمرًا جيّدًا لأميركا وللعالم على حدٍّ سواء"[14]. ويدعو هذا المنظور إلى "وطنية قوية"، مع سياسة خارجية تقودها بعثات دولية موسعة. وأدّى التوجّه العالمي للحرب على الإرهاب وخلطه [الواضح] بين الاهتمامات الأخلاقية والأمنية، تحديدًا في حالة فرضية الدولة الفاشلة، على نحو واضح، إلى استكمال هذه الأفكار الأيديولوجية، ويدين كثيرًا للدعم الذي أبدته مجموعة من أبرز المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش.

2. تهديد الدولة الفاشلة

شدد الأساسُ المنطقي الذي قام عليه تحديد إدارة الرئيس بوش لمبادرة السياسة الخارجية، باستمرارٍ، على العلاقة بين انهيار الدول الداخلي والأمن القومي. وتمدّنا اللجنة المتعلقة بالدول الضعيفة والأمن القومي الأميركي ببيان من شأنه أن يدل على الفرضية الآتية: "من شأن الحكومات الضعيفة والفاشلة أن تولّد عدم الاستقرار الذي يضرّ بمواطنيها وجيرانها، ويهدّد في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحدة في بناء نظام دولي فاعل، وتوفير الأساس اللازم لاستمرار الازدهار، وأخيرًا، حماية الأميركيين من التهديدات الخارجية لأمننا". ووفقًا لهذا المنظور، يأتي التهديد الذي يمثّل خطرًا على المجتمع الغربي من الجماعات ما دون الدولة التي تعيش وتنمو على الظروف المعشّشة في الدول الفاشلة. ووصفت الاستراتيجية القومية للاستخبارات الأميركية لعام 2005 الدولَ الفاشلة بأنها "أرض خصبة لعدم الاستقرار الدولي والعنف والبؤس"[15]. كما وضع المجلس القومي للاستخبارات الخطوط العريضة المحدّدة المنطق الذي يقوم عليه هذا المنظور: "النزاعات الداخلية يمكن أن تنتج دولة فاشلة أو في طريقها إلى الفشل، مع قدر كبير من الأقاليم أو السكان من دون سيطرة حكومية فاعلة. في مثل هذه الحالات، يمكن أن تصبح تلك الأقاليم ملاذات آمنة للعناصر الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، مثل تنظيم القاعدة"[16]. وردّدت وزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، هذا الانطباع قائلة: "اليوم [...] تتحدد التهديدات الأكثر تربصًا بأمننا من خلال الديناميات داخل الدول الضعيفة والفاشلة، أكثر مما تتحدّد من خلال الحدود بين الدول القوية والعدوانية [...] وتقودنا خبرتنا في هذا العالم الجديد إلى الاستنتاج أن الطابع الأساسي للأنظمة يكتسي اليوم أهمية أكثر من التوزيع الدولي للقوة"[17].

في الآونة الأخيرة، أكد من جديد تقريرُ استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 هذا المنظور، حيث جاء فيه أن "الدول الفاشلة [...] تصبح ملاذًا آمنًا للعناصر الإرهابية"[18]. وكان التهديد يُعتبر كبيرًا، إلى درجة أن حكومة الولايات المتحدة أنشأت في عام 2004 مكتب التنسيق لإعادة الإعمار وإحلال الاستقرار OCRS. ويصف بيانُ مهمة هذا المكتب الدولَ الفاشلة بأنها "أحد أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي والدولي في عصرنا هذا، من خلال تهديدها السكان المعرّضين للخطر [المنكشفين أمام المخاطر والتهديدات]، بتهديد دول الجوار القريبة منها، بتهديد حلفائنا، وبتهديدنا نحن أنفسنا". ويصف البيان نفسه الدولَ الفاشلة بأنها "أرضٌ خصبة للإرهاب"[19]. كما أكد السفير كارلوس باسكوال، منسّق إعادة الإعمار وإحلال الاستقرار، الدور المركزي للتهديد الذي تمثّله الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الأميركية المعاصرة: "لا يمكن أن تكون [أهمية] الدول الضعيفة والآيلة إلى الفشل واضحة على نحو أكبر وأكثر ترويعًا مما تبيّن من خلال أحداث9/11 [...] لقد وضعنا حقيقة الدول الضعيفة وفشل الدولة ضمن استراتيجية الأمن القومي. وجعلت منها كاتبة [الدولة كونداليزا رايس] أولويةً قصوى. لقد جرى ربطها مباشرة باستراتيجيتها المتعلقة بالدبلوماسية التحويلية. كما رفعت هذه القضايا وجعلتها على رأس أولويات أجندتها في السياسة الخارجية"[20].

إذًا، تُعتبر الأخطار التي تمثّلها الدول الفاشلة والأهمية المُعطاة لمعالجة فشل الدولة، "أولويةً قصوى" وترتبط ارتباطًا مباشرًا بقضايا الأمن القومي الأكثر إلحاحًا.

14 M. Williams, "What is the National Interest? The Neoconservative Challenge in IR Theory," *European Journal of International Relations*, vol. 11, no. 3 (2005), p. 319.

15 The United States of America, Office of the Director of National Intelligence, "National Intelligence Strategy of the United States of America: Transformation Through Integration and Innovation," (October 2005), pp. 1-2, at: http://bit.ly/35a9EG1

16 National Intelligence Council (NIC), "Mapping the Global Future," December 2004, p. 14, at: https://rb.gy/8ule1g

17 Rice.

18 *National Security Strategy of the United States of America (NSS)*, March 2006, p. 15, at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf

19 Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization (OCRS), 2004, p. 1, at: http://www.state.gov/s/crs/

20 Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization (OCRS), "Signing of a Presidential Directive to Improve Management of US Efforts for Reconstruction and Stabilization," *Special Briefing*, 14/12/2005, at: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/58085.htm

3. الحل الديمقراطي

النتيجة المباشرة لفرضية أن فشل الدولة تهديدٌ للأمن القومي الأميركي والحضارة الغربية عمومًا، هي اعتبارُ التدخل ضروريًّا للحيلولة دون فشل الدولة وإصلاحه [في حال حدوثه]. وتعبيرًا عن المنطق الذي يبرر التدخل، يذهب المدافعون عنه إلى أبعد من ذلك، مؤكدين مجرد الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في الدول الآيلة إلى الفشل، ويقترحون، على وجه التحديد، أنه ينبغي تشجيع الديمقراطية، فهي أمرٌ جيد بالنسبة إلى المواطنين المحرَّرين حديثًا من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة إلى النظام السياسي للتخفيف من حدّة العوامل المزعزِعة للاستقرار الداخلي والمغذِّية للإرهاب في نهاية المطاف. وورد في وثيقة استراتيجية الاستخبارات الوطنية للولايات المتحدة: "تعلمنا من الأخطار المحدقة بنا أن غياب الحرية في دولةٍ ما يمثل خطرًا على السلام والحرية في دول أخرى، وأن الدول الفاشلة تمثل ملجأً وأرضًا خصبة للتطرف"[21]. وهدف مكتب التنسيق لإعادة الإعمار وإحلال الاستقرار المعلن هو "تنسيق ومأسسة القدرات المدنية لحكومة الولايات المتحدة على منع النزاعات أو الاستعداد للأوضاع التي تلي النزاعات، إضافة إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في المجتمعات التي تمر بمرحلةٍ انتقالية في إثر نزاعاتٍ أو حروبٍ أهلية، حتى تتمكن من الوصول إلى مسارٍ مستدام نحو السلام والديمقراطية واقتصاد السوق"[22]. بناءً على ذلك، تصبح عمليات إعادة الإعمار موجّهةً خصيصًا لتكريس الانتقال نحو الديمقراطية، بدلًا من أن يتم بكل بساطة اختزالُ المسألة في الاستقرار. وهذا ما يبدو واضحًا في سياسات ما بعد التدخل التي انتُهِجت في أفغانستان والعراق، وهو جزءٌ أيضًا من مبادرة أيديولوجية أوسع، وصفتها رايس بـ "الدبلوماسية التحوّلية"[23].

تُقدَّم الديمقراطية بوصفها الأساس الثابت لاستقرار أميركا ومفتاحها نحو أمنها القومي. وتؤكد استراتيجية الاستخبارات القومية لعام 2005 أنه: "بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي، تُعدّ الديمقراطية الركن الأكثر ثباتًا للدعم"[24]، بينما تتحدث استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 عن "مواجهة تحديات عصرنا من خلال قيادة مجتمع [دولي] متنامٍ من الديمقراطيات"[25]. وحصل الخطاب على دعمٍ مالي عبر إنشاء "حساب تحدي الألفية" في الولايات المتحدة، وهو "مخصص للمشروعات في الدول التي تحكم بعدالة"[26]. وطلب الرئيس بوش ثلاثة مليارات دولار من الكونغرس من أجل هذا الصندوق لعام 2006، وتعهد بزيادة المبلغ إلى خمسة مليارات دولار في الأعوام اللاحقة[27]. ومن الواضح أنه يُنظر إلى الديمقراطية بوصفها دواءً شافيًا للأمراض Panacea كلها وسلاحًا أساسيًّا ضد الإرهاب؛ وتذكر الاستراتيجية الوطنية الأميركية لمكافحة الإرهاب للعام 2006، بوضوح، أن الديمقراطيات "تُمارس سيادة فاعلة وتحافظ على النظام داخل حدودها الخاصة بها، وتُعالج أسباب النزاع على نحو سلمي، وتحمي أنظمة العدالة المستقلة والنزيهة، وتعاقب على الجريمة، وتعتنق حكم القانون، وتقاوم الفساد"[28].

لا يقتصر هذا المنظور على الولايات المتحدة، حيث كان مكوِّنًا رئيسًا في أجندة السياسة الخارجية للكثير من الحكومات الغربية. وعكست السياسة الخارجية للمملكة المتحدة منذ تولّي حزب العمال السلطة في عام 1997، رغبةً في توسيع مجتمع الديمقراطيات، وزاد هذا بعد 9/11. وأكد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، باستمرار، عواقب تجاهل عدم الاستقرار داخل الدولة، قائلًا: "أظهرت لنا [أحداث] 9/11 ما يحدث عندما لا نتحرك، عندما نترك دولة فاشلة تعيش أساسًا على الإرهاب والمخدرات وقمع شعبها بكل وحشية. عندما نترك تلك الدولة على حالها، فإننا عاجلًا أو آجلًا، ينتهي بنا الأمر إلى التعامل مع عواقب ذلك"[29]. ودعت "وحدة الاستراتيجية" التابعة لرئيس الوزراء، التي أُطلقت في عام 2005، إلى المزيد من المشاركة المكثفة في استقرار الدول الهشّة[30]. وأطلقت أستراليا[31] وكندا[32] مخططات مشابهة تستند إلى الأساس المنطقي نفسه، كما قدمت الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي لعام 2003 حججًا مماثلة

21 "National Intelligence Strategy of the United States of America," p. 8

22 Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization (OCRS), "About S/CRS," 2004, at: http://www.state.gov/s/crs/c12936.htm

23 C. Rice, "Transformational Diplomacy," Speech to Georgetown University, 18/1/2006, at: https://rb.gy/7ae1ww

24 "National Intelligence Strategy of the United States of America," pp. 1-2.

25 *(NSS)*, p. ii.

26 "The Millennium Challenge Account (MCA)," 2005, at: https://rb.gy/dgfx9y

27 Ibid.

28 US National Security Council (NSC), "Strategy for Winning the War on Terror," 2006. at: https://rb.gy/2bauvy

29 Blair.

30 Prime Minister's Strategy Unit, Investing in Prevention (PMSU), *An International Strategy to Manage Risks of Instability and Improve Crisis Response* (London: PMSU, 2005).

31 Australian Government, "Protecting Australia against Terrorism: Australia's National Counter-Terrorism Policy and Arrangements," Department of the Prime Minister and Cabinet (2006), at: https://bit.ly/3kfirPJ

32 "A Uniquely Canadian Approach to Democracy Promotion," *Foreign Affairs and International Trade Canada (FAIT)*, 2007, at: http://geo.international.gc.ca/ cip-pic/library/democratie-en.asp

لمصلحة زيادة الانخراط في الدول الضعيفة والفاشلة بهدف "تعزيز الديمقراطية"[33].

ثانيًا: الدول الفاشلة والإرهاب

كما أكدنا في المحور السابق، طُرحت الحجج التي تربط الدول الفاشلة بالإرهاب مرارًا وتكرارًا، وجرى تبنّيها حيث أصبحت، كما لاحظ غاستين لوغان وكريستوفر بريبل، "منتشرة على نطاق واسع"[34]. وتضم هذه الفرضية، مع ذلك، افتراضاتٍ تغفل الكثير من المتغيرات ذات الصلة، ومن ثمَّ، يمكن مَشكَلتُها. تسعى المباحث التالية لفحص دقّة هذه الفرضية. وستفحص، أولًا، الارتباط المزعوم بين الدول الفاشلة والإرهاب؛ وستسعى، ثانيًا، للتحقق من دقّة مقولة إن الديمقراطية قادرة على الحدّ من التهديدات الإرهابية.

1. الطبيعة المنوعة لفشل الدولة

المشكلة الأولى في الربط بين الدول الفاشلة والإرهاب هي الطبيعة الغامضة لـ "الدول الفاشلة" في حدّ ذاتها. وبينما تمثل الصومال ظاهريًا "حالة نموذجية لفشل الدولة"[35]، استُخدِم المصطلح في حالاتٍ عن انهيار الدولة أقل قابلية للتصنيف، ما يعني وجود تنويعاتٍ لفشل الدولة، بدلًا من وجود نمطٍ قياسي واحد. تتباين التقديرات بشأن عدد الدول الفاشلة تباينًا شديدًا: يقترح روبرت روتبرغ[36] وجود 7 حالات؛ بينما يقترح كل من ستيوارت إيزنستات وجون إدوارد بورتر وجيريمي وينشتاين وجود "نحو 50 [حالة]"[37].

يستخدم المحللون مجموعةً واسعةً من المعايير للحكم على فشل الدولة، بينما يختلفون بشأن صلاحية منهجيتهم؛ يرفض روتبرغ، على سبيل المثال، دقّة الأبحاث المموّلة من وكالة الاستخبارات المركزية بشأن الدول الفاشلة في تسعينيات القرن الماضي، وذلك بسبب المنهجية المعيبة التي استخدمتها[38]. من جهة أخرى، تبدو المصطلحات غير متّسقة، فوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تشير إلى وجود 46 دولة "هشة"؛ بينما يقدم البنك الدولي قائمة بـ 30 دولة بوصفها "بلدانًا منخفضةَ الدخل تحت الضغط"؛ من جهته، يصنّف "مؤشر الدولة الفاشلة" الدول بحسب "مستوى عدم الاستقرار"؛ إضافة إلى ذلك، هناك عددٌ من المصطلحات الشائعة الأخرى، مثل "دول ضعيفة"، "دول آيلة نحو الفشل"، "دول منهارة".

> يستخدم المحللون مجموعةً واسعةً من المعايير للحكم على فشل الدولة، بينما يختلفون بشأن صلاحية منهجيتهم

وفي ما يتعلق بمظاهر الفشل، هناك اختلاف واسع حول ما إذا كان الفشل يظهر في العجز عن ممارسة الإكراه، أم في العجز عن ممارسة الإدارة. بالنسبة إلى التساؤل الأول، يعتقد روبرت جاكسون أن الدولة تفشل إذا كانت "لا تستطيع، أو لن تستطيع، المحافظة على الحد الأدنى من الظروف المدنية محليًّا، مثل السلام والنظام والأمن. [والدول الفاشلة هي] أصداف قانونية مجوّفة تكتنف حالةً فوضوية في داخلها"[39]. ويُردّد وليام زارتمان هذا المفهوم[40]؛ وعلى نحو مماثل، يصف روتبرغ الدول الفاشلة بأنها تلك التي تتميز بوجود عناصر انفصالية تتحدى باستمرار، وبعنف أحيانًا، سلطة الحكومة[41].

ومع ذلك، هناك ميزة أخرى تُعتبر مؤشرًا على فشل الدولة، هي "فجوة القدرات"؛ عدم القدرة على الحكم[42]. وفي هذه الحالة، تفشل الدولة في تلبية حاجات مواطنيها. ويبرز هذا من خلال التعريف

33 European Union Security Strategy (EUSS), "Securing Europe in a Better World," Brussels, 12/12/2003, p. 7, at: http://ue.eu.int/uedocs/cmsUpload/78367.pdf

34 J. Logan & C. Preble, "Failed States and Flawed Logic: The Case against a Standing Nation-Building Office," CATO Institute, *Policy Analysis*, no. 560 (January 2006), p. 7, at: http://bit.ly/39uHsRk

35 T. Langford, "Things Fall Apart: State Failure and the Politics of Intervention," *International Studies Review*, vol. 1, no. 1 (1999), p. 61.

36 R.I. Rotberg, "Nation State Failure: A Recurring Phenomenon?" Discussion Paper for the CIA's NIC 2020 Project, 6/11/2003, at: https://rb.gy/lq7xbm

37 S. Eizenstat, J.E. Porter & J. Weinstein, "Rebuilding Failed States," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 1 (2005), p. 136.

38 Ibid., p. 2.

39 R.H. Jackson, "Surrogate Sovereignty: Great Power Responsibility and Failed States," Institute of International Relations - University of British Columbia, *Working Paper*, no. 25 (November 1998), p. 3, at: http://bit.ly/2ZHV739

40 I.W. Zartman, "Introduction: Posing the Problem of State Collapse," in: I.W. Zartman (ed.), *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005), p. 7.

41 R.I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators," in: R.I. Rotberg (ed.), *State Failure and State Weakness in a Time of Terror* (Cambridge, MA: World Peace Foundation, 2003), pp. 5-6.

42 Eizenstat, Porter & Weinstein, p. 136.

الذي قدمته مجلة **السياسة الخارجية**[43]: "تستحق الحكومة تسمية [الدولة الفاشلة] عندما تفقد السيطرة على إقليمها أو تفقد احتكارها للاستخدام المشروع للقوة. لكن، يمكن أن تكون هناك توصيفات أخرى أكثر دقة من الفشل. فبعض الأنظمة، على سبيل المثال، يفتقر إلى سلطة اتخاذ القرارات الجماعية، أو القدرة على التزويد بالخدمات العامة؛ وفي بلدان أخرى، قد يعتمد السكّان كليًّا على السوق السوداء، أو لا يتمكنون من دفع الضرائب، أو ينخرطون في عصيان مدني واسع".

يردد جان جيرمان غروس فحوى هذا المنظور، فمن جهة، يعرّف الدول باعتبارها فاشلة إذا كانت "السلطات العمومية غير قادرة، أو غير راغبة، في الوصول إلى ما سمّاه هوبز منذ فترة طويلة العقد الاجتماعي إلى نهايته، الذي يشمل اليوم أكثر من مجرد الحفاظ على السلام بين مختلف فصائل المجتمع ومصالحها"[44]. ومن جهة أخرى، يحدد غروس بعض العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند تقويم "القدرة على التزويد بالخدمات العامة غير القسرية" التي تشمل [مثلًا] الحدّ من الصيد غير المشروع وقطع الأشجار[45]. وجرى تأكيد هذا التركيز على قدرة الدولة على نحو أكبر في التقرير الصادر عن "لجنة الدول الضعيفة والأمن القومي الأميركي". ومن شأن محاولة هذا التقرير توضيح مصطلح "الدول الفاشلة" أن تقدم شرطًا من ثلاثة جوانب، يمكن بموجبه القول إن الدولة تُعَدُّ فاشلة عندما لا تستطيع 1. ضمان الأمن؛ 2. تلبية الحاجات الأساسية لسكانها؛ 3. الحفاظ على الشرعية[46]؛ وهذا مشابهٌ تمامًا لتعريف روتبرغ الذي يعتبر الدولَ فاشلةً عندما تتميز بانعدام الأمن الداخلي، وعندما "تتوقف عن تزويد مواطنيها بسلع سياسية إيجابية".

بناءً على ذلك، هناك فئتان واسعتان من الفشل – العجز عن الإكراه والعجز عن الإدارة – مع عدم وجود علاقة ضرورية بينهما. قد تُظهر دولةٌ فاشلة إخفاقاتٍ واضحة في ما يتعلق بقدرتها على الإدارة وحدها، بينما تُظهر قدرة طبيعية على الإكراه. كما يلاحظ روتبرغ: "لا يتوقف فشل الدولة على شرط العنف وحده، كما أن غياب العنف لا يعني بالضرورة أن الدولة غير فاشلة"[47]. إذا كانت هناك أنواعٌ مختلفة تمامًا من الدول الفاشلة، فمن المحتمل جدًا أن تظهر الدولُ الفاشلة بوصفها مجموعة ارتباطاتٍ متباينة مع ظواهر مثل الإرهاب. ومن شأن هذا النطاق الواسع للاختلافات الأساسية بين الدول الفاشلة أن يتحدّى صحة الفرضيات المبنيّة على مفهوم نمطي لفشل الدولة.

يوضح "مؤشر الدولة الفاشلة" (2006)، الذي وضعته مجلة **السياسة الخارجية** والصندوق من أجل السلام، هذه النقطة؛ باستخدام 12 مؤشرًا للفشل، تُمنح الدول درجة من 10، مع اعتبار أن الدرجة 10 هي الأسوأ. ويستخلص الباحثون مجموع الدرجات، ثم يرتّبون الدول بحسب درجة الفشل[48]. وهناك قدرٌ متأصل من الذاتية في إعداد هذا الجدول، ومن شأن الناس بلا شك أن يختلفوا حول المنهجية والدرجات التي تُمنح للبلدان تحت عناوين مختلفة. ومع ذلك، لا يُستخدم هنا بسبب الإيمان بدقته أو الإطار المنهجي الذي يستند إليه فحسب، بل لأنه يقدم ارتباطات حسنة السمعة لفشل الدولة، من شأنها أن تسلّط الضوء على المظاهر المختلفة لهذا الفشل.

يكشف فحص الدول العشر الأكثر فشلًا عن اختلاف في مصدر فشلها. فبينما سجّلت هايتي (المرتبة الثامنة) 0.5 درجات بالنسبة إلى اللاجئين والمشردين، سجلت أفغانستان (المرتبة العاشرة) 6.9 درجات؛ وسجلت السودان (المرتبة الأولى) 5.7 درجات بالنسبة إلى الاقتصاد؛ بينما سجلت زيمبابوي (المرتبة الخامسة) 8.9 درجات. وكلما اتّجهنا نحو الأسفل، اتّضح الاختلاف في الدرجات أكثر؛ على سبيل المثال، تختلف نيبال (المرتبة 20) على نحو ملحوظ عن بوروندي (المرتبة الخامسة عشرة) تقريبًا في المتغيرات الاثني عشر كلها. قد يوفر بعض المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، مثل "المظالم الجماعية" و"النخب المتحزبة"، فكرة أوسع حول قابلية أي دولة لجذب الإرهابيين أو تفريخهم، وتُظهر الدول درجات متباينة على نطاق واسع حيال هذه المؤشرات ذاتها.

من المحتمل جدًا أن تُظهر القوائم التي تضم دولًا جرى تقويمها وفقًا لاثني عشر معيارًا من المعايير المختلفة درجات متباعدة، حتى بين المجموعات الأعلى. هذا، في حد ذاته، لا يؤثر في الحجة القائلة إن هذه الدول، على الرغم من اختلاف النتائج وفقًا لمعايير معيّنة، يمكن اعتبارها فاشلة على أساس الدرجة الكلية. ومع ذلك، تُقوّض دقة الاستقراءات الواسعة التي يمكن الخروج بها من هذه المجموعة المنوّعة.

43 "The Failed State Index."

44 Jean-Germain Gros, "Towards a Taxonomy of Failed States in the New World Order: Decaying Somalia, Liberia, Rwanda and Haiti," *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 3 (1996), p. 465.

45 Ibid., p. 457.

46 R.I. Rotberg, "The Failure and Collapse of Nation-States: Breakdown, Prevention, and Repair," in: R.I. Rotberg (ed.), *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), p. 13.

47 Ibid., p. 4.

48 يتضمن الجدول (1) أسوأ 20 دولة. للاطلاع على شرح أكثر تفصيلًا للمنهجية، ينظر: "The Failed States Index: FAQ, Resources, and Methodology," *Foreign Policy*, 2004, at: http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id_3420&page_8

2. الإرهاب في الدول الفاشلة

هناك مشكلة أخرى في الربط بين الدول الفاشلة والإرهاب، وهي أن بعض الدول الفاشلة لا يُظهر أي صلة بالإرهاب. تشكل قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية FTOs، التي وضعها وزير الخارجية الأميركي، تلك الجماعات التي قيل إنها تمثّل أكبر تهديد للمصالح الأميركية[49]. وكما يوضح الجدول (1)، الدولُ التي صُنّفت بوصفها الدول العشرين الأكثر فشلًا بحسب "مؤشر الدولة الفاشلة" الذي وضعته مجلة **السياسة الخارجية**[50]، لا تُظهر عددًا كبيرًا غير مُعتاد من المنظمات الإرهابية الأجنبية. وإذا كانت الدول الفاشلة تمثّل "أرضًا خصبة" و"قواعد" للمنظمات الإرهابية، فمن المتوقع أن الدول المُدرَجة في القائمة بوصفها الأكثر فشلًا، ستُظهر عددًا كبيرًا من هذه الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، فإن العراق وأفغانستان وباكستان فحسب هي الدول التي أظهرت وجودًا ملحوظًا لمثل هذه الجماعات، في حين أن 13 دولة من أصل 20 لا تحوي أي منظمات أجنبية.

الجدول (1)

المنظمات الإرهابية الأجنبية ومؤشر الدولة الفاشلة

مؤشر الدولة الفاشلة	الدولة	عدد/ أسماء الجماعات الإرهابية[51]
1	السودان	(1) القاعدة
2	جمهورية الكونغو الديمقراطية	(0)
3	ساحل العاج	(0)
4	العراق	(5) منظمة أبو نضال، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أنصار السنة، مجاهدو خلق، جبهة التحرير الفلسطينية
5	زيمبابوي	(0)
6	تشاد	(0)
7	الصومال	القاعدة
8	هايتي	(0)
9	باكستان	(6) القاعدة، حركة المجاهدين، حركة أوزبكستان الإسلامية، جيش محمد، لشكر جهنكوي Lashkar-e-Jhangvi، لشكر طيبة Lashkar-e-Tayyiba
10	أفغانستان	(5) الجماعة الإسلامية، القاعدة، [حركة] الجهاد الإسلامي المصرية، حركة أوزبكستان الإسلامية، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين.
11	غينيا	(0)
12	ليبيريا	(0)
13	جمهورية أفريقيا الوسطى	(0)
14	كوريا الشمالية	(0)
15	بوروندي	(0)
16	اليمن	(1) القاعدة
17	سيراليون	(0)
18	بورما	(0)
19	بنغلاديش	(1) القاعدة
20	نيبال	(0)

يتضمن الجدول (2) قائمة بالدول التي تحوي أكثر من منظمة إرهابية أجنبية[52]. وكما هو واضح، لا يوجد أي ارتباط بين وضع دولةٍ ما ضمن "مؤشر الدولة الفاشلة" وعدد المنظمات الإرهابية الأجنبية داخل إقليمها. وفي الجدول (2)، تظهر 3 دول فقط مُدرَجة في قائمة العشرين دولةً الأكثرَ فشلًا، بينما دولٌ مثل الهند ولبنان وإسرائيل والفلبين، التي تحتل مرتبة منخفضة في "مؤشر الدولة الفاشلة"، تحوي – وعلى نحو مفاجئ – عددًا كبيرًا من تلك المنظمات. ومن ثم، لا يوجد أي ارتباطٍ واضح بين فشل الدولة وعدد المنظمات الإرهابية الأجنبية الموجودة فيها.

49 المعايير، وعلى النحو المُبيّن في أحدث نسخة من "أوراق وقائع مكتب مكافحة الإرهاب"، هي: "1) **يجب أن تكون منظمة أجنبية، 2) يجب أن تكون المنظمة تمارس نشاطًا إرهابيًا [...] أو أن تكون لها النيّة في المشاركة في نشاط إرهابي، إضافة إلى القدرة على ذلك**". 3) يجب أن يُهدّد النشاط الإرهابي الذي تمارسه المنظمة أمن مواطني الولايات المتحدة **أو** أمنها القومي (الدفاع الوطني، العلاقات الخارجية، **أو** المصالح الاقتصادية)، ينظر [التشديد موجود في النص الأصلي]:
Office of Counterterrorism, "Fact Sheet 'Foreign Terrorist Organizations'," 11/10/2005, at: http://www.state.gov/s/ct/rls/fs/37191.htm

50 "The Failed State Index," May/ June 2006, at: https://rb.gy/fxmgdw

51 المعلومات المتعلقة بوجود مجموعات إرهابية مأخوذة من تقارير قاعدة المعارف التابعة للمعهد التذكاري للوقاية من الإرهاب MIPT، في: http://www.tkb.org

52 قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، كما حددها وزير الخارجية الأميركية، في: http://www.tkb.org/FTO.jsp

الجدول (2)

الدول التي تضم أكبر عدد من التنظيمات الإرهابية الأجنبية[53]

الدولة	عدد الجماعات الإرهابية	أسماء الجماعات الإرهابية	مؤشر الدولة الفاشلة
لبنان	6	القاعدة، أسباط الأنصار، حزب الله، جبهة التحرير الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	65
باكستان	6	القاعدة، حركة المجاهدين، حركة أوزبكستان الإسلامية، جيش محمد، لشكر جهنكوي، لشكر طيبة	9
أفغانستان	5	الجماعة الإسلامية، القاعدة، الحركة المصرية للجهاد الإسلامي، حركة أوزباكستان الإسلامية، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	10
الهند (بما في ذلك كشمير)	5	القاعدة، حركة المجاهدين، جيش محمد، لشكر جهنكوي، لشكر طيبة	93
العراق	5	منظمة أبو نضال، تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش أنصار السنة، مجاهدو خلق، جبهة تحرير فلسطين	4
إسرائيل	5	كتائب شهداء الأقصى، حماس، "كاخ" Kach، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	67
مصر	4	الجماعة الإسلامية، القاعدة، حركة الجهاد الإسلامي المصرية، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	31
ليبيا	4	منظمة أبو نضال، القاعدة، الجماعة الليبية المقاتلة، جبهة التحرير الفلسطينية	95
الفلبين	4	جماعة أبو سياف، القاعدة، الجماعة الإسلامية، جيش الشعب الجديد	68
تركيا	4	القاعدة، جبهة/ حزب التحرر الشعبي الثوري DHKP/C، حزب العمال الكردستاني، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	82
المملكة المتحدة	4	القاعدة، بقايا الجيش الجمهوري الإيرلندي، الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	128
الجزائر	3	الجماعة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	72
كولومبيا	3	جيش التحرير الوطني، القوات الثورية المسلحة الكولومبية، قوات الدفاع الذاتي المتحدة	27
فرنسا	3	القاعدة، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين، مجاهدو خلق	129
إيرلندا	3	القاعدة، بقايا الجيش الجمهوري الإيرلندي، الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي	143
سورية	3	منظمة أبو نضال، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	33
أوزبكستان	3	القاعدة، جماعة الجهاد الإسلامي، حركة أوزبكستان الإسلامية	23
أستراليا	2	القاعدة، أم شينريكيو	136
بلجيكا	2	القاعدة، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	
ألمانيا	2	القاعدة، أم شينريكيو	124
اليونان	2	المنظمة الثورية 17 نوفمبر، النواة الثورية Revolutionary Nuclei	121
إندونيسيا	2	أم شينريكيو، الجماعة الإسلامية	32
إيران	2	القاعدة، حركة أوزبكستان الإسلامية	53
الأردن	2	القاعدة، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين	74
ماليزيا	2	القاعدة، الجماعة الإسلامية	98
موريتانيا	2	القاعدة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	41
روسيا	2	القاعدة، أم شينريكيو	43
إسبانيا	2	حركة إقليم الباسك للوطن الأم والحرية ETA، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	125
طاجيكستان	2	القاعدة، حركة أوزباكستان الإسلامية	42
تونس	2	القاعدة، جبهة التحرير الفلسطينية	100
الولايات المتحدة الأميركية	2	القاعدة، أم شينريكيو	128

53 المعلومات المتعلقة بمواقع هذه الجماعات مأخوذة من قاعدة المعارف بشأن الإرهاب MIPT. البلدان بالخط العريض تعتبرها مؤسسة "فريدوم هاوس" ديمقراطيات تمثيلية، ينظر:
Freedom House, "Freedom in the World," 2007, at: https://rb.gy/11r00x

يوضح الجدول (3) النقاط التي أثيرت في التحليل السابق، ويحدّد إلى أيّ مدى يمكن أن تُعدَّ الدولُ المُرتَّبة من 1 إلى 20 على "مؤشر الدولة الفاشلة"، مركزًا للهجمات الإرهابية وقاعدة لجماعات إرهابية معيّنة[54]. في الوقت الذي يخبرنا فيه الرقم المتعلق بالهجمات الإرهابية داخل الدولة، بالكثير بشأن طبيعة السياسة الداخلية لتلك الدولة؛ فعندما يكون الرقم متدنيًا، لا يشير بالضرورة إلى أن الإرهابيين ليسوا مقيمين داخل الدولة – فالجماعات قد تستخدم دولةً ما باعتبارها قاعدة من دون شنّ أي هجوم داخل تلك الدولة. ومع ذلك، عندما يتم التأمل في الجدول (3)، مقارنة بالجدول (1)، فمن الواضح أن الدول الفاشلة، باستثناء العراق وأفغانستان وباكستان، لا تظهر درجة عالية على نحوٍ غير عادي، سواء تعلق الأمر بعدد الجماعات الإرهابية المتمركزة داخل الدولة (الجدول 1)، أم عدد الهجمات الإرهابية التي وقعت هناك (الجدول 3).

توضح هذه الجداول ثلاث نتائج رئيسة: أولًا، غيابُ أيّ ارتباط بين مستوى فشل الدولة وعدد الجماعات الإرهابية المتمركزة فيها؛ ثانيًا، مدى إظهار الدول المُدرَجة ضمن العشرين مرتبة الأولى في "مؤشر الدولة الفاشلة" اختلافات كبرى في ما يتعلق بحدوث الإرهاب (مثلًا، 11 دولة من الدول المُدرَجة في الجدول 3 – جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، وزيمبابوي، وتشاد، وهايتي، وغينيا، وليبيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوريا الشمالية، وبوروندي، وسيراليون – عرفت مجتمعة ثماني وفيات فقط خلال هذه الفترة، ولا تحوي أي منظمة إرهابية أجنبية)؛ ثالثًا، وجود عدد كبير من المنظمات الإرهابية الأجنبية في الدول ذات المستويات المتدنية من الفشل، وبعضها، كما هو موضّح بخط عريض في الجدول (2)، هي عبارة عن ديمقراطيات.

الجدول (3)

الدول الفاشلة والإرهاب[55]

مؤشر الدولة الفاشلة	الدولة	الهجمات	الوفيات
1	السودان	10	76
2	جمهورية الكونغو الديمقراطية	2	6
3	ساحل العاج	1	0
4	العراق	6801	17200
5	زيمبابوي	0	0
6	تشاد	1	0
7	الصومال	11	43
8	هايتي	14	2
9	باكستان	758	1255
10	أفغانستان	904	1444
11	غينيا	1	0
12	ليبيريا	1	0
13	جمهورية أفريقيا الوسطى	0	0
14	كوريا الشمالية	0	0
15	بوروندي	2	0
16	اليمن	83	117
17	سيراليون	7	0
18	بورما	35	68
19	بنغلاديش	136	224
20	نيبال	440	192

54 من المُسلّم به أن "الإرهاب" و"الجماعات الإرهابية" هي مصطلحات مثيرة للجدل ومحل خلاف، وأن هناك الكثير من التعريفات المتضاربة لكليهما. الغرض من هذه الدراسة ليس إعادة النظر في النقاش بشأن ماهية الإرهاب. وهو يستمد البيانات المتعلقة بالهجمات الإرهابية والوفيات من ضحاياها من قاعدة بيانات RAND-MIPT عن حوادث الإرهاب، التي تُحدّد تعريفًا لهذه المصطلحات، وذلك في: https://rb.gy/yter70

55 المعلومات المتعلقة بالهجمات الإرهابية والوفيات مأخوذة من قاعدة المعارف بشأن الإرهاب MIPT. واختير عام 1998 نقطةَ انطلاق، حيث تبدأ سجلات MIPT للإرهاب الدولي والمحلي. الأرقام صحيحة اعتبارًا من 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

3. أفغانستان

للحجة السابقة ما يدعمها من الناحية الكمّية. ولاختبار العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب، يمكن الاستعانة أيضًا بمنهج كيفي. لذلك، يركز المبحث التالي على دراسات الحالة التي من المفترض أن تزوّد الفرضية بأمثلةٍ قوية تبيّن صحتها. أفغانستان، مثلًا، التي سيطرت عليها طالبان خلال الفترة 1996-2001، هي الدولة التي يُستشهد بها في غالبية الأحيان لإثبات صحّة أطروحة "الدول الفاشلة تولّد/ تفرّخ الإرهابيين"، والموصوفة عادة، وفق تعبير كونداليزا رايس، باعتبارها "مصدرًا لعدم الاستقرار العالمي"[56].

لا شك في أن أفغانستان كانت بمنزلة قاعدة لتنظيم القاعدة، وعَكَس قرارُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 1378 لعام 2001، الإجماعَ الدولي الواسع الذي يربطها بهجمات 9/11. غير أن موقف الأمم المتحدة كان ينطلق من الدعم "الناشط" الذي قدّمته طالبان للقاعدة. "[يدين] [القرار] طالبان لأنها سمحت لشبكة القاعدة، وغيرها من الجماعات الإرهابية، باستخدام أفغانستان قاعدةً لتصدير الإرهاب". ينطوي الأساس المنطقي الذي طرحه أولئك الذين يفسرون جاذبية الدول الفاشلة للإرهابيين، على الافتقار إلى السيطرة

56 Rice, "Transformational Diplomacy."

المركزية[57]. وتنظيم القاعدة لم ينشئ له قاعدةً في أفغانستان لأن الحكومة كانت عاجزة عن وقف نشاطات القاعدة. في الواقع، كما هو موضح في القرار رقم 1378، كان العكس هو الصحيح، مع تزويد طالبان تنظيم القاعدة بدعم مكثف.

في حين لم يكن لتنظيم القاعدة صلات متماسكة مع طالبان عندما سيطرت على الحكم في أفغانستان في عام 1996، إلا أنهما سرعان ما شكّلا تحالفًا قويًا؛ إذ قال، في الواقع، زعيم طالبان الملا عمر لأسامة بن لادن: "أنت مرحبٌ بك جدًا. أبدًا لن نتخلّى عنكم لأي جهة تطالب بكم"[58]. بعد ذلك، حثّ بن لادن المسلمين علنًا على الانتقال إلى أفغانستان، الخاضعة لحكم طالبان، لأنها "الدولة الوحيدة في العالم [آنذاك] التي [تُطبّق] [قانون] الشريعة"، قائلًا: "من الواجب على جميع المسلمين في أنحاء العالم كلها أن يساعدوا أفغانستان [...] لأننا من هذه الأرض، سنُرسل جيوشنا إلى أنحاء العالم كلها"[59].

ترى مريم أبو ذهب وأوليفيي روي أن بن لادن، في الواقع، وفّر قيادة أيديولوجية لطالبان. ويشيران إلى أن طالبان لم تكن في البداية معادية للغرب على نحو جذري، لكنها تحوّلت إلى تطرف أصولي جديد Neo-fundamentalism تحت تأثير بن لادن[60]. وتُسلط أبو ذهب وروي الضوء على حملة طالبان بشأن إنتاج الأفيون وتدمير تماثيل باميان البوذية في عام 2001 وإجبار السيخ والهندوس على ارتداء رموز مميِّزة واعتقال عمال الإغاثة المسيحيين بوصفها أدلة على نفوذ بن لادن[61]. لذلك، كانت لأفغانستان، الخاضعة لحكم طالبان، علاقة تكافلية بتنظيم القاعدة. وما من شك في أنها كانت ترعى الإرهاب الدولي، على الرغم من أن طبيعتها بوصفها دولة فاشلة، لم يكن لها أي تأثير في هذا الجانب من جوانب سياستها الخارجية.

إضافة إلى ذلك، فإن مسألة كون أفغانستان، في ظل حكم طالبان، في الواقع، دولةً فاشلة، وفي أي جانب من الجوانب، مسألةٌ غير واضحة تمامًا. ويمكن القول إن تصنيفها دولةً فاشلة صالحٌ بالنظر إلى افتقارها إلى القدرة على الإدارة، أكثر من افتقارها إلى القدرة على ممارسة الإكراه. ففي الوقت الذي حافظ أمراء الحرب المناهضون لطالبان على وجودهم في مناطق معيّنة في الشمال، لم تكن مقاربة حكم طالبان المعتدلة أو غير الفاعلة حيال القانون والنظام السمة المميزة، بل قبضتها الاستبدادية على السلطة، ووصف بلير الأفغان بأنهم "مُنحنُون تحت كعب المتعصبين"[62]. ويعترف، على نحوٍ مشابه، ريتشارد بيرل وديفيد فروم، وهما مستشاران بارزان في إدارة بوش، بأن "أفغانستان تحت حكم طالبان لم تكن دولة فاشلة. في الواقع، طالبان هي التي منحت أفغانستان أقوى حكومة حكمتها منذ عقود، بل حتى منذ قرون"[63]. طبعًا، حكمت حركة طالبان فترة من الاضطرابات الاجتماعية الواضحة، وكانت غير مجهزة، على نحو واضح، لتلبية حاجات السكان، لكن حتى لو كانت أفغانستان تحت حكم طالبان مصنفة دولة فاشلة بسبب "فجوة القدرات"، فإنه لا يوجد هناك أيُّ دليلٍ يربط مصدر الفشل هذا بقرار تنظيم القاعدة الوجود هناك.

إضافة إلى ذلك، تُستخدم أيضًا علاقة السودان بالقاعدة لتعزيز الفرضية التي تربط الدول الفاشلة بالإرهاب، لكن الحقائق مرة أخرى لا تتناسب مع النظرية. وكما لاحظت كارين فون هيبل، على الرغم من أن بن لادن بقي في السودان خلال الفترة 1991-1996، فإنه لم يستقر في الجنوب، حيث يُعدم القانون، لكن في الخرطوم وما حولها، حيث مارست الحكومة معظم السلطة[64]. وفي أثناء وجوده هناك، تمتع بحماية الجبهة الوطنية الإسلامية الحاكمة بزعامة حسن الترابي. وكان رحيله بسبب قرار السلطة السودانية التوقف عن السماح بوجوده وطرده، وذلك في ضوء الضغط الدولي المتزايد عليها للقيام بذلك[65]. وكما هي الحال مع أفغانستان في ظل حكم طالبان، كان وجود تنظيم القاعدة في السودان بدعمٍ حكوميٍّ قوي، وليس بسبب الافتقار إلى القدرة على الإدارة وجاذبية المناطق الخارجة على القانون [بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية].

من شأن هذا الفحص لطبيعة علاقة القاعدة بأفغانستان والسودان، أن يدعم التحليل الذي قدّمه أودري كورث كرونين الذي يرفض العلاقة السببية بين الدول الفاشلة والإرهاب، لكنه يقبل فرضية أن الدول الفاشلة هي "عوامل عرضية ممكِّنة للإرهاب"، أكثر من أنها

57 ينظر:
R. Takeyh & N. Gvosdev, "Do Terrorist Networks Need a Home?" *Washington Quarterly*, vol. 3, no. 25 (2002), pp. 97-108; (NIC), "Mapping the Global Future," p. 14.

58 P. Bergen, *The Osama bin Laden I Know: An Oral History of al Qaeda's Leader* (New York: The Free Press, 2006), p. 60.

59 M. Habeck, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006), p. 149.

60 M.A. Zahab & O. Roy, *Islamist Networks: The Afghan-Pakistan Connection* (London: Hurst, 2004), p. 13.

61 Ibid.

62 Blair.

63 R. Perle & D. Frum, *An End to Evil: How to Win the War on Terror* (New York: Ballatine Books, 2004), p. 100.

64 C. Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1977); K. von Hippel, "The Roots of Terrorism: Probing the Myths," *Political Quarterly*, vol. 73, no. 1 (2002), pp. 25-39.

65 R. Tanter, *Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1999), pp. 264-266.

مصادر أو أرضيات خصبة للإرهاب[66]. إن فشل الدولة في أفغانستان والسودان لم يكن إلا عرضيًا أكثر من كونه سببيًا من حيث ارتباط هذه الدول بتنظيم القاعدة. وغالبًا ما تكون دراسات الحالة التي نُشرت، دليلًا على وجود الصلة المزعومة بين فشل الدولة والإرهاب، غيرَ متّسقة مع الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الربط المفترض بين الإرهاب وفشل الدولة.

4. الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع

يبدو أن تأكيد أن الدول الفاشلة تولّد/ تفرّخ فعليًا الإرهابيين، إضافة إلى كونها مركزًا للإرهابيين، لا يدعمه سوى القليل من الأسانيد الإمبريقية. لقد أظهر تنظيم القاعدة وجودًا عالميًا واسعًا، بينما لا تُظهر أصول متطوّعيه أي قواسم مشتركة واضحة تنفرد بها الدول الفاشلة. ويُسلّط الجدول (2) الضوء على مدى احتواء الكثير من الديمقراطيات (بالخط العريض) على عدد كبير من المنظمات الإرهابية الأجنبية. قد تكون الظروف في بعض الدول الفاشلة مواتية بالفعل لظهور جماعات إرهابية، غير أن هذه العوامل ليست خاصة بالدول الفاشلة؛ وكما تثبته الهجماتُ التي شنّها الإرهابيون "المحليون" في مدريد ولندن، "ولّدت" الدول الديمقراطية المستقرة إرهابيين أيضًا. وتُظهر طبيعة خليّة القاعدة التي نفذت هجمات 9/11 تنافرًا، مع الافتراض أن الدول الفاشلة تولّد الإرهابيين وتحضنهم وتصدّرهم. وكان المهاجمون "متعلمين في الغرب ومستوعَبين على نحوٍ جيّد"، وأصبحوا، على نحو واضح، متطرفين في أثناء إقامتهم في المجتمعات الغربية[67].

يتميز الكثير من الدول الغربية المستقرة بميزات من شأنها فعلًا أن تجذب الخلايا الإرهابية. يلاحظ جيل كيبال كيف ساهم النظام السخي للرعاية الاجتماعية في الدول الإسكندنافية والشبكة الفاعلة للاتصالات والتجارة في جعل ستوكهولم وكوبنهاغن "ملاذاتٍ آمنة" لجماعات مثل الجماعة الإسلامية المصرية وجماعة الجيش الإسلامي الجزائرية في منتصف التسعينيات[68]. كما أصبحت المملكة المتحدة أكثر مركزية بالنسبة إلى المقاتلين، حيث أصبحت "المحور الذي يدور حوله العالم الصغير الذي دُمِج في بيشاور خلال الثمانينيات"، ما أدّى إلى شيوع وصف واسع للعاصمة لندن بأنها أصبحت "الندنستان"[69].

لقد أصبحت لندن، في الواقع، موقعًا للحوار بين الجماعات الإسلامية الراديكالية التي تتمتع بحرية الحركة وحرية نشر الصحف اليومية مثل الحياة والقدس العربي، التي كانت بمنزلة منتدى للجماعات المعارضة لكل من الغرب والأنظمة التي تعتبر أنها قمع الإسلام، مثل نظام مبارك.

هناك كثير مما يوحي بأن التهديد الإرهـابي الذي يمثله تنظيم القاعدة على الغرب ليس تهديدًا قائمًا على الدولة، وليس مرتبطًا حتى بالإقليم على نحو واضح. وتؤكد الاستخبارات الأميركية أن تنظيم القاعدة موجودٌ في أكثر من 70 دولة[70]، بينما تشير قاعدة بيانات MIPT بشأن الإرهاب[71] إلى وجود نحو 50000 عضو من أعضاء القاعدة عبر أنحاء العالم كلها، يعملون ضمن خلايا في الكثير من البلدان – مثل سويسرا وبلجيكا وإيرلندا – التي من الواضح أنها ليست دولًا فاشلة. ويقترح تيموثي هويت[72] أن "الشبكة" الدولية للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، تتجنّب التركُّز في مناطق معيّنة، ولا تسعى لإقامة قواعد بالمعنى التقليدي، لأن هذا يجعلها هدفًا ثابتًا. وبطبيعة الحال، يحتاج الإرهابيون إلى شكلٍ من أشكال القواعد، ويفضلون التموقع في المناطق التي لا يتعيّن عليهم فيها مواجهة قوات الشرطة أو قوات الجيش. وطبيعة تنظيم القاعدة نفسِه لا تتطابق مع المنظمات الإرهابية التقليدية، وعلى الرغم من وجود مركز ديني وتنظيمي، فإن التسمية تُعبّر عن "نوعٍ من أنواع العلامات التجارية، يطلق على أيِّ شيءٍ معادٍ لأميركا" أكثر من أنها تعبّر عن منظمة متماسكة[73].

وفي الواقع، هناك عوامل مشتركة بين الدول الفاشلة، تعمل ربما رادعًا قويًا للإرهابيين الذين يبحثون عن قاعدة. وكما يقول روتبرغ: "تدهور البنية التحتية أو تدميرها هو ما يبرر الوصف النمطي للدول الفاشلة"[74]. ومن ثم، من الصعبِ التوفيقُ بين جاذبية الدول الفاشلة المزعومة للجماعات الإرهابية والتدهور في البنية التحتية التي تظهر بوضوح في دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو هايتي. تحتاج الجماعات الإرهابية الدولية الحديثة إلى بلوغ خطوط اتصال فاعلة، وبناء عليه، فإن الدول التي تفتقر إلى قدرات في مجال البنية التحتية

66 A. K. Cronin, "Sources of Contemporary Terrorism," in: Cronin & Ludes (eds.), p. 33.

67 Zahab & Roy, p. 50.

68 G. Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam* (London: I.B. Tauris, 2002), p. 303.

69 Ibid.

70 Congressional Research Service (CRS), "Al-Qaeda: Profile and Threat Assessment," 17/8/2005, at: http://images.usnews.com/usnews/news/articles/050901/AQ profile.pdf

71 Terrorism Knowledge Base (MIPT), "Group Profile: Al Qaeda," 4/10/2006, at: http://www.tkb.org/Group.jsp?groupID_6

72 T. Hoyt, "Military Force," in: Cronin & Ludes (eds.), pp. 162-185.

73 Kepel, p. 321.

74 R.I. Rotberg, "The New Nature of Nation-State Failure," *Washington Quarterly*, vol. 25, no. 3 (2002), p. 88.

غير جذابة بالنسبة إليها. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما تستضيف الدول الفاشلة، مثل ساحل العاج، التي تتميز عمومًا بغياب سلطةٍ مركزيةٍ فاعلة، الفصائل المتحاربة المدججة بالسلاح، والتي تشكل مخاطر واضحة حتى بالنسبة إلى الإرهابيين الدوليين أنفسِهم.

5. إعادة النظر في الربط بين الدول الفاشلة والإرهاب

يسلّط التحليل السابق الضوءَ على القضايا التي تُقوّض دقّة الربط بين الدول الفاشلة والإرهاب. وكان بعض الدول الفاشلة ظاهريًا، بمنزلة مواقع للجماعات الإرهابية، لكن الدافع وراء قرار الجماعات الإرهابية إنشاء قواعد في هذه الدول لا يتعلق بملاءمة فشل الدولة الذي يفترض أن يكون عاملَ جذب بالنسبة إلى المنظمات الإرهابية، ولا بالجاذبية الخاصة المرتبطة بانهيار القانون والنظام. إضافة إلى ذلك، فإن دولًا أخرى تُظهر فشلًا واضحًا، لكنها لا تُظهر أي علاقةٍ واضحةٍ بالإرهاب.

تُظهر الدول السبع، ضمن العشرين دولة الأكثر فشلًا بحسب "مؤشر الدولة الفاشلة"، التي تحوي جماعات إرهابية دولية، سمةً مشتركةً لا علاقة لها بفشل الدولة: ففي كل حالة، هناك شعوب إسلامية منخرطة في نزاعات. هذا لا يعني، بالطبع، أن المسلمين ميَّالون على نحو غير طبيعي إلى الإرهاب، لكن هذا يثبت أن الجماعات الإرهابية الإسلامية تنجذب، على نحو لا يثير الدهشة، إلى الدول التي يكون فيها نظراؤهم في المعتقدات الدينية طرفًا في نزاعٍ ما. يبدو، في الواقع، أنّ حقيقة كون هذه الدول أظهرت بعض مؤشرات الفشل، تُعَدُّ أقل أهمية من طبيعة الصراعات الداخلية (داخل الدول) التي جذبت من يعرّفون أنفسهم بوصفهم مدافعين عن الإسلام. أما المناطق الأخرى التي يُستشهد بها بوصفها دليلًا على أطروحة أن "الدول الفاشلة تجذب/ تولّد الإرهابيين"، فهي البوسنة وصربيا (كوسوفو) وروسيا (الشيشان)[75]. ومع ذلك، فهي تحوي أيضًا مجتمعات مسلمة منخرطة في نزاعٍ ما. وهذا العامل الذي يُعَدُّ متغيرًا مستقلًا عن فشل الدولة، من المحتمل جدًّا أنه متغيرٌ سببيٌّ مشترك وأكثر دقة.

ثالثًا: الديمقراطية والإرهاب

تحظى الديمقراطية، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بجاذبية متنامية باعتبارها النظام السياسي الأسمى. ودفع انتصارُها المزعوم مع نهاية

75 Tilly.

الحرب الباردة بفرانسيس فوكوياما[76] إلى الإعلان عن أن البشرية وصلت إلى "نهاية التاريخ"، من خلال التفوق الواضح للنموذج الديمقراطي الليبرالي.

مع أن الديمقراطية تحظى بلا شك بالكثير من الإيجابيات، فإن قدرتها العلاجية في ما يتعلق بالإرهاب، مبالغٌ فيها في الخطاب السائد بشأن الحرب على الإرهاب. من ناحية الخطاب، كثيرًا ما كان الترويج للديمقراطية في الخارج هدفًا للولايات المتحدة عمومًا، حيث لا يقتصر الأمر على إدارة بوش[77]، لكن الدعوة المعاصرة للتحول نحو الديمقراطية، أكدت تبريرًا جديدًا أمنيَّ التوجه Security-orientated يقدم الديمقراطية باعتبارها تساهم في القضاء على الإرهاب. يجادل هذا المحور بأن ليس هناك دليلٌ كافٍ لتبرير أن من شأن ادّعاء التحول نحو الديمقراطية أن يحفّز على الحد من الإرهاب، ويقترح أن العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب أكثرُ تعقيدًا مما يصوّرها الخطاب السائد.

> مع أن الديمقراطية تحظى بلا شك بالكثير من الإيجابيات، فإن قدرتها العلاجية في ما يتعلق بالإرهاب، مبالغٌ فيها في الخطاب السائد بشأن الحرب على الإرهاب

1. الإرهاب داخل الدول الديمقراطية

بحسب الرئيس بوش: "لأن الديمقراطيات تحترم شعوبَها وجيرانَها، فإن تعزيز الحرية سيؤدي إلى السلام [الدولي]"[78]. من جانبها، وعلى نحو مماثل، تمجّد "الاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة الإرهاب" فضائلَ الديمقراطية بالنسبة إلى الحرب على الإرهاب، لأن الديمقراطيات "تحافظ على النظام داخل حدودها وتعالج أسباب النزاعات سلميًّا"[79]. يبدو أن النتيجة الإيجابية التي يجري تأكيدها، والناتجة من إرساء الديمقراطية العالمية، مستمدةٌ من قراءة مركبة

76 F. Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: Penguin, 1992).

77 I. Daalder & J. Lindsay, *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy* (Hoboken, NJ: Wiley, 2005), pp. 3-12.

78 G. Bush, "State of the Union Address 2005," at: http://news.bbc.co.uk/ 2/hi/americas/4231541.stm

79 (NSC), "Strategy for Winning the War on Terror."

لنظرية السلام الديمقراطي من جهة، ومكافحة الإرهاب من جهةٍ أخرى. تنطلق نظرية السلام الديمقراطي من افتراض أن الديمقراطيات لا يحارب بعضُها بعضًا، وغالبًا ما يتم تقديم هذه "التعويذة" من أولئك الذين يبرّرون [خطاب] التحول نحو الديمقراطية في سياق الحرب على الإرهاب[80].

يبدو أن هذه الفرضية، المستمدة من مقالة إيمانويل كانط الشهيرة "السلام الدائم" لعام 1795، تحظى بأساس إمبريقي قوي، على الرغم من أنها لا تخلو من الانتقادات[81]. غير أن هذه الأطروحة لا تقترح أن الديمقراطية ستقلّل من احتمالات نشوب النزاعات داخل الدول، أو انتشار الإرهاب الدولي. بما أن الهدف المُعلَن عنه للحرب على الإرهاب هو القضاء على تهديدات الأمن القومي، خصوصًا الإرهاب، فإن انتشار الديمقراطية لا يُعدّ بالضرورة وسيلةً لتحقيق هذا الهدف، لأن الآثار السلمية المفترضة للديمقراطية تتعلق بإضفاء الطابع السلمي على العلاقات بين الدول، وليس بتخفيف النزاعات داخل الدول، أو الحد من الإرهاب الدولي.

إحدى فوائد الحكومات الديمقراطية، الأكثر إشادة بها، هي قدرتها على ضبط التفاعلات داخل الدول. معياريًّا، توفر الديمقراطية فضاءً للجماعات المتنافسة من أجل مناقشة وجهات نظرهم المختلفة وتشكيل مجالس تمثيلية للحكم من خلال النظام الانتخابي. في نظام "تعددي" يعمل على نحو سليمٍ فعلًا، يتم التوفيق بين وجهات النظر المختلفة واستيعابها. هذا نادر الحدوث في الواقع، وأشار كثير من المعلقين إلى المدى الذي تؤدي فيه الموارد المالية، على سبيل المثال، إلى إفساد المُثل التعددية[82].

مع ذلك، وإضافة إلى قدرة اللاتماثل الاقتصادي على تقويض النموذج التعددي، فإن الدول الديمقراطية استضافت، على الرغم من ميزاتها المعيارية الشاملة والمتكاملة كلها، الجماعات الإرهابية، إن لم تكن في الواقع قد "ولّدتها/ فرّختها"، التي (أي الجماعات الإرهابية) ترفض، بحكم تعريفها، البنية التحتية التنظيمية التي يوفرها النظام الديمقراطي. هناك حافزٌ مشترك بالنسبة إلى الإرهاب، هو رغبة جماعة معينة في الانفصال عن الدولة المضيفة لها. يقترح بول ويلكينسون أن هذا الإرهاب الإثنو-قومي يتميز بخاصية التطور Evolution، حيث تطالب جماعةٌ أقلية بالانفصال والاستقلال، فترفض الدولة المضيفة تسهيل الأمر أمام الانفصاليين؛ وبسبب اللاتماثل في السلطة، يلجأ الانفصاليون إلى الإرهاب[83]. لا يوجد هناك شيءٌ متأصلٌ في الحكم الديمقراطي من شأنه أن يفرض توافقًا وتطابقًا بين الأمة والدولة، أو تحييد التطلعات القومية الانفصالية. تتميز الديمقراطيات، غالبًا، بخلل داخلي بين مجتمع الغالبية، الداعم للدولة، وأقليةٍ ما مصممةٍ على تقويض بنية الدولة القائمة. في الواقع، هناك الكثير من حالات النضال الإثنو-قومي البارزة التي تحدث داخل الديمقراطيات؛ إيرلندا الشمالية وإقليم الباسك على سبيل المثال.

أظهرت الدول الديمقراطية، في الواقع، معارضة معلنة للنزعات الانفصالية، وكانت في الكثير من الحالات من بين المعارضين الأكثر عِنادًا لتصفية الاستعمار. وتوصل مسحٌ أجراه روبرت أ. بابي، بشأن الهجمات الإرهابية الانتحارية بين عامي 1980 و2003، إلى أن "معظمها يشترك في هدف استراتيجي محدد، يتمثل في إجبار الديمقراطيات الحديثة على سحب قواتها العسكرية من الأراضي التي يعتبرها الإرهابيون أوطانهم"[84]. تعرّضت الهند، وهي أكبر ديمقراطية من حيث عدد السكان، لهجمات إرهابية مستمرة، مصدرها الرئيس هو النزاع الإقليمي المحيط بكشمير. فالديمقراطية لم تثبت قدرتها على توفير فضاءٍ لحل هذا النزاع الإقليمي سلميًّا؛ وفي الواقع، حدثت حرب كارجيل في عام 1999 قبل انقلاب الجنرال برويز مشرّف عندما كانت باكستان أيضًا ديمقراطية. هذا الضعف لا يقتصر على الإرهاب الإثنو-قومي؛ حيث تصنف "قاعدة المعرفة بشأن الإرهاب" 16 دولة ديمقراطية[85] باعتبارها تحوي خلايا لتنظيم القاعدة.

يرتّب الجدول (4) الدول التي تعتبرها مؤسسة "فريدوم هاوس"[86] ديمقراطيات تمثيلية، يتمتع مواطنوها بأكبر قدر من الحرية، كما يزوّدنا بعدد الهجمات الإرهابية وعدد الوفيات داخل هذه الدول منذ عام 1998. ويفترض التقيدُ بفرضية وجود علاقة بين الديمقراطية والحرية والسلام داخل الدول، أنْ يفيد بأنّ هذه الدول تُظهر مستوياتٍ متدنية

80 White House, "President and Prime Minister Blair Discussed Iraq, Middle East," Press Release, 12 November 2004, at: https://rb.gy/x9cxuf

81 ينظر على سبيل المثال:
C. Layne, "Kant or Cant: The Myth of Democratic Peace," *International Security*, vol. 19, no. 2 (1994), pp. 5-49.

82 ينظر على سبيل المثال:
J. Schwarzmantel, *The State in Contemporary Society: An Introduction* (London: Harvester Wheatsheaf, 1994).

83 P. Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State* (London: Frank Cass, 1986), p. 10.

84 R.A. Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005), p. 4.

85 هذه الدول هي: أستراليا، والنمسا، وبنغلاديش، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (قائمة الدول الديمقراطية مأخوذة من Freedom House 2006).

86 Freedom House, "Combined Average Ratings: Independent Countries 2006," Freedom House, 2006, at:
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page= 267&year=2006

جدًا من النشاطات الإرهابية. لهذه الفرضية صدى في معظم البلدان، إلا أن كلًا من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تظهر مستويات عالية جدًا من النشاطات الإرهابية.

إذا كانت الديمقراطيات تُبطل الإرهاب، وهو ما تعارضه بيانات الجدول (4)، فإنه ينبغي للدول غير الديمقراطية أن تُظهر نشاطًا وانتشارًا أكبر للإرهاب. ومع ذلك، وكما يوضح الجدول (5)، فإن الحالة ليست كذلك. يرتّب الجدول (4) الدولَ التي تعتبرها مؤسسة "فريدوم هاوس"[87] أقل الدول ديمقراطية وحرية، كما يقدم أرقامًا بشأن الهجمات الإرهابية والوفيات داخل هذه الدول منذ عام 1998.

الجدول (4)

الديمقراطيات والإرهاب منذ عام 1998[88]

الدولة	عدد الحوادث	عدد الوفيات
أندورا	0	0
أستراليا	1	1
النمسا	4	0
الباهاماس	0	0
بربادوس	0	0
بلجيكا	17	0
كندا	16	0
الرأس الأخضر	0	0
تشيلي	1	0
كوستاريكا	1	1
قبرص	13	0
جمهورية التشيك	4	0
الدنمارك	5	0
الدومينيك	0	0
إستونيا	4	1
فنلندا	0	0
فرنسا	633	16
ألمانيا	21	1
هنغاريا	4	0
آيسلندا	0	0
إيرلندا	8	0
إيطاليا	169	4
كيريباس	0	0
لاتفيا	7	0
ليختنشتاين	0	0
ليتوانيا	4	0
لوكسمبورغ	0	0
مالطا	0	0
جزر مارشال	0	0
موريشيوس	0	0
ميكرونيزيا	0	0
ناورو	0	0
هولندا	9	2
نيوزيلندا	2	0
النرويج	2	0
بالاو	0	0
بولندا	4	1
البرتغال	0	0
سانت كيتس/ سانت نيفيس	0	0
سانت لوسيا	0	0
سان مارينو	0	0
سلوفاكيا	8	1
سلوفينيا	1	0
إسبانيا	1031	247
السويد	9	0
سويسرا	11	0
تايوان	1	0

كما هو واضح، لا يوجد اتساق في الأرقام، وبينما يُظهر بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية والسودان، درجات عالية، فهي ليست عالية مثل تلك التي حققتها إسبانيا والمملكة المتحدة أو الولايات

87 Ibid.

88 للحصول على شرح أوفى لمنهجية "فريدوم هاوس"، ينظر: Freedom House, "Methodology," 2006, at: https://rb.gy/3qwakt

المتحدة. في حين أن كلًا من بيلاروسيا وكوبا وغينيا الاستوائية وكوريا الشمالية وزيمبابوي، وعلى الرغم من أنها غير ديمقراطية على الإطلاق، فهي لم تعرف إجمالًا أي وفيات ناجمة عن الإرهاب خلال هذه الفترة.

لا يخبرنا الجدولان (4) و(5)، في حد ذاتهما، أي شيء عن جذور الإرهاب، غير أن من شأن الأرقام، بكل تأكيد، أن تقوّض العلاقة بين النظام السياسي داخل دولةٍ ما ومدى وجود نشاطات إرهابية فيها. ويبدو أن الديمقراطية والحريات المدنية الواسعة لا تنفي وجود نشاطات إرهابية في عددٍ من الدول المُدرَجة في الجدول (4)، ما يعني أن اللجوء إلى الإرهاب لا ينفيه الحكم الديمقراطي.

2. الديمقراطية ومكافحة الإرهاب

إضافة إلى عدم وجود أدلة تدعم فرضية أن الديمقراطيات محصَّنة ضد الإرهاب؛ ففي الواقع، قد تكون الدول الديمقراطية أقل قدرة على التعامل مع الإرهابيين من الدول الاستبدادية. تتميز الديمقراطيات، على الأقل من الناحية المعيارية، بامتثالها للقواعد القانونية والقيود المفروضة على الصلاحيات المخوّلة الحكومة وأجهزة الأمن. ومن ثم، فإن الديمقراطيات مقيدة بطبيعة نظامها الخاص، ولا يمكنها تنفيذ أشكالٍ معينةٍ من تدابير مكافحة الإرهاب كتلك المستخدمة في بيلاروسيا أو الصين، على سبيل المثال، وهذا ما قد يفسر النتائج المتدنية المسجلة في الجدول (5). كما لاحظ تيد روبرت غور: "يتمتع الزعماءُ في معظم الدول الاستبدادية بحرية أكبر، مقارنة بالمسؤولين المنتخَبين في ما يتعلق بالاستجابة للاستياء والاضطراب وكيفية ذلك. وهم أقلُّ اهتمامًا من القادة الديمقراطيين بالحفاظ على توازنٍ مقبول سياسيًا بين قمع العنف واستيعاب، أو ردع أولئك الذين يدعمون أهداف الإرهابيين وليس تكتيكاتهم"[89].

الجدول (5)

اللاديمقراطيات والإرهاب منذ عام 1998

الدولة	الهجمات الإرهابية	عدد الوفيات
روسيا البيضاء	2	0
بورما	35	68
الصين	15	60
كوبا	0	0
غينيا الاستوائية	0	0
إريتريا	3	8
هايتي	14	2
لاوس	8	1
ليبيا	1	4
كوريا الشمالية	0	0
السعودية	48	119
الصومال	11	43
السودان	10	76
سورية	3	4
تركمانستان	1	1
أوزبكستان	14	37
زيمبابوي	0	0

يدعم هذا الاستنتاج "مركزُ الأبحاث بشأن الإرهاب" الذي يشير إلى أن "من المفارقة، أن مع تزايد انتشار الحكومات الديمقراطية، قد [يصبح] من الأسهل على الإرهابيين العمل [...] قد تكون الحكومات الاستبدادية التي قد يكون لدى سكانها سببٌ أقوى للتمرد، أقل تقيّدًا بمتطلبات العدالة حال التعامل مع الإرهابيين"[90]. وفي سياق دعم هذه الفرضية، يشير جوناثان ر. وايت إلى الزيادة الواضحة في النشاطات الإرهابية في روسيا في أعقاب سقوط النظام السوفياتي، كما يشير إلى أن التخلّي عن النزعة التوسعية التي مارستها الدولة السوفياتية لمصلحة حكم ديمقراطي رخو شكّل حافزًا قويًا لظهور هذه الجماعات [الإرهابية][91].

لذلك، من الممكن - لكن ليس بالضرورة دائمًا - أن يزيد الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية من قدرات الجماعات الإرهابية عن طريق إزالة الصلاحيات الواسعة التي كانت تمارسها الحكومة سابقًا. يستكشف تشارلز تيلي هذه الفرضية باستفاضة، حيث يشير إلى أن من المرجّح أن يكون هناك إرهابٌ وتمردٌ في تلك الأنظمة التي تسهّل ظهور جماعاتٍ متباينة، كما من المرجح أن توفر القدرة على العمل الجماعي. ليست هذه هي الحال في الدول الاستبدادية، لكنه مبدأٌ أساسي بالنسبة إلى الديمقراطيات. ويؤكد وليام ل. يوبانك وليونارد ب. وينبرغ أنه بعيدًا عن الديمقراطية التي تقلل من حدة الإرهاب،

89 T.R. Gurr, "Terrorism in Democracies: Its Social and Political Bases," in: W. Reich (ed.), *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind* (London: John Hopkins University Press, 1986), p. 87.

90 D. Whittaker (ed.), *The Terrorism Reader* (London: Routledge, 2001), p. 18.

91 J.R. White, *Terrorism: An Introduction* (Belmont, CA: Wadsworth Publishing, 1998), p. 151.

فهي فعليًّا تساهم في تعزيزه، ما دفعهما إلى استنتاجٍ مفاده "كلما زادت الديمقراطية زاد الإرهاب"[92].

في ما يتعلق بالإمكانات السلبية الأخرى التي ربما تكون مستمدةً من إنشاء حكم ديمقراطي، هناك أدلة تقترح أنه إذا أُجريت انتخابات في عدد من الدول غير الديمقراطية حاليًّا، فإن الحكومة الصاعدة ستكون معادية للمصالح الغربية، ومصدرًا محتملًا لزيادة عدم الاستقرار الدولي[93]. وحذّر روبرت د. كابلان[94] من العلاقة المتصوَّرة بين حكومةٍ منتخبة ديمقراطيًّا وحكومةٍ موالية للغرب: "من المرجح أن لا تؤدي الديمقراطية في مراحلها المبكرة إلى السلام، لكن من المرجّح أن تفضي إلى صعود سياسيين ديماغوجيين يتنافس، بعضُهم مع بعض، بشأن من يستطيع أن يكون أكثر معاداة للولايات المتحدة وأكثر معاداة للسامية". مثلًا، يؤكد انتخاب حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2006، صحة هذه الفرضية. ففي الواقع، بعض الحلفاء الرئيسين للغرب في الحرب على الإرهاب، مثل المملكة العربية السعودية وباكستان وكازاخستان، ليس عبارة عن ديمقراطيات، لكن هذا لم يكن عقبة رئيسة أمام التعاون. إن دمقرطة هذه الدول قد تؤدي إلى إزالة القادة [الموالين للغرب] والداعمين للحرب على الإرهاب.

3. الجدوى من فرض الديمقراطية

بصرف النظر عن العوامل المذكورة آنفًا، في ما يتعلق بآثار الديمقراطية، هناك أدبيات كثيرة تنتقد فكرة أن الديمقراطية يمكن أن تُفرض بنجاح. يلاحظ مايكل موسو، على سبيل المثال، أن "هناك القليل من الأدلة [...] التي تثبت أن الديمقراطية [تؤدي إلى انتشار] القيم الليبرالية. يُظهر التاريخ أن الديمقراطية من دون قيم ليبرالية تؤدي إلى ديمقراطية غير ليبرالية وصعود أنظمة معادية للديمقراطية"[95]. من المؤكد أن مشروعات بناء الدولة، في فترة ما بعد الحرب الباردة، تُظهر نتائج متفاوتة من حيث قدرة الفواعل الخارجية على فرض نظام ديمقراطي فاعل على دولةٍ ما في فترة ما بعد الاستبداد[96]. إن زرع نظامٍ ديمقراطي في دولةٍ فاشلة قد يجعل أيضًا حالة من عدم الاستقرار المجتمعي تطفو إلى السطح. ومن شأن التجارب في البوسنة وكوسوفو، وبالأخص العراق، أنْ تسلط الضوء على أنّ التحول نحو الديمقراطية لا يوجد تماسكًا اجتماعيًّا بالضرورة. لذلك، إضافة إلى النقاش الدائر بشأن آثار التحول الديمقراطي، هناك أسئلةٌ مهمة بشأن قدرة الدول الغربية على تحقيق هذا الهدف.

4. علاقة معقدة

سلّط هذا المبحث الضوءَ على العوامل التي تقوّض الفرضية القائلة إن الدمقرطة ستعزّز السلام العالمي وتحدّ على نحو خاص من خطر الإرهاب. يمكن الإشادة بالديمقراطية باعتبارها تفضي إلى الحرية الإنسانية والازدهار الاقتصادي، ويمكن إثبات أن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضًا. مع ذلك، سعى أنصار الحرب على الإرهاب لربط أجندة الدمقرطة باستراتيجية أوسع لمكافحة الإرهاب. يفتقر الادّعاءُ بأن الديمقراطية تحدّ من الإرهاب، وعلى نحوٍ واضح، إلى أدلةٍ إمبريقية مقنعة، كما يغفل مجموعَ الأدبيات التي تُبرز العلاقة المعقدة بين الإرهاب والديمقراطية. هناك جملة من محفزات الإرهاب المحتملة التي من شأنها أن تضفي صدقية كبرى على الوصفة التي دعا إليها س. كريستين فاير وبراين شيبارد اللذان قادتهما أبحاثُهما الكمية إلى استنتاجٍ مفاده أن التعميمات الواسعة كانت غيرَ دقيقة، وبذلك فإن "تدخلات [مكافحة الإرهاب] يجب أن تكون مصمَّمة على نحوٍ مفصلٍ جدًا من أجل الجماهير المستهدفة الخاصة في كل بلد"[97].

خاتمة

يتم تصوير التهديد الذي تمثّله الدول الفاشلة، وبانتظام، على أنه تهديدٌ عالمي، ويكون مروعًا أحيانًا، إلى الحد الذي يذهب معه كثيرون إلى اقتراح أن الدول الفاشلة "قد تبتلع بقية العالم"[98]. يمكن تبرير الحجة الداعية إلى إعادة بناء الدول الفاشلة وتعزيز التحول الديمقراطي عالميًّا، بوصفه مشروعًا للتحرر السياسي والانعتاق الإنساني. غير أنه بالتأكيد يمكن تحدي ذلك، لكن الخلاف سيتركز على المفاهيم الذاتية المختلفة للحرية الإنسانية. إن الفرضية المتعلقة بالربط بين الدول الفاشلة والإرهاب والديمقراطية – التي أصبحت

92 W.L. Eubank & L.B. Weinberg, "Terrorism and Democracy: Perpetrators and Victims," *Terrorism and Political Violence*, vol. 13, no.1 (2001), p. 160.

93 J. Mueller, *Capitalism, Democracy, and Ralph's Pretty Good Grocery*, Princeton (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

94 R.D. Kaplan, "Don't Try to Impose Our Values," *Wall Street Journal*, 10/10/2001.

95 M. Mousseau, "Market Civilization and its Clash with Terror," *International Security*, vol. 27, no. 3 (2003), p. 23.

96 A. Hehir & N. Robinson (eds.), *State-Building: Theory and Practice* (London: Routledge, 2007).

97 C.C. Fair & B. Sheperd, "Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries," *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 29, no. 1 (2006), pp. 51-52.

98 Eizenstat, Porter & Weinstein, p. 135.

مكوّنًا جوهريًّا في الأساس المنطقي خلف الحرب على الإرهاب – لَهِيَ أكثر قدرة على المساهمة في بناء تقويمٍ موضوعي نهائي. وأظهرت الدراسة أن، من الناحية التجريبية، ليس هناك صلة سببية أو علاقة واضحة بين الدول الفاشلة وانتشار الإرهاب، أو بين الديمقراطية والحدّ من الإرهاب. وإذا ما أُخذت الدولُ الفاشلة منفردةً كلٌّ منها على حدة، فإن من شأن هذه النتائج أن تقوّض الأساس المنطقي خلف الحرب على الإرهاب؛ أما إذا ما أُخذت مجتمعة، فإنها تتحدى الأساس المنطقي الجوهري الذي يلهم وجهة النظر الدولية الحالية التي تتبنّاها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على نحو خاص.

إن الهدف المعلن للحرب على الإرهـاب، المتمثل في القضاء على الإرهاب العالمي وتعزيز الديمقراطية في أنحاء العالم، هو أمل في "جعل العالم ليس أكثر أمنًا فحسب، بل أفضل"[99]، هو بالتأكيد مهمة كبرى. وبينما يمكن المرء أن يشكك في جدوى تحقيق هذا المشروع الضخم من أصله، فمن الممكن، وبموضوعية أكبر، التشكيكُ في الأساس المنطقي الإرشادي والطريقة المختارة لتفعيله. وسيكون من المبالغة القول إن الدول الفاشلة لا تسهّل الإرهاب إطلاقًا، أو أن ليس للديمقراطية أي تأثير في الديناميات داخل الدول، ومن غير المقصود القيام بذلك هنا. مع ذلك، جرى تأكيد أن العوامل التي تؤدي إلى الإرهاب ليست مقتصرة على الدول الفاشلة، وأن قدرة الحكم الديمقراطي في القضاء على الإرهاب لم تثبت بعد.

بالطبع، يمكن أن تكون الفرضية السابقة مصمَّمة للاستهلاك العمومي [الداخلي] والدولي، وقد لا تشكل أساسًا منطقيًّا حقيقيًّا لمواصلة الحرب على الإرهاب. وسوف ينظر كثيرون بلا شك إلى عبارة "الدولة الفاشلة" باعتبارها مصطلحًا تحريضيًّا يهدف إلى نزع الشرعية عن عدوٍّ محدد، وفرضيةً صريحة توفر الغطاء لأجندةٍ سياسة خارجية أشد ضراوة. لا يمثلُ إضفاءُ الطابع العقلاني على الانتشار الواسع لفرضية الدولة الفاشلة والالتزام نحوها، على الرغم من افتقارها الواضح إلى الدقة، الهدفَ من هذه الدراسة؛ لكن، هناك بعض التفسيرات المحتملة التي تستحق الملاحظة.

إن من شأن التركيز على الدول أن ينمَّ عن عجزٍ واضح عن التكيف مع البيئة الدولية الجديدة، حيث لم تعد التهديدات مرتبطة بالحدود الإقليمية [للدول]. وهو ما يؤيده أولئك الذين يرون، على غرار كرونين، أن داخل إدارة بوش، "كان الاتجاه العام هو التراجع عن العقليات البيروقراطية الراسخة والنماذج النظرية السائدة التي لا صلة لها تذكر"[100]. ومن جهةٍ أخرى، تقترح وجهات النظر التي تستند إلى فرضية المؤامرة، أن ربط الدول الفاشلة بالإرهاب يزيد من جاذبية اللجوء إلى التدخل والنزعة القيادية لدى الغرب. ومن شأن البناء على الجاذبية الأخلاقية للتحول الديمقراطي، عبر الإيحاء بأن هذه الاستراتيجية تتضمن ضروراتٍ استراتيجية وأخلاقية، أن يعزّز المواقف المؤيدة للتدخل، ما يجعلها إطارًا جذابًا، على نحوٍ فريد، للجمع بين الإيثار والمصلحة الذاتية. ويدعم لوغان وبريبل هذه الأطروحة، حيث يرى أن "في بعض الأحيان، تبدو الادعاءات بأن الدول الفاشلة مهدّدة بطبيعتها مشكوكًا فيها، إلى درجة أنه يمكن المرء أن يتساءل عما إذا كانت الحجج مجرد أدواتٍ لزيادة الدعم الذي تحظى به التدخلات الأجنبية"[101].

مع ذلك، ساءلت هذه الدراسة الادّعاءات السائدة عبر افتراض أن أنصار هذه الادعاءات يؤمنون بها استنادًا إلى تأكيداتٍ ذاتية، بينما تبدو النتائج، وعلى نحو واضح، مُكمِّلة لأطروحات أولئك الذين ينظرون إلى فرضية العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب بوصفها واجهة، يتم التمسك بها ليس بسبب دقتها، بل بسبب أثرها الخطابي، هذا على الرغم من أنها لا تؤكد ذلك.

99 *(NSS)*, September 2002, p. 1, at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

100 A. K. Cronin, "Behind the Curve: Globalization and International Terrorism," *International Security*, vol. 27, no. 3 (2002), p. 30.

101 Logan & C. Preble, p. 6.

المراجع

"A Uniquely Canadian Approach to Democracy Promotion." *Foreign Affairs and International Trade Canada (FAIT)*. 2007. at: https://rb.gy/ykmk2v

Australian Government. "Protecting Australia against Terrorism: Australia's National Counter-Terrorism Policy and Arrangements." Department of the Prime Minister and Cabinet (2006). at: https://rb.gy/ken7ey

Bergen, P. *The Osama bin Laden I Know: An Oral History of al Qaeda's Leader*. New York: The Free Press, 2006.

Buckley, M. & R. Singh (eds.). *The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Reactions, Global Consequences*. London: Routledge, 2006.

Chandler, D. *Empire in Denial*. London: Pluto, 2006.

Cronin, A.K. "Behind the Curve: Globalization and International Terrorism." *International Security*. vol. 27, no. 3 (2002).

Congressional Research Service (CRS). "Al-Qaeda: Profile and Threat Assessment." 17/8/2005. at: https://rb.gy/mauz75

Cronin, A.K. & J. Ludes (eds.). *Attacking Terrorism: Elements of a Grand Strategy*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2004.

Daalder, I. & J. Lindsay. *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*. Hoboken, NJ: Wiley, 2005.

Eizenstat, S, J.E. Porter & J. Weinstein. "Rebuilding Failed States." *Foreign Affairs*. vol. 84, no. 1 (2005).

Eubank, W.L. & L.B. Weinberg. "Terrorism and Democracy: Perpetrators and Victims." *Terrorism and Political Violence*. vol. 13, no. 1 (2001).

European Union Security Strategy (EUSS). "Securing Europe in a Better World." Brussels, 12/12/2003. at: https://rb.gy/xzwzt5

Fair, C.C. & B. Sheperd. "Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries." *Studies in Conflict and Terrorism*. vol. 29, no. 1 (2006).

Freedom House. "Combined Average Ratings: Independent Countries 2006." 2006. at: https://rb.gy/lcllpc

________. "List of Representative Democracies." 2006. at: https://rb.gy/oiynek

________. "Methodology." 2006. at: https://rb.gy/3qwakt

________. "Freedom in the World." 2007. at: https://rb.gy/11r00x

Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*. London: Penguin, 1992.

Gow, James. *Defending the West*. Cambridge: Polity Press, 2006.

Gros, Jean-Germain. "Towards a Taxonomy of Failed States in the New World Order: Decaying Somalia, Liberia, Rwanda and Haiti." *Third World Quarterly*. vol. 17, no. 3 (1996).

Habeck, M. *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror*. New Haven, CT: Yale University Press, 2006.

Hehir, A. & N. Robinson (eds.). *State-Building: Theory and Practice*. London: Routledge, 2007.

Holzgrefe, J. & R. Keohane. *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal and Political Dilemmas*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Ignatieff, M. *Empire Lite: Nation Building in Bosnia, Kosovo, Afghanistan*. London: Vintage, 2003.

Innes, M. "Terrorist Sanctuaries and Bosnia-Herzegovina: Challenging Conventional Assumptions." *Studies in Conflict and Terrorism*. vol. 28, no. 4 (2005).

Jackson, R.H. "Surrogate Sovereignty: Great Power Responsibility and Failed States." Institute of International

Reich, W. (ed.). *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind*. London: John Hopkins University Press, 1986.

Office of Counterterrorism. "Fact Sheet 'Foreign Terrorist Organizations." 11/10/2005. at: https://rb.gy/ui0kgx

Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization (OCRS). 2004. at: http://www.state.gov/s/crs/

________. "About S/CRS." 2004 at: https://rb.gy/qmknhn

________. "Signing of a Presidential Directive to Improve Management of US Efforts for Reconstruction and Stabilization." *Special Briefing*. 14/12/2005. at: https://rb.gy/2jldbk

Pape, R.A. *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism*. New York: Random House, 2005.

Perle, R. & D. Frum. *An End to Evil: How to Win the War on Terror*. New York: Ballatine Books, 2004.

Prime Minister's Strategy Unit (PMSU). *Investing in Prevention: An International Strategy to Manage Risks of Instability and Improve Crisis Response*. London: PMSU, 2005.

Rice, C. "Transformational Diplomacy." Speech to Georgetown University. 18/1/2006. at: https://rb.gy/7ae1ww

Rotberg, R.I. "Nation State Failure: A Recurring Phenomenon?" Discussion Paper for the CIA's NIC 2020 Project. 6/11/2003. at: https://rb.gy/lq7xbm

________ (ed.). *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*. Cambridge, MA: World Peace Foundation, 2003.

________ (ed.). *When States Fail: Causes and Consequences*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

________. "The New Nature of Nation-State Failure." *Washington Quarterly*. vol. 25, no. 3 (2002).

Schwarzmantel, J. *The State in Contemporary Society: An Introduction*. London: Harvester Wheatsheaf, 1994.

Relations - University of British Columbia. *Working Paper*. no. 25 (November 1998). at: http://bit.ly/2ZHV739

Jenkins, K. & Plowden, W. *Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention*. Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2006.

Kaplan, R.D. "Don't Try to Impose Our Values." *Wall Street Journal*. 10/10/2001.

Kepel, G. *Jihad: The Trail of Political Islam*. London: I.B. Tauris, 2002.

Lang, A. (ed.). *Just Intervention*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2003.

Langford, T. "Things Fall Apart: State Failure and the Politics of Intervention." *International Studies Review*. vol. 1, no. 1 (1999).

Layne, C. "Kant or Cant: The Myth of Democratic Peace." *International Security*. vol. 19, no. 2 (1994).

Logan, J. & C. Preble. "Failed States and Flawed Logic: The Case against a Standing Nation-Building Office." CATO Institute. *Policy Analysis*. no. 560 (January 2006). at: http://bit.ly/39uHsRk

Mousseau, M. "Market Civilization and its Clash with Terror." *International Security*. vol. 27, no. 3 (2003).

Mueller, J. *Capitalism, Democracy, and Ralph's Pretty Good Grocery*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Nardin, T. & M. Williams (eds.). *Humanitarian Intervention*. New York: New York University Press, 2005.

National Intelligence Council (NIC). "Mapping the Global Future." December 2004. at: https://rb.gy/8ule1g

National Security Strategy of the United States of America (NSS). September 2002. at: https://rb.gy/6f6f09

________. March 2006. at: https://rb.gy/itsqdx

Williams, M. "What is the National Interest? The Neoconservative Challenge in IR Theory." *European Journal of International Relations*. vol. 11, no. 3 (2005).

Zahab, M.A. & O. Roy. *Islamist Networks*. London: Hurst, 2004.

Zartman, I.W. (ed.). *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.

Takeyh, R. & N. Gvosdev. "Do Terrorist Networks Need a Home?" *Washington Quarterly*. vol. 3, no. 25 (2002).

Tanter, R. *Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1999.

Terrorism Knowledge Base (MIPT). "Group Profile: Al Qaeda." 4/10/2006. at: https://rb.gy/nzkpaz

"The Failed States Index: FAQ, Resources, and Methodology." *Foreign Policy*. 2006. at: https://rb.gy/vsae0y

"The Failed State Index." *Foreign Policy* (July-August 2005). at: https://rb.gy/p3c7uh

"The Failed State Index." *Foreign Policy*. (May-June 2006). at: https://rb.gy/fxmgdw

"The Millennium Challenge Account (MCA)." 2005. at: https://rb.gy/dgfx9y

The United States of America, Office of the Director of National Intelligence. "National Intelligence Strategy of the United States of America: Transformation Through Integration and Innovation." (October 2005). at: http://bit.ly/35a9EG1

Tilly, C. *From Mobilization to Revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1977.

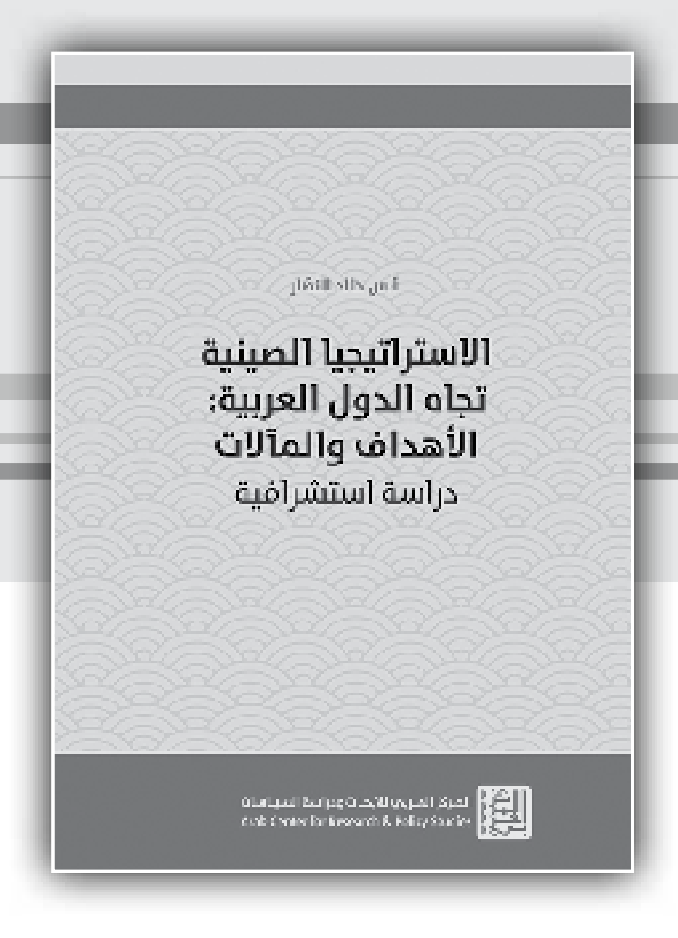
US National Security Council (NSC). "Strategy for Winning the War on Terror." 2006. at: https://rb.gy/2bauvy

Von Hippel, K. "The Roots of Terrorism: Probing the Myths." *Political Quarterly*. vol. 73, no. 1 (2002).

White, J.R. *Terrorism: An Introduction*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing, 1998.

Whittaker, D. (ed.). *The Terrorism Reader*. London: Routledge, 2001.

Wilkinson, P. *Terrorism and the Liberal State*. London: Frank Cass, 1986.



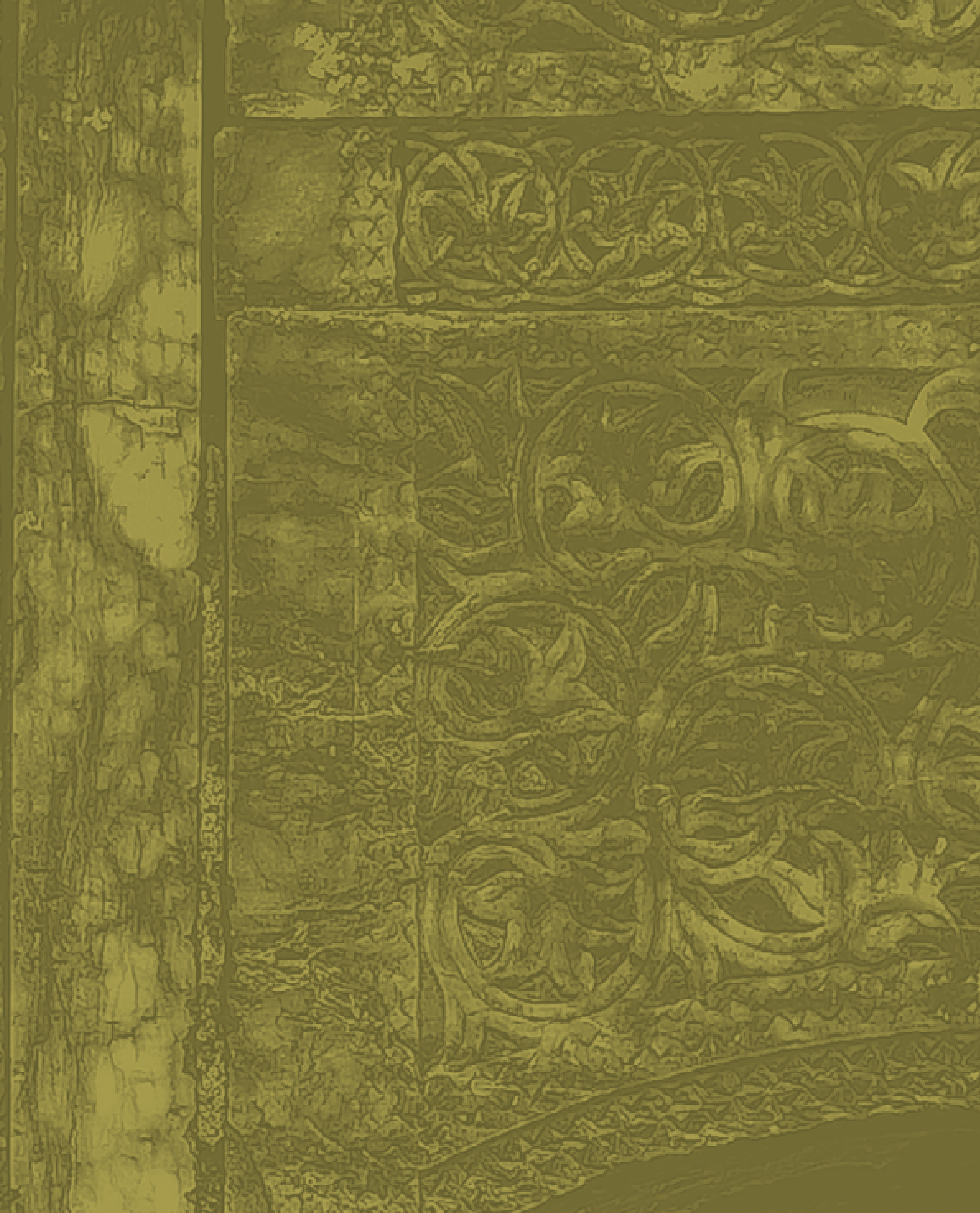
صـدر حديـثًا

تـأليف: أنس خالد النصار

الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات: دراسة استشرافية

صدر عن "سلسلة أطروحات الدكتوراه" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات: دراسة استشرافية**، يحلل فيه الكاتب الرؤى الاستراتيجية للصين تجاه الدول العربية، بغية معرفة مجالاتها وأهدافها، والأدوات التي تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، وآثارها الإيجابية والسلبية على دول المنطقة، وذلك من خلال استكشاف مآلاتها المستقبلية المحتملة والمرجّحة. ويتألف هذا الكتاب (276 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من 5 فصول.


المؤشر العربي
Arab Opinion Index



*Dana El Kurd | دانا الكرد

الرأي العام الفلسطيني في تفضيلات الاستراتيجيات السلمية مقابل استراتيجيات المقاومة المسلحة

Palestinian Public Opinion on the Preferences of Unarmed and Armed Resistance

يهدف هذا التقرير إلى عرض اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في تفضيلات الاستراتيجيات السلمية مقابل استراتيجيات المقاومة المسلحة، من خلال بيانات المؤشر العربي. ويرى أن إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (اتفاقيات أوسلو) وإنشاء السلطة الفلسطينية أديا إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني، وأثرا في التماسك الاجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويذهب إلى أن السلطة الفلسطينية تواجه ضغطًا هائلًا، بسبب غياب الدعم السياسي الدولي والإقليمي، إلى جانب تراجع الدعم الاقتصادي والشرعية الداخلية؛ ما أدى إلى ترجيح العديد من المراقبين أنها مهددة بالانهيار. ويحاول التقرير الإجابة عن سؤال محدد، هو: ما تفضيلات الفلسطينيين في المقاومة في حال انهارت السلطة الفلسطينية، واختفت مؤسساتها الرسمية؟

كلمات مفتاحية: الرأي العام، المقاومة السلمية، المقاومة المسلحة، الصراع العربي – الإسرائيلي.

The Palestinian Authority today is facing enormous pressure. Lack of international and regional political support, coupled with declining economic support and internal legitimacy, has led to a situation in which the PA's days may be numbered. This is especially true given Israel's seeming commitment to eminent annexation of much of the PA's promised territory. But Palestinian society today has undergone immense transformation since 1994; Palestinians are more fragmented, demobilized, and politically stagnant than ever before. If the Palestinian Authority collapses, and its formalized institutions which have overtaken Palestinian society for the past two decades disappear, how will Palestinians respond? Will the territories degenerate into violence, or will Palestinians coordinate to undertake strategies to organize a Palestinian response? This brief review Palestinian public opinion on preferences for non-violent strategies versus violent strategies, and examines what variables impact this dynamic.

Keywords: Public Opinion, Unarmed Resistance, Armed Resistance, the Arab-Israeli Conflict.

* باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

تواجه السلطة الفلسطينية اليوم ضغوطًا هائلةً بسبب تراجع الدعم السياسي الدولي والإقليمي، إلى جانب تراجع الدعم الاقتصادي والشرعية الداخلية؛ ما أدى إلى وضع يرجح فيه العديد من المراقبين انهيار السلطة الفلسطينية. وقد يكون ذلك صحيحًا، خاصةً نظرًا إلى التزام إسرائيل الواضح بالسعي لأن تضم إليها أراضيَ من الضفة الغربية المحتلة. وما يعزز ذلك المأزق المتنامي الذي يشهده الفلسطينيون، ولا سيما مع صعود أحزاب اليمين الشعبوي واليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، ومساعي العديد من الأنظمة العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وهيمنة اليمين الإسرائيلي المتطرف على الحكم في إسرائيل، ومرور أكثر من ثلاثة عشر عامًا على الانقسام الفلسطيني. هذا فضلًا عن تعرض الفلسطينيين للعديد من التحولات منذ عام 1994، ولا سيما على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ على نحوٍ تركهم أكثر انقسامًا وركودًا سياسيًا من أي وقت مضى[1]. كلها عوامل معقدة تضع الفلسطينيين أمام سؤال محوري في حال انهارت السلطة الفلسطينية، واختفت مؤسساتها الرسمية التي هيمنت على المجتمع الفلسطيني خلال العقدين الماضيين: كيف سيكون رد الفلسطينيين في حال انهيار السلطة الفلسطينية؟ أينخرطون في مقاومة مسلحة أم سينسقون لتبني المقاومة السلمية؟

يستعرض هذا التقرير الرأي العام الفلسطيني حول تفضيلات الاستراتيجيات السلمية، مقابل استراتيجيات المقاومة المسلحة، ويفحص المتغيرات التي تؤثر في هذه الديناميكية. وقد سُئل المستجيبون السؤال الآتي: ما الـذي يجب أن تفعله الفصائل الفلسطينية في حال انهيار السلطة الفلسطينية؟ وكانت الخيارات: أولًا، يجب على الفصائل الفلسطينية تبنّي المقاومة السلمية؛ وثانيًا، يجب على الفصائل الفلسطينية العودة إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ وثالثًا، يجب على الفصائل الفلسطينية العمل من خلال المنظمات غير الحكومية القائمة للضغط على المجتمع الدولي.

أولًا التفضيلات الفلسطينية لاستراتيجيات المقاومة الفلسطينية

يمكن العثور على النتائج الأساسية لهذا السؤال في الشكل الذي يتضمنه هذا التقرير. ويلاحظ تفضيل الفلسطينيين المقاومة المسلحة، بوصفها الخيار الأكثر تفضيلًا، تليها المقاومة السلمية داخل فلسطين. وأخيرًا، تبنّي استراتيجية دولية سلمية. أجرت هذا الاستطلاع العديد من المنظمات، مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وقد جاء في الاستطلاع الأخير أن معظم الفلسطينيين يفضلون المقاومة المسلحة؛ بالنظر إلى ما يرونه عقمًا لعملية السلام الجارية، وتهديدًا إسرائيليًا بضم أراضٍ من الضفة الغربية المحتلة[2]. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ هنا أن الغالبية العظمى من المستجيبين يفضلون شكلًا من أشكال الاستراتيجيات السلمية، على الرغم من تزايد القمع، وسرقة الأراضي، وعملية سلام خاضتها السلطة الفلسطينية منذ ربع قرن هدفت إلى إبقاء الفلسطينيين من دون دولة أو حق تقرير المصير. وهذا يتحدى فكرة نظرية التظلم Grievance Theory؛ أي إن المظالم الناتجة من القمع أو الحرمان من الموارد تحفز التمرد العنيف Resource Deprivation[3].

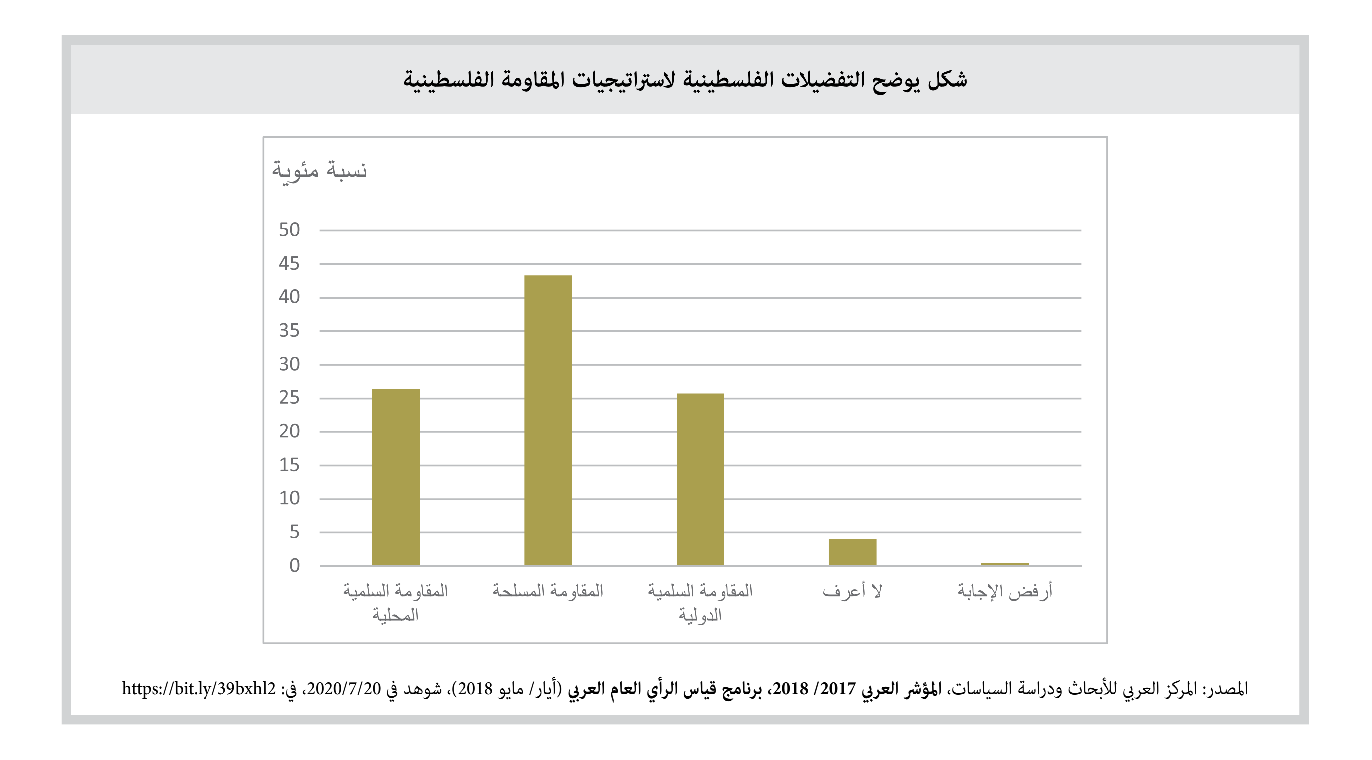
ويوضح الجدول (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين من غزة والمستجيبين من الضفة الغربية. ونرى أن الفلسطينيين في غزة يؤيدون المقاومة المسلحة أكثر من الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ وقد يعود ذلك إلى العديد من الأسباب من بينها انعكاسات الحصار الإسرائيلي المستمر منذ ثلاثة عشر عامًا، والحروب الإسرائيلية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة، فضلًا عن عدم فاعلية المفاوضات بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وإسرائيل. على العكس من ذلك، هم أقل احتمالًا لدعم المقاومة السلمية المحلية، مرة أخرى نظرًا إلى تأثيرها المحدود في إنهاء الحصار المفروض على غزة.

1 Dana El Kurd, *Polarized and Demobilized: Legacies of Authoritarianism in Palestine* (New York, NY: Oxford University Press, 2020).

2 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، **نتائج استطلاع الرأي العام رقم (76)** (17-20 يونيو/ حزيران 2020)، شوهد في 2020/7/19، في: https://bit.ly/3hjbn2f

3 Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

شكل يوضح التفضيلات الفلسطينية لاستراتيجيات المقاومة الفلسطينية



المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2017/ 2018**، **برنامج قياس الرأي العام العربي** (أيار/ مايو 2018)، شوهد في 2020/7/20، في: https://bit.ly/39bxhl2

الجدول (1)

التفضيلات الفلسطينية لاستراتيجيات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة (%)

التفضيل	الضفة الغربية	غزة
المقاومة السلمية المحلية	4.26	1.25
المقاومة المسلحة	3.43	7.45
المقاومة السلمية الدولية	7.25	9.26
لا أعرف	4	2.2
أرفض الإجابة	5.0	2.0

Pearson chi2(4) = 11.807 P value = 0.019**

ثانيًا: نظرة في تفضيلات الناس لاستراتيجيات المقاومة

طرحت دراسات الحروب الأهلية والنزاعات العديد من التفسيرات لاختيار الناس الانخراط في مقاومة مسلحة خلال المراحل الحرجة، مثل الصراع الأهلي أو الانتفاضة أو انهيار المؤسسات/ الدولة. على وجه التحديد، كان هناك دافع بصفة دائمة للاعتراف بأهمية الديناميكيات الاجتماعية في تحديد استراتيجيات المقاومة، إن كانت استراتيجيات مسلحة أو غير مسلحة. كما تلاحظ هاهري هان، فإن "الدافع للعمل [...] لا يتشكل بمعزل عن الآخر؛ بل هو نتاج تفاعلات اجتماعية لا تعد ولا تحصى"[4]. ومن ثمّ، فمن المهم النظر في الطرائق التي تؤثر بها الديناميكيات الاجتماعية على وجه التحديد؛ من أجل تحديد الدوافع المرتبطة بشأن تفضيلات نوع المقاومة.

على وجه الخصوص في حالة الأراضي الفلسطينية، قد يكون تصور التماسك الاجتماعي أو الانقسام عاملًا مهمًا في تحديد ما إذا كان الناس يفضلون المقاومة المسلحة أو المقاومة السلمية. توافق الكثير من المؤلفات على أن زيادة الروابط/ التماسك الاجتماعي تؤدي إلى تبني استراتيجيات المقاومة السلمية على المقاومة المسلحة، وذلك مرتبط بعامة، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الحفاظ على المقاومة السلمية في مواجهة قمع الدولة. تستلزم هذه التكلفة العالية ضمان وجود المشاركة المجتمعية، وعبر عدد من الآليات، بغرض إنجاح استراتيجية المقاومة السلمية. علاوة على ذلك، كما يشير كاثلين كننغهام، فإن المقاومة السلمية تتطلب ببساطة عددًا أكبر من المشاركين؛ ما يعني

4 Hahrie Han, "The Organizational Roots of Political Activism: Field Experiments on Creating a Relational Context," *American Political Science Review*, vol. 110, no. 2 (May 2016), p. 299; Güneş Murat Tezcür, "Ordinary People, Extraordinary Risks: Participation in an Ethnic Rebellion," *American Political Science Review*, vol. 110, no. 2 (May 2016), p. 247.

عددًا أكبر من المشاركين في المقاومة المسلحة[5]. وهذا يؤكد مرة أخرى الفكرة القائلة بأن المشاركة المجتمعية أمر أساسي لإنجاح أي مقاومة سلمية؛ فمن المستحيل تحقيق معدلات مشاركة عالية، وتنسيق واسع، من دون تماسك اجتماعي. ومن ثمّ، إذا اعتقد المستجيب أن المجتمع منقسم، فمن المرجح أن يؤيد المقاومة المسلحة على نحوٍ أقل؛ هذا هو الحال لأن لديه انطباعًا بأن الاستراتيجيات السلمية لن تنجح على الأرجح في ظل انقسامات المجتمع.

لتحديد ما إذا كان لتصورات التماسك الاجتماعي تأثير في تفضيلات الاستراتيجيات المستقبلية، سألنا المستجيبين مباشرةً أيضًا عما إذا كانوا ينظرون إلى المجتمع على أنه متماسك أم منقسم ومستقطب. إذا كان للتماسك الاجتماعي تأثير في التفضيلات، فيجب أن نرى اختلافًا مهمًا إحصائيًا بين أولئك الذين يرون أن المجتمع متماسك مقابل أولئك الذين لا يرون ذلك. وما نجده باستخدام اختبار Chi2 هو أن المجموعتين مختلفتان على مستوى ذي دلالة إحصائية. وتظهر الأرقام الأولية أن معظم الفلسطينيين لا يعتقدون أن المجتمع متماسك، ويتماشى ذلك مع دراسات عن انخفاض التماسك الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية. ولكن بين المجموعتين، فإن أولئك الذين يرون أن المجتمع متماسك هم أقل عرضة لدعم المقاومة السلمية. وهذا يتوافق مع الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع أيضًا. ومن المثير للاهتمام أن أولئك الذين يعتبرون المجتمع متماسكًا هم أيضًا أكثر ميلًا إلى دعم المقاومة السلمية على المستوى الدولي (ينظر الجدول 2).

الجدول (2)

تفضيلات الفلسطينيين بحسب تصور التماسك الاجتماعي (%)

التفضيل	المجتمع المتماسك	المجتمع المنقسم والمستقطب
المقاومة السلمية المحلية	8.25	8.26
المقاومة المسلحة	7.40	8.44
المقاومة السلمية الدولية	2.31	6.24
لا أعرف	1.2	3.3
أرفض الإجابة	3.0	4.0

Pearson chi2(12) = 39.575 P value = 0.000***

خاتمة

لقد أدى إرث اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني؛ على نحوٍ أثّر إلى جانب عوامل أخرى في التماسك الاجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتجلى ذلك من خلال استطلاعات الرأي العام، مثل الاستطلاع المذكور[6]، ومن خلال الأبحاث المنجزة عن هذا الموضوع. ونتيجة لذلك، يتضح أن الفلسطينيين فقدوا الثقة بالمقاومة السلمية، وفقدوا، أيضًا، الثقة بالمقاومة السلمية على المستوى الدولي. لذلك، يفضلون اليوم العودة إلى المقاومة المسلحة، بوصفها الخيار الأكثر شعبية بين المستطلعين الفلسطينيين، سواء في استطلاعات **المؤشر العربي** أو استطلاعات سابقة أجرتها مؤسسات أخرى.

ولكن حتى لو انهارت السلطة الفلسطينية، فإن إرث التفتت الذي تركته وراءها يبشر بالضعف بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية، سواء كانت مسلحة أم سلمية. ولذلك، فإن حالة الانقسام الحالية داخل المجتمع الفلسطيني تعني أن الفصائل السياسية المختلفة أقل فاعلية في التنسيق فيما بينها بشأن الاستراتيجيات والأهداف المشتركة[7]. وبناء عليه، إذا كانت السلطة الفلسطينية غير قادرة على العمل، بوصفها ممثلًا عن الفلسطينيين في المناطق التي تحكمها في مواجهة إسرائيل، وغير قادرة على مواجهة العدوان الاستعماري الإسرائيلي، فيمكننا توقع مستوى من حالة لن تتمكن فيها السلطة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة من حماية نفسها. فلما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، انقسمت الفصائل الفلسطينية على ما يجب القيام به؛ حيث حمل بعضها السلاح، وبعضها الآخر لم يفعل، وتبنّى المفاوضات بوصفها خياره لقيام الدولة الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى نتيجة حتمية، وهي عدم قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة العدوان الاستعماري الإسرائيلي، وأدى في بعض الأحيان إلى نزاعٍ مسلح بين الفلسطينيين. واليوم، تهدد تلك الديناميات بتكرار نفسها. إن الافتقار الواضح إلى قيادة فلسطينية موحدة، فضلًا عن وجود انقسام بين الفلسطينيين، يعنيان أن الفصائل الفلسطينية تواجه تحديًا فريدًا إذا لم تعد السلطة الفلسطينية موجودة.

5 Kathleen Cunningham, "Determinants of Civil War and Nonviolent Campaign in Self-Determination Disputes," *Journal of Peace Research*, vol. 50, no. 3 (May 2013), pp. 291–304.

6 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

7 El Kurd, Chapter 3.

المراجع

العربية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **المؤشر العربي 2017/ 2018، برنامج قياس الرأي العام العربي** (أيار/ مايو 2018). في: https://bit.ly/39bxhl2

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. **نتائج استطلاع الرأي العام رقم (76)** (17-20 يونيو/ حزيران 2020). في: https://bit.ly/3hjbn2f

الأجنبية

Cunningham, Kathleen. "Determinants of Civil War and Nonviolent Campaign in Self-Determination Disputes." *Journal of Peace Research*. vol. 50, no. 3 (May 2013).

El Kurd, Dana. *Polarized and Demobilized: Legacies of Authoritarianism in Palestine*. New York, NY: Oxford University Press, 2020.

Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

Han, Hahrie. "The Organizational Roots of Political Activism: Field Experiments on Creating a Relational Context." *American Political Science Review*. vol. 110, no. 2 (May 2016).

Tezcür, Güneş Murat. "Ordinary People, Extraordinary Risks: Participation in an Ethnic Rebellion." *American Political Science Review*. vol. 110, no. 2 (May 2016).

صدر حديثًا

تأليف: عزمي بشارة

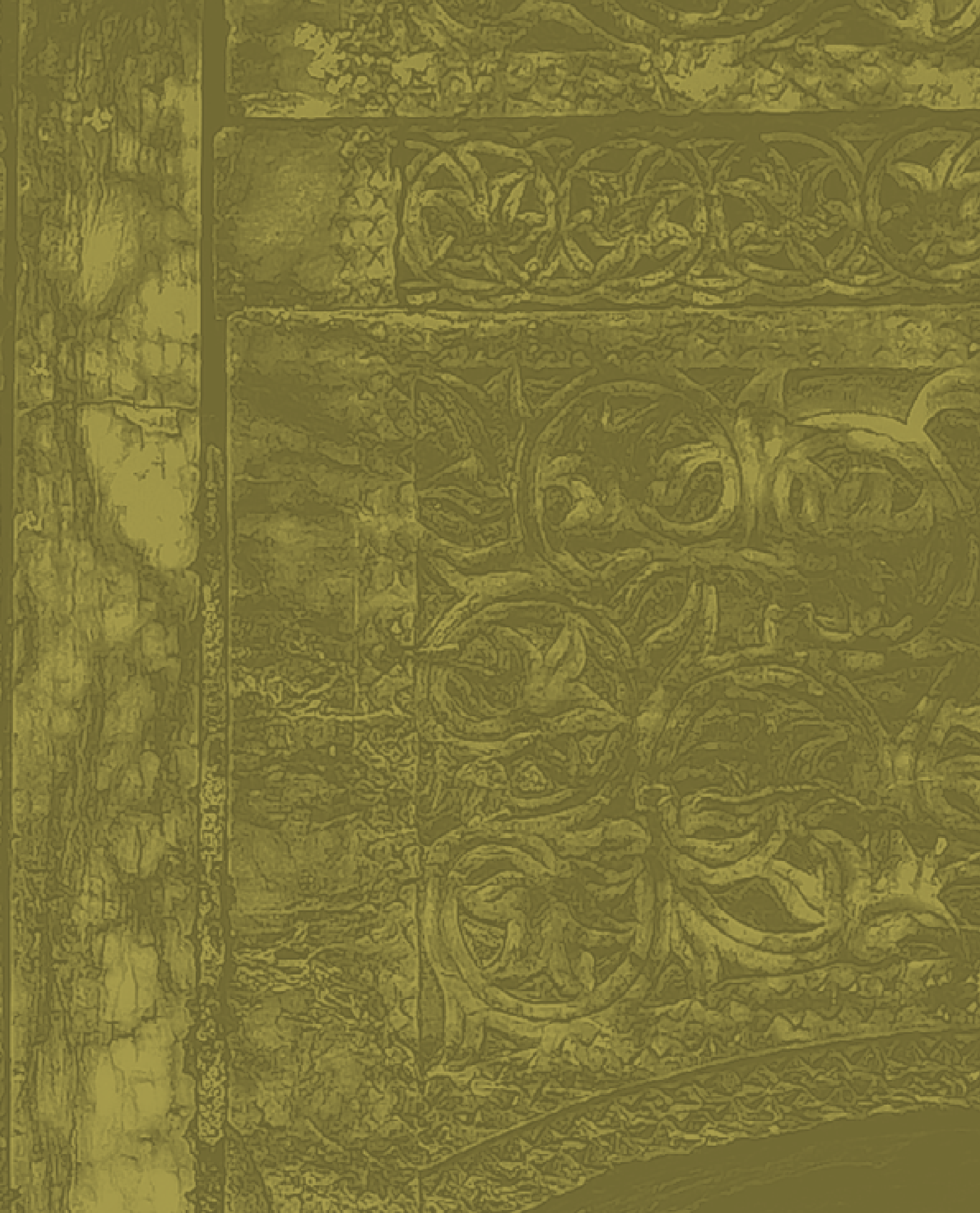
الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، وهو خلاصة جهد بحثي متشعب للكاتب، ينطلق من البحث في نظريات التحديث ونقدها لأنه يشخص بدايةً دراسات الانتقال فيها، وصولًا إلى دراسات الانتقال إلى الديمقراطية التي انطلقت في سبعينيات القرن الماضي. وينتقل إلى معالجة تطبيقية لمآلات تجارب الانتقال في البلدان العربية التي اندلعت فيها ثورات تغييرية وانتفاضات شعبية، متوصلًا إلى قصور دراسات الانتقال في فهمها، ومستخلصًا منها استنتاجات نظرية هي إسهام عربي في نظرية الانتقال الديمقراطي. يتألف الكتاب (624 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من 16 فصلًا، وزعها المؤلف في أربعة أقسام.



التوثيق

Documentation



محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World


يتضمّن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2020.

كلمات مفتاحية: الجزائر، تونس، ليبيا، سورية، لبنان، السودان، اليمن، العراق، مصر.



Keywords: Algeria, Tunisia, Libya, Syria, Lebanon, Sudan, Yemen, Iraq, Egypt.

2020/3/2 قرّر رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، سحب جنسية أكثر من 10 آلاف أجنبي منحها لهم نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير.

(اليوم السابع، 2020/3/2)

2020/3/3 حذّرت جينين هينيس - بلاسخارت، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، من أنّ الخلافات وغياب القرار السياسي الذي يقود إلى المزيد من الشلل في اتّخاذ القرارات، لا يبعثان على التفاؤل ويواصلان دفع العراق وشعبه نحو المجهول.

(أخبار الأمم المتحدة، 2020/3/3)

2020/3/6 دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الأطراف المتحاربة في اليمن إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والتركيز على التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، وبذل قصارى جهدها لمواجهة الانتشار المحتمل لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

(أخبار الأمم المتحدة، 2020/3/6)

2020/3/6 أقدم انتحاريان على تفجير نفسيهما بالقرب من السفارة الأميركية بضواحي تونس العاصمة؛ ما أدّى إلى إصابة 5 أمنيين تونسيين.

(آر تي العربية، 2020/3/6)

2020/3/7 تحفّظ السودان على مشروع قرار من مجلس وزراء الخارجية العرب، لإعلان تضامن جامعة الدول العربية مع موقف مصر والسودان، في مفاوضات سدّ النهضة الإثيوبي باعتبارهما دولتَي المصب.

(مصراوي، 2020/3/7)

2020/3/7 صارح رئيس الحكومة اللبناني، حسّان دياب، اللبنانيين قائلًا إنّهم عاشوا أملًا كان وهمًا، بينما كان لبنان يغرق بمزيد من الديون حتى تخطى المجموع ما يقارب 170 في المئة من الناتج المحلي، وأنّ الدَين أصبح أكبر من قدرة لبنان على تحمُّله وأكبر من قدرة اللبناني على تسديد فوائده.

(إندبندنت عربية، 2020/3/7)

2020/3/7 قال رئيس الحكومة اللبناني، حسّان دياب، إنّ احتياطي العملة الصعبة في لبنان بلغ مستوى خطيرًا؛ ما دفع لتعليق سداد سندات الدين الدولية، في أوّل تخلُّف للبنان عن سداد ديون في تاريخه.

(الجزيرة نت، 2020/3/7)

2020/3/7 أعلنت تركيا أنّ وفدًا عسكريًا روسيًا سيزور أنقرة، وأنّ البلدين سيسيِّران دوريات مشتركة في إدلب، كما أكّدت عدم حدوث أيّ خرق لوقف إطلاق النار منذ بدء سريان الاتّفاق مع روسيا.

(وكالة الأناضول، 2020/3/7)

2020/3/9 نجا رئيس الـوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، من محاولة اغتيال بتفجير استهدف موكبه في منطقة كوبر بالعاصمة الخرطوم، حيث تعرّض لاعتداء وتفجير.

(فرانس 24، 2020/3/9)

2020/3/10 التقى الجنرال خليفة حفتر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه في اجتماع لم يُعلَن عنه سابقًا، أكّد خلاله استعداده لتوقيع وقف إطلاق النار، شرط أن تلتزم به القوات التابعة لحكومة الوفاق. وقالت الرئاسة الفرنسية في بيان إنّ المحادثات تناولت ملفَّي النفط، الذي تراجع إنتاجه جرّاء إغلاق الموانئ الرئيسة في شرق ليبيا، وتدخل دول أجنبية في الصراع.

(فرانس 24، 2020/3/10)

2020/3/11 أعلن وزير الإعلام السوداني، فيصل صالح، توقيف عدد من المشتبه بهم في محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، بينهم أجانب، وأضاف أنّ "التحرّيات لا تزال جارية وهناك عدد من المشتبه بهم تمّ احتجازهم".

(العربية نت، 2020/3/11)

2020/3/11 أكّد الجيش الأميركي مقتل ثلاثة من قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية في هجوم صاروخي على قاعدة التاجي العسكرية شمالي العاصمة العراقية بغداد.

(القدس العربي، 2020/3/11)

2020/3/13 أعلنت وزارة الخارجية العراقية أنّ بغداد ستتوجّه بشكوى ضدّ الولايات المتحدة، واتهمت واشنطن باستهداف مقار حكومية أمنية ومدنية، بينما قال الجيش الأميركي إنّه استهدف منشآت استخدمتها كتائب موالية لإيران.

(الجزيرة نت، 2020/3/13)

2020/3/16 حذّر وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بغداد من أنّ الولايات المتحدة سترد "كما يجب" على أي استهداف جديد للأميركيين، بعدما تعرّضت قاعدة عسكرية تؤوي جنودًا أميركيين في العراق لسلسلة من الهجمات.

(الوطن، 2020/3/16)

2020/3/17 أمر مكتب النائب العام السوداني بإلقاء القبض على وزير الخارجية السابق، علي كرتي، لدوره في انقلاب 1989 الذي أتى بعمر البشير إلى السلطة، وأنّه سيتم تجميد أصوله.

(الجزيرة نت، 2020/3/17)

2020/3/19 طالب الرئيس التونسي، قيس سعيد، بتخفيف الضغط داخل السجون مع إصداره عفوًا رئاسيًا عن المئات، بهدف منع انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

(الشرق الأوسط، 2020/3/19)



2020/3/23 ظهر وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، رفقة الرئيس السوري، بشّار الأسد، في دمشق، بطريقةٍ باتت مكرّرة لشكل الزيارات الروسية إلى سورية؛ إذ اكتسبت هذه الزيارات باستمرار صيغة المفاجأة.

(**عنب بلدي**، 2020/3/23)

2020/3/27 أثارت أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) جدلًا دستوريًا في تونس بين الحكومة والبرلمان، بعد أن دعا رئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، إلى تطبيق الفصل 70 من الدستور، والذي يمنحه المزيد من الصلاحيات، من بينها إصدار مراسيم لمواجهة الوباء من دون الرجوع إلى مجلس النواب.

(**فرانس 24**، 2020/3/27)

2020/3/29 أدانت منظمة "مراسلون بلا حدود" ما أسمته توظيف وقح لكوفيد-19 من جانب النظام الجزائري لتصفية حساباته مع الصحافة الحرّة والمستقلّة، إثر اعتقال مراسلها في الجزائر الصحافي خالد دراريني الذي أودع الحبس الاحتياطي حتى تحديد موعد لمحاكمته، بتهمة التحريض على التجمهر غير المسلّح والمساس بالوحدة الوطنية.

(**فرانس 24**، 2020/3/29)

2020/3/31 أكّد البيت الأبيض أنّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ونظيره التركي، رجب طيب أردوغان، شدّدا على الحاجة إلى وقف إطلاق النار في سورية وليبيا خلال تفشّي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

(**الجزيرة نت**، 2020/3/31)

2020/4/2 قامت سفارة الجزائر في فرنسا بإطلاق إجراءات تقاضٍ ضدّ فضائية "فرانس 24"، التي تتبع وزارة الخارجية، وذلك إثر استضافتها محللًا سياسيًا هاجم الجيش الجزائري وسلطات البلاد.

(**الشرق الأوسط**، 2020/4/2)

2020/4/4 سلّمت القوات الأميركية قاعدة الحبانية العسكرية الجوية (غرب بغداد) إلى القوات الأمنية العراقية، في إطار برنامج لتسليم القواعد العسكرية إلى القوّات العراقية.

(**القدس العربي**، 2020/4/4)

2020/4/5 انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش حكمًا بسجن المعارض الجزائري كريم طابو بعد محاكمة يبدو أنّها جائرة على خلفية تعبيره السلمي عن رأيه، حيث اتُّهم طابو بانتقاد الجيش ودعم "الحراك" الجزائري الساعي إلى التغيير الديمقراطي.

(**الجزيرة نت**، 2020/4/5)

2020/4/6 دعا الرئيس اللبناني، ميشال عون، المجتمع الدولي إلى دعم البلاد ماليًا لمساعدته على تخطّي الانهيار الاقتصادي الحاد الذي يشهده منذ أشهر وفاقمه انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

(**الحرة**، 2020/4/6)

2020/4/8 أعلن التحالف السعودي - الإماراتي وقف إطلاق النار في اليمن من جانب واحد، لمدة أسبوعين قابلة للتمديد، تحت إشراف الأمم المتحدة.

(**العربي الجديد**، 2020/4/8)

2020/4/13 أكّد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج، استعادة قوات الحكومة سيطرتها على مدينتي صرمان وصبراته، مشيرًا إلى أنّ محاولة الاستيلاء على منطقة أبوقرين، كانت بهدف تعطيل "عملية عاصفة السلام"، التي تخوضها ضدّ ميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

(**العربي الجديد**، 2020/4/13)

2020/4/19 رفعت السلطات العراقية تعليقها الرخصة الممنوحة لوكالة رويترز للأنباء للعمل في البلاد، بسبب تقرير عن عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في العراق، قائلةً إنّه من أجل منح الإعلام مساحة العمل بشفافية وحيادية ونزاهة، مع الالتزام التام بالعمل وفق لائحة قواعد البثّ الإعلامي التي أعدّتها الهيئة المستقلّة.

(**رويترز**، 2020/4/19)

2020/4/19 صادق مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية الجزائري، عبد المجيد تبون، على المشروع التمهيدي لقانون يعدل ويتمم قانون العقوبات، يجرّم الأفعال التي عرفت انتشارًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة إلى درجة تهديد الأمن والاستقرار في البلاد، من بينها ترويج أنباء كاذبة للمساس بالنظام والأمن العموميين، والمسّ بأمن الدولة والوحدة الوطنية.

(**وكالة الأنباء الجزائرية**، 2020/4/19)

2020/4/21 صّرح محمد أوسعيد بلعيد، الناطق الرسمي باسم الرئاسة الجزائرية، إنّه لا يمكن أن يتمّ أي شيء في ليبيا من دون موافقة الجزائر أو ضدّ مصالح البلاد.

(**آر تي العربية**، 2020/4/21)

2020/4/22 قالت لجنة حماية الصحافيين إنّه على السلطات في الجزائر رفع الحظر عن المواقع الإخبارية "انترلين" و"مغرب إيميرجنت" و"راديو ام"، وضمان تمكّن جميع المنافذ الإعلامية من النشر المباشر على شبكة الإنترنت بكل حرية.

(**لجنة حماية الصحافيين**، 2020/4/22، *CPJ*)

2020/4/23 تتالت إعفاءات مسؤولين محلّيين من مهماتهم في تونس؛ بسبب طريقة تعاملهم مع الأوضاع في مناطقهم وسوء

إدارتهم لأزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي توزيع بعض المساعدات الاجتماعية التي أقرّتها الدولة.

(العربي الجديد، 2020/4/23)

2020/4/23 خطا الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، خطوة جديدة على طريق الإمساك بجميع صلاحياته الدستورية، بما فيها صلاحياته بصفته وزيرًا للدفاع؛ إذ تولّى الإشراف على الجيش والقوات المسلّحة ونشاطات وزارة الدفاع ومتابعتها، بعد أسبوع من تغييرات قام بها على رأس أجهزة الاستخبارات.

(العربي الجديد، 2020/4/23)

2020/4/24 أعلن السودان خلال مؤتمر صحافي عقدته "لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد"، استرداد 1.2 مليار دولار من رجل أعمال بارز في عهد نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير.

(وكالة الأناضول، 2020/4/24)

2020/4/24 انضمّ نادي القضاة في الجزائر إلى كتلة القوى السياسية والمدنية التي أبدت اعتراضات وتحفّظات بخصوص جزء من قانون العقوبات الجديد، في شقّه المتعلّق بتُهم "المساس بالوحدة الوطنية والنظام العام والأمن العام"، من دون تحديدها، وسط مخاوف من استخدامها من جانب السلطة والأجهزة الأمنية ضدّ المعارضين.

(العربي الجديد، 2020/4/24)

2020/4/25 وجّه وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكبير دبلوماسي الاتحاد الأوروبي، دعوة مشتركة إلى هدنة إنسانية في ليبيا، وقالوا إنّه ينبغي لكل الأطراف استئناف محادثات السلام.

(سكاي نيوز عربية، 2020/4/25)

2020/4/27 علّق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا على ما أعلنه اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بشأن تنصيب نفسه حاكمًا للبلاد، مؤكّدين على ضرورة دحر مشروعه الانقلابي. ودعا المجلس الرئاسي جميع أعضاء مجلس النوّاب للالتحاق لبدء الحوار الشامل، حتى يستمرّ المسار الديمقراطي، وصولًا إلى حلٍّ شامل ودائم عبر صناديق الاقتراع.

(عربي 21، 2020/4/27)

2020/4/27 صرّحت منظمة العفو الدولية أنّه ينبغي للسلطات في الجزائر أن تتوقّف عاجلًا عن الملاحقات القضائية التعسّفية لناشطي وصحافيي الحراك، والإفراج عنهم فورًا؛ فخلال الفترة 7 آذار/ مارس-13 نيسان/ أبريل فقط، استُدعي ما لا يقل عن 20 ناشطًا للاستجواب أو قُبِض عليهم، أو أوقِفوا احتياطيًا.

(منظمة العفو الدولية، 2020/4/27)

2020/4/27 عاد القلق في الجزائر؛ بسبب أوضاع وظروف سجن عدد من معتقلي الرأي والحراك الشعبي، ومؤشّرات حملة جديدة لاعتقالات وملاحقات شملت عددًا من الناشطين والمعارضين، وسط مخاوف جدّية من وضع الحريات السياسية والمدنية وحرية الرأي والتعبير في البلاد.

(الرأي العربي، 2020/4/27)

2020/4/27 قال رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إنّه ترك كل نتائج لقائه في شباط/ فبراير الماضي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في أوغندا، لمجلس الوزراء، ليقرّر فيه، وفقًا لمصالح البلاد.

(وكالة معًا الإخبارية، 2020/4/27)

2020/4/27 أصدرت حكومة الوفاق الليبية بيانًا ندّدت فيه بإعلان اللواء خليفة حفتر حصوله على "تفويض شعبي" لإدارة البلاد و"إسقاط" اتفاق الصخيرات.

(فرانس 24، 2020/4/27)

2020/4/28 أكّدت وزارة الدفاع الوطني التونسية أنّ ما روّجته بعض المواقع الإلكترونية غير الرسمية من إشاعات مغرضة، حول استعمال قوى أجنبية للأراضي التونسية منطلقًا لعملياتٍ عسكرية، لا أساس له من الصحّة، وأنّها ادّعاءات غير مسؤولة تحاول النيل من سيادة تونس وأمنها القومي.

(اليوم السابع، 2020/4/28)

2020/4/28 قُتِل مواطن لبناني في مدينة طرابلس بعد ليلة من الاشتباكات بين متظاهرين ودوريات الجيش.

(الجزيرة نت، 2020/4/28)

2020/4/29 قال رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، إنّ بلاده لا تطلب وصاية دولية عليها، ولكن مساعدة أممية تمليها إرادة السودانيين، وذلك في سياق حملة إعلامية انطلقت بمنصّات التواصل ترفض وضع السودان تحت الوصاية الدولية.

(وكالة الأناضول، 2020/4/29)

2020/4/29 عبّرت حكومة الوفاق الليبية عن استيائها من تحليق طائرتين فرنسيتين في سماء مدينة مصراتة، على بعد 200 كلم شرق العاصمة طرابلس. واحتجّت وزارة الخارجية التابعة لحكومة الوفاق لدى نظيرتها الفرنسية، واعتبرت هذا العمل "انتهاكًا للسيادة الليبية".

(تونس نيوز، 2020/4/29)

2020/4/29 اتّهم رئيس الوزراء اللبناني، حسّان دياب، جهات لم يسمّها، بزرع الفتنة والتشجيع على الشغب. ورفض حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، اتّهامات له بالمسؤولية عن انهيار الليرة، في حين دانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" استخدام الجيش القوة ضدّ المتظاهرين.

(الجزيرة نت، 2020/4/29)

2020/4/29 رفض حاكم مصرف لبنان المركزي، رياض سلامة، الاتّهامات التي وجّهها إليه رئيس الحكومة، حسّان دياب، قائلًا إنّه لا يُخفي أي أرقام بخصوص ميزانية البنك ولا ينفرد باتّخاذ قراراته.

(**مصر العربية**، 2020/4/29)

2020/4/29 وجّهت السلطات الجزائرية إنذارًا شديد اللّهجة إلى قناة "الشروق"، بعد بثّ حلقة تعرّضت لمضامين وقرارات سياسية، وذلك بعدما كانت القناة قد بادرت إلى إعلان توقيف وسحب سلسلة "دار العجب" من البث، وإقرار إجراءات تأديبية بحق العاملين على البرامج.

(**العربي الجديد**، 2020/4/29)

2020/4/29 أكّد رئيس الوزراء العراقي المكلّف، مصطفى الكاظمي، قيامه بتقديم منهاج الحكومة التي كُلّف بتشكيلها إلى البرلمان العراقي، من أجل الاطّلاع عليه قبل جلسة التصويت على منح الثقة للحكومة من عدمه المنتظر أن تُعقد الأسبوع المقبل.

(**العربي الجديد**، 2020/4/29)

2020/4/30 اندلعت احتجاجات جديدة في لبنان؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، تخلّلها اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين.

(**فرانس 24**، 2020/4/30)

2020/4/30 أقرّت الحكومة اللبنانية بالإجماع الخطّة الاقتصادية التي تأمل أن تمهد لاستقطاب دعم صندوق النقد الدولي، وذلك بعد المواجهات العنيفة بين المتظاهرين والجيش في مدن عدة.

(**الجزيرة نت**، 2020/4/30)



صدر حديثًا

مجموعة مؤلفين

العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوّة ناشئة ومستقبلها

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوّة ناشئة ومستقبلها**، ويضم ثلاثة عشر بحثًا قدّمت في مؤتمر تحت العنوان نفسه، عقده المركز بمقرّه في الدوحة في أيار/ مايو 2018. تنطلق هذه البحوث من اعتبار أنّ الصورة التي ترسم مستقبل الهند بصفتها قوّة عالمية صاعدة من الشرق، إضافة إلى قربها الجغرافي من البرّ العربي، وروابطها التاريخية والثقافية بشعوبه، ووجود كتلة كبيرة من العمالة الهندية في دول الخليج العربية، تفرض اهتمام العرب المتزايد بها. كما أن الهند من أكبر مستوردي الطاقة العربية، وبات نموها الاقتصادي ومكانتها العالمية مرتبطين بتوافر مصادر طاقة آمنة ومستمرة ورخيصة؛ ما يجعل علاقتها بالعالم العربي تكتسي أهمية استثنائية. يتألف الكتاب (472 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من 13 فصلًا، توزعت في ثلاثة أقسام.

مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية

The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in The Arab Countries

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، هنا، الوثائق الخاصة بالحراك الاحتجاجي في الجزائر والسودان، التي أنتجتها الأطراف الفاعلة في كلا البلدين. ونبدأ من دعوة الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح، القوى السياسية إلى الدخول في حوار وطني شامل، وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد. ثمّ الوثائق المتعلقة بالسودان، حول ما نتج من استمرار العملية التفاوضية بين قوى إعلان الحرية والتغيير والجبهة الثورية، من رؤى متعلقة بالانتقال إلى حكم مدني وسلام شامل. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الخاصة بشهور تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر 2019.

كلمات مفتاحية: الجزائر، السودان، قوى إعلان الحرية والتغيير، عبد القادر بن صالح، الحوار الوطني، السلام الشامل، الانتخابات، المرحلة الانتقالية.

Keywords: Algeria, Sudan, Forces of Freedom and Change, Abdul Qadir bin Saleh, National Dialogue, Comprehensive Peace, Transitional Period.

الوثيقة (1)

دعوة الرئيس عبد القادر بن صالح إلى حوار وطني شامل

بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أيتها الـمواطنات الفضليات، أيها الـمواطنون الأفاضل:

يطيبُ لي ونحن على مشارف الاحتفال بعيد الاستقلال والشباب أن أهنئ الشعب الجزائري بهذه الذكرى العظيمة، الذكرى السابعة والخمسين لعيد الاستقلال والشباب، وهي مناسبة عظيمة عظم تاريخ شعبنا البطل، وعظم التضحيات الجسام التي قدمها خلال أكثر من قرن وربع قرن من الـمقاومة والنضال ومقارعة الاستعمار.

إنه لموعد غالٍ علينا، موعد يمجد ذكرى تحرير الوطن من استعمار استيطاني بفضلِ ثورةٍ رائدةٍ خلدت تاريخ شعبنا وأعطت لكل جزائري وجزائرية ذلك الاعتزاز الشريف الذي تغلغل في وجدانهم، وحملهم رسالة مبادئ وقيمٍ ومثل عليا.

هذه الثورة وما صنعت من ملاحم وبطولات وأمجاد تبقى على مر الزمن، مصدر افتخارٍ لكل الجزائريين ومنبع إبداع لهم، وجميل أن يتخذ الشبابُ من هذا اليوم المفعم بالقيم النوفمبرية عيدًا لهم، يستمدون منه القوة والعزيمة ليُحولوا عجلة التاريخ ويوجهونها [كذا] نحو الغاية التي يريدونها.

أيتها المواطنات الفضليات، أيها المواطنون الأفاضل،

أغتنمُ هذه السانحة لأتوجه إليكم مجددًا، لأقاسمكم تقييمنا للوضع الذي تعيشه بلادنا وأن أعرض على تقديركم نظرتنا وتصورنا لآفاقِ تطوره.

لقد مرت عدة أشهرٍ منذ أن أخذ شعبنا الأبي على عاتقه مسؤولية التأثير في مجرى التاريخ، للـمطالبة بصوت عالٍ وجلي، وبطريقة سلـمية، بتغيير منظومة الحكم وولوج عهد جديد قائم على احترام مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.

لقد حظي هذا التطلع الـمشروع بتجاوب كبير، حيث هو اليوم في صميم انشغالات السلطات العمومية وأضحى من أولى اهتمامات الدولة.

إن عملية التطهير الواسعة لأجهزة الدولة وتجديد تأطيرها تتزامن مع مكافحة صارمة لآفة الفساد وتبديد الأموال العامة، تضطلعُ بها بجدية عدالةٌ تمارس اليوم كامل مهامها وصلاحياتها.

بوسعي بهذه الـمناسبة أن أؤكد لكم، سيداتي سادتي، أن الدولة، التي تبقى في الاستماع لـمطالب وتطلعات شعبنا العميقة، مصممة حقًا على تنفيذ مسار التطهير هذا بلا هوادة وفقًا لقوانين الجمهورية، مع احترام مبدأ قرينة البراءة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتأكد من أن القرارات الـمتخذة إزاء رؤساء الشركات الـمعنية لن تمس بحقوق العمال ولن تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.

هنا أودُّ أن أغتنم هذه الفرصة لأُثني على شعبنا لـما أظهره من نضجٍ ووعيٍ كبيريْن في هذه الـمرحلة الحساسة بالذات، عبر تصرفه الحضاري المثالي.

وإن ضبطَ النفس الذي أظهره مواطنونا ومصالح الشرطة والأمن في بلادنا قد مكن من الحفاظ على الطابع السلـمي للمظاهرات وهو يشكل بكل تأكيد رصيدًا حضاريًّا لا يسعُ بلدنا سوى الافتخار به.

في هذا الصدد، حري بي أن أشير إلى أنه، وإن كان من الضروري بذل كافة الجهود لضمان احترام وحماية الحقوق الأساسية والحريات المكرسة في دستورنا، لا سيما الحق في التعبير والحق في التظاهر، فإنهُ يتعين في الوقت ذاته الحرص على أن تتم ممارسة هذه الحقوق في ظل احترام الآخر وفي كنف الامتثال التام لقوانين الجمهورية، كما يتعين عدم توظيف هذه المبادئ للمساس باستقرار بلادنا ووحدتها الوطنية.

أيتها المواطنات الفضليات، أيها المواطنون الأفاضل،

لقد ناشدت خلال كلمتي الأخيرة ذكاءنا الجماعي لكي نعمل معًا من أجل التوصُّل إلى إيجاد الحلول المواتية التي تسمح لنا بالتجاوز الجماعي لعقبات هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ونبني التوافقات الضرورية المساعدة على تنظيم انتخابات رئاسية تستوفي كل شروط الموضوعية في كامل الحياد والشفافية.

وتبقى هذه الانتخابات، التي ستُوفر لها كافة الشروط المطلوبة، أقول، تبقى الحل الديمقراطي الوحيد والواقعي والمعقول وتظلُّ قناعتي العميقة أيضًا، أن رئيس الجمهورية المنتخب بشكل ديمقراطي لا جدال فيه، هو وحدهُ الذي سيتمتع بالثقة والشرعية اللازمتين وكذا بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من تولي تحقيق هذه الرغبة العميقة في التغيير، وتلبية المطالب الشعبية المشروعة والقيام بالإصلاحات الجذرية المنشودة التي بلدنا هي في أمس الحاجة إليها.

إنها مقاربة عقلانية وسليمة، لذا فإننا نأمل أن تحظى بقبول جميع مواطنينا، كونها تعتبر الخيار الوحيد القادر على منحهم الكلمة الأخيرة لاختيار بكل سيادة وحرية وشفافية الشخصية التي يرغبون في تكليفها بمهمة قيادة هذا التغيير الرامي إلى إرساء نظام جديد للحكامة.

كما أنها كذلك السبيل الوحيد الذي يكفل لهم تجنب المقترحات المحفوفة بالمخاطر وإفشال المخططات المريبة التي تهدفُ إلى جر البلاد نحو الفراغ الدستوري وتغييب دور الدولة والزج بها في دوامة الفوضى واللاستقرار.

لهذا، وبقصد تجنيب البلاد مثل هذه الأوضاع، ينبغي علينا جميعًا العمل على توفير كافة ظروف التنظيم والرقابة والاستشراف التي ستحيط هذه الانتخابات في جميع مراحلها، بدءًا من مرحلتي التحضير والتنظيم وصولًا إلى مرحلة الإعلان عن النتائج. إن هذه المراحل التي ندرك أنها غالبًا ما تكون موضوع نقاش واهتمام، ستحظى في إطار مسار الحوار هذا بعناية خاصة ودقيقة من قبل الجميع وستكون نتاجًا لتوافق واسع مع الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني والشخصيات السياسية الوطنية.

ومن أجل مناقشة هذه الظروف والترتيبات، فإني أدعو، مرة أخرى، جميع الفاعلين السياسيين الوطنيين وجميع مكونات الطبقة السياسية والشخصيات الوطنية المخلصة، وكل الحساسيات المهيكلة للمجتمع المدني، فضلًا عن أولئك الذين يحملون انشغالات شريحة من شرائح مجتمعنا، أو نخبها، وأخص منهم هنا الشباب والنساء، وأناشدهم للتعبئة من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الوطني الهام باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بضمان مستقبل آمن ومزدهر لبلدنا.

كما أدعوهم إلى الانخراط في مسار الحوار الوطني الشامل الذي تعتزمُ الدولة إطلاقه لمناقشة كل الانشغالات المتعلقة بالاستحقاق الرئاسي المقبل، ومن ثمة تقديم إسهامهم في تنظيم هذا الاقتراع في مناخ ملؤه التفاهم والسكينة.

إن هذا الحوار يعد أكثر من ضروري كونه يعتبر الطريقة المثلى للتوصل إلى الصيغ التوافقية الضرورية حول مجمل المسائل المتصلة بالانتخابات الرئاسية.

كما يعد اليوم هذا الحوار أمرًا مستعجلًا يتعين [على] بلادنا اللجوء إليه وفي أسرع وقت ممكن لاستعادة سجيتها السياسية والمؤسساتية، التي تمكنها من مواجهة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التهديدات المحدقة بأمننا الوطني ضمن محيط إقليمي ودولي معقد.

لهذه الاعتبارات وغيرها فقد أصبح من الضروري الآن وضع جميع الحسابات الثانوية والمطالب غير الواقعية التي من شأنها إطالة أمد الوضع الراهن ومحاولة الزج بالبلاد نحو الفراغ الدستوري، الذي هو مصدر الريبة وعدم اللااستقرار [وعدم الاستقرار].

إن مسار الحوار هذا، والذي سيتم إطلاقه من الآن، ستتم قيادته وتسييره بحرية وشفافية كاملة من قبل شخصيات وطنية مستقلة ذات مصداقية، وبلا انتماء حزبي أو طموح انتخابي شخصي وتتمتعُ هذه الشخصيات بسلطة معنوية مؤكدة وتحظى بشرعية تاريخية أو سياسية أو مهنية تؤهلها لتحمل هذه المسؤولية النبيلة وتساعدها على حسن قيادة هذا الحوار.

وفي هذا الصدد، ولإبعاد أي تأويل أو سوء فهم، فإن الدولة بجميع مكوناتها، بما فيها المؤسسة العسكرية، لن تكون طرفًا في هذا الحوار وستلتزم بأقصى درجات الحياد طوال مراحل هذا المسار، وستكتفي فقط بوضع الوسائل المادية واللوجستية تحت تصرف هذا الفريق.

وسيكون للمشاركين في هذا الحوار حرية مناقشة كافة الشروط الواجب توفيرها لضمان مصداقية الاستحقاق الرئاسي المقبل، والتطرق إلى كل المناحي التشريعية والقانونية والتنظيمية المتعلقة به، بما فيها مجريات الرزنامة الانتخابية، وكذا الميكانيزمات الخاصة بمراقبته والإشراف عليه.

لذا، يجب أن يكون هذا الحوار شاملًا قدر الإمكان، وسيكون بوسع فريق الشخصيات هذه دعوة أي طرف يراه مفيدًا لإنجاز مهمته وتحقيق الغرض من إنشائه، لا سيما الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني والتنظيمات الاجتماعية المهنية والشخصيات الوطنية، بما فيها الشخصيات المنبثقة عن الحركة الشعبية، قصد تدوين مواقفهم وآرائهم ومقترحاتهم. كما يتعين أن يبت أيضًا في شكل هذه اللقاءات والنقاشات.

وسيركزُ هذا الحوار على هدفه الاستراتيجي الأوحد ألا وهو تنظيم الانتخابات، التي يتعين أن تُجرى في أقرب الآجال الممكنة وبطبيعة الحال سيتم هذا الحوار في إطار الدستور الذي يفرض الحفاظ على الدولة واحترام مؤسساتها وإعلاء المصلحة العليا للأمة.

ومن هذا المنظور، ستكون السلطة أو الهيئة التي ستعهد إليها مهمة تنظيم العملية الانتخابية ومراقبتها في جميع مراحلها في صلب هذه النقاشات، كما سيدور الحوار أيضًا حول كيفية تسيير هذه السلطة أو الهيئة وتحديد مهامها وصلاحياتها وطريقة تنظيمها وسيرها وتركيبتها، وفي اختيار الشخصيات التوافقية التي ستُسيرها.

وبما أن هذه السلطة قد تتولى صلاحيات الإدارة العمومية في المجال الانتخابي والتدخل في كامل ربوع التراب الوطني، سيكون لها ممثلين [كذا] على مستوى الولايات والبلديات والمقاطعات الانتخابية لجاليتنا بالخارج، كما سيكون لها أن تسير بنفسها ميزانيتها الخاصة، إضافة إلى الاعتمادات الأخرى التي قد تخصصها لها الدولة.

وسينجرُّ عن قيام هذه السلطة، لزامًا، اقتراح مشروع قانون خاص بالموضوع، وكنتيجة لذلك، سيتم أيضًا تكييف النظام التشريعي والتنظيمي القائم، لا سيما قانون الانتخابات، الذي يحتاج بالتأكيد إلى مراجعة قصد توفير الضمانات الكفيلة بتأمين شروط الحياد والشفافية والنزاهة المطلوبة.

كما سيكون من الضروري النظر في كيفية التوفيق بين هذه السلطة التي سيتم إنشاؤها مع الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي ينص عليها الدستور والتي يمكن أن تتم إعادة النظر في تشكيلها.

هذا، وستعمل الدولة على أن يتم مراعاة التوصيات والنصوص المنبثقة عن مسار الحوار، أقول سيتم مراعاتها. كما ستعكف الدولة على توفير جميع الشروط المادية واللوجيستية التي تتيح إطلاق هذا الحوار في أقرب الآجال، فضلًا عن ضمان سيره في مناخ يسوده الهدوء والسكينة.

أيتها المواطنات الفضليات، أيها المواطنون الأفاضل،

كما هو بيّن، فإن الدولة، ومن خلال هذا العرض السياسي الذي قدمته لكم اليوم مصممة على المضي قُدمًا نحو إجراء التغيير الذي تنشدونه واستجماع الشروط اللازمة لتجسيد هذا الهدف بشكل ممنهج.

والأمر يعود إليكم الآن لتبني هذه الـمبادرة ولإعلائها. فإن فعلتم، فقد أعليتم الـمصلحة العليا للأمة، التي هي القاسم الـمشترك بيننا جميعًا، كونها تتقدم كافة الـمصالح، الشخصية منها أو الحزبية.

إن التحديات التي تواجهنا تخص مرحلة حاسمة من مستقبل وطننا ومستقبل أولادنا والأجيال القادمة.

إن الجزائر وطننا جميعًا، علينا أن نحميه ونعمل من خلال الحوار على توفير الأجواء الكفيلة ببناء مستقبله الواعد، المستقبل الذي حلم به الآباء والأجداد وتناضل من أجله اليوم الأجيال الصاعدة بكل جرأة وتصميم وإخلاص. فلنتجند جميعًا للدفاع ولحماية هذا الوطن، ونقوي وحدته وأمنه واستقراره، وفاءً لأمانة الشهداء وصونًا لوديعتهم.

هنيئًا لشعبنا بهذا اليوم الخالد. العزة لله، والـمجد للوطن، والخلود للشهداء الأبرار.

"تحيا الجزائر" والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جهة الإصدار: الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح.

المصدر: "النص الكامل لخطاب رئيس الدولة عبد القادر بن صالح"، **الإذاعة الجزائرية**، 2019/7/3، شوهد في 2020/7/8، في: https://bit.ly/3hFKrtM

الوثيقة (2)

مرسوم رئاسي يحدد موعد الانتخابات الرئاسية بالجزائر

14 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 56 16 محرّم عام 1441 هـ
16 سبتمبر سنة 2019 م

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

أ. المديرية الفرعية للشيفرة، وتكلف بما يأتي :

– تأمين وضمان سرّية الإرسال والاتصالات،

– ضمان تنظيم أرشيف البرقيات المشفرة واستغلاله وضبطه وتوثيقه،

– تسيير التجهيزات الخاصة بالإدارة المركزية ومصالحها الخارجية وضمان صيانتها،

ب. المديرية الفرعية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكلف بما يأتي :

– تسيير عمليات اقتناء التجهيزات وصيانتها،

– تسيير أدوات ووسائل الاتصال بين مصالح وزارة الشؤون الخارجية،

– ضمان الاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية بين الإدارة المركزية والمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج،

– العمل على تزويد هياكل الوزارة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج بتجهيزات الاتصال والإرسال.

ج. المديرية الفرعية للحقيبة الدبلوماسية والبريد، وتكلّف بما يأتي :

– استلام البريد وتسجيله وتوزيعه وإرساله،

– وضع أختام الدولة على الحقائب والطرود الدبلوماسية،

– تنظيم شبكة توجيه البريد الدبلوماسي واستلامه، ومتابعة ذلك مع المصالح الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية.

المادة 16 : يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية في مكاتب بموجب قرار مشترك بين وزير الشؤون الخارجية ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 17 : تلغى أحكام المرسوم الرئاسي رقم 17-262 المؤرّخ في 13 محرّم عام 1439 الموافق 4 أكتوبر سنة 2017 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

المادة 18 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 11 محرّم عام 1441 الموافق 11 سبتمبر سنة 2019.

عبد القادر بن صالح

مرسوم رئاسي رقم 19-245 مؤرّخ في 15 محرّم عام 1441 الموافق 15 سبتمبر سنة 2019، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الجمهورية.

إنّ رئيس الدولة،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 85 و91-6 و102 (الفقرة 6) منه،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-10 المؤرّخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم، لا سيما المواد 14 و17 و136 و146 منه،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 19-07 المؤرّخ في 14 محرّم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019 والمتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،

– وبناء على تصريح المجلس الدستوري المؤرّخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019 والمتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية،

– وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الذي يُفيد أنّ البرلمان المنعقد بغرفتيه، المجتمعتين معاً بتاريخ 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أبريل سنة 2019، قد أخذ علماً بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، بسبب الاستقالة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تُستدعى الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الخميس 12 ديسمبر سنة 2019.

يُجرى الدور الثاني، عند الاقتضاء، في اليوم الخامس عشر بعد إعلان المجلس الدستوري نتائج الدور الأول.

المادة 2 : يُشرع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ابتداء من يوم الأحد 22 سبتمبر سنة 2019، وتختتم يوم الأحد 6 أكتوبر سنة 2019.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 15 محرّم عام 1441 الموافق 15 سبتمبر سنة 2019.

عبد القادر بن صالح

جهة الإصدار: الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 2019/9/16، شوهد في 2020/7/18، في: https://bit.ly/3eX0UYt

الوثيقة (3)

إعلان أديس أبابا لقوى الحرية والتغيير حول قضيتي الانتقال إلى حكم مدني وإلى السلام الشامل

استلهامًا للتضحيات الجسام التي بذلت من بنات وأبناء شعبنا خلال الثلاثين عامًا الماضية من عمر نظام الإنقاذ الفاشي والتي بلغت ذروتها في ثورة ديسمبر العظيمة التي تقدمتها نساء وشباب بلادنا في وحدة لا انفصام لعراها بين مكونات شعبنا التي تخطت التحيزات الثقافية والجغرافية والنوع مما أكد على ميلاد وطن ونظام جديد.

التزامًا بتحقيق آمال شعبنا وتطلعاته المشروعة في الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية ومن الحرب إلى السلام الشامل وإلى بناء دولة المواطنة المتساوية.

إيمانًا منا باستحالة الفصل بين قضيتي الديمقراطية والسلام كحزمة متكاملة، التقت قوى الحرية والتغيير ومن ضمنها الجبهة الثورية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من 12 يوليو 2019 إلى 23 يوليو 2019 وانخرطت في حوارات عميقة حول قضايا شعبنا الكبرى والتحديات التي تواجه بلادنا وعلى رأسها الانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي بأسرع وقت، والوصول إلى سلام شامل وعادل، وكيفية توفير الحياة الكريمة في أسرع وقت لبنات وأبناء شعبنا.

توصلت قوي الحرية والتغيير وضمنها الجبهة الثورية إلى:

- الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية.
- تكون أولى مهام السلطة المدنية الانتقالية تحقيق اتفاق سلام شامل يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تم الاتفاق عليها تعمل على خلق المناخ المؤاتي للسلام.
- الاتفاق على هيكل يقود قوى الحرية والتغيير طوال المرحلة الانتقالية ويحشد طاقات شعبنا لإنجاز مهام الثورة التي حددتها جماهير شعبنا ودفعت ثمنها بتضحياتها، وهو الذي ستتم إجازته بإجراءات محددة تم الاتفاق عليها.
- الجبهة الثورية بهذا الاتفاق تكون قد توافقت مع قوى الحرية والتغيير حول الانتقال إلى السلطة المدنية والربط العضوي بينها وبين قضايا السلام.
- قوى الحرية والتغيير صاغت رؤيتها الموحدة حول الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري والتي تستجيب لمطالب شعبنا في السلام العادل والتحول الديمقراطي.
- هذا الاتفاق ناقش قضايا الحرب والسلام الجوهرية وجذور المشكلة السودانية وتهدف عبره قوى الحرية والتغيير إلى فتح الطريق واسعًا من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع كافة حركات الكفاح المسلح.
- هذا الاتفاق يمهد للوصول للسلام الشامل بصورة عاجلة فور البدء في عملية الانتقال إلى الحكم المدني.
- استحقاقات السلام وإقامة النظام المدني الديمقراطي لا صلة لها بالمحاصصات بل هي قضايا واجبة الحل لإعادة هيكلة الدولة السودانية واستيعاب مجموعات الشعب السوداني المختلفة في العملية السياسية وعلى رأسها هامش السودان والنساء والشباب.
- إن الشعب السوداني هو صاحب المصلحة والضامن الأساسي للوصول للسلام العادل وإنجاز مشروع التغيير الشامل الذي سعى إليه عبر نضالاته المتراكمة وندعو بلدان الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي لدعم كافة طموحات شعبنا.

- أخيرًا إن هذا الاتفاق يخلق أرضية صلبة لتصعيد نضال شعبنا وعمله الجماهيري الواسع وتضحياته من أجل السلام وإقامة السلطة المدنية، كما نؤكد أن قوى الحرية والتغيير قد خرجت من هذا الاجتماع أكثر وحدة وتمسكًا بقضايا شعبنا والتزامًا بإعلان الحرية والتغيير بكافة بنوده.

المجد والخلود لشهداء الشعب السوداني.

المجد للشعب السوداني.

25 يوليو 2019

جهة الإصدار: قوى إعلان الحرية والتغيير.

المصدر: صفحة تجمع المهنيين السودانيين، فيسبوك، 2019/7/25، شوهد في 2020/7/9، في: https://bit.ly/32drYjN

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months



يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2020.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.



Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2020/3/1 حذّر رئيس الوزراء الفلسطيني وزير الداخلية، محمد اشتية، خلال كلمته في انطلاق أعمال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب من مشروع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المعروف باسم "صفقة القرن"، وقال: "لقد جاءت خطة ترامب لتعطي القدس كاملة لإسرائيل، وأعطت الشرعية لكل المستوطنات والسيادة الإسرائيلية على ما مساحته 40 في المئة من الضفة الغربية بما فيها القدس والأحواض المائية، وتدعو إلى توطين اللاجئين وعدم عودتهم، وتتضمن الخطة أيضًا ضم غور الأردن، ما يشكل تهديدًا أمنيًا ليس لفلسطين فقط بل للأردن أيضًا". وتابع: "إن المشروع الأميركي الذي رفضه العرب والأوروبيون والأفارقة ونحن، رفضًا كاملًا، قائم على نظام الكانتونات التي أنشئت في عهد النظام العنصري في جنوب أفريقيا".

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/3/1)

2020/3/2 صرح وزير الجيش الإسرائيلي، نفتالي بينيت، أن إسرائيل قصفت منزل رئيس الدائرة العسكرية وعضو المكتب السياسي لـ "الجهاد الإسلامي"، أكرم العجوري في منطقة المزة بدمشق، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019؛ ما أدى إلى مقتل نجله معاذ أكرم العجوري، وشخص آخر يدعى عبد الله يوسف حسن، وذلك بعد ساعات من اغتيال القائد البارز في الحركة بهاء أبو العطا بغارة إسرائيلية على قطاع غزة.

(الأيام، 2020/3/2)

2020/3/3 أظهرت نتائج استطلاعات العينات الانتخابية التي أجرتها القنوات الإسرائيلية، التي تُعبّر عن النتائج الأولية لانتخابات الكنيست الـ 23، تصدّر حزب الليكود ووصول معسكر اليمين إلى 59 مقعدًا، في حين تراوحت قوة القائمة المشتركة من 14-15 مقعدًا.

(عرب 48، 2020/3/3)

2020/3/4 ألقى وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، خطابًا أمام منظمة اللوبي الإسرائيلي "اللجنة الأميركية الإسرائيلية للعلاقات العامة – أيباك"، قال فيه: "يجب عليكم أن تعلموا أنه لا يوجد رئيس ولا توجد إدارة تحب إسرائيل أكثر من الرئيس ترامب ومن فريقنا".

(القدس، 2020/3/4)

2020/3/4 صرّحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أن شركة التجارة الإلكترونية "أمازون" تراجعت عن سياساتها العنصريّة تجاه الفلسطينيين، وقامت بمعاملة المستفيدين من خدماتها في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بالسياسة نفسها التي تعتمدها تجاه دولة الاحتلال.

(عرب 48، 2020/3/4)

2020/3/5 أصدر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مرسومًا رئاسيًا بإعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية مدة شهر، اعتبارًا من تاريخه، لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19).

(وكالة معًا الإخبارية، 2020/3/5)

2020/3/5 أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، البدء في إجراءات تنفيذ حالة الطوارئ التي أعلن عنها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وقرر ما يلي: أولًا، يتم إغلاق كافة المرافق التعليمية من مدارس ورياض أطفال وجامعات ومعاهد وغيره. ثانيًا، يكون موظفو الوزارات والمؤسسات الحكومية على رأس عملهم إلى حين صدور تعليمات أخرى. ثالثًا، يكون جميع الأطباء على رأس عملهم في جميع المرافق الطبية وأخذ كامل الاحتياطات لحماية شعبنا وسلامته. رابعًا، الحركة بين المحافظات فقط في حالات الضرورة القصوى وخاصة في محافظة بيت لحم. خامسًا، ندرس إغلاق الجسور والمعابر بين فلسطين وبقية أنحاء العالم عندما تقتضي الحاجة. سادسًا، تُمنع أي مظاهر للتجمهر والتجمع والاحتفالات والتظاهرات والإضرابات في كامل أراضي دولة فلسطين. سابعًا، وضع كامل إمكانيات القطاع الخاص لمساندة حالة الطوارئ ويُمنع التجار من استغلال الظروف ورفع الأسعار واحتكار البضائع والسلع. ثامنًا، إلغاء كامل الحجوزات للسياح الأجانب في الفنادق عامةً. تاسعًا، إغلاق كامل المناطق السياحية والدينية. عاشرًا، تُلغى أي مؤتمرات وطنية أو دولية في فلسطين. حادي عشر، يكلّف كل محافظ في محافظته بتنفيذ هذه الإجراءات مع بقية أجهزة الدولة المختصة في المحافظات وتشكّل لجان متابعة من الأجهزة برئاسة المحافظ. ثاني عشر، يمنع أي تصريحات إعلامية من أي مسؤول إلا من يخوله رئيس الوزراء، ونهيب بأبناء شعبنا بعدم التعاطي مع أي إشاعات واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية فقط. ثالث عشر، يبدأ العمل بهذه الإجراءات ابتداءً من صباح الغد الجمعة الموافق 6 آذار/ مارس 2020 الساعة الثامنة صباحًا. رابع عشر، يتم نشر قوى الأمن بكافة تجهيزاتها في كافة المحافظات كل حسب المنطقة المكلف بها. خامس عشر، مدة حالة الطوارئ هذه 30 يومًا اعتبارًا من تاريخه وتعتبر مدفوعة الأجر لكل أجهزة الدولة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/3/5)

2020/3/6 أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، عن رزمة جديدة من الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا، في ضوء ارتفاع عدد الأشخاص الذين أصيبوا بالمرض في فندق في مدينة بيت جالا في بيت لحم، إلى ستة عشر شخصًا، وتتمثّل في الإيعاز للأجهزة الأمنية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يخترق الحجر البيتي أو يعرض صحته وصحة الآخرين للخطر، وتفعيل غرفة العمليات المركزية للتعامل مع الأزمة على مدار الساعة، والتنسيق مع خلية

أزمة شُكلت في كل محافظة. ومن الإجراءات كذلك تشكيل لجنة متابعة إعلامية يومية للأزمة برئاسة الناطق الرسمي باسم الحكومة، إبراهيم ملحم، لتزويد وسائل الإعلام بكافة المستجدات، والقيام بحملة توعوية حول المرض ومنع انتشاره، ومنع نشر أو تداول أسماء المصابين واختراق خصوصيتهم تحت طائلة المسؤولية القانونية. وشملت الإجراءات أيضًا إغلاق مدينة بيت لحم ومنع الانتقال منها وإليها إلا للحالات الطارئة، وإلغاء كل الحجوزات للوفود السياحية في كافة فنادق فلسطين، وليس في بيت لحم فقط. كما أعلن عن إغلاق المرافق التعليمية كافة من مدارس ورياض أطفال وجامعات ومعاهد وغيرها، على أن يكون الموظفون على رأس عملهم إلى حين صدور معلومات أخرى، بينما يكون جميع الأطباء على رأس عملهم في جميع المرافق الطبية وأخذ كامل الاحتياطات لحماية الشعب الفلسطيني وسلامته.

(**العربي الجديد**، 2020/3/6)

2020/3/7 أكدت الخارجية الأميركية أن إسرائيل كانت من بين عشرات الدول التي شاركت في مؤتمر دولي خاص بمحاربة الإرهاب استضافته المغرب، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول العربية، وهي السعودية والبحرين والإمـارات ومصر والأردن والكويت وعمان واليمن.

(**وكالة معًا الإخبارية**، 2020/3/7)

2020/3/9 شكر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على تقديمه مساعدات عاجلة للشعب الفلسطيني عبارة عن أجهزة ومعدات طبية، بقيمة 10 ملايين دولار أميركي، لمواجهة فيروس "كورونا".

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"**، 2020/3/9)

2020/3/10 أعلنت إسرائيل، الثلاثاء، إغلاق معبر "اللنبي" (جسر الملك حسين)، الرابط بين الضفة الغربية المحتلة والأردن، خوفًا من تفشي فيروس كورونا.

(**وكالة الأناضول**، 2020/3/10)

2020/3/10 نشرت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، النتائج النهائية للانتخابات العامة، وحصل حزب "الليكود" اليميني برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على 36 مقعدًا في حين حصل حزب "كحول لفان" (أزرق أبيض) برئاسة بيني غانتس على 33 مقعدًا، وحلّت القائمة المشتركة، وهي تحالف 4 أحزاب عربية، ثالثًا، بحصولها على 15 مقعدًا، في حين حصل حزب "شاس" اليميني على 9 مقاعد، وحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني على 7 مقاعد، وحزب "يهودوت هتوراه" اليميني على 7 مقاعد، وتحالف "العمل-غيشر-ميرتس" على 7 مقاعد، وتحالف "يمينا" اليميني على 6 مقاعد.

(**وكالة الأناضول**، 2020/3/10)

2020/3/11 دعا الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، إلى حل وسط يتيح تأليف حكومة جديدة، بعد تلقيه النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست، وهي الثالثة خلال أقل من عام. وقال خلال اجتماعه مع رؤساء الأحزاب إنه مع "أي اتفاق يمكن التوصل إليه ويُنتج حكومة مستقرة تكسب ثقة الشعب". وأضاف: "آمل أن يستمر الكنيست الـ 23 الذي سيؤدي اليمين الأسبوع المقبل فترةً أطول من سابقاته".

(**الشرق الأوسط**، 2020/3/11)

2020/3/12 أعلن المستشار الإعلامي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونـروا"، عدنان أبو حسنة، أن الوكالة قررت إغلاق مدارسها في قطاع غزة، وستعيد تقييم الأوضاع على أساس أسبوعي. وقال إن القرار جاء بعد مشاورات مكثفة أجرتها "الأونروا" مع الأطراف كافة ومنظمة الصحة العالمية وفي ظل حرصها على سلامة مئات الآلاف من طلابها في قطاع غزة بسبب تفشي فيروس كورونا.

(**وكالة معًا الإخبارية**، 2020/3/12)

2020/3/15 أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عن إغلاق المصليات المسقوفة في المسجد الأقصى، بدءًا من 15 آذار/ مارس، في إطار الإجراءات الوقائية للحد من تفشي فيروس كورونا.

(**الترا فلسطين**، 2020/3/15)

2020/3/15 أوصت القائمة العربية المشتركة بتكليف رئيس حزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، لتشكيل الحكومة الإسرائيلية. والتقى وفدٌ منها مع الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، وخلال اللقاء أوصوا بتكليف غانتس، وأكدوا رفضهم لتشكيل حكومة طوارئ، وفي إثر ذلك بدأ ريفلين في المشاورات مع ممثلي الأحزاب لتشكيل الحكومة. وقال حزب التجمع الوطني الديمقراطي إن اللجنة المركزية قررت عدم تغيير موقفها بعدم التوصية على أحد، لكنها في الوقت ذاته أكدت التزامها بقرار الأغلبية في القائمة المشتركة، وبموجب ذلك، فإن توصية القائمة المشتركة تشمل 15 نائبًا، خلافًا لما حدث بعد الانتخابات الماضية، عندما تم استثناء نواب التجمع من التوصية.

(**الترا فلسطين**، 2020/3/15)

2020/3/16 أقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات داخل السجون، وعلى رأسها إلغاء جميع زيارات أهالي الأسرى، والمحامين حتى إشعار آخر، تزامنًا مع إعلانها حالة الطوارئ في مواجهة فيروس كورونا.

(**الغد الأردنية**، 2020/3/16)

2020/3/17 أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، منح العمال الفلسطينيين في إسرائيل 3 أيام لترتيب أمورهم للمبيت في أماكن عملهم بالتنسيق مع مشغليهم، حيث سيتم منع التنقل بين الأراضي الفلسطينية والداخل بعد انتهاء المهلة الممنوحة. وطالب

اشتية، خلال اجتماع لجنة الطوارئ الوطنية لمنع تفشي فيروس كورونا، العمّال ممن يعملون في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في أراضينا، بعدم التوجه إليها حرصًا على سلامتهم وسلامة عائلاتهم وشعبهم، وذلك عقب تسجيل العديد من الإصابات بين المستوطنين.

(24 إف إم، 2020/3/17)

2020/3/17 قرر الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي إرجاع وجبات الطعام وإغلاق الأقسام مدة يومين، باعتبارها خطوة أولية، رفضًا لإجراءات إدارة سجون الاحتلال بحقهم، المتمثلة بسحب 140 صنفًا من "الكنتينا"، منها مواد التنظيف التي تُشكل اليوم أساسًا لمواجهة فيروس "كورونا"، خاصة مع انعدام مواد التعقيم داخل الأقسام المغلقة والمكتظة بالأسرى، إضافة إلى نقل وعزل عدد من الأسرى مؤخرًا، وفرضها إجراءات أخرى بحجة منع نشر عدوى الفيروس.

(الحدث، 2020/3/17)

2020/3/18 أطلقت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في 17 آذار/ مارس، نداءً عاجلًا قالت فيه: إنّها "في حاجة إلى 14 مليون دولار أميركي من أجل الاستعداد والاستجابة لتفشي وباء 'كوفيد-19' ولفترة ابتدائية مدتها ثلاثة شهور".

(بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2020/3/18)

2020/3/18 وجّه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر، بتقديم مساعدات مالية عاجلة لدولة فلسطين الشقيقة، وذلك دعمًا للشعب الفلسطيني الشقيق ومساهمة من دولة قطر في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

(الشرق، 2020/3/18)

2020/3/19 قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن الاستيطان الإسرائيلي زاد بنسبة 25 في المئة منذ بداية ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل ثلاثة أعوام. وأكد عريقات أن تكثيف النشاطات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية "يعتبر جزءًا لا يتجزأ من خطة الضم والاستيطان لترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو".

(جريدة عُمان، 2020/3/19)

2020/3/20 أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ بشأن التأثير المحتمل لفيروس كورونا (كوفيد-19) في سكان قطاع غزة. وقال السيد مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إن نظام الرعاية الصحية في غزة يتهاوى حتى قبل تفشي الجائحة، كما أن مخزونها من الأدوية الأساسية فقير جدًا، ومصادرها الطبيعية للمياه الصالحة للشرب ملوثة إلى حد بعيد. وأضاف: "إن سكان غزة هم أيضًا أكثر ضعفًا بدنيًا، وذلك نظرًا إلى ارتفاع نسبة سوء التغذية، والأمراض غير المعدية المسيطر عليها بشكل سيئ، وظروف المعيشة والكثافة السكانية، وكبار السن الذين لا يحصلون على رعاية التمريض المناسبة وارتفاع عدد المدخنين".

(الشرق، 2020/3/20)

2020/3/21 دعت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية المجتمع الدولي إلى نبذ ومواجهة التمييز العنصري الذي تمارسه حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وأكدت الخارجية في بيان صحفي اليوم، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حق الشعب الفلسطيني، حيثما وُجد، في التمتع بحقوقه ومن دون أي إجحاف بحقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وحق اللاجئين في العودة.

(وكالة الأنباء السعودية "واس"، 2020/3/21)

2020/3/23 أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، قرار منع خروج جميع المواطنين من بيوتهم، تطبيقًا للحجر الإلزامي، وذلك اعتبارًا من الساعة العاشرة من مساء 22 آذار/ مارس، مدة 14 يومًا. كما تم وقف حركة التنقل بين المحافظات نهائيًا، ومنع وصول المواطنين من القرى والمخيمات إلى مراكز المدن، باستثناء الحالات المرضية والطارئة. وأعلن اشتية، في مؤتمر صحفي، جملة من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا، عطفًا على مرسوم الرئيس محمود عباس، الصادر في 5 آذار/ مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ.

(الأيام، 2020/3/23)

2020/3/24 طلب رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، من العمال الموجودين داخل الخط الأخضر العودة إلى الضفة الغربية، قبل دخول إجراءات حظر التنقل في "إسرائيل" حيز التنفيذ. وقال اشتية إن جميع العمال العائدين سيوضعون في الحجر البيتي 14 يومًا، ومن تبدو عليه أعراض المرض يتصل مع أقرب مركز صحي. وحذر اشتية من يخالفون الإجراءات المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية من أنهم سيعرضون أنفسهم للمساءلة القانونية.

(الترا فلسطين، 2020/3/24)

2020/3/25 تكررت، يوم 24 آذار/ مارس حادثة إلقاء سلطات الاحتلال لعمال فلسطينيين قرب منطقة سكناهم في الضفة الغربية، بعد اشتباه مشغليهم الإسرائيليين بإصابتهم بفيروس كورونا. وأعلن محافظ طولكرم، عصام أبو بكر، عن استلام 3 من العمال الذين تم تسريحهم من أرباب عملهم في أراضي العام 1948، وأُلقي بهم على حاجز جبارة جنوب طولكرم، وهم في حالة إعياء وارتفاع درجات الحرارة وصلت إلى 40 درجة عند بعضهم. وأوضح أن الطواقم الصحية أخذت من العمال الثلاثة، وهم من طولكرم وسلفيت،

عينات فحص فيروس كورونا، وتم وضعهم قيد الحجر في مركز صحي في كتابا شرق المدينة، إلى حين التأكد من النتيجة.

(الأيام، 2020/3/25)

2020/3/25 استقال رئيس الكنيست الإسرائيلي، يولي أدلشتاين، من منصبه، بعد يومين من قرار للمحكمة العليا الإسرائيلية بإجباره على إجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس للكنيست، في سابقة تحدث أول مرة في "إسرائيل".

(عرب 48، 2020/3/25)

2020/3/25 دعا نادي الأسير عائلات الأسرى الفلسطينيين كافة إلى تأجيل حفلات استقبال أبنائهم الذين اقترب موعد الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، حرصًا على منع انتشار عدوى فيروس كورونا. وقال النادي إن الالتزام بالتعليمات والتدابير الصحية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية تشكل مناعة ورافعة وطنية في مواجهة الوباء، الأمر الذي يتطلب من الجميع التقيد والالتزام بها.

(الترا فلسطين، 2020/3/25)

2020/3/27 تداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقطعًا مصورًا لقوة تابعة للاحتلال الإسرائيلي تقوم بإلقاء عامل فلسطيني عند حاجز بيت سيرا قرب رام الله للاشتباه في إصابته بفيروس كورونا. وأظهر المقطع وصول طاقم طبي فلسطيني قام بنقل الشاب في سيارة إسعاف لاستكمال الفحوصات والعلاج في مستشفى لم يعلن عنه.

(الجزيرة مباشر، 2020/3/27)

2020/3/27 انتخب الكنيست الإسرائيلي، زعيم حزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، رئيسًا له، وصوت لصالح غانتس 74 عضوًا من أعضاء الكنيست بينهم أعضاء ليكود، و18 ضده، من أصل 120 عضوًا في الإجمال.

(العرب، 2020/3/27)

2020/3/29 أعلن رئيس الـوزراء الفلسطيني محمد اشتية أن الحكومة ستعمل وفقًا لموازنة طوارئ متقشفة، في ضوء التطورات المتلاحقة لفيروس كورونا (كوفيد-19).

(شبكة أجيال الإذاعية، 2020/3/29)

2020/3/31 قال مركز "أبحاث الأراضي" إن الاحتلال الإسرائيلي هدم أكثر من 170000 مسكن فلسطيني، وصادر أكثر من 21 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، إلى جانب اقتلاع أكثر من 3 ملايين شجرة منذ يوم الأرض عام 1976 حتى الآن. وأشار المركز إلى أن الاحتلال قام ببناء جدار فصل عنصري بإجمالي 700 كيلومتر، وأنشأ 900 حاجز عسكري وبوابة، وشق أكثر من 1400 كيلومتر من الطرق الاستيطانية الالتفافية. ونوه إلى أن الاحتلال بنى نحو 528 مستوطنة وبؤرة استيطانية في قلب الضفة الغربية. وذكر أنه ووفقًا لتلك المعطيات لم يبق للفلسطينيين إلا 22 في المئة فقط من مساحة فلسطين التاريخية، مشيرًا إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 850000 مستوطن.

(القدس، 2020/3/31)

2020/3/31 شرعت اللجنة القطرية لإعمار قطاع غزة، في توزيع منحة المساعدات المالية لـ 100 ألف أسرة فقيرة في قطاع غزة، في الوقت الذي شرعت فيه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في عملية توزيع المساعدات الغذائية على أسر اللاجئين الفقيرة، من خلال توصيلها مباشرة إلى المنازل، بعد أن أوقفت التوزيع في المراكز المخصصة، في إطار إجراءات الوقاية من فيروس كورونا.

(القدس العربي، 2020/3/31)

2020/4/1 أكدت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية أهمية اجتماع مجلس الأمن، والإجماع الدولي على واجب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016). وشكرت الوزارة الدول الأعضاء في المجلس التي شددت على موقفها من عدم شرعية الاستيطان الاستعماري في أرض دولة فلسطين. وأشارت إلى أهمية أن يصدر بيان عن مجلس الأمن حول هذا القرار، فهو خطوة في الاتجاه الصحيح لإجماع أعضاء مجلس الأمن الـ 15 نحو تحمّل جميع الدول مسؤولياتهم وواجباتهم بناء على قواعد القانون الدولي، ووضع قراراته موضع التنفيذ، خاصة في هذه الأوضاع العصيبة التي تمر بها الإنسانية وأثر ذلك في الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

(الحدث، 2020/4/1)

2020/4/2 قال وزير جيش الاحتلال، نفتالي بينيت، إن مساعدة قطاع غزة في مواجهة فيروس كورونا ستكون مشروطة بتلبية احتياجات وصفها بأنها "إنسانية" إسرائيلية. وجاءت تصريحات بينيت في حديث مع وكالة **رويترز**، حيث قال: "عندما يكون هناك نقاش حول المجال الإنساني في غزة، فإن إسرائيل لها أيضًا احتياجات إنسانية تتمثل أساسًا في استعادة من سقطوا في الحرب". وأضاف، "أعتقد أننا في حاجة إلى الدخول في حوار موسع حول الحاجات الإنسانية لنا ولغزة. لا يصح فصل هذه الأمور عن بعضها، وبالتأكيد ستكون قلوبنا مفتوحة للكثير من الأمور".

(الترا فلسطين، 2020/4/3)

2020/4/3 نشرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، إعلانًا رئاسيًا بتمديد حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية مدة 30 يومًا، لمواجهة تفشّي فيروس كورونا.

(الترا فلسطين، 2020/4/3)

2020/4/3 أفرجت الشرطة الإسرائيلية عن وزير شؤون القدس الفلسطيني فادي الهدمي، بعد اعتقال دام عدة ساعات في القدس الغربية. وقال مكتب الهدمي في تصريح مكتوب: "تركز التحقيق

مع الهدمي على المساعدات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية للمواطنين في مدينة القدس الشرقية المحتلة لمواجهة وباء كورونا".

(وكالة الأناضول، 2020/4/3)

2020/4/5 وفقًا لمعطيات صادرة عن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، فإن عدد الطلاب والطالبات العرب في فلسطين المحتلة عام 1948 في مختلف المراحل الدراسية يبلغ نحو 600 ألف طالب وطالبة، من بينهم قرابة 33 في المئة، يُقدّر عددهم بنحو 200 ألف طالب وطالبة، لا يملكون حواسيب في منازلهم، وذلك بسبب الخلل في البنى التحتية للاتصالات وشبكة الإنترنت.

(الدستور، 2020/4/5)

2020/4/5 قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، إبراهيم ملحم، إن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، تلقى اتصالًا هاتفيًا من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية. وأوضح أن هنية دعا إلى خطوات جادة لتكريس الوحدة وبناء الجسور والعمل باهتمام للخروج من هذه الجائحة، وشدد على أهميّة متابعة الأوضاع في غزة، وأشاد بـ "الأداء الحكومي" المتمثل باتخاذ تدابير وقائية استباقية لمواجهة فيروس كورونا.

(الترا فلسطين، 2020/4/5)

2020/4/5 اتهم رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا)، أفيغدور ليبرمان، الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزارة الصحة بالتعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا من "اعتبارات سياسية فقط"، وأن المعطيات التي تنشرها الوزارة حول عدد المصابين بالفيروس ليست حقيقية وأن عدد المصابين أكبر بكثير.

(عرب 48، 2020/4/5)

2020/4/8 أعلن مركز الملك سلمان للإغاثة، توقيع 6 عقود لتوريد مستلزمات طبية إلى اليمن وفلسطين. وكان المركز قد نسّق قبل أيام، مع وزارة الصحة الفلسطينية، لتحديد الاحتياجات الضرورية لمواجهة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والحد من انتشاره بين أفراد الشعب الفلسطيني، وتمثلت الاحتياجات التي قدمها الجانب الفلسطيني في أجهزة التنفس الصناعي "المنفسات الآلية"، وأجهزة المراقبة السريرية، وأجهزة قياس العلامات الحيوية، وأسرّة العناية المركزة والأسرّة العادية، ومضخات للمحاليل الوريدية، وأجهزة الأشعة السينية، ومنفسات آلية للأطفال، وطاولات للعمليات، وأجهزة تخدير، وأسرّة للنقل.

(العربية، 2020/4/8)

2020/4/9 أعلنت بريطانيا، عن حزمتي دعم لتوفير إمدادات طبية وصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة مليون دولار، باعتبارهما جزءًا من الجهود المبذولة لمواجهة فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء العالم. وأوضحت القنصلية العامة البريطانية بفلسطين أن هذه الحزم المالية ستساهم في توفير الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج ورعاية المصابين بفيروس كورونا المستجد، إضافةً إلى توفير مواد طبية من شأنها زيادة قدرة القطاع الصحي الفلسطيني على إجراء الفحوصات المتعلقة بفيروس كوفيد-19.

(القدس، 2020/4/9)

2020/4/9 أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي، سفين كوهان فون بورغسدورف، عن حزمة مساعدات تبلغ نحو 71 مليون يورو لمواجهة وباء فيروس كورونا في فلسطين. ورحّب الاتحاد الأوروبي في بيان صدر عنه، بالتدابير الوقائية التي اتخذتها فلسطين، وكذلك بخطتها لمواجهة فيروس كوفيد-19، مؤكدًا أنه يُدرك التحديات المرتبطة بتنفيذ خطة المواجهة، بما فيها القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، والتحديات المعقدة في قطاع غزة تحت الحصار. وأوضح البيان أن حزمة مساعدات الاتحاد الأوروبي، التي تشمل أيضًا مساعدات إنسانية، هي استجابة مباشرة لخطة المواجهة المتعلقة بفيروس كوفيد-19 للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(الحياة الجديدة، 2020/4/9)

2020/4/10 قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى 137 مليون دولار لمواجهة وباء كورونا، ويشمل ذلك توفير الأدوية والمعدات وتجهيز القطاع الصحي لمواجهة الوباء في الضفة وغزة والقدس. وأضاف، في لقاء مع سفراء وقناصل وممثلي مختلف دول العالم لدى فلسطين، أن حكومته أقرّت موازنة طوارئ تقوم على خفض نفقاتها إلى أقصى حد، مع الحفاظ على مساعدة الأسر المحتاجة، ودعم القطاع الصحي وتوفير الرواتب واحتياجات الأمن.

(الشرق الأوسط، 2020/4/10)

2020/4/10 أغلقت كنيسة القيامة أبوابها أول مرة منذ مئة عام بسبب فيروس كورونا، ولم يتبق أمام المسيحيين المحتفلين بعيد الفصح سوى متابعة القدّاس عبر شاشات التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي في أجواء من الحزن والترقب.

(دويتشه فيله، 2020/4/10)

2020/4/11 قالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إنها سلّمت ألف وحدة حجر صحي للجهات الحكومية المختصة في قطاع غزة، ضمن جهودها في مكافحة فيروس كورونا المستجد. وأضافت أنها "أنهت السبت إنشاء ألف وحدة للحجر، بهدف تعزيز إجراءات الوقاية من وباء كورونا؛ وذلك بعد نحو أسبوعين من البدء في الإنشاء". وأوضحت الحركة أن "الوحدات تم إنشاؤها بواقع 500 وحدة شمال القطاع، و500 في الجنوب". وتخصص الجهات الحكومية

المختصّة في غزة وحدات الحجر الصحي للعائدين إلى القطاع من الخارج، عبر معبري بيت حانون "إيرز" (شمالًا)، ورفح (جنوبًا).

(وكالة الأناضول، 2020/4/11)

2020/4/12 حذر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، من أن الانكماش الاقتصادي الناتج من مواجهة فيروس كورونا سيؤثر في استمرارية السلطة الفلسطينية. وتزامن تحذير ملادينوف مع إشارته إلى التقديرات بأن الفجوة المالية لعام 2020 ستصل إلى مليار دولار أميركي بحلول نهاية العام. ورحب ملادينوف بتبنّي السلطة الفلسطينية ميزانية تقشف، مؤكدًا أن "مسؤولية حاسمة تقع على إسرائيل"، كما أشار إلى أن "الحكومة الفلسطينية ستحتاج أيضًا إلى دعم خارجي سخي".

(العين، 2020/4/12)

2020/4/12 طالب رئيس حكومة تصريف الأعمال في إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الرئيس رؤوفين ريفلين بتكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة، وذلك بعدما أعلن الأخير أنه لن يمدد التفويض الممنوح لزعيم حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس، الذي ينتهي غدًا الإثنين عند منتصف الليل.

(الجزيرة نت، 2020/4/12)

2020/4/14 أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من 453 ألف عامل تضرروا من أزمة فيروس كورونا، في محافظات الضفة الغربية كافة، أو داخل أراضي عام 1948.

(القدس العربي، 2020/4/14)

2020/4/14 أكد رئيس الـوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، أن الإجراءات التي اتخذت سابقًا في إطار مكافحة تفشي وباء كورونا تبقى على حالها في كل المحافظات، مع استمرار السماح بدخول البضائع ما بين المحافظات بسهولة ويسر، والاهتمام باستمرار جميع الأعمال الزراعية والثروة الحيوانية على أكمل وجه، لافتًا إلى أنه سيتم السماح بفتح المكتبات ومتاجر القرطاسية ومحلات الغسيل والكوي والخياطة ومحلات اللوازم الكهربائية والصحية في أيام الجُمع ما بين العاشرة صباحًا والخامسة مساء، على أن تُغلق جميع محلات "السوبرماركت" والبقالة والسمانة في اليوم ذاته.

(الأيام، 2020/4/14)

2020/4/16 طالب الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس، بالعمل الحثيث في الأيام المقبلة على تشكيل حكومة وحدة بينهما والامتناع بأي شكل من الأشكال عن جرّ إسرائيل إلى انتخابات أخرى، تكون الرابعة خلال سنة.

(الشرق الأوسط، 2020/4/16)

2020/4/18 قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" طلبت قوائم بأسماء المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

(الجزيرة نت، 2020/4/18)

2020/4/19 قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن السلطة الفلسطينية مستعدة لحوار مباشر مع إسرائيل بإشراف آلية دولية، وهو المطلب الذي أكده الفلسطينيون مرارًا، وجاء ذلك خلال محادثات أجراها عريقات مع نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، حول التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، ومكافحة وباء كورونا.

(الشرق الأوسط، 2020/4/19)

2020/4/19 قالت حركة حماس إن الشهادات والوقائع التي أوردتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن تجاوزات حقيقية في تعامل السلطات السعودية مع المعتقلين الفلسطينيين لديها، تدعو إلى القلق على حياة وسلامة هؤلاء المعتقلين. ونقلت وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا" عن المتحدث باسم الحركة حازم قاسم، دعوته السلطات السعودية إلى الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، "وخاصة مع تزايد خطر جائحة كورونا عليهم ولا سيما أن بينهم مسنين ومرضى".

(الشرق، 2020/4/19)

2020/4/19 قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتيه، إن 79 في المئة من حالات الإصابة في فلسطين هي من العمّال في إسرائيل ومخالطيهم، وهذا يجعل التعامل مع العمّال التحدي الأكبر لإجراءاتنا، ويفرض علينا الاستمرار بمتابعة الأمر بأشد الإجراءات، وهذا ما دفعنا إلى طلب اجتماع مع الجانب الآخر لتنظيم الأمر.

(وكالة معًا الإخبارية، 2020/4/19)

2020/4/20 بعث مسؤولون في الاتحاد الأوروبي رسائل إلى رئيس حزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، في موازاة المفاوضات التي أجراها مع زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حول تشكيل حكومة وحدة، وحذروا فيها من الموافقة على خطوات ضم أجزاء من الضفة الغربية، قد تقدم حكومة كهذه على تنفيذها في المستقبل.

(الدستور، 2020/4/20)

2020/4/20 أطلع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي، خلال مباحثات هاتفية، على آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية وما يجري في الأراضي الفلسطينية. وقال عريقات إن آل ثاني وبن علوي أكدا رفض الإملاءات والضم بأشكاله

كافة، وإن الوزيرين عبّرا عن مواقف ثابتة لبلديهما من تجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والالتزام بالقانون الدولي، والتأكيد على مواصلة دعم "الأونروا" لتقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين، كما أكدا دعم القيادة الفلسطينية في جهودها لمنع انتشار فيروس كورونا. وشكر عريقات دولة قطر وسلطنة عمان على هذه المواقف الأصيلة والثابتة من القضية الفلسطينية.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/4/20)

2020/4/20 وقّع رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، وبيني غانتس رئيس حزب "أزرق أبيض"، اتفاقًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقالت قناة "كان" الرسمية، إن توقيع الاتفاق جاء بعد التوصل إلى تفاهمات حول تشكيل لجنة برلمانية معنيّة بتعيين القضاة. ووقّع الاتفاق في المقر الرسمي لنتنياهو في شارع بلفور بالقدس، وفق المصدر ذاته. ومن جهتها، قالت صحيفة **يديعوت أحرونوت** إن الاتفاق يقضي بتشكيل حكومة وحدة طارئة يتناوب كل من نتنياهو وغانتس على خلافتها، على أن يبدأ نتنياهو المهمة مدة 18 شهرًا. وقالت إن "أزرق أبيض" سيحصل بحسب الاتفاق على 16 حقيبة وزارية من إجمالي 30 وزارة في الحكومة الجديدة. وأشارت إلى أن من بين الحقائب التي سيحصل عليها تحالف غانتس، الدفاع والخارجية (مدة 18 شهرًا) والعدل والإعلام والهجرة والاستيعاب والثقافة والرياضة والاقتصاد والزراعة والسياحة. كما سيتولى تحالف غانتس رئاسة لجان برلمانية: الأمن والخارجية، ولجنة الكنيست، ولجنة التعليم، ولجنة الداخلية. في حين سيشارك حزب العمل في الحكومة ويتولى رئيسه عمير بيرتس حقيبة الاقتصاد، وفق المصدر ذاته. وفي المقابل، سيتولى الليكود حقائب وزارية، بينها: الأمن الداخلي، والمواصلات، والإسكان، والتعليم، وحماية البيئة، والطاقة، وشؤون القدس، كما سيكون المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة من الليكود. وبحسب الاتفاق، سيترأس الليكود أيضًا لجانًا مركزية بالكنيست: المالية، والعمل والرفاه، والدستور، ومكافحة كورونا، والهجرة والاقتصاد. ويقضي الاتفاق بأن يتم فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية المحتلة أول تموز/ يوليو المقبل.

(وكالة الأناضول، 2020/4/20)

2020/4/21 حذر المدعي العسكري الإسرائيلي السابق في الضفة الغربية، المحامي موريس هيرش، البنوك الفلسطينية من التعامل مع رواتب الأسرى الفلسطينيين باعتبار ذلك إجراءً محظورًا. وكشف هيرش وفق القناة 7 العبرية، عن تشريع جديد من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في 9 أيار/ مايو 2020 ينص على أن الرواتب الشهرية التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى الفلسطينيين الذين تأسرهم إسرائيل هي مدفوعات محظورة وسيسمح التشريع بالاستيلاء على هذه الأموال من أي شخص يمتلكها.

(الأيام، 2020/4/21)

2020/4/21 دانت الرئاسة الفلسطينية، القرار الاستفزازي الصادر عن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية القاضي بمصادرة أراضٍ في الحرم الإبراهيمي تابعة للأوقاف الإسلامية، وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف تهويدها لصالح مشاريع استيطانية. واعتبرت الرئاسة ذلك عملًا عدوانيًا صارخًا، وجزءًا من سياسة الضم، وهي بمنزلة البداية لتنفيذ سياسة ستؤدي إلى وضعٍ لا يمكن السيطرة عليه. كما أكدت الرئاسة أن هذا العمل المخالف للقانون الدولي مرفوض ومدان، مشددة على أنه ستكون هناك قرارات وإجراءات فلسطينية مهمة في حال حدوث أي ضم لأي جزء من أراضي دولة فلسطين. وحذرت الرئاسة، الحكومةَ الإسرائيلية من تنفيذ سياسة الضم، سواء في الأغوار أو أي مناطق أخرى، لأن مثل هذه القرارات ستؤدي إلى نتائج كارثية وستجر المنطقة إلى حافة الهاوية.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2020/4/21)

2020/4/22 حذّر المدّعي العام الإسرائيلي السابق في الضفة الغربية، المحامي موريس هيرش، البنوكَ الفلسطينية من التعامل مع رواتب الأسرى الفلسطينيين باعتبار ذلك إجراءً محظورًا. وجاء التحذير على خلفية قانون جديد وقّعه القائد العسكري لجيش الاحتلال في الضفة الغربية، يعدّ بموجبه رواتب الأسرى أموالًا محظورة تجب مصادرتها. وسيدخل هذا القانون الجديد حيّز التنفيذ في أيار/ مايو المقبل. وطالب هيرش، وهو مدير "معهد نظرة للإعلام الفلسطيني"، البنوكَ الفلسطينية في الضفة الغربية، بـ"ضرورة الالتزام بالقانون، وإلا فإنهم سيعرضون أنفسهم لعقوبات الاعتقال والمحاكمة بتهمة التعامل بأموال إرهاب محظورة". وجرى تحذير البنوك من التعاون مع السلطة الفلسطينية في صرف رواتب الأسرى؛ "حتى لا يتحولوا شركاء في المخالفة"، لافتًا إلى أن "استمرار صرف رواتب الأسرى سيعرّضها (البنوك) لرفع دعاوى مدنية ضدها".

(الشرق الأوسط، 2020/4/22)

2020/4/23 حذر أعضاء مجلس الأمن الدولي من قيام إسرائيل بتنفيذ مخططات الضم التي توافقت عليها حكومة الائتلاف الإسرائيلي، معتبرين هذه المخططات إنْ نُفّذت خطيرة، ومن شأنها تغيير طبيعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على نحو دائم، وتشكل تهديدًا للأمن والسلام والاستقرار في المنطقة كلها. كما أكدت غالبية أعضاء مجلس الأمن رفضهم لهذه المخططات أو الاعتراف بأي تغييرات أحادية الجانب تسعى لتقويض حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

(الحياة الجديدة، 2020/4/23)

2020/4/24 تلقّى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، اتصالًا هاتفيًا من الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة، استعرضا فيه آخر التطورات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في ظل تشكيل حكومة صهيونية جديدة، كما جدّدا التشديد على استمرار نهج المقاومة حتى تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى أرض فلسطين.

(**الرسالة نت**، 2020/4/24)

2020/4/25 أطلق الهلال الأحمر القطري، من خلال بعثته التمثيلية، تدخّلًا إنسانيًا لدعم خدمات طب الطوارئ في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية بغزة، في ظل مخاطر انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد-19". ويهدف المشروع إلى توفير المحاليل والأجهزة المخبرية اللازمة لتشخيص أي حالات إصابة بالفيروس، متمثلة في 10 أجهزة طبية حديثة، بتكلفة إجمالية قدرها 50 ألف دولار أميركي. ويقدر عدد المستفيدين من هذه الخدمات بنحو 28800 مريض شهريًا من المترددين على أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية. وبحسب خطط العمل المتبعة في بعثة الهلال الأحمر القطري، فقد جرى بالفعل الإعلان عن مناقصة علنية للشراء والتوريد، بما يضمن الشفافية وسلامة الإجراءات، بداية من استلام قائمة الاحتياجات، والمواصفات الفنية من وزارة الصحة الفلسطينية ومراجعتها، ثم إعداد ملفات وشروط المناقصة، والإعلان عنها.

(**العرب** القطرية، 2020/4/25)

2020/4/26 قالت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة وحقوقية إسرائيلية، إن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية قد ازداد على نحو ملحوظ منذ بدء أزمة فيروس كورونا. وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، في هذا الصدد، إلى المنطقة المصنفة "ج" التي تمثل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية. كما أشار إلى أن عددًا من هذه الحوادث أفضى إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح، أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات بما نسبته 80 في المئة منذ بداية هذه الأزمة، مقارنة بشهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير.

(**العين**، 2020/4/26)

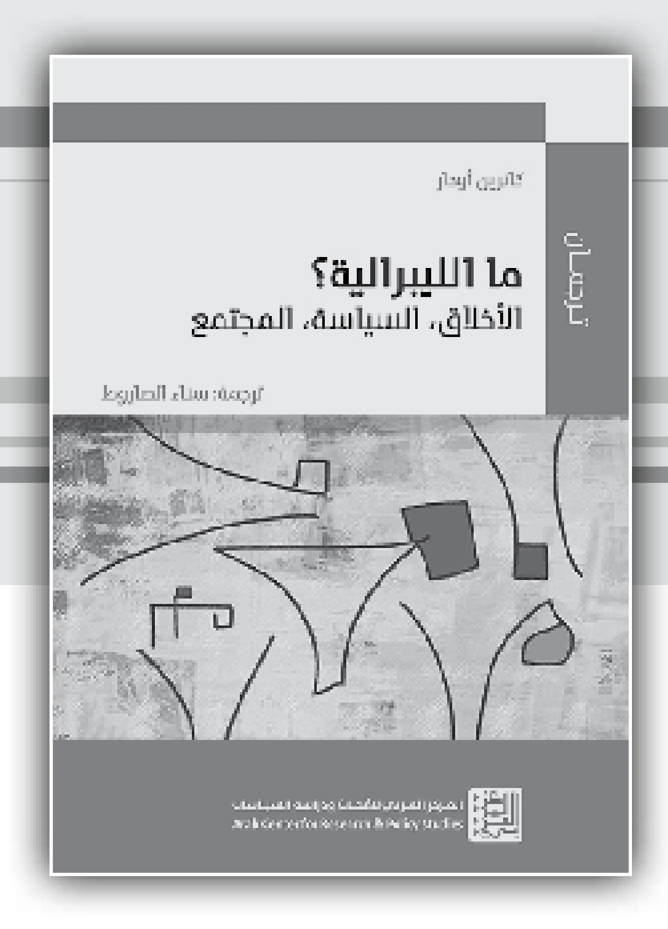
2020/4/26 قدمت الجالية الفلسطينية في تشيلي، دعمًا ماليًا للقطاع الصحي في فلسطين بقيمة 500 ألف دولار أميركي.

(**الحدث**، 2020/4/26)

2020/4/28 صدقت حكومة الاحتلال على السماح بدخول 80 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر اعتبارًا من الأحد المقبل. وجاء القرار بعد توصية صادرة عن جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك"، ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

(**الترا فلسطين**، 2020/4/28)

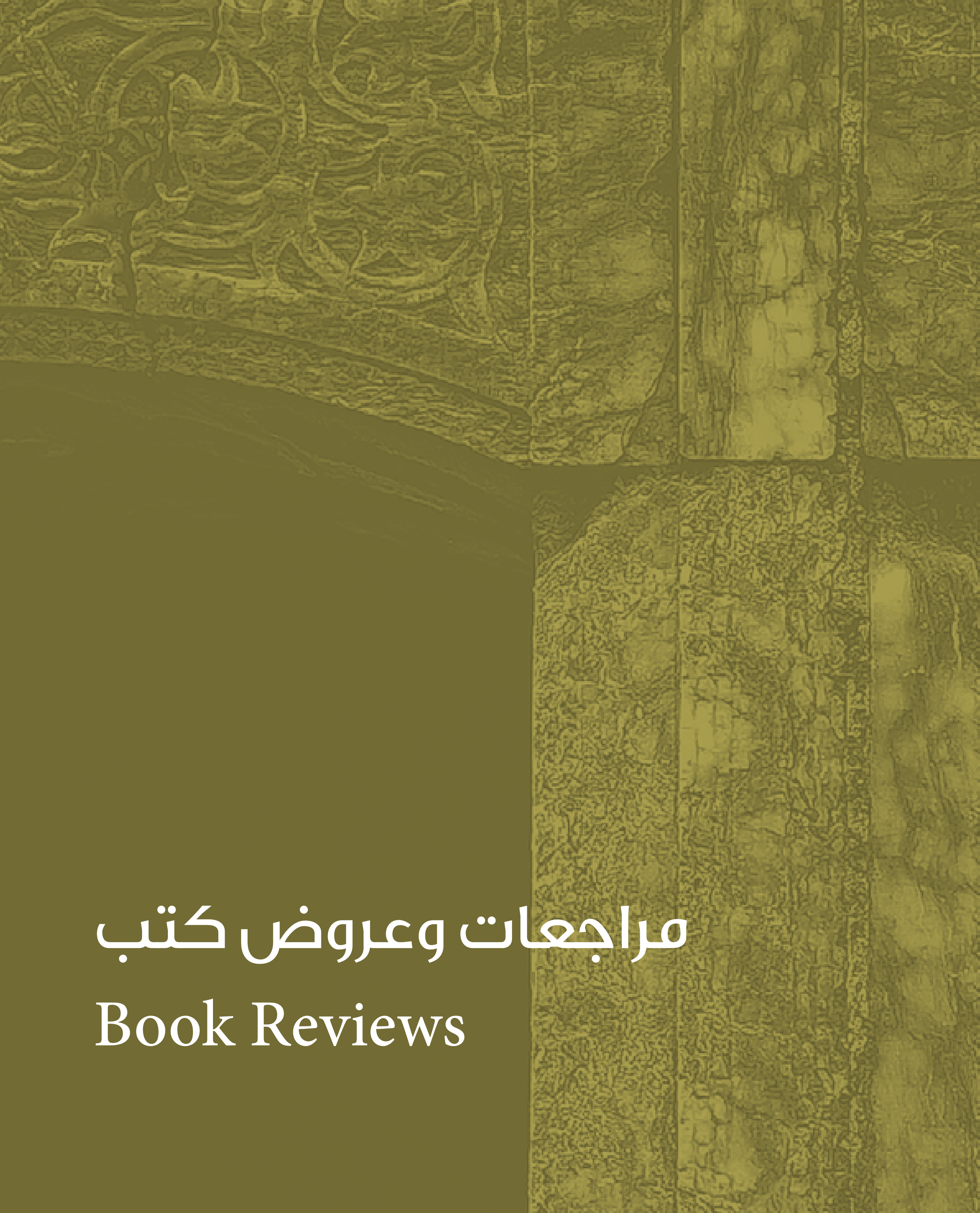
صـدر حديـثًا



تـأليف: كاترين أودار

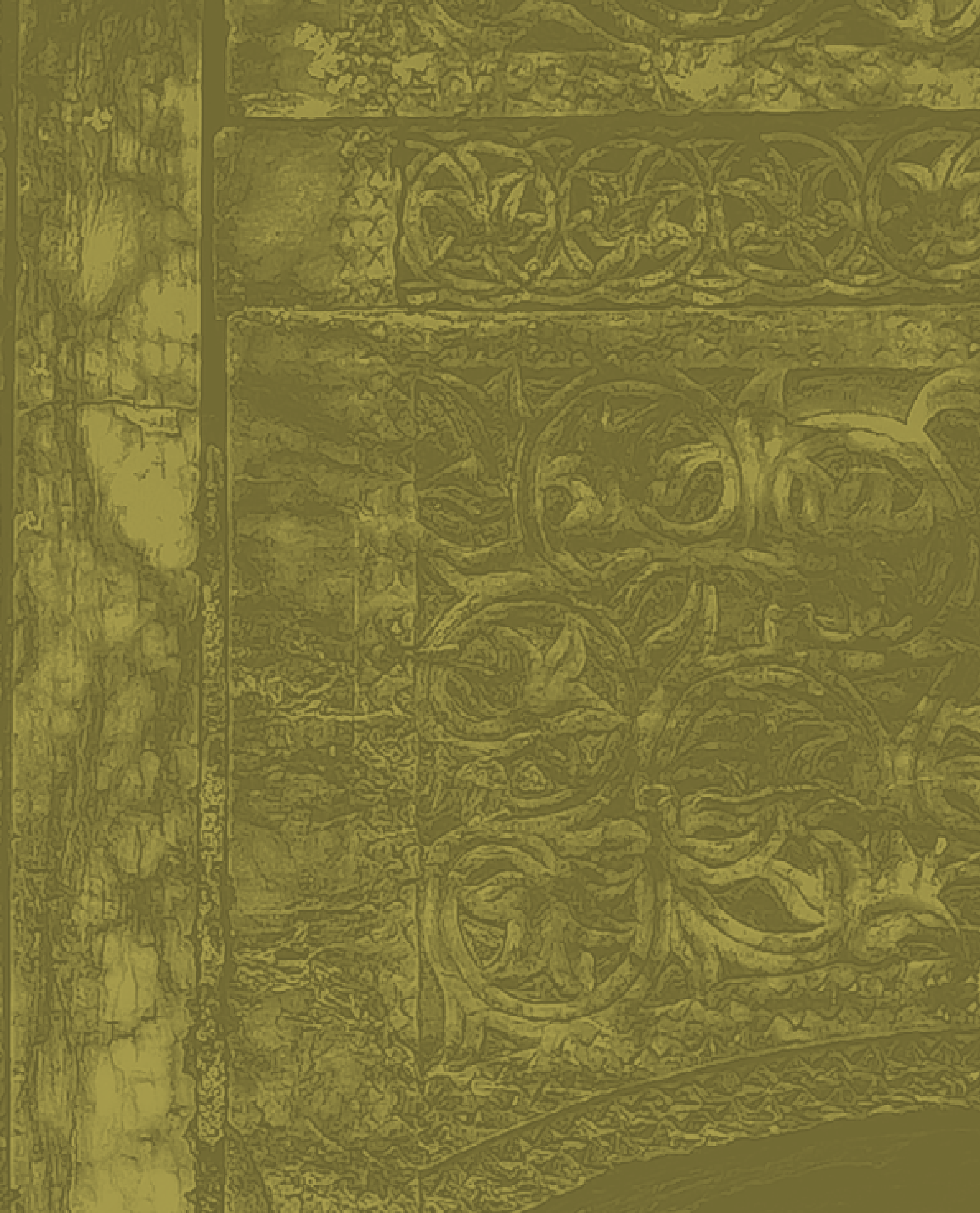
ما الليبرالية؟ الأخلاق، السياسة، المجتمع

صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **ما الليبرالية؟ الأخلاق، السياسة، المجتمع**، وهو ترجمة سناء الصاروط العربية لكتاب كاترين أودار بالفرنسية *Qu’est-ce que le liberalisme? Éthique, politique, société*. يرسمُ الكتاب تاريخ الليبرالية، من خلال التفكير النظري في مستقبل التضامن، والتعدّدية الثقافية، وتجديد الديمقراطية. ويبحث في كيفية تصوّر الفكر الليبرالي المعاصر للوطنية، وإعادة صوغه من دون الانجراف نحو صيغة مغلقة للوطن، بطريقة لاشعبوية من خلال ابتكار أنماط جديدة من النقاشات العامة. ويرى أن الليبرالية فرضت نفسها، بدءًا من القرن السابع عشر، بصفتها عقيدة الحرية الفردية والتسامح والحق في الملكية؛ حيث تدعو، في مواجهة الاستبداد المَلَكي، إلى ازدهار حيّز اجتماعي بمعزل عن سطوة الدولة، وهو ما يُعرف بالمجتمع المدني. يتألف الكتاب (680 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من 10 فصول وخاتمة.



مراجعات وعروض كتب

Book Reviews





محسن بوعزيزي | Mohsen Bouazizi*

"تونس: ثورة في بلاد الإسلام" لعياض بن عاشور

"Tunis: A Revolution in the Land of Islam" by Yadh Ben Achour

عنوان الكتاب في لغته: Tunisie une révolution en pays d'islam.

عنوان الكتاب: تونس: ثورة في بلاد الإسلام.

المؤلف: Yadh Ben Achour

سنة النشر: 2017.

الناشر: Cérès éditions ، Tunis.

مكان النشر: تونس.

عدد الصفحات: 408 صفحات.



* أستاذ علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.

Professor of Sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, Tunis University.

هل يمكن أن نتحمل هذه الأيام قراءة كتاب عن ثورةٍ تونسية بدت للبعض سحابة صيف سرعان ما تأتي لتذهب، بعد ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من بؤس؟ اقتصاد على حافة الانهيار، فقر يتعاظم، وجائحة تعمق الأزمة، وتحولات سياسية بلا عمليات اجتماعية، ومنجزات تكاد لا تُذكر خاصة إذا ما قارنّاها بتلك الثورات الكبرى التي أعادت إنتاج مجتمعاتها على نحو مختلف، على غرار الثورات الأميركية والبريطانية والفرنسية والبلشفية. كتاب عياض بن عاشور **تونس: ثورة في بلاد الإسلام** الصادر سنة 2017، في طبعته الثانية، واحد من هذه المؤلفات التي يمكن أن ترجعك إلى يوتوبيا الثورة بعد أن فُك السحر عنها، إلى هذا الحد أو ذاك. لماذا هذا الاستثناء؟ لعدة أسباب منها أن المؤلف مختص في النظريات السياسية في الإسلام، وفي القانون العام، وترأس سنة 2011 الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ويكتب عن الثورة التونسية، متّخذًا نوعًا من المسافة النقدية، وبعد مضي خمس سنوات على قيامها. والسبب الأول والأخير أن بن عاشور يحاول أن يقدم مقاربة مفتوحة على التاريخ وعلى علم الاجتماع وعلى علم القانون الذي هو اختصاصه. هذا الانفتاح على مقاربات مختلفة جعل المؤلف يواجه أطروحة بأخرى، مما عمق حسًا نقديًا حادًا في بعض مواضع هذا العمل. ثم إن صاحبه يجتهد في اتخاذ مسافة فاصلة عن أحداث ووقائع هو بمنزلة الشاهد عليها لأنه منها.

تقوم أطروحة بن عاشور على فكرة مفادها أن لكل ثورة سرها وسحرها وفرادتها، فليس ثمة من معيار يسمح بالحكم لها أو عليها، إلا من داخلها وما تقدمه من استثناء. فالثورة التونسية ليست حدثًا عارضًا يهتز عنده المجتمع في الأول، ويدور في الآخر على غير مقاصده، ليعود على أثره ثورةً مضادة مظفرة. إنها ليست كذلك؛ إذ تمكّن المجتمع التونسي من خلق ثورة لا نظير لها في التاريخ، كما يقول عياض بن عاشور. هي ثورة امتزج فيها القديم بالجديد، بقيادة المجتمع المدني الذي ضمن انتقالًا ديمقراطيًا مرنًا يعتمد فن التسويات بين مواقف متباعدة جنّبت البلاد الانزلاق في أتون حرب أهلية. وذاك هو معنى التسوية التي لا تمثل خيارًا بقدر ما تعني التعايش مع الإكراهات. تلك هي الثورة التونسية في ذهابها وإيابها، وفي أخذها وردها، تسويات وتفاوض، ضمن سياق إكراهي ضاغط يجمع فاعلين اجتماعيين من مشارب واتجاهات مختلفة. ومن هذه الناحية بالذات، تأتي فرادتها من جهة قدرتها على التعايش مع المتناقضات والسمو فوقها، لذلك استحقت بجدارة الجائزة العالمية للثورات.

هكذا يبدو مفهوم الثورة، إذًا، مفهومًا متفجرًا، مفتوحًا على التعدد، فلا قاعدة عامة مشتركة تحكم لها أو عليها. وإذا ما افترضنا، جدلًا، وجود نظرية موحدة للثورات، فإنه يظل من الصعب الاتفاق على وحدة قياس مرجعية لما يمكن تسميته ثورة ولما لا يمكن تسميته كذلك. ومن ذاك الذي يستطيع الحكم على الثورات، بها أو لها أو عليها، إن لم يكونوا الفاعلين أنفسهم؟ أما تصنيفات المؤرخين، فليست سوى بناءات فكرية تنخرط في استعمال جدالي، إنها مفْهَمَة وتعريفات. ويظل لكل سيرورة ثورية منطقها الخاص الذي يرتبط بسياقات إنتاجه وظروفه وأوضاعه. كل ثورة تفتح نافذة في التاريخ بعد أن يكسر الثوريون صفائح صلدة، فيخلقون أفقًا مجددًا للتاريخ. وليس بالضرورة أن يكون للثورة سبب لأنها السبب، بما تخلقه من دينامية جديدة، جعل منها مصدرًا لدورة تاريخية تبدو مختلفة مع بداية هذا القرن. فالثورة ليست بما صارت إليه، بل بما تسعى له فنراه في الأفق الآتي. على أن عياض بن عاشور يبالغ، أحيانًا، في عمق هذه الثورة، حين يوافق على أنها أعادت خلق المجتمع، مستندًا في ذلك إلى نص لسامي الزمني صادر بالإنكليزية سنة 2014. والرأي، عندي، أنها تحدث دينامية سياسية سريعة، ولكن بلا عمليات اجتماعية عميقة. ومن هذه الناحية يمكن الاستفادة من المفهوم الغرامشي "للثورة السلبية" الذي يفترض بُطئًا في تبدل العلاقات الاجتماعية رغم الحيوية السياسية الظاهرة، ثم إنه يفترض وجود نقيض قوي لمن يعتبرون أنفسهم ثوارًا، هذا النقيض يمكن أن ينزل إلى الساحة بقدرات حاسمة في الكشف والتوضيح والإقناع. يتعلق الأمر بحرب مواقع قد لا تستند إلى برنامج ثوري يدفع حقيقةً في اتجاه تغير المجتمع، وأشدد، هنا على الفارق بين التغير بما هو عملية قاطعة، فجئية، والتغيير بما هو مسار تدريجي. المشكلة هنا، ولعل هذا قد يقلّل من استثنائية الثورة التونسية، أنها، رغم هذه الحيوية السياسية لا آثار اجتماعية حقيقية لها، على الأقل إلى حد الآن، بل يبدو أن الفاعلين الاجتماعيين الثوريين هم الآن خارج السلطة، ومع استبعادهم يتصاعد خطاب منظم يناهض العلمانية والحداثة ليعيد إنتاج الماضي.

والثورة التونسية بحسب هذا الكتاب ليست ثورة أيديولوجية، أو حزبية، أو ثورة مقاتلة، وفوق ذلك لم تأتِ برؤية جديدة للعالم، إلا فكرة الفعل في ذاتها من القاعدة. ولأنها كذلك بلا رؤية، فإن آثارها العالمية كانت محدودة. حتى إن بعض فلاسفة التاريخ نزعوا عنها صفة الثورة، خاصة مع صعود الإسلاميين، وما قد يرافق ذلك من تراجع فكري وثقافي. ومع ذلك، ففيها إعادة اعتبار لمبدأ الجمهورية والكرامة المهدورة وأفضت إلى دستور جديد. ثم إنها، إلى هذا الحد أو ذاك تصفي حسابها، بطريقة لا تخلو من صراع، مع الماضي. وهنا يتقدم التاريخ، قفزًا، ويضطر إلى التراجع أحيانًا، تصفية لهذا الحساب. إنه مكر التاريخ وعقله الذي لا يعود إلى الماضي إلا ليسترد حيويته

وطاقته ليسير بعدها قُدُمًا إلى الأمام. وها إن الإسلاميين وقد بلغوا سدة السلطة، ها هم يمضون على دستور غير تيوقراطي، وها هم يُستبعدون، إلى حد ما من السلطة، ثم يعودون إليها، سنة 2019 بمساندة شعبية ضعيفة في الانتخابات. لكل هذا وذاك يشدد بن عاشور أكثر من مرة على أن الثورة ليست مفهومًا علميًا مجرّدًا وعالميًا، بل مصطلح متطور، ضمن سياق مخصوص، وبريشة مفكر بعينه يتموضع ضمن خطاب معيّن. والخطاب، كما يقول ميشال فوكو، منظم ومراقب ومعادٌ إنتاجه. فالثورة رهينة من يكتبها، وليس ثمة ما هو أكثر ألمعية وفائدة من ذاك النص الرائد "الثورة التونسية المجيدة" الذي رافق الثورة التونسية يومًا بيوم، فكتب ذبذباتها وتتبع أنسجتها[1]. وخلافًا لهذه الرؤية ستعترضك أطروحة مقابلة ترى الثورة انقلابًا على شرعية ما، أو مؤامرة تنخرط ضمن نظرية الفوضى الخلاقة، كما هو الحال مع كل من الهادي دانيال[2]، والمتفلسف التونسي المازري حداد[3]. هذا الأخير يرى الثورة حدثًا مبرمجًا ومسقطًا بواسطة فاعلين افتراضيين لا جنسية لهم. غير أن الثورة تُعرف، وخلافًا لهذه الأطروحة "الهزلية"، بأربعة عناصر: احتجاج شعبي، وانتصار مكثف لهذا الاحتجاج يفضي إلى سقوط نظام سياسي، ورسالة حرية وكرامة، وأخيرًا نظام جديد يحل محل القديم. وعندها يصبح المدهش، أو ما يمكن أن يُعدّ مستحيلًا، ممكنًا. والمدهش في الثورة التونسية أنها تنبثق ضمن سياق إسلامي يعتمد براديغم الطاعة، ولا يعترف كثيرًا بالمقاومة والاحتجاج، إلا في حالات قليلة تم إسكاتها بالقوة، كما هو الحال مع الخوارج. وسرعان ما يقع وصم الاحتجاج بتصنيفات مختلفة غايتها الإقصاء، من قبيل الزندقة والمروق والخيانة، وأخطرها التكفير. وفي المقابل ترى هذه الحركات الاحتجاجية أن معارضة المستبد واجب شرعي وجب مقاومته حتى بالعنف لدى بعض الطوائف. على أن شرعيتها لا يمكن تبريرها، ما لم تكن تنسجم مع الأحكام الإلهية. ويجب التذكير هنا بأن النظريات السنية، الغالبية منها، لا تبارك الثورة وتراها خروجًا على الجماعة ولو كان الخضوع لإمام جائر، لأنها لن تؤدي إلا إلى الفتنة. ولذلك لم تُفهم الثورات العربية السابقة عبر التاريخ العربي الإسلامي؛ لأنها جاءت لتخلق ضجيجًا وتوترًا في نظام للعالم يقوم على القانون الإلهي. ولذلك كان التاريخ في الثقافة الإسلامية ليس سوى ترسيخ لشريعة الله في الأرض. والحقيقة أن عياض بن عاشور هنا لا يرى، أو لا يكاد يرى إلا زاوية واحدة من التاريخ يختزله في ما هو رسمي مؤسسي، وهذا يوازيه تاريخ مداه الزمن الطويل من الاحتجاج والخروج والتمرد الفكري والعملي غير الرسمي. على أن القرن التاسع عشر في تونس، ومع زعماء الإصلاح، سيحمل معه رؤية جديدة للثورة تنزع عنها، إلى هذا الحد أو ذاك، قيمتها السالبة. نجد هذه الرؤية في نصوص الوزير، أحمد خير الدين باشا، وأحمد بن أبي الضياف، لتتدعم مع ظهور الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي. بعد ذلك، تأتي مرحلة من الاستبداد رافقت حكومة الاستقلال بدءًا من عهد "المجاهد الأكبر" وصولًا إلى ما يسمى "عهد التغيير" الذي أعلن عن نفسه يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. هذه المرحلة تكثفت فيها حركات الاحتجاج والرفض، بمقدار الاستبداد وشراسته ضاربة عرض الحائط الأطروحة القائلة بأن الشعوب العربية ليست سوى شعوب خاضعة أبوية، رخوة، بلا فكر ولا مفكرين، ولا دراية لها بالسياسة. وإذا بالشارع التونسي على نحو خاص، والعربي عمومًا، ينطلق في مسار ثوري وديمقراطي غير مسبوق، فتسقط كل الجدران، إلا جدار الدين الذي، ورغم الرسالة الديمقراطية للثورة، ورغم مكتسبات الدولة المدنية، فإنه يظل راسخًا في حصنه المنيع، بل إن الدكتاتورية خلقت أرضية ملائمة "لـدين ما بعد الثورة" عبر رفع شعار ضحايا الاستبداد من عناصر إسلامية وجدت في مناخ الديمقراطية جسرًا ذهبيًا لبلوغ السلطة. وهنا سينجح الإسلاميون في تقارب أطراف متباعدة، لنشهد تركيبة غريبة تمزج بين الديني والدنيوي في عجينة سياسية واحدة، ولكن من دون أن تخفف التوتر والتناقض بين الفاعل التيوقراطي والفاعل الديمقراطي. وسيظل هذا التناقض قائمًا، ليعلن عن نفسه خاصة أثناء الانتخابات وفي النقاش العام حول المرحلة الديمقراطية وصياغة الدستور.

ليست الثورة التونسية، مع بن عاشور، وليدة حدث عارض بل نتاج حبكة تاريخية وعلامات مهدت لها فكانت احتجاجات المناطق الداخلية أو ما سُمي "مجتمع الثورة"[4] التي حضرت أرضية ملائمة لقيامها. ثم إن الجسد الاجتماعي والسياسي التونسي كان حيًّا بقوى ونزعات فكرية وأيديولوجية متنافرة، ستُعلن عن نفسها إبان الثورة وما بعدها. لذلك لا يُفترض البحث عن الثورة في حد ذاتها، بل في مسارها الثوري، القبلي والبعدي، ولكن أيضًا في البناء المشهدي بما فيه من تركيز على لحظة الانبثاق؛ من أحداث وتعبيرات ثورية ولغة وشعارات، وخطابات، ورسوم، وغرافيتيس، ورسائل رقمية، ورسوم ساخرة. والتاريخ ينبئنا عن طريقتين لقيام الثورات، إما مشروع مفكر فيه، وإما شرارة متبوعة بتمرد، منها ينبثق المشروع. ولقد انطلقت

1 عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 189.

2 الهادي دانيال، **ثورة الفوضى الخلاقة: سلال فارغة** (تونس: دار النقوش العربية، 2011).

3 Mezri Haddad, *La face cachée de la révolution tunisienne, Islamisme et Occident, une alliance à haut risque,* Préface de Samir Amine (Tunis: Editions Arabesques, 2011).

4 مولدي قسومي، **مجتمع الثورة** (تونس: جامعة منوبة، 2015)، ص 111.

الشرارة التي أحدثت حريقًا من محمد البوعزيزي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 الذي حرك غضبًا شبابيًا التحق به "شعب" بأكمله كانت رسالته الأولى الحرية، ثم الكرامة، ومن أجل هذه وتلك سالت دماء وسقط جرحى. هكذا تكون الثورة غضبًا واحتجاجًا، ورسالة، فإلغاء لقديم فاعترافًا بجديد. والمثير هنا أن الرموز القديمة هي التي هيأت لولادة المرحلة الجديدة شرط أن ينحني الأول للثاني، ويعترف بشرعيته كما فعل المرحوم الباجي قايد السبسي. وهكذا انطلقت المرحلة الانتقالية بإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"؟ ثم ببعث المجلس الوطني التأسيسي، ثم بالانتخابات، وصولًا إلى دستور 2014. غير أن هذه التطورات السياسية قد لا تفضي بالضرورة إلى دينامية ثقافية، بل قد تفسح المجال إلى صراعات مرجعية تقوّي نزعة النكوص عن المكتسبات منذرةً بثورة مضادة تجعل من الهوية مدخلًا لتشريع خطابها، وقد تكون خطورتها أشدّ وطأة من دكتاتورية مستنيرة، لولاها لما كان لهذه الثورة أن تكون. هكذا دخلت تونس مرحلة من صراع المرجعيات بين قوى تقدمية بثقافة حداثية، وقوى سلفية تبحث هي أيضًا عن ثورتها، مستفيدة من تطور الثقافة الجهادية على مستوى العالم. نحن هنا إزاء ديمقراطية في بلد الإسلام، وليس من المستغرب أن تفتح الباب لحكومة إسلامية. هذا ما حصل في مجمل المجتمعات العربية الثائرة، ومنها تونس. غير أن صعود الإسلاميين هذا فسح المجال لعشوائيات لم تكن من بين المقاصد التي اندلعت من أجلها الثورة. يسأل جيل كابال Gilles Kepel شابًا تونسيًا إثر اندلاع الثورة عن انتظاراته من فوز حركة النهضة في الانتخابات، فيجيبه أول شيء ستتغير ملابس النساء، فنحن في بلد مسلم. فيذكره الباحث، ولكن راشد الغنوشي يرى غير ذلك، فيقول الشاب: "إنه يفعل ذلك حتى لا يصدم الأجانب، وسنفصح عن أنفسنا بالتدريج"[(5)]. هذا المثال يعلن تحرير طاقة الإسلاميين ونزعتهم إلى السلطة، ولكنه يكشف لغة ممتزجة تخبر عن انكسارات داخلية للإسلاموية السياسية. وعند بلوغ الإسلاميين، جزئيًا، سدة الحكم، تدخل تونس مرحلة صراع بين نزعة تدفع في اتجاه أسلمة المجتمع والثقافة، ونزعة أخرى في الطرف الأقصى تدافع عن دمقرطته. وحول هاتين النزعتين، تدور كل الحياة السياسية في تونس. ولم يكن ثمة من بد سوى البحث عن تسوية سياسية بين النزعتين تخفي تناقضات قابلة للانفجار.

المثير، وتونس تدخل مرحلة الانتخابات الديمقراطية، ملاحظة التباعد بين شعب الثورة وشعب الانتخابات، بين رسالة الثورة ومقاصدها ورسالة الانتخابات. وهنا يلاحظ بن عاشور انحسارًا للنشاط الثوري وتنامي البعد المطاوع للناخبين، والنتيجة تعلن مفاجأتين الأولى تتعلق بالتعددية السياسية والثانية تعلن تسوية تاريخية بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، كما لو أن الأمر يتعلق بزواج ضد الطبيعة. غير أن الثورة، وهذا معروف في التاريخ، تدور على غير أسمائها لتخرج من رحمها الثورة المضادة لأن الجميع يرى نفسه فيها، فهي ليست لقوة بعينها. وهنا تبدأ فكرة تحصين الثورة ودسترتها. ولعل أشد مظاهر الثورة المضادة خطورة تصاعد العنف والإرهاب، هذا الأخير يتغذى من نظرة متشددة للإسلام، ولكنه أيضًا وليد عجز في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل أكثر ما شدني إلى هذا الكتاب انتباهه إلى فكرة التسوية التاريخية للثورة، وقد خصص لها قسمًا كاملًا. وتكمن أهمية الفكرة في أنها تمثل جانبًا من فرادة الثورة التونسية وقدرتها على التزحلق بين المتناقضات، رغم ما في ذلك من وجهٍ خطِرٍ قد يكون وراء اندلاع الأزمات. ولقد جربت المجتمعات الإسلامية عبر تاريخها الممتد فن التسويات بما هو الوجه الأصيل لفن السياسة، بصفته تدبيرًا للواقع بحسب الممكن. هذا الفن في إدارة الخلافات يفرض نفسه، خاصة في الأزمات الكبرى التي لا يمكن الخروج منها إلا بالبحث في مناطق التقاطع والالتقاء في نقطةٍ تسَع الجميع، ودون ذلك الحرب الأهلية حين يندفع مجتمع أو يُدفع إلى أن يُفكك نفسه بنفسه. وفي هذه الحالة تكف التسوية عن أن تكون خيارًا، بل ضرورة لا بد منها. المشكلة الكبيرة في هذه الآلية أنها قد تكون تسوية تسويفية خاصة، إذا ما قربت بين براديغمات متنافرة كليًا. ولكن هل لدينا من خيار آخر غير تأجيل الصراع أو حتى الصدام الذي قد يأتي يومه؟ فالثورة تحرر القوى المتضادة فتعلن عن نفسها، وبعضها ينفرط من عقاله على نحو قصووي، فيبدأ النزاع ومختلف أشكال الصراع مخلّفًا أزمات سياسية طاحنة، أزمات تم استيعابها في تونس بواسطة ما سمّي الحوار الوطني. والدول التي لم تنخرط في مثل هذه التسويات دخلت في أتون حرب أهلية لم تستطع الخروج منها إلى الآن، ودونها عودة للدكتاتورية أو حكم العسكر. وأول لحظة تسوية في تونس، كانت بعث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي ترأّسها مؤلف هذا الكتاب، وثانيها إعلان مسار الانتقال الديمقراطي بعد أقل من سنة على اندلاع الثورة (15 أيلول/ سبتمبر 2011)، وثالثها إعلان التوافق آليةً للتسويات ولصياغة دستور جديد. وتظل التسوية التاريخية تلك التي كانت بين الدولة المدنية والدين، وينزع هذا الأخير، في رأي الكاتب، إلى أن يكون مغريًا لتطلعات الشباب، على نحو ما، ما دام يناهض الحيف واللامساواة الاجتماعية والطغيان والاستيلاب الثقافي والإمبريالي. وما الثورة الإسلامية في نظر المؤلف، استنادًا إلى المفكر الإيراني درويش شايغان Daryush Shaygan، إلا أدلجة للدين تفضي

5 Gilles Kepel, *Passion arabe, Journal 2011 – 2013*, Coll. Témoins (Paris: Gallimard, 2013), p. 235.

إلى حوار الطرشان بين رجل الدين والرجل المدني، هذا اللاحوار تنجر عنه أفكار هجينة وزوابع من سوء الفهم، فتسقط في فخ تصادم التشكلات المتعارضة، فلا هي من الإسلام ولا هي من الثورة، وليس ثمة من حل لتجنب هذا التصادم Collision إلا بالتسوية، حتى تتعايش الأطراف المتباعدة. ولقد أُجبر التونسيون على اللجوء إلى حيل العقل السياسي، حتى إذا كان وهمًا تعلقًا بصيغة من صيغ التعايش.

ويثير الكتاب، بعد هذا، قضية أخرى تتعلق بقوة القانون في الثورة. هذه الأخيرة تقوم على أنقاض دستور قائم تستهدف تفكيكه. فالثورة والقانون ينتميان إلى حقلين متناقضين، وإذا ما قامت الثورة فذاك يعني أن نظامًا قانونيًا جديدًا سيأخذ مكانه، بدءًا من الدستور. هكذا صِيغ دستور جديد في تونس ليكون الضامن الأساسي لتحوّل ديمقراطي ممكن. وهنا كشفت الطبقة السياسية في تونس عن حرص على تجنب الفراغ القانوني، مع أنه أمر وارد في المنعطفات الكبرى واللحظات الثورية، ولعل هذا ما يؤكد أصالة الثورة التونسية، بالنسبة إلى البعض حين أعطتها بعدًا قانونيًا يضمن استمراريتها، وبالنسبة إلى بعض المؤرخين الذين يرون أن هيمنة الفاعل القانوني كانت سببًا حاسمًا في إجهاض الثورة. وهنا تدخل تونس في معارك صياغة دستور، ولكن لأي دولة؟ يبدو أن عقلية التسوية التي سادت أفضت إلى التموقع في المنطقة الرمادية التي تفسح المجال للتأويل الدلالي Semantic كنوع من التجميد المؤقت للصراعات بين نزعة تدفع في اتجاه أسلمة الدولة ونزعة تدافع عن مدنيتها.

ويخلص المؤلف إلى أنه يجب التوافق على قيم أساسية، يسارية كانت أو يمينية، لتنجح الديمقراطية. هذه القيم تمثل حجر الزاوية لأي نظام ديمقراطي، وتونس تبدو، في نظره، بعيدة عن بلوغ التوافق الاجتماعي حول مثل هذه القيم. وما حصل خلال السنوات الأخيرة ليس سوى اتفاق شراكة سياسية. ومع الجمود الاقتصادي واستمرار التفاوت الاجتماعي، وتراجع المقدرة الشرائية مع غلاء المعيشة، وتفقير الطبقة الوسطى، يضاف إلى هذا تحالفات سياسية ضد الطبيعة (كما حصل مع الترويكا)، وتفكك الأحزاب السياسية وتفجر التكتلات، مع هذا الوضع المعقد يبدو أن الحلم الاجتماعي بالثورة ينزع إلى أن يصبح كابوسًا. فمقاصدها التي هب من أجلها الفاعلون الاجتماعيون صارت اليوم على المحك، لا فقط لأن العدالة الاجتماعية لم تتحقق، بل لأن التحالفات القائمة حاليًا تدفع، بالرغبة أو من دونها، في اتجاه عودة القديم. وينتهي المؤلف بأسئلة فيها نوع من الخيبة من قبيل، ماذا كانت، إذًا، هذه الثورة؟ مشاريع ورؤى جديدة أم مخاطر جديدة؟ ومع ذلك يخلص إلى القول أنه، مهما حمل المستقبل من مخاطر، فيبدو أن شيئًا ما مهمًا قد حصل، أقلها التمرن على المواطنة والمعركة على الديمقراطية، هذه وتلك لا تقل قيمة عن الثورة. وتظل المسؤولية ملقاة على عاتق الفاعلين الأساسيين في بطء المسار الديمقراطي، ولعل الجانب الأكبر من المسؤولية تتحمله القوى الإسلامية التي ظلت تراوح بين أسلمة المجتمع ودمقرطته؛ ما أفقد تونس وقتًا ثمينًا استُنزف خاصة في صياغة دستور له ما له وعليه ما عليه من مآخذ. وأظن من جهتي أن تونس لا تزال في المنطقة الرمادية، رغم النجاحات النسبية التي تحققت. وقد تدور على غير ما هو منتظر، إذا ما تفاقم الوضع الاقتصادي وانحدر إلى مزيد التعقيد، حينها قد تكون النكسة كبيرة. هكذا كان هذا الكتاب لعياض بن عاشور الذي يتكون مما يزيد على أربعمئة صفحة دفاعًا حذرًا عن عمق الثورة التونسية وفرادتها عن بقية الثورات العالمية الأخرى بما تميزت به من خصوصيات داخلية.

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة وصيرورتها من خلال يومياتها.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الهادي، دانيال. **ثورة الفوضى الخلاقة: سلال فارغة.** دار النقوش العربية، 2011.

قسومي، مولدي. **مجتمع الثورة.** تونس: جامعة منوبة، 2015.

الأجنبية

Ben Achour, Yadh. *Tunisie une révolution en pays d'islam*. 2ème éd. Tunis: Cérès éditions, 2017.

Haddad, Mezri. *La face cachée de la révolution tunisienne, Islamisme et Occident, une alliance à haut risque*. Préface de Samir Amine. Tunis: Editions Arabesques, 2011.

Kepel, Gilles. *Passion arabe, Journal 2011–2013*. Coll. Témoins. Paris: Gallimard, 2013.

عزام القصير | Azzam Al-Kassir*

"الجهادية العربية" لحسن أبو هنية

"Arab Jihadism" by Hassan Abu Hania

عنوان الكتاب: الجهادية العربية: اندماج الأبعاد، النكاية والتمكين بين "الدولة الإسلامية" و"قاعدة الجهاد".

المؤلف: حسن أبو هنية.

سنة النشر: 2018.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مكان النشر: الدوحة/ بيروت.

عدد الصفحات: 624 صفحة.

* باحث في العلوم السياسية، طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية، بيركبيك، جامعة لندن.

Researsher in Political Science, PhD Candidate in politics at the Department of Politics, Birkbeck, University of London.

يضيف حسن أبو هنية هذا العمل إلى سلسلة طويلة من بحوثه التي تعالج مختلف أوجه الظاهرة الجهادية التي غدت في السنوات الأخيرة أحد أكثر الملفات إلحاحًا وارتباطًا بقضايا الأمن والتحول الديمقراطي والتحديث السياسي في العالم العربي. وكما في معظم كتاباته، يتميز تحليله للوثائق في هذا العمل، بتجاوز جفاف السرد النظري بما يزيد من سهولة قراءة النص، ولا سيما للقارئ العام في المنطقة العربية.

يتألف الكتاب من تسعة عشر فصلًا موزعة على ثلاثة أقسام رئيسة يتناول أوّلها أيديولوجيا الجهادية العالمية، في حين خُصص القسمان الآخران للحديث عن صعود تنظيم "الدولة الإسلامية"، وفروع تنظيم "قاعدة الجهاد" في العالم العربي.

يعالج القسم الأول أيديولوجيا الجهادية العالمية، ويتتبع مسارها منذ المرحلة الاستعمارية وحتى زمن "الثورة المضادة" التي تلت ربيعًا عربيًا قصيرًا. يجمع هذا القسم بين الطابعين النظري والتوثيقي حيث يقدم فيه أبو هنية، ولو باقتضاب، مفاهيم أساسية كالتمكين والنكاية والجهاد التضامني والجهادية العالمية، وذلك في سياق تتبعه صيرورة الحركة الجهادية وتمايز خطابها الأيديولوجي وتبلور أبعادها المحلية والإقليمية والدولية خلال القرن العشرين. وكما يوحي عنوان الكتاب، يرصد الكاتب اندماج تلك الأبعاد في أعقاب "الحرب على الإرهاب" والاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.

إبان بنائه لمراحل تطور الجهادية العالمية، يتَّبع أبو هنية منهجًا كرونولوجيًا تقليديًا يبدأ بشرح أهمية المرحلة الاستعمارية بوصفها الحاضنة التي رعت بذرة الأيديولوجيا الجهادية، وأسست لتنامي الظاهرة لاحقًا في سياق الأنظمة ما بعد الكولونيالية. ويوضح كيف حافظت الحركة الجهادية على طابعها المحلي، وانخراطها في مواجهة مع ما تسميه "العدو القريب" المتمثل بالأنظمة العربية طيلة الفترة الممتدة حتى الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979، حيث شهدت ثمانينيات القرن العشرين تحول الجهادية نحو نموذج "الجهاد التضامني" الذي يستحث الراغبين في الجهاد على الهجرة لمؤازرة مجاهدين آخرين والدفاع عن أراضي المسلمين (ص 51).

يرى أبو هنية أن التأسيس لفكرة الجهاد التضامني قد تمّت على أيدي ثلاثة منظرين فلسطينيين هم، بدايةً، عبد الله عزام الذي ارتكز فكره على فكرة جهاد الدفع، وتبعه في ذلك أبو قتادة الفلسطيني وأبو محمد المقدسي (ص 45-46).

ويرى أن التأسيس النظري والعملي لفكرة الجهاد التضامني "الدفاعي" كان نقلة مهمة في اتجاه الجهاد المعولم الذي صبغ السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، خاصة بعد أن أعلن أسامة بن لادن قيام "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" في شباط/ فبراير 1998. وعمليًا، تأسست خلال تسعينيات القرن الماضي شبكات جهاد تضامني لتوجيه نشاط المجاهدين، وتنظيم حركتهم بين جبهات أفغانستان والبوسنة وطاجكستان واليمن والصومال والشيشان. تدريجيًا، ومع تبدّل الظروف الدولية والإقليمية، أتاحت الشبكات الجهادية المؤسسة سابقًا المجال لظهور خلايا جهادية تتمتع بالكثير من الاستقلالية، والقدرة على تنفيذ عمليات تستهدف المصالح الغربية في مناطق مختلفة، كتنزانيا وكينيا واليمن، بهدف النكاية واستثارة غضب الولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص. واستمر تركيز تنظيم القاعدة الممثل الحركي الرئيس للتيار السلفي الجهادي، على جهاد النكاية حتى هجمات 11 سبتمبر 2001 التي كانت التعبير الأوضح لذلك النهج (ص 17).

كان لتلك الهجمات أثر زلزالي في الحركة الجهادية وفي علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي. فما تلا ذلك من "حرب عالمية على الإرهاب" أدى إلى إضعاف تنظيم "القاعدة"، وتحوّله نحو اللامركزية بعد خسارة ملاذه الآمن في أفغانستان.

يوضح الباحث أنّ توجُّه بن لادن، ومن خلفه تنظيم "القاعدة"، نحو عولمة الجهاد واعتماد استراتيجية النكاية جاء نتيجة فشل التجارب الجهادية المحلية والتضامنية (ص 79). إضافة إلى ذلك، أدى تزايد الحضور العسكري الأميركي المباشر في منطقة الخليج العربي، بعد أن اجتاح نظام صدام حسين الكويت عام 1990، إلى اشتداد العداء للولايات المتحدة وللأنظمة المحلية التي استدعت ذلك الحضور. عمومًا، يلخص الكاتب العوامل التي قامت بدور مهمّ في تركيز أجندة التنظيمات الجهادية على مسألة قتال العدو البعيد بما يلي: غياب الديمقراطية وترسيخ الاستبداد، وعدم التوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية، وتعاظم هيمنة الإمبريالية الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

أتاح الغزو الأميركي للعراق (2003) بذريعة نشر الديمقراطية فرصة تاريخية لاستعادة زخم النشاط الجهادي عبر بوابة مقاومة الاحتلال (ص 113). وتحديدًا، أتاحت "السياسات الهوياتية" التي اعتمدتها الإدارة الأميركية في العراق فرصة مواتيةً لتقارب الجماعات الجهادية، ومكّنت شبكة الزرقاوي من التوسع والانتشار واستغلال مشاعر المظلومية عند سنّة العراق العرب، خاصة بعد "معركة الفلوجة" الأولى في نيسان/ أبريل 2004 (ص 116). ويرى الباحث أن الزرقاوي نجح خطابيًا في صياغة وتعميم أفكار سلفية جهادية لاقت صدى عند شريحة واسعة من المسلمين والعرب. وبمساعدة منظرين جهاديين معروفين كالمقدسي وأبو قتادة وأبو عبد الله المهاجر، إذ أظهر الزرقاوي الغزو الأميركي بمظهر "الحملة الصليبية"، وكفَّر الأنظمة



العربية والإسلامية المتعاونة مع أميركا، واستدعى مبررات شرعية لأسلوب العمليات الانتحارية وقتل المدنيين و"استراتيجيات الرعب من دون ضوابط" (ص 120).

يضيف الباحث أن أبرز ما ميز واقع الجهادية العالمية في سياق الاحتلال الأميركي للعراق كان المزاوجة بين نهجَي "النكاية" و"التمكين" على نحوٍ غير مسبوق (ص 117)، وهي مرحلة يسميها "اندماج الأبعاد". في هذه المرحلة، اختلط البعدان المحلي والعالمي في أجندة التنظيمات الجهادية، فلم تعد تسعى فقط للنكاية وإرباك "العولمة العسكرية الأميركية" انسجامًا مع مقولة أولوية مواجهة "العدو البعيد"، بل تجاوزت ذلك وصارت أيضًا تسعى إلى التمكين والسيطرة، فطوّرت استراتيجيات للتمدد والانتشار وانخرطت في مواجهة مع "العدو القريب" متمثلًا بالأنظمة السلطوية في المنطقة العربية مستغلة مشاعر الاحتقان الشعبي وغياب الأمن.

ومن أبرز الملاحظات التي يشير إليها الباحث هي أن انطلاق عدد من الثورات والانتفاضات الشعبية في أكثر من بلد عربي في مطلع عام 2011 قد أدى إلى تغييرات بنيوية دفعت السلفية الجهادية للدخول في مرحلة من "التكيف الأيديولوجي" (ص 136).

ويوضح كيف أنّ خطاب قيادات تنظيم "القاعدة" في المرحلة المبكرة من الربيع العربي تضَمَّن انتقالًا من "النخبوية" إلى "الشعبوية"، تلخصه دعوة أبو يحيى الليبي المجاهدين "لاستثمار أجواء الشجاعة والجرأة والتحدي والاندفاع التي تعيش هذه الشعوب نشوتها" لتحقيق التغيير الحقيقي، وهو "إقامة حكم الله تعالى" (ص 143). من جهته، يدعو عطية الله الليبي مجاهدي "القاعدة" لعدم الدخول في مواجهة مع "الطوائف المختلفة معهم في الحركة الإسلامية، كإخوة النهضة في تونس مثلًا أو غيرهم، بل ينطلقون في العمل البنّاء الإعدادي، وهكذا الإخوة في مصر وسيناء ورفح وغيرها" (ص 145). تزامن ذلك مع تحول تنظيم "القاعدة" من كونه "تنظيمًا مركزيًا نخبويًا مسلحًا بأجندة معولمة" إلى "شبكات شعبوية محلية بمسمى "أنصار الشريعة" تمهد لبناء منظومة إقليمية متحدة تعتمد الحوكمة المحلية وتناهض الهيمنة الغربية" (ص 152).

في الواقع، هنالك غموض يحيط بما يقصده الكاتب عند حديثه عن التكيف الأيديولوجي الحاصل، فسواء كان الحديث عن انزياح نحو الشعبوية واللامركزية التنظيمية أو عن مهادنة إسلاميين آخرين، جميع ذلك يشير إلى تكيف في الأدوات والاستراتيجية المعتمدة سبيلًا للوصول إلى رؤية أيديولوجية ثابتة متمركزة حول الجهاد والتمكين وإقامة حكم الشريعة. ولم يشمل ذلك التغيير في المنهج، أيضًا، أحد أبرز أقطاب السلفية الجهادية، أي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي استمر في التمسك بنهجه العنفي وتوسعه في اللجوء لأسلوب العمليات الانتحارية، وتوظيفه لخطاب هوياتي مذهبي متشدد قبل انطلاق ثورات شعبية في أكثر من بلد عربي، وبعده.

يتابع الباحث عرضه التاريخي، ويبين أن انزياح ثورات الربيع العربي من السلمية نحو العسكرة بعد أقل من عامين على انطلاقها، وتزايد نفوذ قوى الثورة المضادة في أكثر من بلد عربي، مضافًا إليها تزايد حدة الصراعات الطائفية، كلها أتاحت فرصة تاريخية لظهور جماعات جهادية جديدة وتنشيط التنظيمات الخاملة وتجديد قدرة الخطاب السلفي الجهادي على الإقناع والحشد والتجنيد (ص 133-134). لكن في ظل هذا الواقع الذي يسميه في كتابه "ربيعًا" للجهادية (ص 18)، لم تعد استراتيجية "اندماج الأبعاد" ممكنة، وتوضحت الاختلافات بين استراتيجيي التنظيمات السلفية الجهادية ومنظريها حول الأولويات والسياسات العملية رغم المشتركات الأيديولوجية بينهم (ص 162). وبناء عليه، انشطرت الجهادية العالمية إلى نهجين (ص 161-162): يمثل تنظيم "الدولة الإسلامية" النهج الأول الأكثر تشددًا في مسعاه لتمكين الشريعة وإقامة الخلافة، ويركز على مواجهة العدو القريب وينشط مدفوعًا باعتبارات هوياتية طائفية. مقابل ذلك، بقيت عدة تنظيمات جهادية أخرى ملتزمة بالنهج التقليدي لتنظيم القاعدة الذي يولي مواجهة العدو البعيد، خاصة الولايات المتحدة، اهتمامًا رئيسًا ويسعى أيضًا لتطبيق الشريعة وإقامة الخلافة لكن بأسلوب أكثر براغماتية.

مشكلة هذا التقسيم هي ما يوحي به من ثبات في ما يتعلق بأجندات التنظيمات الجهادية والحدود الفكرية والتنظيمية التي تفصل بينها. في الواقع، تنظيم "الدولة الإسلامية" استهدف عدوَّيْه القريب والبعيد في الوقت ذاته ودون تمييز، وأسّس لذلك شرعيًا من خلال قاعدة "ملة الكفر واحدة" التي تتكرر في خطابات العدناني وغيره من قادة التنظيم وشرعييه. من ناحية أخرى، امتنعت "جبهة النصرة" و"حراس الدين" وغيرهما من أفرع "قاعدة الجهاد" عن استهداف الولايات المتحدة الأميركية أو أيّ ممّن يصنفونهم بالعدو البعيد (ص 434). وهناك كثير من الشواهد الأخرى التي تشير إلى عدم ثبات الأجندة الجهادية، وصعوبة تقسيم الجماعات الجهادية بناءً على تفضيلاتها المرحلية.

من ناحية أخرى، يلاحظ المراقب للنشاط الجهادي والتنظيرات الشرعية والتبريرات المصلحية الموازية في العقود السابقة أنّ ما يطرحه أبو هنية بخصوص تعاقب أنماط العمل الجهادي، بدءًا من "الجهادية النضالية" (ص 9) ثم جهاد العدو القريب وبعدها الجهاد التضامني والجهاد المعولم ومن ثم اندماج الأبعاد في مرحلة

الحرب على الإرهاب وأخيرًا انشطار الجهادية العالمية، هو في الواقع ليس بتلك السلاسة والوضوح ويترتب عليه عدة قضايا إشكالية.

أولًا: الربط التاريخي والنظري بين النضال ضد المستعمر والتنظيمات الجهادية المعاصرة يبدو مجانبًا للصواب. فما يشير له الباحث من جهاد ضد المحتل الأجنبي والنضال ضد الاستعمار لم يكن ذا طابع إسلامي بحت، بالرغم من الرمزية التي يحملها مصطلح "الجهاد". فتوظيف حركات التحرر الوطني ومن بعدها الأنظمة العربية العلمانية لمصطلح "الجهاد"، وغيره من المفردات الدينية، لا يعدو كونه توظيفًا خطابيًا مرحليًا بهدف الحشد والتعبئة والشرعنة، ويجب ألّا يُستخدم للتأسيس لرابط أو امتداد تاريخي قد يكون ضعيفًا.

ويرتبط تزايد التنظيمات السلفية الجهادية وتوسّع رقعة نشاطها مؤخرًا بظروف سياسية متميزة صبغت العقود الأربعة الأخيرة، ويعالجها الكتاب باستفاضة في عدة مواضع. أما بخصوص الإرهاصات المبكرة لصعود النشاط الجهادي فهي محصورة بدرجة كبيرة في مصر في مرحلة ما بعد سيد قطب، ولم تتسرب خارج ذلك السياق التاريخي والجغرافي سوى في النصف الثاني من السبعينيات.

والسلفية الجهادية كما نشهدها اليوم، خطابيًا وتنظيميًا، بالرغم من أهمية تلك المراحل المبكرة، هي ابنة تلاقح السلفية الوهابية مع الحركية الإخوانية القطبية على أرض أفغانستان في الثمانينيات[1]، ولم تنمُ وتترعرع وتصبح فاعلًا محليًا وإقليميًا ودوليًا سوى في عالم القطب الواحد. أما إن كان الحديث عن ظاهرة الإسلام السياسي عمومًا، فبالطبع للمرحلة الاستعمارية وتفكك الدولة العثمانية عظيم الأثر في توظيف الدين إطارًا للعمل السياسي والحشد الشعبي في المجتمعات العربية والإسلامية.

ثانيًا: وفق ذلك العرض التاريخي الذي يقدمه أبو هنية يبدو مسار الجهادية العالمية سلسلة من ردات فعل:

1. ظهرت الجهادية ردًا على الاستعمار.
2. اتخذت منحى يركز على مواجهة عدوها القريب المتمثل بالأنظمة السلطوية المستبدة التي حكمت الدول العربية بعد الاستقلال.
3. ركزت على الجهاد التضامني نظرًا إلى قمع الأنظمة السلطوية والغزو السوفياتي لأفغانستان واستغلال الأنظمة العربية وأميركا للمجاهدين.
4. "دخلت الجهادية في طور العالمية ردةَ فعلٍ على دينامية العولمة" وسياسات الهيمنة (ص 17).
5. اندمجت الأبعاد الجهادية كردة فعل على الاحتلال الأميركي للعراق والسياسات الطائفية التي انتهجتها الحكومة العراقية وخاصة تهميش السنّة العرب.
6. كان من نتائج عسكرة الثورات السلمية وتمكّن الثورات المضادة من مفاصل القوة في أكثر من بلد عربي أن انشطرت الجهادية وتباعدت أقطابها.

يتسم التحليل البنيوي السابق بنسبة كبيرة من الصحة، لكنه في الوقت نفسه يصادر فاعلية الإسلاميين ذاتهم ويجعل منهم مجرد منفعلين. من الواضح أن هنالك الكثير من الأدلجة والالتزام العقائدي في صفوف الإسلاميين الحركيين، لكن هنالك أيضًا الكثير من العقلانية والتخطيط الاستراتيجي. والعلاقة الجدلية المستمرة وغير المستقرة بين الأيديولوجيا واعتبارات الواقع هي بالضبط ما يجعل محاولة التنبؤ بمسار الحركات الجهادية في غاية الصعوبة.

يخصص الباحث القسم الثاني من الكتاب لتتبع صعود "الدولة الإسلامية"، بدءًا من الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وحتى إعلان التنظيم قيام "الخلافة الإسلامية" في حزيران/ يونيو 2014. كما يرى أن التنظيم بدأ شبكة سلفية جهادية أسسها الزرقاوي مباشرة بعد الغزو الأميركي للعراق تطورت وتوسعت لاحقًا، حتى أصبحت "منظمة بيروقراطية عسكرية بالغة التعقيد" ممتدة جغرافيًا، ومدعّمة بجهاز أمني متماسك وأجهزة دعاية فاعلة (ص 189-190). حرص التنظيم، سواء في بداياته تحت قيادة الزرقاوي أو لاحقًا في ظل قيادة أبو عمر البغدادي وأبو بكر البغدادي، على تقديم نفسه "هوياتيًا ممثّلًا إسلامًا سنّيًا ممتهَنًا يتعرض لخطر التمدد الشيعي في المنطقة، ومناضلًا ضد الإمبريالية العالمية والدكتاتورية المحلية" (ص 190).

وفي معرض تحليله العوامل التي ساعدت على ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، يركز على دور الاحتلال الأميركي في "ترسيخ الاختلافات الهوياتية الدينية والمذهبية بين السنة والشيعة" (ص 184)، حيث مكّن الاحتلال القوى الشيعية الموالية لإيـران من الهيمنة على مفاصل الحكم في العراق، وعمل على "تهميش السنّة كإجراء عقابي لانخراطهم في النظام السابق ومعارضتهم الاحتلال" (ص 184). كما يضيف عاملًا آخر يتعلق بشخصية الزرقاوي ونهجه الجهادي المختلف، وقدرته على تسخير ظروف ما بعد الاحتلال لتوسيع شبكته الجهادية وتقويتها (ص 185-186).

ويسلط الضوء على دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في زيادة شهرة تنظيم "الدولة الإسلامية" ونشر رسائله ودعاياته حول

---

1 Quintan Wiktorowicz, "Anatomy of the Salafi Movement," *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 29, no. 3 (July 2006), p. 225.

العالم، لكنه لا يفصّل في الحديث عن ظاهرة "المقاتلين الأجانب" وأسباب نجاح التنظيم في اجتذاب وتجنيد شبان وشابات ممن وُلدوا وترعرعوا في الغرب، ولم يختبروا مباشرة قمع الأنظمة الدكتاتورية والتمييز الطائفي وظروف الغزو الأميركي للعراق وما تَبعه من "أزمة سنية"[2].

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب، يستعرض الباحث تجارب فروع تنظيم القاعدة في بلاد الشام وجزيرة العرب وبلاد المغرب الإسلامي، ويستفيض عند الحديث عن "جبهة النصرة" في سورية وتحولاتها التنظيمية والأيديولوجية وارتباطها بتنظيم القاعدة المركزي، وحيثيات فك ارتباطها به لاحقًا.

يلاحظ الكاتب نزوع النصرة نحو البراغماتية وبحثها المستمر عن استقلالية تنظيمية وأيديولوجيا تميزها من باقي الفصائل المسلحة في سورية ومن تنظيم "الدولة الإسلامية"، ويستشرف بقاء الطبيعة الملتبسة للنصرة كونها عالقة بين انتمائها السلفي الجهادي وضغط الواقع السوري وتبدلاته السياسية والعسكرية.

عمومًا، وفي سياق تأطيره ظواهر كتنظيم "الدولة الإسلامية" و"أنصار الشريعة"، يؤكد الباحث لا استثنائية التنظيمات الجهادية عن غيرها من التنظيمات العقائدية المسلحة حول العالم، خاصة من حيث تلوّنها بلون الظروف المحيطة بها وسعيها للتكيف بما يستجيب لحاجات محلية معينة. لكن كما في معظم دراسات الحركات الإسلامية المسلحة يبقى السؤال حول هامش المناورة والتكيف بلا إجابة في هذا الكتاب. ما حدود قدرة منظري العمل الجهادي وقادته على صياغة خطاب مرتبط بالظرف التاريخي والواقع السياسي الموجود؟ بمعنى آخر، هل الخطاب الأيديولوجي مطواع بيد هؤلاء القادة يصوغونه كيفما اقتضت الحاجة، أم أن هنالك ثوابت عقائدية تفرض نفسها على الخطاب الجهادي والاستراتيجية المعتمدة مهما كانت الظروف؟

تجدر الإشارة إلى أن عامل فشل الدول العربية في بناء هويات وطنية قادرة على استيعاب التنوع العرقي والديني والمذهبي يكاد أن يغيب عن التحليل الذي يقدمه الباحث؛ إذ تعود لحظة البداية إلى ما قبل الغزو الأميركي، إلى عقود سابقة فشلت فيها الأنظمة السياسية المحلية في تعزيز الانتماء الوطني الجامع وساهمت عبر القمع والتهميش في تهتك النسيج الاجتماعي ومهدت لتشظي الهويات عند أول منعطف سياسي.

2 حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمان: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2015).

أسهم ذلك الفشل في تقوقع المواطنين ضمن تجمعاتهم الفئوية ما قبل الوطنية، وتسبب في بقاء النزعات الفئوية حاضرة وجاهزة للاستثمار والظهور عند أي أزمة على المستوى الوطني، وهو ما ظهر جليًا عقب الغزو الأميركي للعراق وما رافقه من غياب لحركة مقاومة وطنية جامعة. الشرخ الهوياتي الديني والمذهبي والعرقي ذاته، كان قد ظهر سابقًا في أعقاب حرب الخليج الثانية، وظهر بوضوح أيضًا في الحرب الأهلية اللبنانية ومؤخرًا في الحرب الأهلية السورية، فتلك السمة مرافقة للمجتمعات العربية منذ المرحلة الاستعمارية، واستثمرتها أنظمة ما بعد الاستقلال في أكثر من بلد عربي، وليس فقط في عراق صدام وسورية الأسد، ولا يقتصر وجودها على ظروف الاحتلال الأميركي. فمسؤولية أميركا وروسيا وإيران لا تنفي مسؤولية الأنظمة العربية التي استثمرت في النزاعات الأهلية والتقسيمات الفئوية في سبيل إطالة عمرها، واكتساب شرعية محلية ودولية بوصفها حاميًا للفئات المجتمعية من بعضها البعض وضامنًا للسلم الأهلي.

منهجيًا، يعد الباحث في مقدمة الكتاب بأن يقدّم رؤية مغايرة للتفسيرات الاستشراقية التبسيطية التي تختزل أسباب الظاهرة الجهادية في عوامل عقائدية وثقافية مزمنة ونابعة من الإسلام ذاته (ص 8). لذا يعتمد في كتابه إطارًا سياسيًا اقتصاديًا لتفسير الظاهرة. لكن في الواقع ليس ذلك الإطار جديدًا تمامًا، بل تذخر الإصدارات الحديثة المتعلقة بدراسات التطرف والإرهاب بتحليلات بنيوية تولي تأثير عوامل، كالفقر والجهل والاستبداد في انتشار التطرف الديني والعنف المؤدلج، عناية خاصة. لكنّ أيًا من المدخلين، البنيوي والثقافوي، لا يقدم منفردًا تحليلًا متكاملًا لصعود تنظيمات "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" و"حراس الدين" وغيرها.

لا بد من الإشارة إلى أنه إضافةً إلى تلك العوامل الموضوعية، تتوافر عوامل ذاتية تتعلق بالجماعات والشبكات الجهادية نفسها، فتلك الجماعات مكونة من أفراد لهم رؤاهم وتفضيلاتهم وأسبابهم الذاتية التي قد ترتبط بتنشئتهم والتزاماتهم العقائدية ومصالحهم الخاصة وعلاقاتهم ببعضهم وبالمجتمع المحيط بهم، فضلًا عن مسألة ركود الفكر الإسلامي عمومًا وغياب، أو تغييب، أي نزعة إصلاحية داخل المنظومة الفكرية الإسلامية طيلة ما يزيد على قرن من الزمن (ص 13). مجمل تلك العوامل الذاتية يجعل التنظيمات الجهادية أكثر من مجرد منفعل، سواء في ما يتعلق باستجابتها للظروف التاريخية المحيطة، بما فيها التفسيرات الدينية والأنماط الثقافية والأيديولوجية وطرق التفكير السائدة، أو حتى ما يتعلق برغبة تلك التنظيمات وقدرتها على المساهمة الواعية والموجهة بصناعة الواقع المحيط بها.

ذلك هو الانطباع العام، لكن الباحث أكثر خبرة من أن يعزو تطورات الجهادية العربية والعالمية لمجرد ردات فعل عفوية أو اعتباطية، فهو يدرك تأثير العوامل الذاتية النابعة من صلب التجربة الجهادية والعلاقات بين قادة الجماعات وأولوياتهم ومصالحهم المتنوعة. لكن من الواضح أن الكاتب قد اختار التركيز على العوامل الموضوعية، التي من السهل الوصول إليها في الكتاب، فهي على الأغلب مذكورة في مقدمات الفصول. أما العوامل الذاتية وخلافات القادة وتنوع التوجهات والمصالح والأولويات فهي مدفونة في متن النص في مواقع متفرقة قد يصعب الوصول إليها.

من ناحية أخرى، تتفرع عن إغفال فاعلية الإسلاميين إشكالية أخرى تتلخص في تثبيت دعاية الجماعات الجهادية؛ فتلك الجماعات تحمّل الآخرين مسؤولية العنف والتدمير وتظهر نفسها على أنها مغلوبة على أمرها، ولا تملك سوى الدفاع عن مصالح الأمة ومستضعفيها أمام هجمات الآخرين وعدوانهم على الأرض والهوية. فلطالما استثمرت الحركات الجهادية في مشاعر المظلومية حتى بات ذلك منهجًا في الحشد والتجنيد ومخرجًا للتملص من الكثير من الاعتبارات الأخلاقية والقانونية.

طبعًا ليس المقصود التقليل من أهمية الغضب كدافع للنشاط السياسي والعسكري، ولا التشكيك في صحة وقوع الظلم والتهميش ابتداء، بل لفت الانتباه لدور الإسلاميين وفاعليتهم في رسم مسار الفعل الحركي وتأطيره أيديولوجيًا وتحديد أدواته وهياكله التنظيمية.

المراجع

العربية

أبو هنية، حسن ومحمد أبو رمان. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمان: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2015.

الأجنبية

Wiktorowicz, Quintan. "Anatomy of the Salafi Movement." *Studies in Conflict & Terrorism*. vol. 29, no. 3 (July 2006).



صـدر حديـثًا

تـأليف: محمد كاظم رحمتي

صدور كتاب الزيدية في إيران

صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الزيدية في إيران**، وهو ترجمة مصطفى أحمد البكور العربية لكتاب محمد كاظم رحمتي بالفارسية زيديه در ايران. هذا الكتاب بحث علمي يسعى لبسط رؤيةٍ متكاملةٍ لتاريخ الزيدية في إيران والعراق واليمن، على الرغم من أنّ الأخبار المتوافرة عن هذه الفرقة ما زالت مشتّتة ومبهمة. ويتألف الكتاب (404 صفحات بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من خمسة فصول وثلاثة ملاحق.



مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الدبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًّا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تبايُن تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون ". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة "، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ "، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي ". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق "، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير "، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www......

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5% "، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية "، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says, " *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background, " *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title, " *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic, " *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic. " *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N. B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says, " *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title, " series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99 - 100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242 - 55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.



Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or



دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

الاسم ______

العنوان البريدي ______

البريد الإلكتروني ______

عدد النسخ المطلوبة ______

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35 دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.

55 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

55 دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

75 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

95 دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.

120 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

120 دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.

140 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 4965-11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

في هذا العدد

دراسات

عمر عاشور
من الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحوّل التنظيمات المسلحة إلى النشاط السلمي؟ ولماذا؟

عمـاد قـــدورة
الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند

خالد عثمان الفيل
سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية - العسكرية: حالات عربية مختارة

شريف عبد الرحمن سيف النصر
المجتمعات الافتراضية على حافة المواجهات السياسية: ويكيبيديا وأزمات الشرق الأوسط المعلوماتية نموذجًا

محمد أحمد بنيس
لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية: دراسة مقارنة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة

دراسة مترجمة

أيدن هِهير
ترجمة محمد حمشي
خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدّي الحكمة السائدة

المؤشر العربي

دانا الكرد
الرأي العام الفلسطيني في تفضيلات الاستراتيجيات السلمية مقابل استراتيجيات المقاومة المسلحة

التوثيق

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي
في المدة 3/1 - 2020/4/30

مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية
وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الوقائع الفلسطينية
في المدة 3/1 - 2020/4/30

مراجعات وعروض كتب

محسن بوعزيزي
"تونس: ثورة في بلاد الإسلام" لعيّاض بن عاشور

عزام القصير
"الجهادية العربية" لحسن أبو هنية

سعر النسخة

قطر	18 ريالًا	العـــراق	3500 دينار	الجزائر	150 دينارًا
السعودية	18 ريالًا	تونس	3 دنانير	المغرب	18 درهمًا
الإمارات	18 درهمًا	سوريـــا	150 ليرة	موريتانيا	500 أوقية
البحرين	ديناران	لبنان	6000 ليرة	ليبيا	3 دنانير
الكويت	1,5 دينار	الأردن	1,5 دينار	فلسطين	3 دولارات
عُمان	ريالان	اليمن	300 ريال	الصومال	2500 شلن
مصـــر	10 جنيهات	السودان	10 جنيهات		

ISSN 2307-1583
9 772307 158005 44

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies
DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES